

زحني علما

ريمون آرون

# صِرَاع الطَبَقَاتِ

ترجمة  
عبد الحميد الكاتب

مشهورات عویدالت  
بيروت - باريس



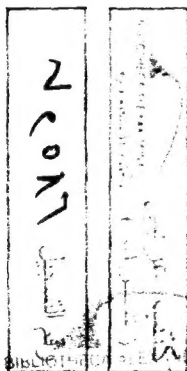
صراع الطبقات



ريمون آرون

# صراع الطبقات

ترجمة  
عبد الحميد الكاتب



منهورات عوحيات  
بيروت - باري

مكتبة الاستاذ

© منشورات عويدات - بيروت

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم وفي البلدان العربية  
خاصة محفوظة لدار منشورات عويدات - بيروت ، بموجب  
اتفاق خاص مع دار غاليمار Gallimard - باريس .

الطبعة الثالثة ١٩٨٣

## مقدمة

عندما دفعت للجمهور، عام ١٩٦٢، بهذه الدروس الثمانية عشر حول المجتمع الصناعي، كنت قد كتبت السطور التالية: «هذه الدروس أُلقيت في «السوربون» فعلاً، في العام ١٩٥٥ - ١٩٥٦... وصدرت طبعتها في «مركز الوثائق الجامعية». وكنت آبي حتى الآن تقديمها، بالحال التي هي عليها، الى جمهور اوسع. اما دوافع ترددي، فما اني ابيتها للقارئ فوراً: ان هذه الدروس، التي تلم بطابع يتصل بوقت معين والتي ليست سوى وسيلة عمل مكرسة للطلاب، تقترح اسلوباً، وترسم الخطوط الاولى لبعض المفاهيم، وتبسط وقائع وافكاراً. لذا، هي تحمل، وليس يوسمها الا ان تحمل، إمارات التعليم والارتجال. فهي ما أنشئت سلفاً: فانشاؤها هو اذاً بلفة الكلام مع ما يرافق هذه اللغة من شوائب لا مناص منها، ولئن أتاحت التصحيحات اللاحقة تخفيفها، الا انها لم تأت عليها جميعاً.

ان الترحيب الذي محضه الجمهور للثمانية عشر درساً، والعزم الذي أبداه ناشرون اجانب متعددون من أجل ترجمتها يشكلان حافزاً لي لكي انشر هذا المجلد الثاني، لكنني اود ان اكرر التنبيه الذي ابديته بشأن الدروس السابقة: ان الفصول التسعة عشر التي يتضمنها هذا الكتاب هي دروس أُلقيت في «السوربون» خلال العام ١٩٥٦ - ١٩٥٧. فتحليل نضال الطبقات هو متمم لتحليل المجتمع الصناعي، وعلى الرغم من ان ذلك مفهوم تلقائياً، الا ان القارئ لن يدرك ملياً أسسه ومدااه الا بشرط واحد، وهو اعتبار المجلدين كأجزاء من مجموعة واحدة. فطريقة طرح مسألة المجتمع الصناعي، والتقيض

الذي يشكله «توكفيل - ماركس» والذي اذهل بعض النقاد ، سوف يجدان ما يبررهما ، حسباً يبدو لي ، في تبسيط البحث . لان دراسة المجتمع الصناعي لم تكن غاية بذاتها ، بل كان من شأنها ان تمهد للدراسة التي تجدها هنا حول العلاقات بين الطبقات ، وهذه الدراسة ، بدورها ، تؤدي الى دراسة الانظمة السياسية ، التي ستكون موضوع مجلد ثالث ، يتناول الديمقراطية والحكم الفردي .

وفي الوقت نفسه ، بدّي الرد ، ببضع كلمات ، على لوم وجهته الى بعض النقاد مجسّن ظنّ مع ذلك . امثال «ميشال كولينييه» و «روبير كانتر» . وينصبّ لومهم على التساؤل عن سبب إحجامي عن التسليم بما يعود الى «سان سيمون» وانصاره ، أي فكرة وعبارة المجتمع الصناعي . بيد اني لو كنت انوي رسم خطوط تاريخ هذه الفكرة ، فما من شك في انه كان يتوجّب علي الرجوع إما الى انصار «سان سيمون» او الى «اوغوست كونت» ، كما فعلت مع ذلك في مناسبات اخرى<sup>(١)</sup> . لكن لم تكن تلك نيتي في الدروس الاربعة الأولى من الثمانية عشر درساً حيث عقدت الأمل فقط على رسم الخطوط الكبرى للطريقة التي كنت اعتمد اتباعها ، وفي الوقت نفسه ، طرح مسألة الخيار بين التبرّج التدرّيجي الذي كان يستشفه «توكفيل» والنضال الطبقي دون رحمة ، الذي كان قد تنبأ عنه «ماركس» . ومن العسير علي ان تجاهل ان «توكفيل» لم يكن لا رجل نظريات ولا رجلاً تأتى له ان يراقب المجتمع الصناعي ( الذي لم يكن موجوداً بعد في اميركا عندما زارها ) ، على الرغم من ان «ميشال كولينييه» يعاني الكثير من اجل إفهامي ذلك : لكن الواقع ان «توكفيل» ، انطلاقاً من تحليل سياسي - اجتماعي ، كانت له بالضبط ، وفي بعض النقاط الحاسمة ، نظرة حول ما سوف يكون مجتمع المستقبل نظراً هي أتم من نظرية ماركس الذي انطلق من تحليل اقتصادي ؛ ان هذا الواقع الذي يبسطه هذا المجلد والذي

---

(١) «المجتمع الصناعي والحرب» و «أبعاد الوعي التاريخي» . راجع ايضاً المقالة التي نشرتها مجلة بروف «الادلة» ، نيسان ١٩٦٣ : «التطور والايديولوجيا» .



تؤيده النظرة ، المجردة ، الى المجتمعات الغربية ، هذا الواقع هو الذي أملى عليّ  
تخير علماء الاجتماع - الفلاسفة في القرن الاخير ، وقد استوحيتُ أفكارهم  
الرئيسية بغية مقارنتها بوقائع قرننا .

كما كان مقابلة أفكار « سان سيمون » مع الوقائع ليست ، هي أيضاً ، دور  
جدوى ودون فائدة . فلقدت عمدتُ الى هذه المقابلة ، في موضوع الحرب ،  
بالرجوع الى « اوغوست كونت » . لكن ، عندما يتعلق الأمر بانصار « سان  
سيمون » ، تبرز صعوبتان : فكما بين « هنري غويه » في الكتب التي يفضل بعضهم  
تجاهلها والتي لم يدحضها احد ، ان النصيب الخاص بـ « سان سيمون » في الحركة  
التي أحدثها قد يكون ضئيلاً ، وفي أية حال ، يتعذر فصله عن المفهم الذي أتى  
به « اوغوستان تيري » و « اوغوست كونت » ، و « انفانتان » و « بازار » .  
لقد عبر انصار « سان سيمون » عن افكار رائجة ، ونشروها ، وردّ دوا صدق  
روح العصر ، ولم يعطوا هذه الروح شكلاً دقيقاً ومنظماً . اما « توكفيل »  
و « ماركس » ، فقد اعطى كل منها جواباً قاطعاً عن السؤال الذي كنت أطرحه  
على نفسي . وهذه لم تكن حال انصار « سان سيمون » .

ولا ريب في ان هؤلاء و « اوغوست كونت » على السواء يمكن ان يظهروا  
كأنبياء للمجتمع التقني الذي نحيا فيه والذي يديره مدراء الاعمال بانتظار الآلات  
الالكترونية . لكنهم ، عندما أنبأوا عن الملامح المشتركة بين جميع المجتمعات  
الصناعية ، كانوا يحفلون امكانات الانشقاق العظيم الذي حصل في عصرنا ، هذا  
الانشقاق الذي يتطرق اليه المجلدان ( اللذان سيتمهما المجلد الثالث ) من زاوية  
علم الاجتماع ومع مسمى موضوعي . فبينما « توكفيل » كان قد تصور الثنائية  
الممكنة التي قد تتطوي عليها المجتمعات الديمقراطية ، إذ يكون بعض من هذه  
المجتمعات تحريكاً ، والبعض الآخر استبدادياً - وكارل ماركس كان قد اعلن  
حتمية الصراع بين البروليتاريا والبورجوازية ، وبالتالي بين انظمة تقتضي الى هذه  
واخرى تلتقي الى تلك - كان انصار « سان سيمون » و « اوغوست كونت »  
على السواء اهل ادراكا كاركس نفسه لخاصية الوجه السياسي ، او على الاقل ،

إذا افترضنا ان ادارة الأمور يجب ان تحمل يوماً ما محل حكم الاشخاص ، فلنقل ، لتهدئة مديريهم ، بان نبوءتهم ما زالت بعيدة جداً عن مجتمع اليوم .

ان دروس اليوم يعود تاريخها الى اكثر من ست سنوات . وتصارع التاريخ ، المذهل جداً في اوربا الغربية خلال الخمسة عشر عاماً الاخيرة ، لا يتبع لي اليوم معالجة هذه المسائل تماماً مثلما كنت افعل بالامس . بيد ان النتائج التي تؤدي اليها هذه الدراسة يبدو ان مجرى الاحداث يعززها . لكنها تحتاج الى إكمال بعض النقاط التي اقتصر على الاشارة اليها بإيجاز في هذه المقدمة .

١ - هل تتجه الطبقة العاملة نحو انسجام متزايد او ، على العكس ، نحو تباين متزايد ، جراء اتساع الشقة بين الفاعل ، الذي لا ينعم بأي اختصاص ، والعامل ، الحائز على شهادة تكوين مهني ، او التقني الأسفل ، الذي يراقب الآلة ؟ يبدو لي ان الاجوبة التي اعطيها عن هذا السؤال غير كافية ، كما انه ما من جواب بسيط يصلح ، لان ثمة تطورات مختلفة ومتناقضة تتشابك : فمن جهة ، فقد الشغيلة المحترفون العاملون في صناعات القرن المنصرم اهميتهم ، ويبدو ان العمال المأجورين ، في عدة صناعات ، يفرقون في خضم جمهور 'مفضل' ، وقد 'حكم على كل واحد ان يكفني بمحطام جزء من العمل . لكن هذا التمثيل لا يشكل الا نموذجاً واحداً من نماذج التنظيم الصناعي : ففي بعض من الصناعات التي يبلغ الاستهلاك فيها الحد الأقصى ( النفط ، الصناعة الالكترونية ، والبناء الكهربائي ) يبدو نموذج التنظيم مغايراً كلياً . وتحدد مواقف الطبقة العاملة الجديدة شتى نماذج تنظيم العمل من جهة ، ومن جهة اخرى مستوى استهلاكها أرفع وفعالية وسائل المواصلات الضخمة ( هذه الفعالية التي تتجه لتحتق الثقافة الاصلية والمستقلة كما وجدت في القرن الاخير ، والتي تتم بها الجماعات العمالية ) . ان اياً من الصفتين البسيطتين - أي الانسجام المتزايد ، او التباين المتزايد - لا تتجاوب مع تعقيد الواقع .

٢ - ان اتجاه الجماهير ، بما فيها الجماهير العمالية ، نحو المطالبة بدلاً من الثورة ، كلما ازداد النمو الاقتصادي ، لم يعد موضع شك . وهذا بمعنى ان جعل النضال الطبقي سياسياً بالمعنى الذي للعبارة لدى ماركس ، او بعبارة اخرى ، بمعنى ان ارادة البروليتاريا في ان تحدّد نفسها كحزب يستهدف بلوغ الحكم الكامل هي في حالة انحدار ، حق في فرنسا او في ايطاليا حيث للشوعية جهاز متين وملايين من الناضحين . ففي ايطاليا ، ينشد الحزب الشيوعي نهجاً اكثر مرونة من ذي قبل ، وهو يأبى شجب السوق المشتركة ، بصورة جذرية . ولا تميز التجربة قط ، حتى لاكثر الايديولوجيين تعصباً ، الجزم بان اي تحسين هو غير ممكن في نطاق النظام المدعو رأسمالياً . واذا اتفقنا ان ندعو « عملياً » عمل النقابات والاحزاب من أجل اصلاحات فورية ( أي ما كان يدعو لينين بالحركة العمالية ذات النمط الانكليزي ) ، وندعو « ايديولوجياً » عمل الحزب الشيوعي ضد النظام كنظام ومن أجل الثورة ، فان النجاحات التي احرزتها الاقتصاديات الاوروبية منذ خمسة عشر عاماً قد قوت ، في كل مكان ، الاتجاه العملي واضعفت الاتجاه الايديولوجي .

لكن من الخطأ الخلوص الى القول إن النزاعات الاجتماعية لن تتوخى بعد الآن سوى الحصول على « الحصة من قرص الحلوى » ، وزيادات في الأجور أو مقاومة التبديلات التقنية التي تؤدي الى تحويلات مؤلمة . فعلى الرغم من ان معظم العمال ، في الوقت الحاضر ، وفي معظم البلدان ، يبدو على الأرجح لامبالياً بالطرائق المتنوعة التي تتطوي عليها الادارة المشتركة ، فن الممكن وحتى من المحتمل ان تبرز ، في بعض البلدان ، مطالب تستهدف تنظيم المشاريع . وانا نلح ، بين المحاصمات العملية والنزاعات الايديولوجية ، فوجدنا ثالثاً من المناقشات او النضال الذي تتوخى غايته زيادة إسهام الشفعية في حياة المشروع أو إسهام الملاكات او ممثلي الشفعية في بعض نواحي الادارة .

٣ - وفي الولايات المتحدة ، اخيراً ، وفي حين ان مستوى حياة ثلاثة ارباع السكان يواصل الارتفاع ، فان فقر شطر من السكان - يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪

بحسب بعضهم ، وبين ١٥ و ٢٥ ٪ بحسب الآخرين -- لا يزول بل يتجه نحو التفاقم ، بصورة نسبية او ربما مطلقة <sup>(١)</sup> . ان هذه الظاهرة هي ابرز في اميركا بما في بلدان اوربوا الغربية لاسباب مختلفة : ضعف نمو الضمان الاجتماعي ( بؤس الشيوخ ) ، والتنوع العنصري ( السود ، واهالي بورتوريكو ) ، والتنوع الاقليمي ( بعض المناطق تتضاءل سرعة نموها ) وبطالة الشباب ، الخ . وهكذا يقع وزر « الفاشلين » في المجتمع الفني على مختلف الفئات دون تمييز . واولئك الذين حظوظهم في الحصول على ثقافة هي اقل ، لهم حظوظ أكبر في عدم العثور على عمل .

وعلى الرغم من ان هذه الظاهرة هي اقل بروزاً في بلدان اخرى ، مما في اميركا ، فهي عرضة لان تتجلى فيها كذلك ، ما بعد المرحلة الحالية التي يحياها الاقتصاد الاوروبي ، اي مرحلة النمو السريع والاستخدام الكامل . فالتعقيد التقني الذي في المشاريع الحديثة يتطلب المزيد من الاختصاصات لدى المزيد من عدد الشغيلة . وفي بعض الظروف ، يفتقر الشغيلة الأضعف اختصاصاً الى العمل ، وحتى اذا جرى استخدامهم فهم لا يعرفون من المجتمع الصناعي سوى العبودية لا الحسنة .

ان الولايات المتحدة بدأت تكشف مسألة الفقر بل الإملاق والبؤس في المجتمع الثري . والمسألة ليست مسألة الانخفاض العام لمستوى الحياة على الرغم من ازدهار وسائل الانتاج ، وليس لها علاقة كبرى بالمسألة التي يربطها بعضهم بالفكرة الماركسية عن الإملاق . بيد انها مسألة قائمة وهي تذكر في كل مناسبة اولئك الذين يميلون لنسيانها بان النمو الاقتصادي أو التقدّمات التقنية ليست وصفات عجائبية للسلم الاجتماعي أو لعلاقات انسانية حقاً . فالكمية المتزايدة من الخيرات التي يوسع العمل ان ينتجها تغير معطيات ما كان يسمى ، في القرن المنصرم ، بالمسألة الاجتماعية . صحيح انه من المهم رفع الانتاجية اكثر من توزيع الموارد

(١) راجع « ميخائيل هارينغتون » ، « اميركا الاخرى ، والفقر في اميركا » نيويورك ١٩٦٣ .

المتوافرة ، توزيعاً مغايراً . لكن ، لا النمو الاقتصادي من تلقاء نفسه ولا التقدم التقني المندفع بحركته الصاعدة ، يضمنان نظاماً عادلاً ، ولا ، بصورة أقل ، شروط حياة تتفق مع مطامح بشرية غيرت العالم أكثر مما تغير هي نفسها .

ان العديد من القراء استخلصوا من الدروس الثمانية عشر خلاصة هي على الاخص ، بحسب المعنى الذي يضعونه عليها ، إما بديهية لفرط تفاهتها ، أو خاطئة . من الواضح ان كل مجتمع سائر في طريق التصنيع يعكس ملامح متشابهة . فالإهانات التي تصبها عليّ إحدى المجلات لأني أعمل على توضيح الطبيعة الصحيحة للتمارض القائم بين اقتصاد على نمط سوفياتي واقتصاد على نمط غربي ، لا تغير أي شيء من الوقائع . فبمقدار ما يتشابه العلم وتقنية الانتاج لدى الجانبين ، ليس ثمة مدعاة لأن يكون المرء ماركسياً ، كما يزعم نقادي في موسكو لكي يستنتج بأن المقارنة مشروعة بين نمطي الاقتصاد او النمو ، بين نموذجي المجتمع الصناعي . لكن القول إن هذين النوعين من الانظمة يمكن ان يشابه بعض المشابهات لا يعني - ليطمنّ معارضيّ المحررون في « الصحيفة الادبية » - انه يجب التقليل من قيمة الفوارق . فحتى الانظمة الاقتصادية ، التي تختلف أقل من الانظمة السياسية ، تختلف كفاية بحيث اننا نناضل في سبيل الحفاظ على الحريات السياسية

واني اتنى بكل لطف قدوم ذاك اليوم الذي تخف فيه هذه الفوارق ويتوعى هذان الكونان ، ليس فقط مصلحتها المشتركة في عدم هدم بعضها بعضاً ، كما هي حالهما اليوم ، بل قيمها المشتركة أيضاً . لكن طالما ان التواجد السلمي ، أي الرفض المعقول للحرب الحرارية النووية ، لا يصبح تواجداً ايديولوجياً ، أي الاقرار بحق الايديولوجيا الاخرى بالوجود ، ونهاية الادعاء بميزة الحقيقة الوحيدة ، المطلقة ، وطالما ان الماركسيين اللينينيين لا يتنازعون الا حول أجدى طريقة لقهر كل من لا يقتسب الى ايديولوجيتهم ، فسوف يظل علم الاجتماع الذي يعني بمقارنة الانظمة ممارسة جامعية لا حواراً تاريخياً . لكن الممارسة الجامعية مهدت للحوار التاريخي في بعض الاحيان ، وقد تكون بصورة سرية ، ونحت جلبة الدعايات ، عنصراً حقيقياً .

برائى ، آب ١٩٦٣



## الدرس الاول

### تذكير واستشفاف

ان الدروس التي اعتمد القاءها عليكم هذه السنة تشكل القسم الثاني من مجموعة ، عاجلت القسم الاول منها في العام الفائت . واود ان اذكركم اليوم بالطريق التي اجتازنا واشير الى الموضوعات الرئيسية التي تتناولها دروس هذه السنة .

كان السؤال الذي انطلقت منه ذاك الذي تطرحه في آن واحد تأليف « توكفيل » وتأليف « ماركس » . ان أول هذين المؤلفين كان يلحظ حركة ، تقريباً لا تقهر ، كأنما هي ارادة العناية الربانية ، حركة تتجه نحو الديمقراطية ، وهذه الكلمة تعني زوال الفوارق في الاحوال الشخصية زوالاً تدريجياً ، والميل لتسوية شروط الحياة . اما نظرية ماركس فكانت في آن واحد قريبة من نظرية « توكفيل » ومختلفة عنها كلياً . ذلك انه كان يلحظ التنامي المتسارع في القوى المنتجة ، في مستهل القرن التاسع عشر ، لكنه كان يعتقد بان هذا النمو ، ضمن إطار الرأسمالية ، لا بد ان يؤدي بالضرورة الى نضال طبقي ذي حدة متزايدة . والآن ، وبعد انقضاء قرن لا بد لنا من معالجة المسألة الماركسية لسبب بسيط : ذلك انه ليست امامنا تجربة وحيدة للتطور بل تجربتان : تجربة العالم الغربي ، أي الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، وتجربة الانظمة التي تدعى دول تمييز اشتراكية أو شيوعية أو سوفياتية ( اني اعتبر هذه الكلمات كترادفات ، فهي تدل بكل بساطة على نمط التطور الذي بوسعنا ان نلحظه في الجانب الآخر من اوروبا ) . اذ ذاك ، يصبح محور المسألة على النحو التالي : الى اي حد ، يثير

نمو القوى المنتجة ، في هذا النظام او ذاك ، نضالاً طبقياً أحده فاحد ؟ ان هذا السؤال لم يُستوح من أفكار سياسية مُضمرة ، ما دام المذهبون الرسميون للشبوعية يطرحون هذا السؤال ، في الوقت الحاضر ، ويفسرون بعض الاحداث الحديثة العهد <sup>(١)</sup> ، بواقع ان نضال الطبقات ، كلفاً تقدم بناء الاشتراكية ، هو قابل لأن يشتدّ حدّة .

إذا ، كانت الموضوعة التي عاجلنا خلال العام المنصرم مطروحة على الوجه التالي : كيف تتعاظم القوى المنتجة سواء في نظام رأسمالي ، او في نظام سوفيائي ؟ واذا كنا قد قابلنا بين هاتين التجربتين فذلك لانها ، بمعنى من المعاني ، تشكلان نوعين من نمط واحد . وهكذا ادى بنا الامر الى صياغة هذا المفهوم الرئيسي ، مفهوم «المجتمع الصناعي» . فقبل ان نبحث التعارض بين الاشتراكية والرأسمالية ، يجب تحليل السات المشتركة بين هذه وتلك . ففي المجتمع الصناعي ، يُستخدم شطر متزايد من اليد العاملة في المعامل أو المصالح . تلك الظاهرة هي ابسط الظاهرات ، وتتجلى عن كثب . لكن هذه السمة السطحية تستدعي ايضاحات اخرى . وبالفعل ، لكي ينتقل النشاط من الزراعة الى الصناعة ، لا بد ان يكون حجم الانتاج الزراعي كافياً ليس لتغذية الفلاحين فحسب بل سكان المدن أيضاً . فاذا كان عدد من المزارعين ، مستقر او في تناقص ، قادراً على انتاج الغذاء ليس للمزارعين فحسب بل لعدد متزايد من المدنيين ، ذلك يعني ان الانتاج بالنسبة للفرد الواحد يتزايد . وينجم عن هذا ان المجتمع لا يستطيع ان يصبح صناعياً الا بمقدار ما تزايد انتاجية العمل في الزراعة ، كما في الصناعة . وبلي هذا بروز طابع ثان ، طابع أُصِيل في المجتمع الحديث ، الا وهو الحرص على الانتاجية . ففي الماضي ، كان كل جيل يحّد طبيعياً ان يعيش كاسلافه . اما في مجتمعاتنا فان ما يُعتبر طبيعياً هو ارادة الجميع في امتلاك المزيد من الاشياء والعيش على نحو افضل . وهكذا ، نصل دون صعوبة الى طابع ثالث من طابع المجتمع الحديث ؛ ان التقنية التقدمية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق ارادة المزيد

(١) ألقى هذا الدرس غداة احداث المجر ، عام ١٩٥٦ .



من الانتاج وباحسن حساب .

فاذا وافقنا على هذا التعريف الابتدائي للمجتمع الصناعي ، لاحظنا ان العديد من الاعتراضات التي يوجهها المذهبون الى النظام الرأسمالي تنطبق أيضاً على النظام الآخر . كان ماركس يعتبر بان احد الطباع الرئيسية التي تتصف بها الرأسمالية هو تراكم الرأسمال . واليوم ، نعلم بكل وضوح ان تلك هي خاصية جميع المجتمعات الصناعية ، التي لفرط ما يستحوذ عليها الحرص على المزيد من الانتاج ، تضطر بهذا المقدار الى توظيف حجم متزايد من الرأسمال في آلات الانتاج . وكذلك ، كان ماركس يعتبر بان العامل 'مستثمر لانه يتقاضى ، بشكل اجرة ، كامل قيمة انتاج عمله . انما ، اياً كان النظام ، فمن الضرورة ومن البداهة انه لا بد ان تكون الأمور على هذه الحال طالما ان جزءاً من هذه القيمة التي يخلقها العمل يجب ان يعاد توظيفه إما من اجل تجديد الرأسمال الآلي أو من أجل توسيعه . ويجب استثمار قسم آخر من هذه القيمة في سبيل دفع أجور مدراء الشركة او نفقاتها العامة . وهذا لا يعني ان «استثمار» العامل يرتدي الشكل ذاته في النظامين . لأن في النظام الرأسمالي ، تنتقل القيمة المخصصة للتوظيفات عن طريق المداخليل الفردية للعائزين على وسائل الانتاج . بينما في النظام السوفياتي ، تنتقل عن طريق الخزانة العامة . في كل من النظامين ، يتمتع بعض الافراد بامتيازات ، اعني لديهم مداخليل أرفع من مداخليل الشفيلة الموجودين في اسفل السلم . كما ان ظاهرة تراكم الرأسمال أو الاستثمار هي مشتركة بين هذين النمطين من المجتمعات الصناعية ، وليست خاصية تتعلق بنمط يتعارض مع النمط الآخر .

ان «سيمون ويل» يعزو للصناعة الحديثة انها ترغم العمال على العيش في ظروف غير انسانية ، بإخضاعهم للواجب المطلق في الانتاج بأي ثمن وبافضل كلفة . يوسع الفيلسوف أن يطيل التأمل لمعرفة ما اذا كان من المرغوب فيه ام لا ان نطلب الاهتمام بالانتاجية على تنظيم المشروع الصناعي الحديث . ويمكن الدفاع عن وجهة النظر القائلة إن من الافضل الموافقة على مستوى حياة ادنى

من اجل تحديد وإنقاص الجهد المطلوب من الشفيلة . ( انا اعتقد بان البرهان يجعله هو خاطيء لان رفع الانتاجية بوسعه انقاص الجهد البشري بعهد مضي بعض الوقت ) . ومها يكن ، اذا اكتفينا بمراقبة نمطي المجتمعين الصناعيين ، كما يبدو ان لناظرنا ، لاحظنا ان هناك أيضاً نجد الخاصية نفسها في هذا الجانب وفي الجانب الآخر على السواء .

ونلاحظ ملاحظة اخيرة بأنه ، اذا كان جوهر المجتمعات الحديثة هو الحرص على الانتاج أكثر فأكثر ، فان نظام ملكية المعامل ، الذي كان في نظر ماركس يشكل الخاصية الرئيسية للأسمالية ، لم يعد يحتفظ بالمكانة نفسها ، على الرغم من انه لم يفقد كل أهميته . لقد حاولت ، في السنة الاخيرة ، ان أبين الى أي حد تشبه الصناعة التي أضحت ملكاً عاماً الصناعة التي بقيت ملكاً خاصاً . فهناك عدد كبير من المعامل في الشرق والغرب يتشابه كثيراً ولا يمكن إلا ان يتشابه ما دامت جميعاً تستخدم او تريد ان تستخدم تقنية الانتاج نفسها وهي خاضعة للامزات نفسها .

وهذا لا يعني ان التمييز بين نمطي المجتمعات الصناعية هو دون أية نتائج . فقد حاولت ، في السنة الماضية ، ان أبرز الفوارق بين المجتمعين مستخدماً تعارضين ، التعارض الموجود بين شكلي النمو ، والتعارض الموجود بين نموذجي المجتمع .

ان التناقض الاول يتجلى على الوجه التالي : اذا عمدنا الى مقارنة ما جرى في حقبة معينة من تطور الاقتصاد الاميركي بما يجري في حقبة ماثلة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لاحظنا في آن واحد مشابهاً ومفارقات . ان المشابهاً الرئيسية تتصل بظواهر انتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي او الأولي الى القطاعين الثانوي والثلاثي ، وزيادة القدرة الانتاجية في الزراعة ، وعلى الاخص في الصناعة . لكن النمو في النموذج السوفياتي يتم عن بعض الظواهر الخصوصية التي لم تكن ملحوظة في الغرب : اولاً ، في ما يخص الأولوية الممنوحة للصناعة ، ولا سيما الصناعة الثقيلة . وكان يلاحظ كذلك ، سواء في

الولايات المتحدة او في اليابان، في الحقبات المثابة لحقبة الخطط الخمسية السوفياتية الاولى ، زيادة متلازمة في الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي . وكان يرافق ارتفاع القدرة الشرائية الفعلية زيادة في الكميات المنتوجة . ففي مثال الاتحاد السوفياتي ( انا لا اكلم عن بقية البلدان في اوربوا الشرقية ) ، كان تصاعد الصناعة الثقيلة اصرع مما في أية حقبة مقابلة في التطور الاقتصادي القريبي . وبالمقابل ، كان تقدم الانتاج الزراعي وارتفاع مستوى الحياة أكثر بطئاً . ان هذه الخصائص ، لم ازعهم تفسيرها بثقة عن طريق عامل واحد . فقد تركت المسألة معلقة لمعرفة ما اذا كان نموذج النمو السوفياتي حصية فشل التخطيط ام ارادة المخططين . ويبرر هذا الشك السبب التالي : ان الاهداف التي كان يتوخاها القواد رسمياً ، خلال الخطط الخمسية الاولى ، لم تكن تتضمن هذا الفارق الواسع بين النتائج الحاصلة في الصناعة الثقيلة وفي الصناعة الخفيفة وفي الزراعة . وللمرة الحرة في ان يعتقد بأن الفوارق هي نتيجة لتختلف المنجزات الزراعية بالنسبة للتقديرات . لقد حاولت تبيان كيفية تفسير هذا الفارق : ذلك ان المخططين السوفياتيين دخلوا في حلقة مفرغة : فلأنهم أرادوا تنمية الصناعة بصورة عاجلة جداً ، لذا اضطروا لاقتطاع شطر كبير من الغلال في الريف . ولتحقيق هذا الغرض ، ادخلوا الملكية الجماعية . ونتيجة لذلك ، لم يتجاوب الفلاحون مع النظام ، طيلة سنوات عديدة ، وكان هناك ما يشبه الاضراب المتقطع وكانت هناك لامبالاة في الانتاج تجلّت في بساطة النتائج الحاصلة في النهاية . ان التعارض هو واقع ملحوظ ، أياً كان التفسير الذي يشرح هذا التعارض بين نمطي النمو .

وبالمقابل ، ان التعارض الثاني الذي حللته في السنة الماضية يتعلق ، بالاحرى ، بالمستقبل أكثر مما بالحاضر . وقد طرحت ، فعلاً ، مسألة معرفة ما اذا كانت الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد السوفياتي ، ستتجه ، كلما تنامى هذا الاقتصاد ، نحو التعاطف او نحو التضائل . ان نظام التخطيط ، على النحو الذي جرى تطبيقه في الاتحاد السوفياتي حتى الآن ، قام بتوجيهه وصبّ الموارد الشاغرة

في قناة الصناعة التتبعية ( على حساب فرض تضييعات وقتية او طويلة الامد على الجماهير الشعبية ) ، بوضع علاقات بين أسعار مختلف المنتجات لم تكن تتفق مع الفوارق في أسعار الكلفة بمقدار ما كانت تتفق مع المقاصد السياسية التي كان يتوخاها القواد .

وقد غامرت بافراض فرضية متفائلة نسبياً . ان النظام الاقتصادي السوفيياتي يتطور في اتجاه يقترب من الاقتصاديات الغربية . وكانت البراهين الرئيسية التي اعتمدتها على الوجه التالي : كلما تعاظم الاقتصاد ، أصبح التخطيط الالزامي أصعب فأصبح . من الأمور المعقّية ، بالنسبة للأدباء ، ان يتصوروا بأن الخطأ هي علاج عجائبي لازمات السوق في الاقتصاد . في الحقيقة ، ان تحقيق الخطأ بصورة دقيقة يفترض وجود عدد صغير من الرجال قادر على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد القومية واستخدام هذه الموارد ، على افضل وجه ، في كل قطاع ، ان لم يكن في كل مشروع . ان هذا التخطيط الكامل ، الذي يشمل مجموع المنتجين في البلد ، يتمدّد الى امكانيات الادارة ، حتى لو كانت مزودة بأجهزة الكترونية . من الناحية العملية ، كلما تعاظم الاقتصاد ، أضفى أكثر تعقيداً ، وأضفى الاتجاه أقوى نحو تطور هو موضوع بحث الآن في الاتحاد السوفيياتي ، أي نحو النظام اللامركزي بشأن اتخاذ القرارات . ومما من شيء شائع الآن في مجالات الاتحاد السوفيياتي او اوروبا الشرقية ، مجالات واسعة الانتشار ومجالات تقنية ، مثل تفسير فشل او صعوبات المركزية المبالغية . وكانت الدراسة المجرّدة أوحى الي بأنه كلما تطور الاقتصاد ، من المحتمل ان يتم اللجوء أكثر فأكثر الى سباق الاسعار . فبا ان كل فرد يربح كمية معينة من النقود ، يجري انتاج المزيد أو القليل من السلع حسبما يستعمل المستهلكون مداخيلهم بهذه الطريقة أو بتلك . واعتباراً من اليوم الذي سوف يتخطى الاتحاد السوفيياتي المصاعب التي واجهته حتى الآن ، سوف يكون مضطراً لأن يأخذ بمزيد من الحسبان مفاضلات الجمهور ، ويتمتع على المخططين ان يوزعوا الانتاج تبعاً للطلب . واضيف على هذا انني جازفت بهذه التكهّنات مع العديد من التحفظات . وقد ذكرت خصيصاً بأن هذا التكهّن هو استشفاف اقتصادي صرف . بيد ان

المخططين السوفيات ، كفرا بفكرون دوماً في مسائلهم بإساليب سياسية وعلى ضوء الأولوية الممنوعة للتأحية الاقتصادية<sup>(١)</sup> .

ان نتائج هذه التحاليل التي واصلتها في العام المنصرم كانت تختلف كلياً عن ايدولوجيات ما زالت رائجة حتى اليوم في الشرق والغرب . وكنت تصور من هذه التصورات الرائجة هو انه كلما قطورت القوى المنتجة ، نشأت حركة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذه نظرة صورية لتاريخ لها طابع غريب ان لم يكن سطحياً ، طالما انه ليس هناك اي مثل على هذا التطور ، وانه في الواقع إن لم نلاحظ حركة مماكية فعلى الأقل يمكننا تصورهما من بعض الوجوه ( من فائل القول اني استعمل كلمة اشتراكية ، في هذه الحال ، بمعنى « النظام السوفياتي » ) . حقاً ، يمكن ملاحظة نوع من « الاشتراكية » في الاقتصاديات الغربية وهي تتضمن عدة مدلولات : فالدولة تتدخل أكثر فأكثر مباشرة في الحياة الاقتصادية ، وهي تعيد توزيع المداخل بحسب اعتبارات اجتماعية ، وتؤمم بعض الصناعات . لكن هذه التدابير تجري داخل النطاق الغربي ، وهي لا تؤدي الى تخطيط شامل ، ولا الى ظاهرات مماثلة للظواهرات الملحوظة في النظام السوفياتي . وفي هذه الحال ، من السخافة اعتبار هذا النظام الاخير على انه « مستقبل الاقتصاديات في الغرب » ، كما انه « ليس ماضيها » . أنه يمثل ، حتى الآن ، أسلوباً مختلفاً لحل مسائل مماثلة . مع ذلك اني اكرر بانه من قبيل التفاؤل الفارط اعتبار ان الاقتصاد السوفياتي سوف يقترب بالضرورة من الاقتصاديات الغربية الاشتراكية ، واننا ماضون نحو تسوية من شأنها ان تتيح كشف الطابع الوهمي للعلاقات الايدولوجية . فهناك على الأقل سببان

---

(١) انه « بيتر ويلز » استرعى الانتباه بالضبط الى ان المخططين برسمهم ، بدلاً من توزيع المداخل المتزايدة التي ينبغيها الافراد على هوام ، توزيع خيرات استهلاكية اضافية بطريقة ادارية . ويبدو ان برنامج المؤتمر الثاني والمشرين للحزب الشيوعي يواجه مثل هذا النهج بشأت توزيع خيرات استهلاكية اضافية . وهكذا يكتمل الافراد ان يتصرفوا بنصف مداخيلهم ، والنصف الثاني يوزع عليهم بشكل خيرات استهلاكية ، بطريقة ادلية . ان الغرب أيضاً مع الضبات الاجتماعية ، يعرف شكلاً مخففاً من اشكال الاستهلاك التي تقرره الدولة .

لكي تتحاشى مثل هذا التوهم بضرورة التسوية: السبب الاول هو ان الناس، قاتلوا، عبر التاريخ، سواء في سبيل افكار خاطئة او افكار صائبة، وفي سبيل أو هام كافي سبيل حقائق . وحتى لو افترضنا ان النظامين الاقتصاديين سوف يتشابهان ، فبوسعها ان يواصلتا تبادل الاهداءات او اكثر من ذلك . والسبب الثاني هو ان التجربة السوفياتية 'تخضع ، بصورة منظمة ، رفاهية الاجيال الحالية لقوة المجتمع ، باسم ايدولوجية الفيض في الخيرات ( ما من شيء منطقي اكثر من هذا التناقض ) . وقد تستمر مثل هذه السياسة طويلا . اود ان اذكركم فقط برقم ذكرته في العام الفائت : ان الحطة الخمسية المطبقة اليوم تنبئ عن زيادة في انتاج الفولاذ تفوق الحجم الحالي لما تنتجه الصناعة المعدنية في بريطانيا العظمى<sup>(١)</sup> . وقد تشهد يوماً ما تناقضا مذهلا بين نظام مدعو رأسمالياً ويكون خاضعاً لقرارات الناخبين واستفتاء المستهلكين ويتجه نحو الرفاهية ( رفاهية نسبية ، انما رفاهية مع ذلك ) ، ونظام آخر ، في الجانب الآخر ، يدعى اشتراكياً ويتمتع بسلطة مطلقة ، 'يعطي الاولوية للقوة الاقتصادية المباشرة من أجل الحرب، وتبعا لأغراض سياسية . ان تفاقم تناقض من هذا النوع قد يؤدي الى نتائج سياسية أو سيكولوجية ليس بمقدوري ان اتوسع فيها ، لكن كل واحد منكم حرّ في تصورهما .

وبعد ، أصل الآن الى الموضوع الذي سنعمد الى معالجته في دروس هذه السنة . فنحن سوف نشرع في تحليل النمطين الاجتماعيين . ان دروس العام المنصرم ، التي كانت اقتصادية يجوهرها ، لم تكن سوى وسيلة . فأنا لست اقتصادياً محترفاً ، وأنتم لستم طلاب اقتصاد سياسي . ان ما يحكم ، كما ان ما يحفي انا نفسي ، هو التحليل الاجتماعي حصراً ، لكن القيام بهذه المهمة لم يكن ممكناً لو لم نوضح في

---

(١) ومع ذلك لم يتم انجاز هذه الحطة . فانتاج الفولاذ المقدّر لعام ١٩٦٠ بحسب الحطة الخمسية الموضوعة عام ١٩٥٦ كان ينبغي ان يكون بمقدار ٦٨.٣ مليون طن ، فلم يكن الا بمقدار ٦٥.٣ - بيد ان الحطة لاحوام ١٩٥٦ - ١٩٦٠ تم التخلي عنها في عام ١٩٥٧ ، لصالح خطة سبمية لاحوام ١٩٥٩ - ١٩٦٥ .

البعد الأساس الاقتصادي للمجتمعات .

ان الصيغتين اللتين منها انطلقنا كانتا : صيغة التسوية الديمقراطية بالمعنى الذي لدى « توكفيل » ، وصيغة فضال الطبقات بالمعنى الذي لدى ماركس .  
فبعد انقضاء قرن ، نلاحظ بأن الاول كان على حق في نقطة جوهرية : ان الفوارق بين الأحوال الشخصية او المراتب ، بالمعنى الذي في العهد القديم ، اختفت فعلاً ، او هي قيد التصفية السريعة . فجميع المجتمعات الصناعية هي ، بمعنى ما ، شعبية ، ومتساوية ، انها جميعاً شعبية ومتساوية بحسب ايدولوجيتها : ففي الولايات المتحدة ينتمي الناس الى « الرجل العام » ، وفي روسيا السوفياتية الى البروليتاريا ، وفي فرنسا الى الشعب . فكل واحد يقرّ كلامياً بأن مصدر أية سلطة هو رجل الشارع ، حتى لو كان لدى هذا الأخير الانطباع والشعور بأنه لا يمارس أي تأثير في مجرى المصائر القومية . فالجميع يقرّع ، حتى لو لم يكن في ذلك أي جدوى . ثمة مثقفون « متخلفون » ، « رجعيون » بوجه خاص يتصورون عدم الموافقة على الاقتراع العام . نحن جميعاً مواطنون ، شقيلة ، بروليتاريون او « أناس عاميون » ، لكن هذا لا يمنع وجود فوارق بين الناس ، سواء في ما يتصل بالمداخيل ، او طرائق العيش ، او طرائق التفكير ، والنفوذ والمساهمة في السلطة . من هنا ، تبدأ المسألة الاولى التي ستشغلنا في الدروس الاولى من هذا الكتاب : أي كيف تتألف هذه المساواة في الحق وهذه اللامساواة في الواقع ؟ بوسمنا طوعاً استعمال صيغة هي قاسية لكنها حقيقية ، كقولنا إن المجتمعات الصناعية تحمل طابع سمتين متناقضتين ومتضامنتين : فهي تملن الانسجام بين المواطنين ، في حين تنظّم مرتبة المستهلكين والمتنعين . ان هذا التناقض بين المساواة السياسية او الشكلية واللامساواة الاجتماعية هو الذي كان المنطلق لتأمل ماركس . وما زال هذا التناقض يصدم انظارنا ، بعد انقضاء قرن .

سيتميّز علينا ان نبعث في القسم الاول من هذه الدروس كيف تتشكل وكيف تختلف الجماعات داخل المجتمع الكامل ، في فرنسا والولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي ، كيف تتوزع المهن والمداخيل والمراتب ، والى أي حد تعمي الجماعات انها تؤلف وحدة منفصلة عما عداها ومتعارضة مع المجتمع الاجمالي ، والى أي حد تتوجد الطبقات الاجتماعية وما اذا كانت هذه الطبقات المنتسبة الى المجتمع نفسه في نزاع ما بينها . وسيتعين علينا ان نبحث عما تمنيه الكلمة الأكثر تداولاً والأقل تعريفاً في لغة علم الاجتماع ، أعني كلمة طبقة ، وعن مختلف المعاني التي تتخذها ، وعن مقدار توافقها مع الواقع في مختلف أنواع المجتمعات الصناعية .

لكن هذا التحليل للجماعات الاجتماعية لن يشكل سوى القسم الأول من الدراسة ، أي القسم الذي هو أكثر ما يكون كلاسيكياً . لأنني سأدرس أيضاً ظاهرات هي في آن واحد مرتبطة بالظواهر السابقة ومستقلة عنها نسبياً ، وسأدعوها بالأقليات القائدة . ففي كل مجتمع ، يمارس السلطة عدد صغير من الرجال . بكل دقة ، توجد حكومات « من اجل الشعب » ، ولم تقم أبداً حتى الآن حكومات « من الشعب » . من المهم التذكير بأن الإيديولوجية القومية الاميركية هي ايدولوجية « حكومة الشعب » ، و « من اجل الشعب » و « من الشعب » . لكن العالم الاجتماعي ، بحكم تعريفه هو مارك هرطوقي ، وهو يقابل الايديولوجيا بالواقع . قد يكون هناك في معظم المجتمعات القديمة والصغيرة تمايز بين الذين يأمرون والذين يطيعون . سنبعث اذاً عن الفئات التي تمارس الوظائف القيادية في المجتمعات الصناعية .

وها اني أشير على التوجه الى بعض من السمات الخصائصية التي ستكون موضع تحليلنا . الدولة كفتت اكثر فأكثر عن كونها دينية ، وعن كونها مكرسة من قبل ايمان متصاعد ، علوي . فاولئك الذين يمسكون بزمام السلطة لم يعودوا مكرسين من قبل « الرب » أو تراجمة الكنيسة ، انهم « من الناحية النظرية ، مندوبو أو ممثلو « الرجل العام » ، أو البروليتاريا ، أو الشعب . وينجم عن ذلك نتائج مذهلة وخطيرة . فليس للمرء سوى الخيار بين التنافس القائم بين الايديولوجيات أو فرض ايدولوجية واحدة . لم تعد الدولة مقدسة ، ومع ذلك



ان الاقلية هي التي تحكم . اذ ذاك ، لا يبقى سوى واحد من أمرين : إما تترك للحكومين حرية إبداء عدم رضاهم على المحكام ( وهذه هي الحالة النفسية الطبيعية لدى الاولين ) ، وفي هذه الحال يخشى من نشوب نزاع حول المشروعية كتمطى دائم من معطيات الحياة في المجتمع ، او تُعلن الدولة ان ثمة ايدولوجيا - لنفترض الماركسية - هي حقيقة . وفي هذه الحال ، يُلغى النقاش في الظاهر ، لكن هذا الإلقاء هو مصطنع ، هو مفتعل ، لأن النظرية المنبثقة عن الطبيعة صرفاً ، والتي تدعي وصف العالم كما هو ، لا يمكن ان تُحاط بالهالة المقدسة نفسها التي تحيط بالمعتقدات التقليدية . فالمجتمعات الصناعية تعرف قيام نزاعات بين مبادئ متناقضة حول السلطة ، لكن هذه النزاعات لا تلبث ان تُخنق عند الضرورة إما خداعاً أو عنوة .

وتلسم هذه المجتمعات بخاصية اخرى . فالمواطنون الذين لا يتمتعون بامتيازات هم منظمون ولهم قواد . في الماضي ، نادراً ما كان للعبيد او الفقراء رؤساء ، باستمرار . اما اليوم ، فبوسع الشغيلة ، او اولئك الذين لديهم أضعف المداخل ، ان يتنظموا ويُسَمَّعوا مطالبهم .

وفي اعتقادي انه يمكننا تعريف نماذج المجتمعات الصناعية تبعاً لهذه العناصر الأساسية : هل هناك نضال بين الايدولوجيات ام لا؟ هل هناك معارضة مقبولة يقوم بها قواد الجماهير او يمثلو المواطنيين المحرومين من الامتيازات ضد المسكين بمقاييد السلطة العامة ، ام لا ؟

سوف تتناول محالينا اذاً نوعين من المفارقات : من جهة ، المفارقة بين الجماعات الاجتماعية ، تبعاً للهنة ، والمداخل ، وطرائق التفكير والعيش ، ومن جهة اخرى ، الخصام بين الاقليات القائدة الذي مداره هو توزيع الدخل القومي والإسهام في ادارة الدولة ، وعند الضرورة ، تغيير هذه الدولة . ذلك ان المجتمعات الصناعية هي مضطربة ، وهي لا تتطوي على تلك الوحدة الروحية ، تلك السلطة التي لا تُتازَع والتي تتخيلها ( ربما خطأ ) في المجتمعات التاريخية . وهكذا نصل الى الوجه الثالث من هذا الكتاب . لقد أردت في السنة الفاتئة

أبراز التناقضات الموجودة بين اقتصاد كل من المجتمعين الصناعيين . أما في هذا العام فحاول إبراز الفوارق الموجودة في التكوين الاجتماعي وعلاقات الأقليات القائدة في كل من المجتمعين الغربي والشرقي . وفي الوقت نفسه ، سأعتمد هذه الدراسة المقارنة تحليلاً لمراحل النمو في كل من المجتمعين .

وأخيراً سأصل إلى ما هو مرمى هذه الدراسة وغرضها إن لم يكن موضوعها ، أعني نضال الطبقات . وأودّ أن أتناهض في آن واحد سواءً أحاديث الرعاية المتعلقة بضرورة التعاون بين الطبقات أو الصيغ الأيديولوجية حول فائدة حتمية الاستماتة في النضال . فالأولون يقتنسون أن ثمة خصاماً ، مشروعاً ، حتمياً ، من أجل توزيع موارد المجتمع ومن جهة ثانية ثمة مجادلات ومنازعات ، قد لا تكون حتمية ولكنها مشروعة بكل تأكيد ، مدارها هو التنظيم الأفضل للمجتمع . بأي حقّ يحظر على أولئك الذين هم في الجانب السيئ من المراس حق التنازل حول امكانيّتين : إما تغيير مكانهم ، أي أن يصبحوا متساوين في الحقوق الاقتصادية مع سوامم من المواطنين ، أو تعديل المجتمع ؟ إن هذه المنازعات هي من صلب المجرى الطبيعي للمجتمعات الصناعية . لكن لا ينتج عن هذا أنه يجب قبول الرواية المسيحية التي بموجبها لا يكون نضال الطبقات مشروعاً وضرورياً فحسب ، بل ربانياً ، وله الفضيلة المعجبة بوضع حدّ نهائي ، في وقت معين من التاريخ ، للاستقرار والظلم . وبالفعل « أن ماركس نفسه هو الذي قال مثل قولنا في نصّ ساورده لكم : إن ما أضافه إلى نظرية نضال الطبقات التي كانت معروفة قبله ، هو فكرة أن هذا النضال يتجه لأن يتجاوز نفسه ويتقلب على نفسه ، ويلجأه لأن يلغي نفسه ويزول بعد ثورة معينة . أننا لسنا مرغبين قط على قبول تلك الطريقة المسيحية عيناً ، ولدينا ، منذ نقطة الانطلاق أسباب قوية لرفضها . كلما لاحظنا أكثر فأكثر أن الخصام بين الجماعات الاجتماعية هو مشروع وضروري ، قلت لدينا أسباب الاعتقاد بأن هذا الخصام سيكون دون هدف في وقت ما . فالمجتمعات الصناعية لا تتذوق الكشف كثيراً ولا تنهوا ، أنها يجوزها استمتاعاً شهوانية ، تحركها الرغبة في الثراء وربما في القوة والمجد ، طالما لا

يُعترف بفضل خاص للتشف ، فعلام لا يتنازع المواطنون حول أعدل وانسب توزيع للموارد القومية ؟ اما الفكرة القائلة بأنه ثورة معينة ستلاشي المنازعات ، فصدرها فكرتان او وهمان : الاول هو ان السبب الحاسم لتضال الطبقات هو نظام الملكية ، والثاني هو ان بعد تعديل هذا النظام ستوحد المجتمعات بصورة عجيبة . فكما رأينا في السنة الماضية ، ان طريقة التملك لها أهمية فعلية في الزراعة والتجارة وبعض القطاعات الصناعية . لكن ، عندما يتعلق الأمر بالوسائل الصناعية للانتاج الضخم ، فان تعديل النظام الشرعي للمشاريع لا يؤثر في مراتب التنظيم الاجتماعي ولا على سلم الاجور ، بل يتركها على حالها . وما من سبب للاعتقاد بأنه يكفي تعديل الطريقة القانونية لتملك وسائل الانتاج لكي يوضع حدٌ للتوترات داخل الم شروع . وما من سبب للاعتقاد ايضاً بأنه حالماً تصبح جميع وسائل الانتاج ملكاً للدولة فان مدار المنازعات السابقة يختفي .

وبعد ، هناك طرائق متعددة لمنع ظهور هذه النزاعات ، ونحن نعرف هذه الطرائق منذ قرون . ان سلام الاستبداد قد يكون حسناً ، وهو بكل تأكيد ليس بالامر الغريب . ولم تنتظر البشرية الازمنة الحديثة لكي تكتشف سرّ الاجماع الظاهرية القائمة في مجتمعاتنا الحديثة .

## الدرس الثاني

### المفهوم الماركسي للطبقات

سأبدأ اليوم بقسم من هذه الدروس ، غصص لتحليل الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية . لكنني قبل ان أشرع بالدراسة الاختبارية ، سأتكلم في هذا الدرس والدرس التالي عن المسائل النظرية التي تلتقد سواء مدلول الكلمة أو المذهب .

وانكم تعلمون بأن فكرة الطبقة تحمل الكثير من الاهواء والمعاني المتعددة . وهي تقع في قلب النظرية الماركسية ، وان من يزعم انه مجرد من الهوى ، بهذا الصدد ، ليس مصداقاً . اذاً ، أنا لن أزعم ذلك ، ولكي لا تكون بيننا اسباب لسوء التفاهم ، فاني اوافق سلفاً بأنكم تعززون الي أنكاراً مضمرة . واذا كنت لا أستطيع تبديد شكوك الذين يصفون الي ، فسأحاول تبديد الالتباسات . ذلك ان المعاني المتعددة المتصلة بفكرة الطبقات هي كثيرة ، لأن هذا المفهوم يلعب دوراً هاماً في الماركسية ، بينما هو ليس موضع معالجة منظّمة في أي من مؤلفات ماركس . لذا نجد أنفسنا امام حالة فريدة حيث يلبث أهم مفهوم من مفاهيم المذهب ، نسبياً ، دون تحديد . ففي هذا الدرس سأحاول تفسير المعاني المتعددة وعلام ماركس نفسه لم يأبه لها كثيراً !

لم يكن ماركس عالماً صرفاً ، فقد كان ايضاً رجلاً سياسياً ونبياً . لذا ، ليس من شأن تعدد المعاني ان يكبح نجاح مذهب ما بل يُعزّز نجاحه . وكلما كانت الفكرة التي ينطوي عليها مذهب الطبقات ونضال الطبقات غير محدّدة ، كانت ثمر هذا المذهب أيسر . ان القسمين الذين يتضمنها هذا الدرس ، أي « المعاني

المتعددة ، و « المذهب » ، رغم انها يبدوان متعارضين ، هما متممات لبعضهما في الواقع .

ولأبتن لكم هذه المعاني المتعددة ، سأستخدم الأسلوب الأبسط إذ سأقرأ عليكم بعض النصوص الكلاسيكية من ماركس . ان النص الاول مقتبس من « البيان الشيوعي » . وها هي السطور الأولى :

« ان تاريخ أي مجتمع ماض هو تاريخ النضالات الطبقة . فالأحرار والعبيد ، والاسياد والعموم ، والاقطاعيون والاقنسان ، والحرفي المعلق والصانع ، أي بكلمة المضطهدين والمضطهدين ، كانوا في تعارض مستمر فيما بينهم ، وخاضوا نضالاً لا هوادة فيه ، نضالاً ثارة مستتراً وطوراً علنياً ، كان ينتهي في كل مرة بتفسير ثوري لكل المجتمع او بانهدام احدي الطبقات المتصارعة . ففي المصور السابقة للتاريخ ، نجد تقريباً في كل مكان تنظيمياً كاملاً للمجتمع ضمن طبقات متمايزة ، وترتيباً متنوعاً للمراتب الاجتماعية . في العهد القديم نجد الاسياد والفرسان ، والعموم ، والعبيد - وفي العهد الوسيط الاسياد الاقطاعيين والاتباع ، والمعلمين الحرفيين والصناع ، والأقنان - وعدا ذلك ، وتقريباً داخل كل طبقة تقسيمات مرتبة جديدة » .

في هذا النص ، تنطبق كلمة طبقة على الجماعات الاجتماعية ، المنظمة بصورة مرتبة ، في أي مجتمع كان . والتعارض بين الطبقات يوازي تقريباً التعارض بين المضطهدين والمضطهدين ، ولا تتضمن الفكرة أي محتوى سوى ترتيب الطبقات والاضطهاد الذي تمارسه طبقة على أخرى .

وفي نصوص أخرى لماركس ، ان كلمة طبقة هي قاصرة على الفئات المنظمة بصورة مرتبة « داخل المجتمعات الصناعية الحديثة » . والى حد واسع ، ليس المعنى مسألة واقع بل مسألة تعريف ، اعني اختياراً اعتبارياً . فبالإمكان تعريف كلمة طبقة على نحو انها تنطبق على الجماعات المنظمة بصورة مرتبة في أي مجتمع كان . لكن ، في هذه الحال ، يجب ايضاح خصائصها في المجتمعات

الصناعية الحديثة . ان هذا ما يفعله ماركس في نص آخر، هو أيضاً كلاسيكي،  
ويوجد في الفصل الأخير من الجزء الثالث من « الرأسمال » :

« ان 'ملاك' محض قوة العمل ، وملاك الرأسمال ، والملاك العقاري ،  
الذين مصادر دخلهم المتقابلة هي : الاجرة والريح والربح العقاري ، أي ان  
العمال المأجورين ، والرأسماليين ، والملاك العقاريين يؤلفون الطبقات الثلاث  
الكبرى في المجتمع الحديث القائم على طريقة الانتاج الرأسمالي » .

لقد تمّ تفسير هذا النص من قبل بعض المعلقين بحسب المعنى التالي : 'تعرف  
الطبقات الثلاث في المجتمع الرأسمالي عن طريق مصدر دخلهم ( الاجرة ، الربح ،  
الريح العقاري ) ، وبذا يكون منشأ الطبقات ضمن اطار توزيع الدخل وتقسيمه .  
انني أعتقد بأن هذا التفسير غير صحيح . لأن منشأ الطبقات الاجتماعية ، بحسب  
ماركس ، هو على العكس في تنظيم الانتاج . وبالفعل ، ان أنواع المداخل  
الثلاثة 'معرفة' عن طريق علاقات المنتجين بوسائل الانتاج : فالاجرة هي الدخل  
الذي ينعم به العمال الذين لا يملكون شيئاً سوى قوة عملهم . والريح يذهب الى  
اولئك الذين ، لكونهم حائزين على وسائل الانتاج ، هم قادرون على استثمار العمل  
المأجور . والريح العقاري 'يدسه' في جيبه « مالك الاراضي الذي ليس هو  
نفسه مستثمراً . فاذا كان هذا التفسير صحيحاً ، كان منشأ الطبقات الاجتماعية ،  
في المجتمعات الصناعية ، في العلاقة بين وسائل الانتاج وعملاء الانتاج ، أي  
المنتجين ، وتكون الظاهرة الاساسية كامنّة في الفصل ما بين المنتج ووسائل  
الانتاج .

سأورد لكم الآن نصاً ثالثاً ، ليس أقلّ شهرةً ، يوجد في الكتاب التاريخي  
الذي كرسه ماركس لانقلاب فابليون الثالث ، والذي عنوانه : « ١٨ شباط ،  
لدى لويس فابليون » :

« ان الفلاحين الصغار يشكلون جمهوراً واسعاً ، يعيش أعضاؤه في شروط  
متشابهة دون ان يقيموا فيما بينهم علاقات معقّدة . وطريقة انتاجهم تعزلهم عن

بعضهم بعضاً بدلاً من ان تضمهم ضمن علاقات متبادلة. فبمقدار ما تعيش ملايين من العائلات في شروط وجود تفصل أنماط حياتها ومصالحها وثقافتها عن أنماط حياة ومصالح وثقافة الطبقات الأخرى وتضعها موضع تناقض عدائي ازاء الطبقات الأخرى فهي تشكل طبقة . وبمقدار ما ينعدم أي تضامن اجالي بين الفلاحين الصغار ، وبمقدار ما لا يخلق التماثل بين مصالحهم وحدة ، ولا اتحاداً قومياً ، ولا تنظيمياً سياسياً ، فهم لا يشكلون طبقة .

ان هذا النص هو واحد من أدق واهم نصوص ماركس: فلنكني تكون هناك طبقة اجتماعية ، لا يكفي فقط ان يعيش عدد كبير من الناس بطريقة تقريباً متشابهة ، ويمارس عملاً متاثلاً ، بل يجب ان يكون هؤلاء الناس على علاقات دائمة فيما بينهم ، ويشكلون وحدة باكتشافهم ، في آن واحد ، المشاركة مع بعضهم ، والتعارض مع الفئات الأخرى . فهناك طبقة ليس فقط عندما توجد سمات مشتركة بين ملايين من الافراد ، بل عندما تعي جميع هذه الكائنات وحدتها بمعارضتها ملايين من الافراد الآخرين وهم ايضاً مجتمعون .

ففي هذا الخط من التحليل ، ان عمال الصناعة ، اذا لم يموا وحدتهم ومعارضتهم لجماعات أخرى ، يكونون منافسين لبعضهم بعضاً . وبالفعل ، توجد ضمنهم فئات فرعية تتنافس من اجل توزيع الدخل القومي ، حالماً لا يتوفر لديها الوعي بوحدتها وتتناقضها مع جماعات أخرى . وفي هذه الحال ، ان الطبقة الاجتماعية لا تتطلب فقط المشاركة الواقعية في طرائق العيش ، بل تتطلب علاقات شبه دائمة فيما بين الافراد ، وتطلب منهم على الاخص الوعي مشاركتهم لبعضهم ، مشاركة لا يمكن تصورها دونوعي تناقضهم مع جماعات أخرى . من هنا نتج نقطة جوهرية في نظرية ماركس : ان الطبقة الاجتماعية لا تكون موجودة واقعياً الا بمقدار ماتعني ذاتها ، لكن لا يمكن ان يكون هناك وعي طبقي دون الاعتراف بالانضال الطبقي . فالطبقة لا تعني ذاتها الا اذا اكتشفت انه يتعين عليها ان تناضل ضد طبقات أخرى .

وقد ينجل الى بعضهم ، انطلاقاً من هذه النصوص ، بأن ماركس حلل مختلف المجتمعات فوجد في كل مكان الطبقات الاجتماعية نفسها . في الواقع ، وبحسب المؤلفات ، وبحسب الدراسات التاريخية ، ان التعداد مقايير . مثلاً ، في الكتاب الذي عنوانه « ثورة وضد الثورة في ألمانيا » يميز ماركس : ١ - النبالة الاقطاعية ، ٢ - البورجوازية ، ٣ - البورجوازية الصغيرة ، ٤ - الطبقة الفلاحية الكبرى والوسطى ، ٥ - الطبقة الفلاحية الصغيرة الحرة ، ٦ - طبقة القنانة ، ٧ - العمال الزراعيون ، ٨ - عمال الصناعة . وفي كتاب آخر ، « نضال الطبقات في فرنسا » ، يختلف التعداد وتكون الطبقات على الوجه التالي : البورجوازية المالية ، البورجوازية الصناعية ، الطبقة البورجوازية التجارية ، البورجوازية الصغيرة ، الطبقة الفلاحية ، والطبقة البروليتارية ، والطبقة البروليتارية المهترئة .

ما من تناقض بين التعاريف التي اوردتها بحسب نصوص ماركس من جهة وتنوع هذه التعدادات من جهة اخرى . قد تكون الطبقات مختلفة ، بحسب الاحوال ، لكن الطابع الاعباطي لهذه التعدادات يبين انه من العير احياناً معرفة اين تبدأ واين تنتهي احدى هذه الطبقات ، مثلاً ، بحسب نصوص ماركس . من المستحيل البتة فيا اذا كان الفلاحون يشكلون مجتمعين طبقة واحدة ام انه يجب معارضة الفقراء منهم والمتوسطين بالاغنياء . فبحسب الظروف ، يكون الميل لهذا التفسير أو ذاك . ومرة اخرى اقول ، ليس تناقض في هذا . ان كل ما اريد ان اشير اليه هو انه لا يوجد في نصوص ماركس لا تعريف دقيق لاصالة الطبقات في المجتمعات الصناعية بالنسبة للطبقات في المجتمعات السابقة للرحلة الصناعية ، ولا تعداد للطبقات الحصاصية في المجتمعات الصناعية .

لقد تمسك الماركسيون على العموم ، بمكانة او دور الجماعة في سياق الانتاج ، كمعيار لتعريف الطبقة الاجتماعية . ان لينين ، مثلاً ، يملن ان الطبقة هي مجموعات بشرية كبيرة تتميز بوضعها ضمن نظام تاريخي معين للانتاج الاجتماعي ،



وبعلاقتها بوسائل الانتاج ، تلك العلاقات التي تحددها الحقوق في الغالب ، ويدورها في التنظيم الاجتماعي ، وبالتالي بقدرتها على اخذ شطر من الثروات وبمقدار هذا الشطر . اما « بوخارين » ، وهو ماركسي ايضا ، فهو يميز الطبقة الاجتماعية ، بصورة أبسط ، على انها وحدة اجتماعية تساهم في سياق الانتاج . فاذا بسطنا ذلك ، استطعنا القول اذا ان معظم الماركسيين يعتبرون ان الطبقة العامة هي مجموعة كبيرة يحددها وضعها في نظام للانتاج ، وهذا الوضع نفسه تحدده ، بصورة خاصة ، العلاقة بوسائل الانتاج . لكن هذه الفكرة فيها التباس ، مع الأسف .

ذلك انها تتضمن بكل وضوح مفزيين ممكنين : ان المأجورين يؤدون دوراً معيناً في سياق الانتاج ، من حيث انهم لا يملكون وسائل الانتاج ويتقاضون اجوراً . وهكذا يُعرّف دورهم بمعنى قانوني - اجتماعي . لكن بوسعنا ايضا ان نتوقف عند المعنى التقني للمعبرة : ان العامل في الصناعة ، أياً كانت نظام الملكية ، يؤدي دوراً معيناً ، الا وهو كونه شغلياً يدوياً ، كونه يعمل على الآلة . فالمعنى القانوني - الاجتماعي يرتبط بملكية وسائل الانتاج ، بينما المعنى التقني يرتبط بتنظيم الانتاج . فاذا تمسكتم بالتعريف الاول بوسعكم ان تصوروا قيام ثورة توضع حداً لوضع المأجورين . وبالمقابل ، اذا تمسكتم بالتعريف الثاني ، فمن الواضح ان أية ثورة قانونية لن تغير بصورة أساسية وظيفة العمال في سياق الانتاج . فاذا ما أضعفت وسائل الانتاج ملكاً للدولة تغيرت علاقة العامل القانونية بوسائل الانتاج ، لكن ذلك لا يغير علاقة العامل التقنية بالتنظيم الجماعي للعمل . واذا قلتم : ان تعريف الطبقة البروليتارية يقوم على واقع انها تشمل لحساب مالكي وسائل الانتاج ، فيكفي إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لكي تُلغى البروليتاريا تلقائياً ، بحكم هذا التعريف . ففي هذه الحال ، سيبقى طبعاً عمال برأصون العمل في المعامل ، لكن ، ما داموا لن يعملوا في خدمة ملاك فرديين ، تكونون قد ألغيت ما كنتم تدعونه البروليتاريا ، وذلك بحكم تعريفكم هذا .

ولنتساءل ، في الواقع ، عما كانت تتألف الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية ، وبما كانت تختلف عن الطبقات الاجتماعية في المجتمعات السابقة للعهد الصناعي ؟ ان هذه المسائل لم تكن لتثير اهتمام ماركس كثيراً . كما انه لم يكن يهتم كثيراً للسؤال التي يطرعها على انفسهم علماء الاجتماع ، اليوم ، أي مسألة معرفة ما هي العلاقة بين الظواهر الموضوعية والظواهر الذاتية ، أعني العلاقة بين التشابه في شروط العيش وتوقعي الطبقة لوحدها . انه كان يعني قبل كل شيء فلسفة التاريخ وتفسير المجتمع الرأسمالي .

ان نقطة انطلاق أفكار ماركس وفلسفته هي الواقع الملحوظ ، واقع انه تتكون في المجتمعات التي ينتمي اليها طبقة جديدة ، سمّاها بالبروليتاريا ، طبقة العمال في الصناعة ، والذين هم في نظره ، وفي آن واحد ، نقي للرأسمالية وتعبير عنها . انها نقي للرأسمالية لأن المجتمع الرأسمالي يقوم على الملكية ، وهم لا يملكون شيئاً . وهم تعبيري عن الرأسمالية لأن العامل المجرّد من كل شيء ، بانكاره مبدأ المجتمع الرأسمالي ، يكشف واقع الرأسمالية بيوهره . انا أبدو وكافي أنلاعب ، لكن بكل جدية ، أنا أقتصر على نقل ديليكتيك ماركسي خالص . فالطبقة العامة هي سمة المجتمع الرأسمالي لأنها تعكس وجهه وبصح القول لأنها تخونه ، أعني تكشفه بإبداء صورة تتعارض مع الصورة التي يريد هذا المجتمع ان يعطيها لنفسه .

ومن هذا الاكتشاف ، اكتشاف الطبقة العامة بصفتها بروليتاريا ، ينتقل ماركس الى المتقدم بأن علاقات الطبقات تميل لأن تصبح أبسط فأبسط ، وانه شيئاً فشيئاً سيكون في المجتمعات الرأسمالية طبقتان رئيسيتان وطبقتان فقط . وحول كل من هاتين الطبقتين ، سوف تستقطب كل المجموعات الاجتماعية . ولتحاشي كل سوء تفاهم نقول : لم يقل ماركس ابداً بأنه ليس هناك سوى طبقتين ، البورجوازية والبروليتاريا ، حتى انه لم يقل ابداً جهرأ بأن جميع أعضاء المجتمع سيتجمعون إما حول البورجوازية الحائزة على وسائل الانتاج او

حول البروليتاريا ، لكنه يمتد بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي سيمرّز فعلا استقطاب المجتمع في طبقتين وطبقتين فقط .

فالمجتمعات الرأسمالية ستحدث من تلقاء نفسها تراكم وسائل الانتاج بين عدد صغير من الايدي ، وسوف يتناقص عدد الرأسماليين ، وسيمتلك كل واحد منهم قسماً متزايداً من الثروات . وفي الوقت نفسه ، وفي الطرف الآخر ، سيتراكم البؤس . ويعتقد ماركس بأن تركز الرأسمال سيرافقه انخفاض في مستوى حياة العامل ، إما اطلاقاً ، او نسبياً . وسوف يتعاضد فقر العامل في الصناعة ، وفي أي حال سوف تتعاضد ثورته .

وقد اثير النقاش لمعرفة ما اذا كان ماركس يعتقد بالإملاق المطلق ، اعني بانخفاض مستوى حياة الطبقة العاملة ، تدريجياً مع التطور الرأسمالي . فكما هي الحال لدى مؤلف كتب الكثير وفي مناسبات مختلفة جداً ، ان النصوص تجيز لنا سواء تأكيد<sup>(١)</sup> أو نفي نظرية الإملاق المطلق . مع ذلك ، ان هذه النقطة ليس لها سوى أهمية محدودة فيما عدا المنازعات السياسية القائمة اليوم . ان ما هو جوهري في هذه النظرة التاريخية هو ان مصير الطبقة العاملة ، بحسب ماركس ، سوف يتفاقم حتى اذا ارتفعت مداخيل العمال . وهذا التفاقم في الحالة البروليتارية ينجم عن تنظيم العمل نفسه ، وعن سعي حائزي وسائل الانتاج للحصول على اكثر ما يمكن من « القيمة - الزائدة » . ان تفاقم حالة الطبقة العاملة يرتبط ، الوقت نفسه ، بواقع ان الطبقة العاملة لا يمكن ان تعي وضعها دون ان تثور . منها نحن نمود الى الفكرة التي اشرت اليها عليكم منذ لحظة : ان الوعي الطبقة العاملة هو فوراً نضالي ، والبروليتاريا إذ تكتشف اعداءها تكتشف نفسها . وينجم عن ذلك تفسير جديد للفكرة القائلة بأنه لن يكون في النهاية سوى معكرين . ان السبب القوي للاستقطاب النهائي حول معكرين ليس من النظام الاقتصادي ، فبالامكان تصور تحسن وضع الطبقة

---

(١) في الواقع ، ان ماركس غالباً ما أكد موضوعة الإملاق المطلق ، لكن هذه الموضوعة لا تتفق كلياً مع بعض التحليلات الواردة في « الرأسمال » .

العامة دون زعزعة المعتقد الاساسي لدى ماركس والذي بموجبه لا بد ان تتم  
المنازلة بين الطبقتين ، وبينها فقط ، في آخر الأمر هنا ، بالفعل ، يتدخل  
المفهوم السياسي الذي لدى ماركس . فهو يعتقد بان ما يعرف كل مجتمع هو سيطرة  
طبقة . لم يوجد حتى الآن مجتمع دون طبقة 'مسيطرة' واخرى 'مسودة' . ان  
دولة المجتمع الرأسمالي تحددها سلطة الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، وهذه الطبقة  
هي البورجوازية ، والدولة هي الوسيلة التي عبرها تقارس سيطرتها . واذا ذلك ،  
اذا كانت الطبقة البورجوازية هي التي تحدد الدولة ، واذا كانت البروليتاريا  
تكشف واقعيته ووحدها بمعارضتها للبورجوازية ، فلن يكون هناك حتماً  
سوى مسكرين ومسكرين فقط . فالطبقتان وحدهما قادرتان على تشكيل الطبقة  
القاعدة للمجتمع ، البورجوازية والبروليتاريا . من الواضح انه ، بين الاثنين ،  
توجد مجموعات ، طبقات وسطى ، او طبقات فلاحية ، قد تكون كبيرة العدد ،  
لكن هؤلاء الوسطاء لا يغيرون شيئاً في الواقع الرئيسي ، الا وهو انه توجد  
طبقتان متعاديتان لان هناك ، بصورة جذرية ، مفهومين متعارضين للمجتمع :  
البورجوازية التي هدفها هو الحفاظ على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ،  
والبروليتاريا التي مصلحتها الخاصة هي في قلب النظام القائم على هذه الملكية  
نفسها .

لماذا تكون مصلحة البروليتاريا في قلب هذا النظام ؟ ان جواب ماركس  
وارد في كتاب ' الرأسمال ' . في أي نظام ملكية خاصة لوسائل الانتاج ،  
يتأثر الرأسماليون بالقيمة الزائدة . فالعامل ، بصفته مأجوراً ، هو اذن  
مستثمر . واذا ذلك ، اذا نوعى وضعه ، لا يستطيع إلا ان يرد بأرادة النضال .  
وبالنسبة ، ينتهي التحليل الماركسي للطبقات بدعوة الى العمل ، وهذا منطقي  
اذا اُقررت مراحل التفكير المتعاقبة . ان كل مجتمع يحدده النظام الطبقي ، وفي  
المجتمع المتخاضم توجد طبقة مسيطرة . وفي المجتمع الرأسمالي ، ان الطبقة  
المسيطرة هي تلك التي يحيازتها وسائل الانتاج . ولهذه الطبقة مصلحة أساسية  
هي الحفاظ على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . والطبقة البروليتارية ، عندما

تدرك انها مستثمرة ، ليس بوسعها إلا ان تقر بان لها مصلحة أساسية في قلب المجتمع المالي ، اعني في إلغاء التملك الخاص لوسائل الانتاج . إلا ان البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة في المجتمع الرأسمالي التي يمكن ان تكون لها ارادة في ثورة جذرية . فالبروليتاريا 'فرض عليها وضع لا انساني ، واعتباراً من الوقت الذي نكتشف وضعها ، تكتشف في الوقت نفسه انها ليس بوسعها ان تغدق نفسها إلا بانقاذ مجموع المجتمع .

تلك هي ، موجزة بخطوطها الكبرى ، فلسفة التاريخ التي تمسك بها ماركس . بدعي ان تفصيل تعريف الطبقات ، ضمن مثل هذا النطاق ، يغدو امراً ثانوياً . ان ما هو جوهري هو ادراك الخصام بين الطبقات ، وضرورة النضال ، وضرورة تنظيم هذا النضال . بيد انه من اجل بلوغ هذا الهدف ينبغي خلق حزب يكون التمييز الحقيقي للبروليتاريا أثناء نضالها . وهكذا ، ننقل من تحليل الطبقات من ناحية علم الاجتماع ، الى نظرية سياسية في النضال الثوري . ان فلسفة من هذا النوع ، هي طبعاً فائدة ، لأنها تدمج تحليل الواقع بدعوة الى العمل . واذا تم إقرار بضع أفكار رئيسية من هذه الفلسفة ، بدت النتائج قاهرة . وفي الواقع ، لكي ندرك المعنى المزدوج الذي تتضمنه ، يكفي الوقوف عند صيغة ، غالباً ما يوردها ماركس والماركسيون وانصار الماركسيين ، مثل « جان بول سارتر » ، « الا وهي : « ان البروليتاريا إما ان تكون ثورية أو لا تكون » . اني استأذنكم لكي اوضح التفسيرات المختلفة الممكنة اعطاءها لمثل هذه الموضوعة . فهي تتضمن ثلاثة معانٍ ممكنة . يمكن اعتبارها ، أولاً ، كتعريف ، واذا ذاك تكون ترجمتها كما يلي : اوافق على تسمية عمال الصناعة بالبروليتاريا ، عندما يكونون ثوريين ، وعندما لا يكونون كذلك لا أسميهم بروليتاريين . ولن ينجم عن ذلك أية تغييرات حاسمة في مصيرهم . لكن الفيلسوف يقول : اذا لم يكن هناك وعي ثوري ، لم تكن ثمة بروليتاريا . مرة أخرى أقول انها مسألة تعريف . ولن نجادل في ذلك .

وبوسع الصيغة ان يكون لها معنى وصفي : كلما توعدى عمال للصناعة أنفسهم

على انهم بمثابة جماعة اجتماعية محددة ، لا يمكن إلا ان يكونوا ثوريين . انها موضوعة واقع ، موضوعة هامة ، لكنها خاطئة بكل أسف : فهناك أمثلة عديدة على طبقات عمالية ، في بلدان غربية ، يتوفر لديها الى حد ما الوعي بوحدها ، ومع ذلك لا تريد القيام بثورة . انها تريد اصلاحات ، وهذا أمر طبيعي ، وقد تريد من الاصلاحات أكثر مما تريد لأنها في الجانب الرديء من المِتراس . ان العمال الانكليز منظمون في نقابات ، ويقترعون بمعظمهم للحزب العمالي . وفي الغالب لديهم الوعي بأنهم ينتمون الى الطبقة العاملة ، لكن ليس لديهم ارادة ثورية بالمعنى الماركسي ، ارادة ثورية جذرية ، ارادة إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

أما المعنى الثالث الذي يمكن ان تتضمنه صيغة « إما ان تكون البروليتاريا ثورية او لا تكون » ، فاني أعتبره « استدعائياً » : ذلك ان الطبقة العاملة تصبح غير جذرية بحمل اسم البروليتاريا التبيل اذا لم تكن ثورية . وفي هذه الحال ، يبذل الجهد لجعل البروليتاريا ثورية وذلك بأن يُوحى اليها بأنها ان لم تكن ثورية فهي متعاقب بانتزاع هذه الصفة المجيدة منها . وستدعى فقط بالطبقة العاملة . كل هذا هو مشروع في سياق العمل ، لكنه لا يغير الواقع بصورة ملحوظة . انه حكم اخلاقي .

من هذه المعاني الثلاثة ، أيهم هو ماركسي خالص ؟ ان قوة ماركس كنبي وضعفه في ميدان علم الاجتماع هو ان بالامكان تفسير الصيغة سواء بهذا المعنى او بالآخر من المعاني الثلاثة . ان ماركس بصفته دياليكتيكياً يعتقد بأن الصيغ الثلاث هي صحيحة في آن واحد : فالطبقة العاملة ، بصفقتها تعي نفسها ، تبيل لأن تكون ثورية . وهي لا تستحق ان تُدعى بروليتاريا ان لم تكن ثورية ، على اعتبار انه ان لم تكن ثورية فهي لا تعي نضالها ، أعني لا تعي نفسها . اخيراً ، يستحسن دعوة العمال الى الثورة لأن مجرى التاريخ هو على نحو ان الطبقة العاملة سوف تغير ، بصورة أساسية ، تنظيم الحياة في المجتمع .

في فلسفة الطبقات الاجتماعية ، ثمة « موضوعات واقعية » سوف نناقشها

في دروس هذه السنة ، و « موضوعات فلسفية » ، سوف أجنبها فوراً . اما الموضوعات الواقعية فهي التالية : ان ماركس يمتد بانسه كلما تطور المجتمع الرأسمالي ، تصبح علاقات الطبقات اكثر بساطة . وهو يعتقد بان البؤس المادي والمعنوي لدى الطبقة العاملة يتفاقم ، وانه تبعاً لهذا التفاقم يصبح الحال اكثر فأكثر ثورية . ففي هذا الحال ، نحن فوق ارض صلبة ، ويُسْتَحْسَن التطلع الى الواقع في مختلف المجتمعات . فالوقائع هي عديدة ، ومتباينة ومتناقضة ، كفاية ، بحيث ان بوسع كل واحد ان يجد منها ما يعزز رأيه وفي هذا المضمار ، ليس المقصود الجدل الفلسفي ، بل معرفة كيف تطورت ، منذ قرن ، الشروط الممالية في البلدان الرأسمالية .

وبالمقابل ، هناك موضوعات اخرى هي جوهرية بالنسبة للفلسفة الماركسية ، فلسفة الطبقات التي أود ان أجنبها فوراً ، لأنها مفرطة في التدقيق واسطورية . ان ما اعتبره على هذا النحو هو الدمج ما بين الدولة وسيطرة طبقة . ان النقطة الرئيسية في كل التفكير الماركسي هي التأكيد بان في كل مجتمع توجد طبقة مهيمنة ، بينا الدولة ليست شيئاً اكثر من آلة بواسطتها تمارس الطبقة سلطتها . وفي الختام ، ان البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة القادرة على قلب الطبقة البورجوازية وتحويل نفسها الى طبقة مهيمنة . هنا نصبح في قلب الاسطورة ، التي قد تكون ذات فائدة في مجال تعليم فلسفة معينة ، ولكننا ، على صعيد الخبرة العملية ، لا يجوز لنا ان نضع ضمن مفهوم واحد طبقة تلتزم بامتيازات ، كالتبعية البورجوازية ، وطبقة لا تلتزم بأي امتياز كالبروليتاريا . فهذه الأخيرة تتألف من بضعة ملايين من العمال الذين ، بحكم التعريف ، لا يشكلون ابداً طبقة مهيمنة ولا يمارسون السلطة . ونحن لا نستبعد ان تمارس السلطة أقلية من الناس باسم البروليتاريا او بصفتهم ممثلين عنها . من الممكن ان يمارس السلطة حزب سياسي مرتبط بطبقة اجتماعية . ففي نظام على النمط السوفييتي ، بوسعكم القول بان السلطة يمارسها الحزب الشيوعي باسم البروليتاريا او لصالحها : هذه هي موضوعات واقعية قابلة للجدل . لكن ما ليس بوسعكم قوله هو ان

البروليتاريا تمارس السلطة ، كما ليس بوسعكم القول بان الدائرة هي مربعة . ان ملايين العمال يواصلون العمل في المعامل ، واولئك الذين يمارسون السلطة هم مدراء ، أو رجال سياسة قليلو العدد مكرم هو بعيد جداً عن العمال العاملين في المعامل . وكما ان الشعب ليس هو الذي يحكم في النظام الديمقراطي ، كذلك ليست البروليتاريا هي التي تحكم في النظام السوفياتي . ان ممارسة السلطة ، بحكم طبيعتها ، تم بايدي عدد صغير من الناس . وفي أي مجتمع عرفناه ، لا يمارس العدد الكبير السلطة بنفسه . أنا لا أحكم على الصفة الأخلاقية أو السياسية للأنظمة التي تعلن انها بروليتارية ؛ اني ألاحظ فقط ان الأنظمة البروليتارية ليست بالأنظمة التي تمارس السلطة فيها طبقة البروليتاريا ، بل هي الأنظمة التي يعلن من بين ايديهم زمام السلطة انهم يحكون باسم البروليتاريا .

وإثر حل الاختلاط الاسطوري بين الطبقة البروليتارية والحزب السياسي والدولة ، يصبح من العسير معرفة مصلحة البروليتاريا بصفتها البروليتارية . ان بدامة المصلحة الثورية ، كما يعبر عنها ماركس ، قائمة على اعتقاده بان العمال ، إذ يكتشفون وضعهم ، يكتشفون انفسهم على انهم مستثمرون ، ونتيجة لذلك يدركون بان مصلحتهم هي في إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج على نحو يؤدي الى إلغاء النظام الذي هم فيه موضع استثمار ، واقامة نظام آخر حيث تكون البروليتاريا ، بهذه الصفة ، في الحكم . لكن ، بعد الثورة ، ان عمال الصناعة ، عدا اولئك الذين يصبحون مفوضين سياسيين ، يظلون عمالاً ، وليس واضحاً ان النظام الذي ينتمي اليهم لن يضمن لهم سوى المنافع . ان بدامة المصلحة الثورية للبروليتاريا هي مبنية ، لدى ماركس ، من جهة على فكرة الاستثمار التي بينت لكم في السنة الفائتة طابعه الوقي ، ومن جهة اخرى على الدمج بين النظام المقبل والسلطة البروليتارية . فاذا بددتهم هذا المزيج الاسطوري بين العدد الكبير من العمال والاقلية التي تمارس السلطة ، تعودت الى صلب الواقع التاريخي ، وعليكم ان تتساءلوا ما هي حسنات وسيئات مختلف انواع الأنظمة ، وقضايلها ومساوئها .



ان الماركسية ، يجوزها ، هي دياليكتيك بموجبها تتوافق الضرورة والقيمة بصورة عجيبة ، وكذلك ينسجم العلم والعمل . يعتقد ماركس ان المجرى الضروري للتاريخ هو على نحو انه يخلق الشروط التي ضمنها ستقوم البروليتاريا بالثورة وتخلق نظاماً انسانياً بديل ومكان الاستمرار الذي نعهده اليوم . وهو يعتقد ان التحليل العلمي للمجرى التاريخي يؤدي من تلقاء نفسه الى العمل ، على اعتبار اننا ، إذ نعي التناقضات وطريقة التقلب عليها ، لا يسعنا الا ان ننضم الى الحزب الثوري الذي هو شريك المصير ومنفذ الارادات الاخلاقية التي لدى الانسانية . لو كنا ، فعلاً ، في وضع من هذا النوع ، لو كان التاريخ يخفي من تلقاء نفسه نحو النظام الذي قد نعتبره جميعاً على انه النظام الامثل ، فما من مجال للتردد . عدا اولئك الذين هم اسرى المصالح الخصوصية أو المؤقتة ، لكان جميع الناس انضموا الى الحزب الذي يحتضن ضرورتا للتاريخ والمثل الاعلى البشرية . في ما يخصني وانا اقل تفاؤلاً ، اعتقد بان ملاحظة الواقع وتحليل الضرورات لا يؤديان بصورة لا مرد لها الى مذهب للعمل . فانا انتمي الى مدرسة النظريين السياسيين الذين يعتبرون انه ليس لنا الخيار أبداً بين الخير والشر ، انما بين درجات متفاوتة من الشر او الخير . وانا من عداد اولئك الذين 'يدعون بالمشائين ، خطأ مع ذلك ، طالما ان المشائين من امثالي يريدون تحسين المجتمع باستمرار ، وجزءاً فجزءاً لانهم لا يعرفون حلاً اجالياً ( يعتبر متقائلين على العموم اولئك الذين يعتقدون بنظام مستحيل ) .

ويعد ان جنبنا هذه الأمور الغامضة او هذه الاساطير ، نعود الى مسألة الطبقات بحسب علم الاجتماع ، وسأدرسها في الدرس التالي . وسوف نجد بعضاً من المسائل التي كان قد طرحها ماركس وتركها عالقة ، مثلاً ، كيف تتمايز الطبقات في المجتمعات القديمة وفي المجتمعات الصناعية الحديثة ؟ ما هي العوامل الحاسمة في تكوين المجموعات الاجتماعية ؟ كيف تتوزع العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية ؟ وكيف تتطور الطبقات الاجتماعية مع تطور النمو الاقتصادي ؟ لكن ، سوف يكون أماننا ، في آن واحد ، هدف دقيق : تحييص الأجوبة

التي تجيز الوقائع اعطاءها على المسائل الاخيرة التي طرحها ماركس .  
لقد كتب ماركس ، عند آخر حياته ، الى احد أصدقائه ، السطور التالية :

« في ما يخصني ، ليس لي لا الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع المعاصر ، ولا الفضل في اكتشاف نضالاتها ضد بعضها . قديماً قبلي ، كان بعض المؤرخين البورجوازيين قد بسطوا التطور التاريخي لهذه النضالات الطبقة ، وبسط بعض الاقتصاديين البورجوازيين التناقض الاقتصادي القائم بين الطبقات . ان الجديد الذي فعلتُ هو اني بينت : ١ - ان وجود الطبقات لا يرتبط إلا ببعض المراحل التاريخية من تطور الانتاج . ٢ - وان نضال الطبقات يؤدي بالضرورة الى دكتاتورية البروليتاريا . ٣ - وان هذه الدكتاتورية ليست هي نفسها سوى مرحلة انتقالية نحو إلغاء جميع الطبقات ونحو مجتمع دون طبقات » .

ان ماركس يعتبر اذن ان مساهمته الحاسمة في نظرية الطبقات هي في اكتشافه ان الطبقات الاجتماعية مرتبطة بمرحلة تاريخية ، وان نضال الطبقات يؤدي الى الثورة البروليتارية وان بعدئذ يهيء ظهور المجتمع الخالي من الطبقات .  
ان هذه الموضوعات الثلاث التي يعتبرها ماركس كمساهمته الجوهرية في نظرية الطبقات هي ، حصرأ ، العناصر الجوهرية لما تختصه لكم اليوم على انها الفلسفة الماركسية للتاريخ . واني ، اذ أستبقُ نتائج هذه الدراسة ، أسارع الى القول ان هذه الموضوعات الثلاث حصرأ هي التي تبدو خطأ في نظري .

## الدرس الثالث

### تعريفان للطبقات

في الدرس الاخير ، كنت حاولت ان اشرح لكم كيف يتضمن مذهب هاركس الخاص بالطبقات وجهين . الوجه الاول ، وضعي ، وتقريباً اختياري ، يعرف الطبقة الاجتماعية كمجموعة ، موسومة بمكانتها في سياق الانتاج . وهذه المكانة يحددها ، في آن واحد ، الدور التقني والعلاقة بوسائل الانتاج . وفضلاً عن ذلك ، ان هذه المجموعة الاجتماعية تمي ذاتها ، وتكتشف وحدتها بالنسبة لمجموعات اخرى وتخوض نضالاً ضدها . ان هذا التعريف ، هو ، مع بعض التعفظات ، مقبول ايضاً من قبل أناس ليسوا ماركسيين . ان الشيء الفريد في مذهب هاركس هو وجهه الثاني ، أي فلسفة التاريخ ، التي تركز على فكرة الطبقة ، والتي بموجبها يتحدد كل مجتمع بواسطة طبقته القائدة ، الحائزة على وسائل الانتاج ، والتي تسيطر على ما عداها من الطبقات وتستثمرها . وما بين الوجهين ، يحتمل تفسير صيرورة المجتمع الرأسمالي مكان الوسيط . ذلك انه كلما تطور هذا المجتمع ، تتجه مختلف المجموعات الاجتماعية الى الاستقطاب حول طبقتين رئيسيتين . فالنضال بين البورجوازية والبروليتاريا أمر جوهري ، وكل شيء يرجع الى التخفيض ما بين هذه او تلك .

أود اليوم ان أدع جانباً ، وكلياً ، فلسفة التاريخ ، وانطلق من تعريف الطبقات من ناحية علم الاجتماع ، ولا أنوي اضافة تعريفني الى جميع التعاريف التي بوسعكم العثور عليها في الكتب المختصة لهذا الموضوع . هذا الخصوص ، أنصحكم مثلاً بقراءة الكتاب الذي نشره زميلي السيد « كورفيتش » حول مفهوم الطبقة

الاجتماعية ، حيث ستجدون تمعداداً وتحليلاً مختلف التعاريف التي صيغت . ذلك انني أعتقد بأن كل تعريف جديد يؤدي تقريباً بصورة حتمية الى خلق التباسات اضافية . ان المسألة الحقيقية هي في تحديد ما ينجم عن عرف في تعريف المفهوم ، وبهذه الصفة ليس قابلاً للجدل ، ومن جهة اخرى ما يمثل تأكيدات تتعلق بالواقع ، وتكون ، نتيجة لذلك ، قابلة للجدل ، او البرهان او للدحض . ان هدي هو ان أميز ، بين المناقشات المتعلقة بالطبقات الاجتماعية ، ما هو قضية مفردات لغوية ولا علاقة له بالحق او الباطل انما باللائم او بالأقل ملاءمة ، وبالمناسب او بالأقل استنساباً ، وما هو ، من جهة اخرى ، مسألة حقيقية ، جرى حلها بهذا المعنى او ذاك من قبل مختلف النظريين - او ما يتعلق بالوقائع ، وبالتالي ، ينبغي ان يكون إما حقاً او باطلاً .

ومن اجل محاولة هذا التمييز الذي لا يتم دون صعوبات ، سأبدأ بسؤال ، غالباً ما طرح وألتمت اليه في الدرس الأخير : هل الطبقات الاجتماعية هي خاصية من خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة أم اننا نجد لها في جميع المجتمعات الموهودة ؟ ان الماركسيين يجيبون بانها موجودة في جميع المجتمعات التي تعددت تاريخياً . «وشومبيتر» يجيب كذلك . وثمة علماء اجتماع كالسيد كروفيلش بان ما من طبقات اجتماعية الا في المجتمعات المعاصرة حيث يهيمن النشاط الاقتصادي ، حيث التصنيع يغير تدريجياً كل الوجود . اود ان ادقق في هاتين النظريتين لاري ما يعود للكلمات وما يعود للوقائع . بماذا يتعارض علماء الاجتماع حول المفردات اللغوية وماذا يختلفون في طرائق تصور المجتمعات عامة ومجتمعنا خاصة ؟ بحسب المفهوم الماركسي ، تنقسم جميع المجتمعات الى طبقات اجتماعية ، لأن البنية السفلية تتألف دوماً من وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج ، اعني تتألف في آن واحد من نظام الملكية والتنظيم التقني للعمل . ففي كل مجتمع ، ثمة طبقة مسيطرة ، هي مالكة وسائل الانتاج . وفي كل مجتمع ، نجد التمييز بين اسياد ومُؤدين ، مستثمرين ومستثمرين . ان جواب «شومبيتر» هو كذلك ، لكن مع حشيات مختلفة . ان صحنه فكرته هو «التنافر الاساسي في كل مجتمع بشري» . فمواهب الافراد هي مختلفة ، وهم يؤدون وظائف ويمارسون مهناً

مختلفة . وفي كل مجتمع ، نوع معين من الصفات البشرية او الاجتماعية ، هو ضروري من أجل إشغال المراتب العليا . في كل مكان ، اثبت اناس هم في الصف الاول ، سواء حُكوا او سيطروا ، وهؤلاء الرجال او بالاحرى تلك العائلات التي ينتمون اليها لا تظل في هذا الصف الى ما لا نهاية ، فبعض منها يهبط وآخر يصعد . ان هذا التنقل الاجتماعي نجده في جميع المجتمعات لان التنافر في كل مكان ، وهو يتعدد في آن واحد بالتفاوت الموجود بين صفات الافراد ، وبتنوع الجدارات التي تضمن ، بحسب المصور ، الارتقاء والنجاح . ففي حين انه ، بحسب ماركس ، 'وجدت' الطبقات دوماً لانه حتى اليوم كان هناك دوماً ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، نجد ان الواقع ، بحسب 'تومبتيير' ، 'مرتبة' التنافر بين الناس والانتقال الاجتماعي .

اما الذين ينكرون ثبات الطبقات الاجتماعية عبر التاريخ ، فهم يعرفون الطبقات بطريقة ادق ، واضيق . قد يقول السيد 'كورفيكش' مثلاً بانه 'يستحسن التمييز' ، مثلاً ، بين 'الفرقة' و 'المرتبة' و 'الطبقة' . ان المدلول الاول يعني مجموعة 'مغلقة' تسم بالمهنة التي يمارسها اعضاء هذه الفرقة وباستحالة الانضمام اليها أو الخروج منها . ان الطبقات الاجتماعية الحديثة تقتصر الى هذين الطائعين . كذلك كانت تتضمن فرنسا لا مساواة قانونية جوهرية بين اعضاء مختلفي 'المراتب' : ان من كان نبيلاً كان نبيلاً منذ الولادة ، وكان يتمتع بالافضلية وبامتيازات ، وكان يخضع الى قانون يختلف عن القانون المطبق على العوام والبورجوازيين والفلاحين والحرفيين . وكان نظام الأحوال الشخصية يختلف بين مرتبة واخرى . بيد ان الطبقات الاجتماعية لا هي مغلقة مثل 'الفرق' ولا محددة قانوناً بدقة ، على غرار 'المراتب' . فاذا عرفتم الطبقات بعدم التمييز في الاحوال الشخصية القانونية ، لما وجدتم طبقات في جميع المجتمعات . 'ان الطبقة الاجتماعية هي احدى كليات نماذج المجموعات' ، الملحوظة في جميع المجتمعات . فهذا التمييز 'يظهر' طباعاً خفيفة في كل خط اجتماعي . واذا اخبرتم تعريفاً غامضاً ( مثلاً ، 'مجموعات منظمة بصورة مرتبة داخل مجتمع اجمالي' ) وجسدتهم

طبقات في جميع المجتمعات التي عهدناها وبالمقابل ، اذا عزمتم على الاعتدوا  
سوى الطبائع التي تحملها هذه المجموعات في المجتمعات الحديثة . عندئذ لا  
تكون ثمة طبقات اجتماعية في جميع المجتمعات .

هل هذا يعني ان النقاش هو كلامي ، صرفاً ومحصاً ؟ يكون من البساطة  
الفارطة تصور ان ، وراء مسائل المفردات اللغوية ، لا تختفي مسائل اجتماعية  
او تاريخية او فلسفية . وبحسب الماركسيين ، علام ، يمكننا ملاحظة الظاهرة  
نفسها في كل مكان وزمان ؟ لأن أساس او مبدأ جميع المجتمعات المعروفة هو ،  
في نظرم ، وفي آخر تحليل ، واحد ، ولا سوا ان الماركسية ، بتفسيرها المألوف ،  
تفترض ان البنية السفلية تحدّد او تشترط المجتمع . وبتعبير آخر ، يكون  
العامل الاقتصادي مهيماً في الماضي كما هو مهيمن اليوم . فعندما يقوم الظنّ على  
ان البنية الأساسية لجميع المجتمعات هي نفسها تعرف الطبقة بطريقة تمكن من الثور  
عليها في جميع المجتمعات . وبالمقابل ، ان المفهوم كما يعرفه السيد كورفيتش ، يوحى  
او يفترض بصورة 'مسبقة بأن العوامل المهيمن تختلف بين مجتمع وآخر .

اذ ذاك ، نجد صيغة المسألة الواقعية في التفسير التالي : الى أي حدّ ، يكون  
مبدأ بنية جميع المجتمعات او مبدأ تنظيم جميع المجتمعات ، هو نفسه ؟ بديهي  
ان هذا السؤال يؤدي الى سؤال آخر : الى أي حدّ ، يمكن ان تزول الطبقات  
الاجتماعية في مجتمع المستقبل ؟ اذا عرفتم الطبقات بالرجوع الى الملكية الخاصة  
لوسائل الانتاج ، فما من شيء أسهل من إلغاء الطبقات مع افراض إلغاء الملكية  
الخاصة . وبالمقابل ، اذا فسّرتم وجود الطبقات عن طريق الجدارات المتفاوتة  
بين الأفراد ، وصعود وهبوط العائلات ، أكدتم ، بالبداهة نفسها ، بأن هذه  
الظاهرة سوف تستمر . انا لا أودّ ، في الوقت الحاضر ، ان أسترسل في التحليل .  
بل أقول فقط بأنني اخترت بصورة اعتباطية ، في قمة هذه الدروس ( ان لم  
أقلّ المكس قصداً ) المجموعات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة  
بخصائصها المميزة .

لنرجع الى التعريف الحصري للطبقة الاجتماعية . في الحقيقة ، اننا بعيدون

جداً عن مجال العثور على تعريف واحد يجذب الاجماع عليه . فمن اجل مواصلة نسق التحليل نفسه ، أعني لكي أميز بين المنازعات الكلامية والمنازعات الواقعية ، سأتناول تعريفين ، استمرت من عالين اجتماعيين ، الواحد أميركي ، والآخر فرنسي . هوذا التعريف الاول ، الذي اترجمه عن الانكليزية ، بصورة تقريبية :

« ان عبارة طبقة تعني مجموعة ، او تجمع أشخاص داخل مجتمع ولم تقرباً وضع واحد . ان نظام الطبقات او نظام درجات المجتمع هو نظام الطبقات بحسب علاقاتها الداخلية والخارجية . وليس نظام الطبقات مائلاً لنظام السلطة ، أي لشبكة العلاقات التي فيها يتأثر السلوك بالأوامر والاكراه . وليس أيضاً مائلاً لنظام الملكية التي فيها يكون استخدام الأشياء المادية والمنافع التي تنجم عنها من نصب أولئك الذين لهم مواصفات خاصة ( حقوق الملكية ) . وليس أيضاً مائلاً لنظام المهن . ان نظام الطبقات هو مجموع العلاقات التي تتسم بمالم المراعاة المضافة على الأفراد والمكانة ، والمؤسسات ، على ضوء مكانها في أنظمة السلطة والملكية والمهنة . ان المراعاة هي فعل احترام او فعل تشريف يُضاف الى شعور بالمساواة او بالسفلية . واذا وسّنا هذا المفهوم منطقياً ، فان الشعور بنقص في الاحترام او بنقص في التقدير ، والشعور بالاحتقار وبالتعالي ، هذه المشاعر هي أيضاً ضمن نطاق مفهوم المراعاة هذا » .

ان هذا النص يتضمن الإلحاح على الوضع الاجتماعي الذي لكل فرد ، تبعاً للتقدير او الاحترام الذي يبيده الآخرون تجاهه . وفي الوقت نفسه ، يفترض بانه من المشروع تمييز أنظمة السلطة والمهن والملكية . واخيراً ، يتضمن ان وضع كل فرد هو حصية التأليف بين عوامل متعددة . كل فرد يتمتع بوضع معين من الاحترام أو المكانة ، فاجم عن مجمل موقفه العام ، وكل موقف يمكن تحليله بالنسبة لثلاث جهات نظر : وبالنسبة الى الملكية ، والى المهنة والى السلطة . هل ان تعريفاً من هذا النوع هو حقيقي أم باطل ؟ لكي نقرر في

مناقشته ، يجب ان توافقوا اولاً على ان المسألة المطروحة على هذا النحو ليس لها من معنى : لأن المسألة هي معرفة ما اذا كان التعريف مقبولاً واذا كان ينطبق على واقع فعلي يتيح عزله أو تبيانه ، وما اذا كانت الموضوعات التي يتضمنها صحيحة . فلنستعرض هذه الشروط . هل النص الذي قرأته عليكم ينطبق على واقع فعلي ؟ دون أي شك : فإجمالاً يمكن القول بان مختلف أفراد المجتمع لهم مقام قد يكبر أو يصغر في نظر مواطنيهم ، ولهم وضع اجتماعي يمكن تسميته مكانة في المجتمع ، أو مستوى في سلم المقامات أو التقدير . وقد لا يكون من السهولة تبين هذه الظاهرة ، وقد تختلف المكانة التي يحتلها كل واحد في تقدير سائر اعضاء المجتمع بحسب الاوساط ، ولم يثبت ان شئ المهن هي موضع تقدير أو ازدراء على السواء من قبل جميع الناس . لكن ، على الرغم من هذه الصعوبات ، بوسعنا القول ان هذه الظاهرة هي واقعية ، لئن كانت غير مُحككة التعريف . وعدا ذلك ، ان مرتبة المقام ليست واحدة حسبناخذ بعين الاعتبار المهنة أو المال أو السلطة فبوسعكم ان تتصوروا رجلاً جدياً ، ومع ذلك هو صغير المقام ( لنفترض ملك المصابات ) ، أو واحداً من الناس ، لا نفترض مهنته مقاماً كبيراً - بحد ذاتها ، مثلاً معلم مدرسة - لكنه بصفاته الخاصة ، يجعل من نفسه موضع احترام واعجاب . أخيراً ان السلطة لا تفترض بالضرورة درجة عالية في المقام : فقد يكون لأمين سر نقابة من النقابات سلطان فعلي على عدد من مواطنيه ، دون ان يكون موضع تقدير بمجموع اعضاء المجتمع - ومهما يكن بوسعنا ان نفر بان علاقات الملكية والمهنة والسلطة لا تختلط بملاقات الاعتبار الاجتماعي .

واذا كانت هذه الموضوعات مقبولة ، فان التعريف هو ايضاً مقبول ، اعني ان هناك ظاهرة واقعية . وبصورة اصطلاحية ، بوسعكم ان تقررروا اطلاق اسم طبقات اجتماعية على مختلف المجموعات المتكونة داخل المجتمع بامره ، والتضمنة اساساً يتمتعون بمقام متماثل . فالى أي حد تكون المجموعات محددة بوضوح ؟ هل نعرف بدقة الى أية مجموعة ينتمي كل شخص ؟ ان هذه المسائل



تطرح فملاً ، لكن ، ما دامت هذه الظاهرة واقعية ، فبوسعكم تعريف الطبقة بهذه الطريقة .

لنتناول الآن التعريف الذي يحدده عالم الاجتماع الفرنسي ، وهو أكثر تطبيقاً من تعريف العالم الأميركي :

« ان الطبقات الاجتماعية هي مجموعات خصوصية ، واسعة المدى ، تمثل عوالم من المجموعات الدنيا ، عوالم تقوم وحدتها على وظيفتها المتفوقة ، ومناعتها ضد تسلل اعضاء المجتمع الكلي اليها ، والتنافر الجذري الذي فيها بينها ، وبنيتهما القصية المتضمنة وعياً جماعياً سائداً وآثاراً ثقافية فريدة . ان هذه المجموعات التي لا تظهر إلا في كلية المجتمعات الصناعية ، حيث الانماط التقنية والادوار الاقتصادية هي بارزة بوجه خاص ، تلسم ، علاوة على ذلك ، بالسمات التالية : انها مجموعات واقع ، متفتحة ، متباعدة ، دائمة ، قلبت دون تنظيم ، ولا تملك من وسيلة سوى الاكراه المشترك » .

نحن هنا ازاء تعريف أعقد وأعسر . فهو يجمع عدداً كبيراً من المقاييس . وما نحن نغضي في استعراضها . ولنشرع بأبسطها ، بتلك التي يمكن ان يوافق عليها الجميع والتي تصلح للدلالة على الظاهرة . « ان الطبقات الاجتماعية هي مجموعات واقع » : حقاً ، يكون المرء من عداد طبقة دون ان يعمد بالضبط الى تقديم صك انتساب . وبوسعي القول طوعاً ان المرء يختار ندوة كرة القدم ، لكنه لا يختار طبقته . اما القول ان الطبقات الاجتماعية هي « مجموعات متفتحة » ، فهذا يعني امكان الدخول اليها بحرية والخروج منها بالسهولة نفسها ، على الأقل اذا كان لدى المرء الوسائل المادية . فلا يستطيع جميع الناس الدخول في منظمة دينية او في التعليم العام . وبالمقابل ، ما من احد يتلقى الخطر من الانتماء الى طبقة اجتماعية . اذن ، وبالنسبة للمجموعات التي تقتضي شروطاً خاصة ، تبقى الطبقات مجموعات مفتوحة . وما من ريب في انها ايضاً « متباعدة » ، خلافاً للجمع الذي يتألف منه الطلبة المجتمعون في مدرج « السوربون » . هكذا ،

محكوم عليكم جميعاً ان تصفوا اليّ . وعلى العكس ، لم نرَ الطبقة العاملة أبداً ، فهذه المجموعة هي كبيرة العدد بحيث يتعذر تجمع جميع اعضائها . اهي مجموعات « دائمة » ؟ لا بأس ! فاذا كنت بورجوازيّاً ، أظنك كذلك ، ما لم ادخل طبقة اخرى واستقر فيها باستمرار . اهي « غير منظمة » ؟ نعم . فالاحزاب السياسية تتضمن تنظيماً للسلطة ، واركانا ، ومناضلين ، ودستوراً ، وجميع الاشياء التي محرمة منها هي الطبقة بهذه الصفة ، لانه اذا كان بالامكان القول بان الحزب هو منظمة الطبقة ، فهو لا يذوب فيها . اما صيغة « لا تملك سوى الاكراه المشترك » فهي تعني ان الطبقة الاجتماعية لا تستطيع ، بطريقة عامة ، ان تفرض على اعضائها هذا العمل أو ذاك . ان الجيش والشرطة والدولة أو حتى المجموعات السلمية تملك وسائل للقمع . أما الطبقة فهي بوسعها ممارسة الضغط على اعضائها ، لكن بطريقة محدودة أو مشترطة . وعبارة « عالم المجموعات الخصوصية » تعني الواقع البديهي بان مجموع الطبقة ينقسم الى جموع عديدة دنيا : فالعمال موزعون على عدد كبير من المشاريع ، ويؤلف عمال كل مشروع من هذه المشاريع عنصراً خصوصياً داخل عالم الطبقة العاملة . او ان تقسم الطبقة بحري بحسب فروع الصناعة وبحسب مستويات التخصص . اما سمة « الوظيفة المتفوقة » ، فيمكن الموافقة عليها ايضاً بعد ان نكون قد عرفنا المعنى المضاف على هذه العبارة . ان مجموعة « ذات وظيفة وحيدة » هي ، مثلاً ، ندوة رياضية وحيدة الهدف : القيام بنشاط خصوصي ، هو الرياضة . ونطلق عبارة « وظائف متعددة » على المجموعات المحلية او المتقاربة ، وعلى العموم على تلك التي لها أهداف متعددة . فالأمة والطبقة تكون ذات « وظائف متعددة » اذا كانت نشاطاتها غير قاصرة على ناحية واحدة او عدة نواح بل تحتضن الوجود بأسره .

حتى الآن ، نحن ازاء تعريف مقبول ، طالما انه يشمل عدداً من السمات التي تسهل ملاحظتها في هذه الظاهرة . وعلى العكس ، عندما نصل الى صيغ مثل « مناعة ضد تسلل كامل المجتمع اليها ، او تنافر جذري بين الطبقات ذات البنية

القصبة ، لا تكون ازاء مقاييس للتسمية يكفي لإثباتها إلغاء نظرة على الواقع ، بل ازاء موضوعات لتناول الواقع ، ولذا هي قابلة للنقشة . ان الصيغة الاولى تفترض ان لكل طبقة اجتماعية طريقة خاصة في التفكير والحياة ، وفي اتخاذ موقف معين بالنسبة لبقية الطبقات والمجتمع بأسره . انا لا اقول ان هذه الموضوعية هي خاطئة ، انما ليست واضحة . فهي يمكن ان تنطبق على بعض الطبقات لا على طبقات اخرى ، ويمكن ان لا يكون لجميعها طرائق في التفكير والحياة فريدة وأصلية . وبعبارة اخرى ، ان بعض المقاييس في هذا التعريف تشكل جزءاً من « نظرية » الطبقات الاجتماعية : فهذه المقاييس لم توضع سابقاً وقبل البحث ، انما هي في نقطة بلغها البحث ، وهي تفترض بأن لكل طبقة من مختلف الطبقات بنيتها ، وطريقة كيان ، ووعياً ، وان كل واحدة هي كلية واقصية تمي نفسها بهذه الصفة . لكن ليس من الواضح ان الامور هي على هذه الحال ، على اعتبار ان هذا عيناً هو موضع جدال بين النظرين .

لنحاول الآن ، من اجل استخلاص نتائج هذين التحليلين ، مقارنة التعريفين ، مقارنة التعريف الأول « بنظام المكانة » والثاني بـ « الكلية الواقعية » ، لانها يسجلان الاتجاهين اللذين ولجتها نظرية الطبقات . ان العالم الاجتماعي الاميركي يلح على المراعاة التي يبديها الناس لكل واحد ويعتبر ان هذه الظاهرة السيكولوجية - الاجتماعية هي السمة الخصائصية للمجموع الذي يدعى طبقة اجتماعية . اما التعريف الثاني ، فهو يصرّ ، لا على هذه العلاقات الفردية المتبادلة والتي تلسم إما بالتقدير أو بالازدراء ، بل على الواقع الجماعي الذي تؤلفه الطبقة ، وعلى التوعي الذي يرافقه . والان بعد ان اشرنا الى هذين الاتجاهين اين هي المناقشات التي تتناول الواقع ، والمناقشات التي تتناول مفردات اللغة ؟

ان التعريفين يقرّان مشتركاً بعض الموضوعات . فكلهما يقرّان انه توجد فوارق عديدة في المجتمعات الحالية . ان اعضاء المجتمع يتمايزون عن بعضهم بعضاً من ناحية الملكية أو العلاقة بالملكية ، والمهنة التي يتعاملون ، والوسائل التي يلجأون اليها لكسب المعيشة ، والوضع الاجتماعي من حيث المقام . وفضلاً

عن ذلك، يقر كل من التعريفين ضمناً بأن التمييز بين الأفراد في المجتمعات الحديثة هو معقد جداً ، لأن الطبقات الاجتماعية ليست موضع اعتراف قانوني . ففي مجتمعات العهد القديم ، كان كل واحد يعرف بتأكيد الى اي « صنف او اية » مرتبة ، ينتمي . اما اليوم ، فمعرفة هذا الأمر هي من الضلالة بحيث ان احدى المزايا المفضلة لدى علماء الاجتماع هي القيام بتحقيقات عن طريق اسلوب المبرر ، ولهذا يسألون الناس عن الطبقة التي يعتقدون انهم ينتمون اليها . وهم يريدون معرفة نسبة السكان الذين يعتبرون انفسهم ينتمون الى الطبقة العامة ، أو الوسطى ، أو الوسطى - العليا أو البورجوازية . وتختلف الكلمات المستعملة بين مجتمع وآخر ، على الرغم من تماثل البنية الاجتماعية . وبواسطة هذه التحقيقات ، نلاحظ ، مثلاً ، ان الاميركيين يعتقدون ، بطوعية اكبر بانهم ينتمون الى الطبقة الوسطى ، والفرنسيين الى الطبقة العامة . ان هذه الظاهرة ترتبط جزئياً ، بما ادعوه وضع المقام ، الذي للكلمة المستخدمة : ففي بلد حيث التأثير الماركسي هو قوي مثلما في فرنسا ، ان الانتماء الى الطبقة العامة هو لقب مجيد . وفي بلد مناوئ للماركسية مثل الولايات المتحدة ، ان كلمة الطبقة العامة لها الدوي نفسه . اذن ، ان الاجوبة التي يعطونها الافراد لا تعكس الواقع دوماً . لكن هنا تبرز صعوبة . ان الفكرة التي يحملها الافراد عن انتمائهم الطبقي هي جزء من الحقيقة التي نود ان ندرسها . فمن السهولة تمييز الوضع الواقعي للفرد من جهة ، والفكرة التي يحملها هذا الفرد عن وضعه ، من جهة اخرى . لكن الفكرة التي يحملها عن وضعه هي جزء من الحقيقة التي نود ان ندرسها . بأي معنى يمكننا القول ان احد الناس ينتمي الى مجموعة ، بيتا هو يدعي انه لا ينتمي اليها ؟ ان الصعوبة معروفة جيداً : « الحقيقة الجوهرية » هل هي الوضع المادي للفرد ، أم نوعية هذا الوضع ؟ وهكذا ، نلتقي من جديد بالتجاهل التحليل او التعريف الذين حاولت استخلاصها .

ان الاتجاه الاول ، أي اتجاه العالم الاجتماعي الاميركي ، هو « إسمي » . فلا فرق لديه بين نظام الطبقات او تكوين الطبقات : والطبقة ليست مجموعة واقعية

بل تجمع أفراد . والأفراد يختلفون عن بعضهم بعضاً بمقاييس متعددة ، وإن النظام الاجتماعي أو الطبقي ليس إلا واحداً من المميزات العديدة ، تحدده ، بصورة جوهرية ، ظاهرات سيكولوجية . فكل واحد هو في الطبقة التي تفرضها الفكرة التي يكوّنها الآخرون عن الوضع الذي يشغله . ولكل واحد وضع يحدده تقدير الآخرين . إن تعريفاً من هذا النوع يعتبر سيكولوجية الأفراد ككجوهـر الظاهرة ، مع جميع التناقضات التي تتضمنها هذه السيـكولوجيا ( إن نوعي كل واحد لنظامه لا يتفق دوماً مع وعي الآخرين ) .

أما الاتجاه الثاني فهو « واقعي » . إنه يعتبر الطبقة الاجتماعية كمجموعة واقعية تحددها ، في آن واحد ، وقائع مادية والوعي الجماعي الذي ينشأ لدى الأفراد . وفي هذا الاتجاه الواقعي ، يوجد تمييز بين الدرجات والطبقات . فهناك درجات مختلفة أعني درجات مرتبية إما داخل الطبقة الاجتماعية أو داخل المجتمع بأسره ، دون أن تؤلف هذه الدرجات وحدة جماعية . بحسب هذا المفهوم ، إن الشيء الجوهرى في الطبقة هو الوحدة الجماعية الواقعية والتي تمي ذاتها . فالطبقة هي حقيقة تاريخية ، ولها وعي جماعي ، وتريد تحقيق أفعال خاصة ، بحسب التعبير الوارد في التعريف الذي قرأته عليكم .

لا مناص من اعتراف المدرسة « الإسمية » بالطبقات الاجتماعية في جميع المجتمعات . وفملاً ، إذا كانت الطبقة تقترح فقط 'سلباً' للمقامات ، فما من شك في أنه 'وجدت' دوماً مراتب في المجتمعات المعروفة ، ومن المحتمل جداً أنه هكذا ستكون الحال أبداً . من الصعوبة تصوّر مجتمع معقد حيث يختلف المجموعات تجدد بعضها بعضاً على صعيد من المساواة . وبالعكس ، إذا كانت الطبقة الاجتماعية كلية واقعية تمي ذاتها ، وإذا كان جوهر هذه الملكيات كامناً في نضالها ، كان بوسعنا أن تصوّر نظرياً تغيير طابع الطبقات ، وإن لم يكن زوالها فعلى الأقل 'تغيير' نضالها .

إن التعريفين يتعارضان هكذا على عدة مستويات ، على المستوى الفلسفي ، والسياسي ، والعلمي . أولاً ، 'يلج' أحدهما على الأفراد وعلاقاتهم فيما بينهم ، بينما

يتمسك الآخر بالحقائق الاجتماعية، وهذا ما يميلنا الى التناقض بين اولئك الذين يهتمون بحقيقة الكليات واولئك الذين يتمسكون بحقيقة الافراد .

ويغطي هذا التعارض الفلسفي الى حد متفاوت تعارضاً آخر ، هو تعارض سياسي . فالعالم الاجتماعي الاميركي يعتبر من المسلم به دوام الدرجات الاجتماعية في جميع المجتمعات ويميل الى الانتقاص من أهمية ظاهرة الطبقات ونضالاتها . ذلك انه اذا ما نظر الى مجموعة من الاشخاص يتمتعون بوضع اجتماعي او بمقام متماثل ، تبدو الحدود الفاصلة بين الطبقات قليلة الوضوح ، وبالأمكان الانتقال من طبقة الى اخرى بسهولة ، وتلبس المجموعات غيريتها ، لكن ليس لديها مبرر لأن تكون بصورة دائمة في حالة نزاع ، ولا سيما ان الصراع من اجل السلطة لا يجري بين الطبقات ، لأنه لكي يكون كذلك يجب تعريف الطبقات على نحو يمكنها من الاستيلاء على السلطة . في حين انكم اذا اكتفيتم فقط بوضع المقام ، فان الطبقات العليا هي التي تملك السلطة دوماً ، وبحكم التعريف لا يمكن للعالم ان يمارسوا السلطة . اما التعريف الواقعي فهو ، على العكس ، يوحى بأهمية ومدى نضال الطبقات ويربط هذا النضال الطبقي بالنضال من اجل السلطة . اخيراً ، ينطوي هذان المفهومان ، ضمناً ، على مناقشات علمية : « فالواقعي » يتهم « الاسمي » بأنه يعمل على اخفاء الجوهرى ، أعني الظاهرة الجماعية . وبدوره ، 'يتمزى اليه اختراع حقيقة اجتماعية لا وجود لها او تكاد توجد ، او توجد بشكل غير متساو .

لقد بينت لكم الى أي حد ترتبط مختلف تعريف الطبقة الاجتماعية بمفاهيم فلسفية ، ومفاضلات سياسية ، وتفسيرات علمية . كيف الخروج من الالتباس؟ اننا لن نعتمد اليوم الى هذه المحاولة ، وسأترككم حتى الدرس المقبل عند أقصى نقطة من الغموض . وقبل ان افارقكم سأضيف الى ذلك اني اريد ان انبشكم بأني سأحاول تعريف الفكرة بصورة أدق عندما نلتقي في المرة القادمة : فعلماء الاجتماع ما زالوا يواصلون النقاش حول الكلمات والتعاريف لا لرداءة تكوينهم الفكري ، بل لأنهم ازاء واقع هو مجرد ذاته معتد وملتبس . واذا كان يوجد

هذا المقدار من الطرائق لتصور الطبقات ، واذا كان يبدو انه كلما ازداد الكلام عنها ، تناقصت معرفتنا لها ، فسبب ذلك هو انها ، « واقعياً » ، غير محددة كلياً . واذا كان الالتباس قائماً في علمنا ، فلأنه قائم ، من قبل ، في الواقع . وها نحن نبرر هذه الموضوعية الأخيرة : انكم تتساءلون : مم تتألف واقعية مجموعة ، لنفترض انها الطبقة العاملة . لديكم الخيار بين ظاهرات شتى : « وضع » العامل في سوق العمل تجاه مدرء المشروع أو تجاه اولئك الذين يدفعون أجره ، طريقة تفكير العامل وتحسسه وردة فعله على المهنة أو المشروع أو بقية المجتمع . بايجاز ، بوسعكم ان تعتبروا ، على التوالي ، اما الوضع ، أو الموقف والسلوك ، أو حالة الوعي ، أو نوعي الوسط المحيط لهذه المجموعة نفسها أو الحكم الذي يلقيه الوسط المحيط هذه المجموعة . ان هذه الوجوه المختلفة لا يتخلفها العالم الاجتماعي ، انما هي في الواقع . واني قد بسطت التحليل على اعتبار ان كل واحد من هذه العناصر يمكن تعريفه عن طريق مقاييس متعددة ، وهو صعب الإدراك . وقد تكون وحدة المجموعات ، وحدة واقع ، أو وحدة وضع ، أو وحدة سلوك . وهذه الوحدات الثلاث لا تتحد بعضها بعضاً بوضوح . قد يفكر بعض الناس بالطريقة نفسها دون ان يكون لديهم الوعي بوحدتهم . وآخرون يعتقدون انهم يؤلفون وحدة ، على الرغم من انهم على اختلاف كبير من عدة نواح . فلا يوجد وحدة تامة في الوضع ، ولا في السلوك ولا في حالة الوعي ولا في حالة الوعي . فالعالم الاجتماعي ، عندما يحاول تفهم الواقع ، مقدّر له بصورة حتمية ، ان يلجأ الى التفسير . وقد يكون ذلك خيراً : فبمقدار ما يتمنّز على العالم الاجتماعي الاكتفاء بملاحظة الواقع ، بهذا المقدار يغيب الواقع . وما كان لنا ان نفكر أبداً في الطبقات الاجتماعية كما نفعل اليوم لو لم يكن ماركس قد فكر فيها ، ربما قبل وجودها .

## الدروس الرابع

### تعريف ، تحقيقات ، مسائل

سأعيد على مسامعكم ، أولاً ، البحث الذي كنا قد خضناه والنقطة التي كنا وصلنا إليها . كنا نريد تجنب تعريف اعتباطي للطبقات ، يُضاف الى جميع التعاريف المقترحة من قبل بعضهم ومن قبل بعض آخر ، وكان هدفنا يرمي الى الاستعاضة عن البحث عن تعريف بتحديد المسائل التي تُطرح حقاً بشأن فكرة الطبقة . وقد ميزنا في البدء بين « الاعراف » و « الموضوعات » بشأن استعمال الفكرة استعمالاً « شاملاً » او استعمالاً « خصوصياً » . فبعض من علماء الاجتماع يعطي تعريفاً للطبقة يحيز تطبيق مفهومه على جميع المجتمعات المعروفة ، لأن في جميعها نلاحظ ، فعلاً ، فوارق في طرائق العيش ، وطرائق التفكير ، وفي السلطة والمقام ، بحسب الموقع في المراتب الاجتماعية . وبالمقابل ، يمكن تحديد فكرة الطبقة على نحو انها لا تنطبق في النهاية إلا على المجتمعات الصناعية الحديثة . ففي هذه الحال ، يوجد قسط مُصطلح عليه ومسألة واقعية ( بمَ تتميز الفوارق الاجتماعية التي في المجتمعات الصناعية الحديثة عن الفوارق الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمعات الغابرة ؟ ) . وكنا نحسنا ، بمدنذ ، تعريفين ، احدهما لعالم اجتماعي اميركي ، يعتبر ان الطبقة هي فقط تجمع افراد ، تتميز سمتها بالمكانة التي يشغلها الفرد في مرتبة المقامات . وبمدنذ ، محصنا تعريف عالم اجتماعي فرنسي يعتبر ان الطبقة هي مجموعة واقعية ، تتسم بتوعي ذاتها ، ولها طريقة معينة للعيش ، والتفكير ، واشكال ثقافية خصيصة . واخيراً ، كنا



وصلنا الى الفكرة التي ما لها ان الالتباس لم يكن فقط في الكلمات التي نستخدم ،  
انما في الواقع نفسه .

سأحاول ان اوضح هذا الالتباس الذي في الواقع الاجتماعي عن طريق بعض  
الامثلة . لنأخذ ، أولاً ، مثلاً قصياً . لنفترض ان العالم الاجتماعي يعتمد تكوين  
مجموعة في فرنسا من اصحاب مداخيل سنوية أدنى من ٢٥٠.٠٠٠ فرنك <sup>(١)</sup> ،  
مجموعة مؤلفة اعتباطياً ، لا نزعم انها تمثل وحدة حقيقية . نحن لا نقول ان  
أصحاب المداخيل الأدنى من ٢٥٠.٠٠٠ فرنك لديهم الوعي بأنهم يشكلون  
مجموعة متميزة عن سائر المجموعات ، وانهم يتوعون ذاتهم ، وحق انهم يحملون  
جيمعاً الكثير من الملامح المشتركة . مثلاً ، قد يكون للعامل الزراعي دخل أدنى  
من ٢٥٠.٠٠٠ فرنك ، وكذلك للعامل غير المتخصص في المعمل ، ومع ذلك  
يعيش احدهم في الريف ، والآخر في المدينة ، ويُحتمل ان يكون احدهم في عائلة  
فلاحية والآخر في كوخ من أكواخ المدن . فلو احدهم طريقة في العيش والتفكير  
تختلف عن طريقة الآخر . لنفترض ان فئة أولى من مجموعات يُقرّر تشكيلها  
احد الاحصائيين او علماء الاجتماع ، وتابعة لمقياس وحيد . ولنأخذ الآن مثلاً  
من الطرف الآخر . لنفترض اننا ، في المجتمع الفرنسي الحالي ، ازاء عمال صناعة  
في باريس اعضاء في نقابات الاتحاد العام للعمل ، وأعضاء في الحزب الشيوعي ،  
يعتقدون انهم بروليتاريون يتوعون طبقتهم . وهذه أقلية بين العمال الفرنسيين .  
ان المجموعة مؤلفة من افراد يتعاطون مهنة متباعدة ، ولديهم مداخيل لا تختلف  
كثيراً عن بعضها ، وعلى الاخص لديهم الوعي بأنهم يفكرون بالطريقة نفسها  
( وقد يعتقدون انهم كذلك أكثر مما هم فعلاً ) . على كل حال ، لديهم الوعي  
بأنهم يؤلفون مجموعة ، ويعتقدون ان مجموعتهم تختلف عن بقية المجموعات ،  
أعني انهم يتوعون ، في آن واحد ، ذاتهم وفرديتهم . ففي هذا المثل ، ان  
المجموعة هي واقعية . وهي تختلف ، بصورة جوهرية ، عن المجموعة المصطنعة

---

(١) المقصود ، طبعاً ، فرنكات قديمة ، لعام ١٩٥٧ .

التي ألفناها في البدء عندما اعتبرنا أصحاب المداخل الادنى من ٢٥٠.٠٠٠ فرنك .  
ان هذين المثالين هما مبسطان . فلو لم يكن هناك سوى مجموعات مصطنعة  
من جهة ، ومجموعات واقعية من جهة اخرى ، لكان الأمر يسيراً . لسوء الحظ  
ولحسن الحظ ، ان معظم المجموعات ، في مجتمع معقد ، هي موجودة بين الفئة  
المصطنعة التي يؤلفها العالم الاجتماعي والفئة الواقعية المنسجمة والواقعية ذاتها .  
الا ان المجموعات المصطنعة ليست دوماً كذلك عندما نرجعها الى مقياس وحيد ،  
كما ان المجموعات الواقعية ليست أبداً كلمة التوحيد . لنعد الى المثل الأول .  
كنا قد شكلنا صنفاً او درجة معتبرين جميع أصحاب المداخل الادنى ٢٥٠.٠٠٠  
فرنك . ليس ثمة شك في ان فوارق كبيرة بين طرائق العيش والتفكير لدى  
هؤلاء الافراد . مع ذلك ، يوجد بينهم شيء من المشاركة ، تبعاً لتشابه شروطهم ،  
فلجميعهم مداخل زهيدة ، وهذه المداخل الزهيدة تقي عليهم طريقة حياة  
معينة . وبعبارة اخرى يوجد شيء مشترك بين جميع الافراد الذين جمعناهم ضمن  
هذه الدرجة ، وبهذه الصفة يكونون للمجموعة شيء من الواقعية .  
لنفترض اننا نعتبر فئة ، ظاهراً هي اشد اصطناعاً من المثل السابق ، مثلاً  
جميع افراد مجتمع معقد يتراوح عمرهم بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين .  
فبين هؤلاء الافراد الذين جمعنا ، لا ريب انه يوجد من هم بورجوازيون ومن هم  
عمال ، ومنهم من هم اثرياء ، ومنهم من هم فقراء . مع ذلك نفس حد ادنى من  
السمات المشتركة بين جميع افراد جيل من الاجيال لنعد الى المثل القصي الماكس ،  
مثل عمال معمل ، هم اعضاء في نقابات الاتحاد العام للعمل ومتسبون للحزب  
الشيوعي ، فهم لديهم الوعي بانهم ينتمون الى طبقة ويريدون تقوية وتصلب  
وحدتهم ومشاركتهم . مع ذلك ، تبقى بينهم فروق في المداخل ، هي ، هامة  
في بعض الأحيان ، حسبما يكون اختصاص احدهم عالياً واختصاص الآخر  
متديناً . وفي طرائق عيشهم ، نلاحظ فروقاً بحسب منشأهم ، أو بحسب المهنة ،  
أو بحسب الم شروع . ولئن كانوا اعضاء في النقابة نفسها أو الحزب نفسه فهم لا  
يفسرون دوماً وبالطريقة نفسها الطائفة التي ينتمون اليها . ان ما دعوته

بـ « ازدواجية الواقع » هو ان بين المصطنع والواقعي ، بين التفسير « الاسمي » والتفسير « الواقعي » للمجموعات ، توجد فئة متوسطة . نادراً ما يكون الجواب عن السؤال المطروح حول واقعية مجموعة إيجابياً أو سلبياً بشكل قاطع . فهناك مقدار متفاوت . ليكون لدينا نقاط تركز ولكي لا ادعكم ضمن نطاق المفوضى أقول اننا عندما نقدم على تحليل وجيز ، نميز ثلاثة أشكال :

- ١ - المجموعة التي تحدّد عن طريق مقياس موضوعي ، خارجي ( مهنة أو دخل ) لا يفترض ، بالتالي ، كبير انسجام بين الأفراد ولا توعياً للوحدة .
- ٢ - المجموعة التي تحدّد عن طريق تشابه في العيش والسلوك بين الافراد الذين يؤلفون هذه المجموعة ، ودون نوع للوحدة . ٣ - المجموعة المؤلفة من أفراد لديهم طريقة تفكير وعيش متماثلين ويمرّفون هذا التماثل ويريدون على الأخص تحقيق وحدتهم .

ان هذا الالتباس في الواقع الاجتماعي ، هو نقطة الانطلاق في أي تحقيق حول الطبقات الاجتماعية . ففي ختام الامر ، ان أي تحليل لمجتمع معقد ، لا بدّ ان يستهدف تحديد ما هي المجموعات الأكثر واقعية . ان واقعية المجموعات يمكن تحديدها اما عن طريق التماثل في طرائق العيش والتفكير لدى الافراد ، او عن طريق توعي الوحدة . وما من رابطة ضرورية بين الظاهرتين . فثمة أفراد يختلفون كثيراً في طريقة العيش ، يمكن ان يشعروا بانهم اعضاء من طبقة واحدة ، وثمة أناس يمشون ويفكرون بالطريقة نفسها قد لا يكون لديهم الوعي نفسه بوحدهم . اننا نجد كلا من هاتين الحالتين . وان ما يوجه التحقيقات حول الطبقات الاجتماعية هو فضولية المراقب ومبولة الفلسفة والسياسة من جهة ، وتنوّع الواقع نفسه من جهة اخرى . اني اود ان استعرض ، عاجلاً ، انواع التحالفات الأكثر رواجاً والمتعلقة بالطبقات الاجتماعية .

ان التحقيق الاول ، الذي سأقول عنه بضع كلمات ، هو مشهور في علم الاجتماع الاميركي . لقد قام به عالم اجتماعي يُدعى « لويد وورنر » وانتهى

يوضع كتاب طالما جرى الاستشهاد به ويدعى « الديموقراطية في جونسفيل » . كانت الدراسة تتناول البنية الاجتماعية لمدينة صغيرة في الولايات المتحدة ، تدعى « جونسفيل » ( شبيبة بمدينة « كيمبر - كورانتان » في فرنسا ) . وخلصت هذه الدراسة الى وضع ست طبقات ناجمة هي نفسها عن انقسام كل من الطبقات الثلاث الرئيسية الى طبقتين . ان التمييز الكلاسيكي يتناول ثلاث طبقات ، الطبقة العليا ، والوسطى ، والسفلى . وقد لاحظ « وورنر » ، أو ظن ان بالامكان تقسيم الطبقة العليا الى طبقة عليا - عليا وطبقة عليا - سفلى . وكذلك تكون ثمة طبقتان متوسطتان ، وكذلك اخيراً درجتان او مرتبتان في الطبقة السفلى . وكان يضع ضمن الطبقة العليا - العليا ليس فقط أقوى وأغنى رجال الاعمال ، بل كذلك العائلات المستقرة في المدينة منذ أمد بعيد والتي لها وضع محلي بارز لا ينازعها فيه أحد ، أي وضع قديم جداً . وكان « وورنر » يدمج بين المكانة المستمدة من الثروة بالمكانة المستمدة من الزمن . وتشمل الطبقة العليا - السفلى رجال اعمال ، هم احياناً يمثل ثراء رجال الاعمال السابقين ، لكنهم جدد ، وأقل شهرة ، او محرومون المكانة المستمدة من المنشأ . وتتألف الطبقة الوسطى - العليا من بورجوازية الاعمال وكذلك من المهن الحرة . والطبقة الوسطى - السفلى تتألف من رجال اعمال من درجة ثانية ، وتجار وبصورة عارضة من مستخدمين ذوي مستوى لا بأس به و احياناً من عمال ذوي اختصاص عال . والطبقة السفلى - العليا تتألف يموهرها من طبقة العمال المتخصصين والطبقة السفلى - السفلى تتألف من عمال قليلي الاختصاص او عديمي الاختصاص وبصورة عارضة من المتعطلين عن العمل .

لقد عرفت ' شخصياً مدينة « لوهافر » ، لم تكن تشتهر آنذاك باسم « بلونفيل<sup>(١)</sup> » ، حيث كان بالامكان العثور دون كبير عناء ، على التصنيف نفسه الذي حققه « وورنر » . كنا نجد فيها ، منذ أكثر من عشرين عاماً ، طبقة عليا

(١) في قصة جان بول ساور ، « النشيان » .

( بالمعنى الذي لدى « وورنر » ) ، البورجوازية البروتستانتية ( التي ينتمي إليها « اندريه سينفريد » مثلاً ) ، استقرت منذ زمن بعيد في المدينة ، وكان أعضاؤها يعملون في مضاربات القطن والبن . كان هؤلاء السادة يتمتعون بمكانة استثنائية ، وكانوا يدعون « الرابية » لأنهم كانوا يعيشون فوق الربوة في أعلى « هافر » . وكانوا يُعتبرون بمثابة الوسط العالي وكانوا يُعتبرون أنفسهم كذلك . وكان يظهر شموخهم في كل مكان ، ففي ندوة كرة المضرب ، أي التنس ، كان هؤلاء السادة ملعب خاص بهم . وباقرار اجماعي كان يؤلف هؤلاء المجموعة التي لها المكانة الكبرى ، وتمازاً مثلها في « جونسفيل » ، أسببين : كانت لديهم أعلى المداخل ، وكانوا بروتستانت ومستقرين في المدينة منذ أمد بعيد . ان هذه الطبقة الممتازة ، القائمة أسسها على الثروة ومدى الزمان ، لم يكن بمقدورها مقاومة سوء الطالع : ففي الحقبة التي كنت 'أقطن' « لوهافر » استفطعت الازمة المالية وهزّت بورصات القطن والبن . وقد شهدت انهيار هذه البورجوازية التجارية . وكانت الطبقة العليا - السفلى في « لوهافر » بورجوازية كاثوليكية . وكانت تعتبر نفسها فعلاً ، او على الأقل كانت النخبة البروتستانتية القديمة تعتبرها ، بأنها على مستوى أدنى قليلاً في السلم الاجتماعي ، من مستوى الفئة الاولى . وكانت الطبقات الوسطى مشابهة لتلك التي كان يلاحظها « وورنر » في « جونسفيل » . فكانت الوسطى - العليا تتألف من موظفين او رجال أعمال من درجة ثانية ، والوسطى - السفلى من مستخدمين وتجار ، الخ ... وبوسعنا مواصلة التعداد .

لقد جرت مناقشة بحث « وورنر » بحرارة من جانب عدد من علماء الاجتماع . وانا ليس في نيتي الاسترسال في مناقشة معمقة ، بل اود الاشارة فقط الى المسائل التي يثيرها تحليل من هذا النوع . الى أي حد ، يعترف سكان « جونسفيل » - او « لوهافر » - بهذه الطبقات الست ، او يستطيع المراقب لصقها بالواقع ؟ ان « وورنر » نفسه كان قد توصل الى هذه النتائج بطريقة التحقيق المباشر . فقد اصطحب معه فريقاً من علماء الاجتماع عاشوا في المدينة الصغيرة خلال أشهر ،

يحدثون هؤلاء وأولئك، ويوزعون الأسئلة ويحللون الاجوبة ، وفي النهاية أضحي المراقبون معروفين ، فكان الحوار يقوم بين أشخاص من جهة وأغراض من جهة ثانية . وربما كان قد نشأ الميل لدى سكان « جونسفيل » للجواب بحسب الاتجاه الذي يرغب فيه المستجوبون . وهكذا توصل المحققون الى جعل سكان المدينة الصغيرة يقولون بأنهم يعتبرون أنفسهم كتنقسمين الى ست طبقات .

هذا لا يعني ان هذه الطبقات هي مصنعة كلياً . ففي مدينة « لوهافر » كانت التمايز بين طبقات عليا - عليا وعليا - سفلى ، اعني بين بورجوازية بروتستانتية وبورجوازية كاثوليكية ، معروفاً على احسن وجه من قبل ممثلي هاتين البيئتين ، وبصورة أقل من قبل بقية سكان المدينة . فالتمييز لا يفكر فيه وبحياء « جميع » الافراد ، بوضوح متائل . وما من دليل على ان هؤلاء يضعون انفسهم ومن تلقاء انفسهم في احدى الطبقات . ان ما يحمل الحدود الفاصلة اكثر حدة هو فضولية المراقب أو مصلحته . ففي معظم الحالات ، هناك القليل من وحدة الوعي ، القليل من الشعور بالمشاركة ، والقليل من ارادة الوحدة . والتقسيم الى ست طبقات ، في الإطار المحلي ، هو ، جزئياً ، مفروض فوق الواقع من قبل الأسلوب الذي يتبعه المراقب نفسه . وفضلاً عن ذلك ، ان هذا التصنيف ، في الإطار المحلي ، يؤدي الى تفسير جامد للمجتمع ، ويلج على المكانة التي ينعم بها مختلف الأفراد ، والتي هي مبدأ المراتب . ان هذا المفهوم هو محافظ بإساسة . فاذا اعتبر بان المجتمع ينقسم الى عدد من « مستويات المقام » ، فهذا تأكيد يوحى ، مباشرة او غير مباشرة ، بالطابع الابدي الذي لهذه التمييزات والذي لا مناص منه واستحالة وجود مجتمع لا يحوي ما يوازي هذه المراتب . اخيراً ، من العير الانتقال من التحليل المحلي الى المستوى القومي . لنعد الى المثال الذي ضربنا عن « لوهافر » . يوجد ، في هذه الحالة الخاصة ، ترتيب فريد في المقام ، يضع البورجوازية البروتستانتية فوق البورجوازية الكاثوليكية . فلا يوجد قط على الصعيد القومي ما يماثل هذا الوضع .

نصل الآن الى التحقيقات الجارية على صعيد قومي . ان التحقيق الأول ، الذي سأقول بشأنه بضع كلمات ، هو تحقيق « موريس هيلبوش » ، الذي نشر له ، منذ اعوام قليلة ، كتاب ذو اهمية بارزة ، القاه هنا بالذات ، عن سيكولوجية الطبقات الاجتماعية . بحسب « موريس هالوبوش » ان الطبقة الاجتماعية تعي وجودها بهذه الصفة وتتمايز عن سائر الطبقات بتوعي ذاتها عينا . ومن جهة اخرى ، تنتظم الطبقات الاجتماعية بحسب ترتيب مدرج ، فهي ليست لصيقة ببعضها بعضاً على صعيد واحد ، بل تملو بعضها بعضاً . فكل طبقة تفكر بنفسها انها على مستوى معين في ترتيب اجمالي مدرج . ما الذي يحدد هذا المكان ؟ ان الجواب هو تقريباً على النحو التالي : ان الطبقات تنتظم مكانياً ، أعلى أو أقل علواً ، في سلم المجتمع المعقد ، بحسب درجة مساهمتها في المثل الأعلى المشترك ، وفي النشاطات التي تعتبرها الجماعة على انها سامية . والحال ، في المجتمعات الحديثة ، يعمل المال في المادة ، ويحكم علمهم هم معزولون عن بعضهم بعضاً . ان هذا النوع من الانشغال هو أبعد ما يكون عن القيم الاجتماعية . فكلما ساهم المرء في النشاطات الاجتماعية للمجتمع ، كان عالياً في السلم الاجتماعي . ان العمال ، البعيدين عن النشاط الخلاق للقيمة . . يقعون في اسفل السلم . والطبقة الوسطى لها نشاط مهني قد يكون في الوقت نفسه نشاطاً اجتماعياً . ان عمل المستخدم ، مثلاً ، هو الى حد ما مماثل لعمل العامل ، لانه ، لئن كان غلام يدوي ، فهو مبسط جداً وآلي بحيث انه يفقد في النهاية قريباً من العمل في المادة . والطبقة العليا هي البورجوازية التي نشاطها هو يجوهه اجتماعي ومطابق للقيم المعتمدة علوية من قبل مجموع المجتمع . اخيراً ، وهذه هي سمة من السمات الفريدة في مفهوم « هالوبوش » ، انه يعتبر بان افضل طريقة لادراك الفوارق بين فئات مجتمع معقد هو الرجوع ، لا الى مكانها في سياق الانتاج ، بل الى طريقة عيشها . ان بعضاً من دراساته القيمة تتناول ضروب الاستهلاك . فقد درس الحاجات المميزة لدى مختلف الفئات ، وكيف تختلف هذه الحاجات حدة حسبما تتعلق بالطبقة العاملة أو الطبقة الوسطى . ووضح مختلف توزيعات النفقات

المتعلقة بالغذاء واللباس والسكنى ، وهو يعتقد بأنه ادرك الطابع الفريد الذي لكل طبقة اجتماعية ، عندما حدد بدقة كيف تضع كل واحدة منها ميزانيتها ، وكيف تعيش .

ان الظاهرات التي لمسها « هولباش » هي واقعية وهامة . فالعامل الذي يعمل في المادة لديه سيكولوجيا ، وسلوك مختلفان عن سيكولوجية وسلوك البورجوازي ، الذي هو ، بصورة اعتيادية ، على علاقات بأناس آخرين . تجدون تحليلاً لامعاً لهذا التعارض في كتب « آلان » . ان هالبوش ، هو أيضاً على حق عندما يميز أنواع الاستهلاك المخصصة لمختلف الفئات . لكن طريقته في معالجة الطبقات الاجتماعية ينتج عنها حتماً إلغاء ما يشكل الفرض الخاص بتحليلنا ، أي النزاعات الطبقة ، والتمييز بين العلاقات ذات النمط الغربي والعلاقات ذات الطابع الشرقي . فان تحليلاً من هذا النوع ، بحسب عادات الاستهلاك ، او بحسب القرب او البعد بالنسبة لموطن القيم الاجتماعية ، ينطبق حتماً على جميع أنواع المجتمع . ففي كل مكان ، نجد طبقة عليا ، ووسطى وسفلى . قد تختلف أنماط الحياة بحسب البلدان وبحسب الانظمة الاجتماعية . لكن بهذه الطريقة لا يمكن معرفة الى أي حد تختلف علاقات الطبقات بحسب النظام الاقتصادي . فالترتيب الاجتماعي الذي لاحظته « هالبوش » هو وظائفى ، وبوسعنا ان نجد الوظائف الخصائصية للفئات التي يميزها ، في جميع المجتمعات .

ثمّة ضرب آخر من ضروب الدراسة الاختبارية التي اود الاشارة اليها هي الدراسة التي قامت بها « الجمعية الدولية لعلم الاجتماع » بمناسبة مؤتمر « لياج » منذ أربع سنوات ، والتي ما زالت كلاسيكية حتى اليوم . ان هذه الطريقة المبسطة والوجيزة هي على الوجه التالي : تبدأ الطريقة بانتقاء نماذج ، بوسائل لا ادخل في تفاصيلها ، فيُصار الى اختيار خمسة آلاف او عشرة آلاف حالة ، معتبرة على انها تمثل مجموع المجتمع الذي يُراد دراسة درجاته . ويوزع على هؤلاء الاشخاص استجواب يُتمّم ، قدر الامكان ، بمقابلات . ويُطلب الى الأفراد الذين جرى اختيارهم الجواب على عدد كبير من الأسئلة حول مهنتهم ومهنة أقربائهم ،



ودخلهم ، ومستوى تعليمهم ، وهكذا دواليك . وفي الوقت نفسه يُنظّم  
 سلّم لمكانة مختلف المهن . ولهذا الغرض ، تتضمن التقنية اصولاً مختلفة ، لكن  
 الفكرة الرئيسية هي التالية : يجري اختيار افراد معتبرين كممثلين لمجموع  
 المجتمع ويُعرض عليهم عدد من المهن ، لنفترض ثلاثين مهنة . ويُدعون لترتيب  
 هذه المهن حسب نظام مرتبي . ويمكن ان يُطلب الى الاشخاص موضوع الاختراع  
 تجنّب بعض الزمر المهنية ، ثم إدخال المهن المختارة ضمنها . ويمكن اتخاذ مهن  
 خاصة لتثبيت « نقاط تمايز » ، ثم توزيع المهن الاخرى بين هذه النقاط . ويمكن  
 دمج هذه الأساليب ، وفي الختام يتم التوصل الى سلّم للمكانات . فعندما يكون  
 لديك هذا السلّم من جهة والاجوبة من جهة اخرى ، بوسعكم ، بعد دمج أجوبة  
 الاشخاص بسلّم المكانات ، تحديد نسبة الافراد الذين ينتمون الى مختلف  
 الطبقات . فضلاً عن ذلك ، انكم قادرون على اكتشاف علاقات متبادلة بين  
 المقاييس الموضوعية ، مثلاً الدخل ، مستوى التعليم ، العلاقة بالملكية . ان الهدف  
 هو ادراك كيفية اندماج هذه المقاييس الموضوعية ، في الواقع ، وكذلك تحديد  
 العلاقات بين المقاييس الموضوعية والمقاييس الذاتية . لقد لجأ اليابانيون ، في دراسة  
 من هذا النوع ، الى دمج ثلاثة أنواع من التقديرات : من جهة ، طلبوا الى مختلف  
 الاشخاص تبيين الطبقة التي ينتمون اليها هم أنفسهم ، ومن جهة اخرى الطبقة التي  
 ينتمي اليها الآخرون . وبعدئذ طلبوا الى باحثين ليضعوا سلّمًا للمهن والطبقات  
 بحسب المقام ، وقاموا بمقارنة التبيين الذاتي بالسلّم المنظم بحسب رأي بعض  
 علماء الاجتماع . بأساليب من هذا النوع ، تستطيعون تحديد العلاقات بين الوضع  
 الاقتصادي او الاجتماعي والفكرة التي يحملها الفرد عن انتائه . واذا كنتم تطلبتم  
 في الاستجواب معلومات عن أقارب وجدود الاشخاص ، فوفرتos لديكم بعض  
 الموضوعات المتعلقة بالتنقل الاجتماعي : الى أي حد يتألف أعضاء طبقة عليا من  
 اولاد لأقرباء ينتمون سابقاً الى الطبقة نفسها هذه؟ ما هي سرعة الصعود الاجتماعي؟  
 وما هي درجة الانتقال من طبقة الى اخرى ؟

ان مثل هذه الدراسات حول تكوين الدرجات الاجتماعية تقود الى توضيح

توزع الافراد ، موضوعياً وذاتياً ، بين مختلف الفئات في مجتمع معقد ، وفي الوقت نفسه توضيح الانتقال من فئة الى اخرى ، سواء في جيل واحد او من جيل الى جيل آخر . ان حدود تحقيقات من هذا النوع هي انها تقف عند هذه النقاط وتدع جانباً ما هو غرض البحث الى حد ما ، أي معرفة المسألة الحاسمة في واقع الطبقات : الى أي حد ، يعتبر الفرد نفسه ، في مجتمع معقد ، وبصورة جوهرية ، كمضو من طبقة معارضة للطبقات الاخرى ؟ ان الاسلوب لا يدرك الأسئلة التالية إلا بصورة غير مباشرة : ما هي درجة حدة انتهاء الافراد للطبقات؟ ما هي درجة التمايز الفعلي بين الفئات؟ عندما تسألون احد الفرنسيين : الى أي طبقة تنتمي ؟ هل تكشفون ان هذا الفرنسي يعتقد الانتهاء « بصورة جوهرية » الى طبقة او بصورة جوهرية الى طائفة قومية ؟ الى أي حد يوجد وعي طبقي لدى مختلف فئات المجتمع ؟ الى أي حد تعارض هذه الفئات بعضها بعضاً لأنها تعي في آن واحد وحدتها وغيبتها .

باستعراض هذه الأساليب ، نكاد ندرك الهدف الذي حددناه لانفسنا ، اعني استخلاص « المسائل » التي تطرحها تعاريف الطبقة الاجتماعية . لننتقل 'مجدداً' من أبسط الأفكار . ان المجتمعات الغربية ، ولا سيما الأوروبية ، تستعوز عليها فكرة الطبقة ، فهي في آن واحد تحت وطأتها وغير قادرة على تعريفها . ان التعاليل السابقة تتيح حل هذه الغرابة . فالخواجز في مجتمعاتنا ليست شرعية ، ويتم الانتقال من طبقة الى اخرى دونما حاجة لتعطي عقبات قانونية . ان ابن العامل يستطيع ، شرعاً ، ان يدرس في الجامعة ويصبح رئيساً للجمهورية . ومن جهة اخرى ، ان الفوارق داخل مجتمع معقد هي عديدة . فالفئات تختلف بشروط الافراد الاقتصادية - الاجتماعية ، وبوضع المقام . ان الشرط الاقتصادي - الاجتماعي هو حصة مقاييس متعددة : العلاقة بالملكية ، نوع العمل ، الدخل ، مستوى التعليم . ونظام المقام ليس بالضرورة وحيد المعنى ، فبحسب الفئات التي في المجتمع الفرنسي ، يكون الضباط في مقام أرفع او أدنى . فكل ترتيب وحيد المقام يكون له طابع اصطناعي . وبالنظر الى

هذه الوقائع الأساسية ، نجد نوعين من الايديولوجيات .

بحسب الايديولوجيا الاولى ، ان حقيقة المجتمعات الغربية هي في انعدام تمييز شرعي أساسي ، بين الفئات ، خلافاً لما كان في ظل العهد القديم . ربّ قائل - دون شك - بأن ليس للأفراد المداخل نفساً ، ولا طرائق العيش نفسها ، ولا المكانة نفسها في الترتيب الاجتماعي . ويوجد فعلاً ضروب متعددة من اللامساواة بين أعضاء مجتمع معقد . لكن ، اذا كان 'سلم المداخل' واضحاً ، فلم المقام هو ذو معنى واحد ، وبوسع المرء ان يصعد ويهبط بسهولة من مستوى الى آخر .

ان الايديولوجيا الثانية ، تلح ، في اعقاب ماركس ، على التناقض القائم بين المساواة القانونية واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية . وبدلاً من القول ان جوهر المجتمعات الغربية الحديثة هو ان الطبقات فيها ليست محددة تحديداً متقناً ، يقال بان الظاهرة الجوهرية هي ان الاختلاف ، في طرائق العيش والتفكير ، هي اليوم بمقدار مائل او اكبر مما في مجتمعات العهد الماضي . فالسالم والبورجوازيون ، الذين يعيشون بطريقة مختلفة ، لدى كل فريق منهم الشعور بوحده وبغيريته بالنسبة للآخر ، ولذا ينشب النزاع بينهم عفواً .

وهكذا ، نجد التعريفين ، تعريف العالم الاجتماعي الاميركي ، وتعريف العالم الاجتماعي الفرنسي ، اللذين يقابلان الايديولوجيتين اللتين رسمت خطوطهما الاولى . ان الوقائع تميز هذا التعريف وذلك ، لأول وهلة على الاقل ، لأنه صحيح في آن واحد انه لم يعد لدينا تمييز شرعي بين المواطنين في المجتمعات الغربية ، وصحيح ايضاً انه توجد قوارق كبرى في طرائق العيش . ان كل المسألة هي في معرفة الى أي حد هذه القوارق يشعر بها الأفراد كفوارق أساسية او ثانوية . اذا كان هذا التقيض صحيحاً ، ظهرت المسائل التي علينا ان نعالجها في الدروس التالية :

١ - مسائل تتعلق بالشرط الاقتصادي - الاجتماعي للأفراد ، هذا الشرط الذي تعينه مقاييس متعددة ، كنوع العمل ، ومستوى المداخل ، وعلاقات

الملكية وطرائق العيش . من هنا تلبثق سلسلة من الاسئلة : كيف تتوزع هذه  
المقاييس ؟ أية مجموعات تؤلف ؟ أية مجموعات هي اكثر واقعية من الأخرى ؟  
٢ - هذه المجموعات ، المحددة موضوعياً بالرجوع الى مقاييس اجتماعية -  
اقتصادية ، هل هي « واقعية نفسانياً » ؟ لا شك ان العمال يعيشون بصورة  
تختلف عن البورجوازيين ، لكن الى أي حد يختلفون عن هؤلاء اخلاقياً ؟ هل  
لهم قمم اخرى ، ومثل أعلى آخر ؟

٣ - هذه المجموعات ، هل تعمي ذاتها ، اعني تعمي انها « معارضة » للأخرى ؟  
هذه هي أنواع المسائل الثلاث الاساسية التي تطرحها فكرة الطبقة ، مسائل  
لا تتضمن بالضرورة الجواب نفسه لا بالنسبة لمختلف فئات المجتمع ، ولا بالنسبة  
لمختلف المجتمعات . ان السؤال الاول لا يتضمن وليس يوسع ان يتضمن جواباً  
قاطعاً . اننا نلقى دوماً صعوبة في تحديد المجموعات . اذا كان الامر يتعلق  
بالطبقة العامة نلاحظ ، بصورة لا مفرّ منها ، حالات مشبوهة ، حالات انتهائية :  
اعتباراً من أي مستوى في السلم ينقطع انتهاء المعاونة الى الطبقة العاملة ؟ اعتباراً  
من أي مستوى دخل ، يخرج العامل المتخصص من طبقته لينتمي الى الطبقة  
الوسطى ؟ ان السمة الخاصة بالمجموعات الاجتماعية هي انها مزدوجة المعنى ،  
وحدودها غير محددة بدقة . ثانياً ، ان مسألة الفوارق النفسانية ، هي أيضاً لا  
تتضمن جواباً قاطعاً ، وذلك بسبب طبيعة الواقع . لنأخذ مثلاً على ذلك  
الطبقة العامة : ففي بلد مثل فرنسا ، يفكر العمال في عدد من المواضيع خلافاً  
لبقية الفئات في المجتمع . لكنهم ايضاً فرنسيون ، ويحملون ملامح تحدد بطابعهم  
على انهم اعضاء من المجتمع الفرنسي ، وفي الوقت نفسه ملامح تحدد بطابعهم على  
انهم اعضاء من طبقة . ففي كل مرة ، من المهم تعيين ما هي قوة العناصر التي  
تفرد الطبقة بالنسبة للعناصر التي تجعلها جزءاً من كلية المجتمع . اخيراً ، ان  
التوعوي لا يمكن ان يكون كلياً . هل الطبقة العاملة تعمي ذاتها ؟ في الواقع ، ان  
الوعي الطبقي غير متوفر في جميع العمال الفرنسيين ، هناك أقلية تحييه ،  
وفيهما يتجسد .

ان تعداد المسائل هذا يفسر لكم علام لم يكن بوسعي ، عند نقطة الانطلاق ، لا إقرار تعريف العالم الاجتماعي الاميركي ، ولا تعريف العالم الاجتماعي الفرنسي ؟ فلو أقررت الاول وتمسكت بوضع المقام كظاهرة أساسية ، لتوجب عليّ ان ألقي فوراً السؤال الحامض الذي خلفه ماركس : الى أي حد توجد طبقات اجتماعية مختلفة بحسب طبيعة النظام الاقتصادي ؟ الى أي حد هي في نضال ضد بعضها بعضاً ؟ ومن جهة اخرى ، لم يكن بوسعي اقرار تعريف الطبقة الاجتماعية حسبما استعرفته من العالم الاجتماعي الفرنسي ، لأنه يفترض بشكل مسبق ما هو موضع بحث ، أعني ان اعضاء المجتمع الصناعي يعون انهم ينتمون الى فئة فرعية من هذا المجتمع ، تقاوم تسلل اعضاء آخرين من المجتمع الكلي اليها ، وتقلك طريقته الخاصة في التفكير ، وثقافة معينة ، وعلاقة معينة بالسلطة . ان هذا ممكن ، لكن لم يثبت انه كذلك . وبعبارة اخرى ، « ان احد التعريفين يلغي المسألة والتعريف الآخر يحلها سلفاً » . اذ ذاك ، عندما استبعد هذين المفهومين في آن واحد ، أعتقد اني توصلت الى صياغة أمينة للسائل ، صياغة لا تقبى عن الأجوبة . ينحتم على الواقع ان يقول لنا الى أي حد ، ينظم الأفراد في طبقات داخل المجتمعات الصناعية ، وإلى أي حد تعمي هذه الطبقات نفسها ، وإلى أي حد تفكر انها في نزاع مع الطبقات الاخرى . ذلك انه يستحسن كذلك ان نميز بين الوعي والنضال ، فمن الممكن ان يشر المرء بانتباهه الى طبقة متبايزة عن بقية الطبقات دون ان يكون مقتنعا بأن الطبقات منذورة للاستيلاء في النضال .

## الدرس الخامس

### الطبقات في المجتمعات الرأسمالية

لقد حاولت ، في الدروس الثلاثة السابقة ، اعطاءكم العناصر الجوهرية لتحليل نظري للطبقات . وما من شك في ان هذه المحاولة بدت لكم مجردة ، وعرة ، وقد تكون مصطنعة او أريد لها ان تكون بارعة . وربما 'خيّل اليكم انه ما من تناسب بين الجهد المبذول والنتائج الحاصلة . انه انطباع محقّ . ولا مناص منه ، بيد ان هذه التوطّئات الطويلة كانت ضرورية ، لأن التحليل بكامله كان يستهدف ارشادكم الى « ضرورة البحث عن اسلوب وعن واقع » .

وفي البدء ، كنت اودّ ان أجنّت من افكاركم الكلمات المتداولة ، وانقاذكم من ان تكونوا ضحايا الاستحواذ الكلامي ، ومؤازرتكم لكي لا تخلطوا الاصطلاحات اللغوية بالمسائل الواقعية . كما ان الموضوعة التي اردت ان أملكها عليكم هي اهم من ذلك : « ان الواقع الاجتماعي نفسه هو بهذه الصفة 'ملتبس' ، ومتعدد المعاني » . واذا كان من العسير تعريف الطبقة ، فلأنها لا تتجلى للمراقب على شاكلة طاولة او مقعد ، لأن الامر يتصل بظاهرة علاقات وجدانية . وبحكم التعريف ، بوسعكم مجابهة علاقات وجدانية من عدة وجّهات نظر مختلفة . وكلما واجهنا مجموعات او كيانات اجتماعية ، وجدنا ان هناك امكانية نظرات مختلفة ، وبالتالي امكانية عدة تصنيفات . فالدراسة المعمّقة لفكرة الطبقة تقتضي تحديد مكانها بين مختلف انواع المجموعات . وفي الحقيقة ، يمكن التمييز بين الفئات بحسب درجة انصهار الوجدانات ، وبحسب غائية النشاط المعتبر ( هدف عملي ، فكري ، او علوي ) وحسب كون الوظيفة وحيدة او متعددة ، الخ .

ومن هذه النظرية ، لم أتمسك لما نفسي إلا بمدد صغير من طباع الطبقة ، التي أذكركم بها : ان موضع اهتمامنا هو فئة تشمل عدداً كبيراً من الافراد ، غير ملتئين ابدأ ، جسدياً ، في المكان نفسه ( لم يرَ احد قط بعينه طبقة اجتماعية بكاملها ، كما لم يرَ جيشاً حديثاً بكامله ) ، فالطبقة الاجتماعية ليست منظمة ولا مشكّلة بصورة شرعية - ويمكن للمرء ان يدخل فيها ويخرج منها ، دوماً علم منه . ولا يمكننا ان نحدد ، دوماً بتأكيد ، ما اذا كان فرد من الافراد منتسباً الى هذه الطبقة او تلك ، على اعتبار ان الطريقة التي بواسطتها يتمسبر كل فرد وضمه الخاص ليست عنصراً واحداً من العناصر التي يتذرع بها العالم الاجتماعي . ففي حالة الكمال ، قد يتوجد مثل هذا الكيان اذا كان عدد كبير من الافراد ، الموجودين في وضع اقتصادي واجتماعي متماثل ، يفكرون بطريقة متماثلة ، وكان لديهم الوعي بأنهم يشكلون فئة . لكن هذه الطبقة المثالية ، الكاملة ، لا شيء ثبتت انها موجودة في مجتمع كالمجتمع الفرنسي او الاميركي ، ولا شيء ثبتت ان مختلف الفئات الاجتماعية ، داخل مجتمع رأسمالي ، هي على قرب متماثل او بُعد متماثل ، بالنسبة لهذا الكمال . قد يكون هناك بعض طبقات قابلة للتحقق اكثر من كونها محققة فعلاً ، أعني ان التشابه في الشروط الاجتماعية والاقتصادية لا يرافقه نوع ولا ارادة العمل المشترك .

واذا كانت الطبقة عسيرة التعريف والتحديد بهذا المقدار ، فعلام تستعوز هذه الفكرة الفامضة على علماء الاجتماع ؟ ما هو مرد سر هذا المفهوم ، الذي يحتل المركز في العلم ، والذي ما برح ، بعد انقضاء قرن ، ملتبساً مثلما كان عند نقطة الانطلاق ؟ قد يكون اول جواب عن هذا السؤال كامناً في سحر الماركسية . لو لم تكن الماركسية موجودة ، مع استخدامها السياسي لفكرة الطبقة والتأثير المتساعد الذي ما زالت تحدثه في اللاماركسيين ، ولا سيما منذ ان أعلنت احدى الدول انها ماركسية ، لما لعبت فكرة الطبقة الدور الذي تلعبه في علم الاجتماع ، النظري والتعملي ، وحتى في بلد غربي ، مثل الولايات المتحدة ، حيث الماركسية كانت ، حتى تاريخ قريب ، دون تأثير ، لم يجر الضلام تقريباً ، خلال عشرات

السنين ، عن طبقة اجتماعية ، على الأقل بالمعنى الماركسي الذي للمبارة .  
ان هذا التفسير غير كاف ، لأنه بدوره يستدعي تفسيراً آخر . علام اتخذت  
الماركسية نفسها مثل هذا التأثير ؟ اظن ان هذا هو الجواب : ان المجتمعات  
الحديثة ، بقدر ما هي في آن واحد صناعية وديموقراطية ، تتأثر بتناقض مزدوج :  
فهي قائمة بقوة انتاجيتها غير المحدودة ، إلا انه يؤلمها مشهد أكوام الفقر المتناثرة  
في قلب المدينة على شاكلة جزر - ان هذه المجتمعات الصناعية تعلن ، في جميع  
الاجامعات ، المساواة الأساسية بين الافراد وهي تذهل جراء اللامساواة التي  
ما زالت قائمة بين المواطنين .

ان التناقض الاول هو وهمي . انه يُدهش فقط تلك العقول التي تكونت  
لنفسها فكرة مبالغة عن قوة انتاج الجماعات ، والتي يُخيل اليها ان الفقر يتلاشى  
في نظام اجتماعي آخر . انكم تجدون في باريس فريقاً من النظرين القائلين ببدا  
الوفرة ، اناس ذوي ارادة طيبة وجعل بالغ ، يتخيلون بكل حسن نية انه مع  
تنظيم آخر للاقتصاد تكون الثروة من نصيب الجميع . انها غباوات غير جذيرة  
حتى بمناقشتها جدياً . سأعطيك في تمة هذا الدرس ارقاماً عن النتائج القومي  
لمختلف المجتمعات وعن توزيعه . ان مداخيل بلدغني مثل بريطانيا العظمى لو  
وزعت بطريقة متساوية تماماً ، لأفضت الى مستوى دخل فردي غير كاف دون  
شك في انظار نظريي الغزارة .

وبالمقابل ، ان التناقض بين المساواة في الحقوق واللامساواة في الواقع هو  
عميق . فالديموقراطيات الصناعية تعلن المساواة بين الاشخاص ، في العمل وفي  
الحياة السياسية . والحال ، ان الواقع هو ان اللامساواة في المداخيل وفي طرائق  
العيش هي عظيمة . وعلاوة على ذلك ، لو كان بالإمكان القول ان هذا الفرد  
يميش بطريقة ما لانه يتعاطى هذه المهنة ، وان تلك المهنة بما ان فائدتها  
الاجتماعية هزيلة لذا 'تكافأ' بمردود متواضع ، وبعبارات اخرى ، لو كانت  
اللامساواة فردية صرفاً لما كانت غير مقبولة . لكن اللامساواة لا تبدو ، حقاً  
أم باطلاً ، جماعية ، فهناك شعور سائد بانها كامنة في واقع ان الافراد ينتمون



الى مجموعات متبايزة ، تدعى طبقات ، وهذا يبدو متناقضاً مع المبدأ الاساسي للمجتمعات الصناعية . فمصر الفرد لا تحدده جداراته او عيوبه . ويسود الاعتقاد ، بحق ، باننا لسنا ، عند نقطة الانطلاق ، في وضع متماثل ، وان الفئات في مجتمع معقد تظل بعيدة عن بعضها بعضاً بسبب المقام ، او المساهمة في الحضارة المشتركة . فهذه اللامساواة لا تتفق مع العدالة . فضلاً عن ذلك ، ان الانتقال من فئة من هذه الفئات الى فئة اخرى يبدو عسيراً . كما ان الفارق في الشروط الاجتماعية - الاقتصادية ، وغرابة الفئات عن بعضها بعضاً مع مبدأ المساواة . وكانت النظرية الماركسية تلح على هذه المستويات الاجتماعية - الاقتصادية التي كانت فسرتها بالنسبة للملكية . ولذلك برّرت الثورة على اعتبار ان الطبقات ، بحكم وجودها ، تنفي مبدأ المساواة لدى المجتمعات الصناعية الحديثة .

ان علم الاجتماع العملي ، الذي ازدهر بصورة واسعة منذ ذلك العصر ، عانى صعوبة في ايجاد ما يوازي الفئات الواقعية التي تعلم بها الماركسية . فبدلاً من طبقات محددة بدقة ، اكتشف مقاييس متعددة من اجل تمييزها . لكن معظم علماء الاجتماع ينتهي الامر بهم ، في الاساس ، للاتفاق على عدة موضوعات ، صالحة للمجتمعات الصناعية . فالشرط الاجتماعي - الاقتصادي يرتبط بالعمل والدخل ، وشروط الوجود ، ونمط الاستهلاك ، على الرغم من ان مختلف هذه المقاييس لا تتفق مع بعضها بدقة . ثم ، ما من رابطة « ضرورية » بين القرابة أو التماثل بين الشرط الاجتماعي - الاقتصادي والوعي الطبقي . فهم يلحظون فئات متعددة من حيث المقام ، وينقسم المجتمع الى اوساط لا تريد فقدان اصالتها ، فكل وسط يفرض بوضع يفرض ارفع من وضع الآخرين . وهذه التمييزات بين فئات منظمة بصورة مرتبة تتفاوت من حيث واقعتها ، بحسب درجة التماثل بين الشروط الفردية أو الوعي . ولا يبقى بين علماء الاجتماع العمليين تباين اساسي الا حول مسألة واحدة : ما بين هذه التمييزات المتعددة ، ايهم هو الأم ؟ هل هناك مجموعات كبيرة ، يحدد كلا منها ، وفي آن واحد ،

التباثل في الشروط الاجتماعية - الاقتصادية الفردية ، وتوعي وحدتها وتعارضها مع المجموعات الأخرى ؟

سنحاول الآن الاجابة عن هذا السؤال ، إذ ندرس اليوم الفئات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي ، وندرس في الدرس المقبل الفئات الرئيسية في المجتمع السوفياتي . وبعبارة أخرى ، سنحاول اجراء مقارنة العلاقات الطبقة في النمط الرأسمالي وفي النمط الشيوعي . ان هذه الصيغة ليست من الحذر السياسي في شيء ، لأنها تعني اني استنسب اطلاق اسم المجتمع الرأسمالي على المجتمع الذي نعرفه في اوربا الغربية والولايات المتحدة ، واسم المجتمع الشيوعي على المجتمع الروسي السوفياتي أو مجتمع الديمقراطيات الشعبية . فإذا كنتم تفضلون قلب النعوت ، لا اجد أي محذور في ذلك .

لنطرح السؤال العادي ، الكلاسيكي : أي هي الفئات الاجتماعية الرئيسية داخل المجتمع الرأسمالي؟ لاحظوا مجدداً إحدى مهازل أو غرائب علم الاجتماع: يكرس علماء الاجتماع سنوات من اجل تعريف فكرة الطبقة الاجتماعية ، وعندما يتوصلون الى ذلك يحدون أنفسهم غير قادرين ان يبينوا عدد الطبقات التي ينقسم اليها المجتمع الرأسمالي ، الأمر الذي يجب مع ذلك ان ينتج ببداهة عن التعريف لو كان هذا التعريف واضحاً ولو كانت المجتمعات الرأسمالية تتباين بطبقات متعارضة بوضوح . ان التعداد الكلاسيكي هو التالي : تظهر أولاً طبقة عليا أي طبقة بورجوازية يتكون عنصرها النموذجي من مالكي وسائل الانتاج ، الرأسماليين ، الذين يمارسون تأثيراً سائداً في الدولة . والطبقة الثانية هي الطبقة العاملة . والثالثة هي الطبقة الوسطى ( او الطبقات الوسطى ) ، لأن علماء الاجتماع ليسوا متفقين حول هذه النقطة ، فبعضهم يختار الفرد ، وآخرون يختارون الجمع ) . أخيراً ، هناك الطبقة الفلاحية او الطبقات الفلاحية . ان هذا التعداد يوحى الينا بملاحظة أولى بسيطة ، ومع ذلك هي في اعتقادي أساسية : ان "تعارض بين الطبقات ، بالمعنى الماركسي للعبارة ، لا يبسود حقيقي الظاهر ولا يفرض نفسه على العقل الى حد ما إلا في حال تقسيم المجتمع تقسيماً بسيطاً بين

حائزي وسائل الانتاج والعمال . ان النظرية الماركسية تمت انطلافاً من التمازج بين العمال والرأسماليين ، لأن ، في الواقع او في الظاهر ، يوجد صدام مباشر بين الذين يعملون في المعامل دون ان يملكوا أي شيء والذين يحوزون وسائل الانتاج . وأقول أكثر من ذلك ان أبرز طبقة ، ليس فقط لأن ماركس كانت يبني عليها آماله في الثورة ، بل لأنها تشبه أكثر ما يكون الفكرة التي يكوّن ماركس والماركسيون عن الطبقة ، هي الطبقة العاملة دون ريب . ذلك انها تتألف من مأجورين ، أي عمال المعامل ، لا يملكون أي ملك ، عدا حالات استثنائية . ويميشون من الاجرة ، أعني من الثمن الذي يدفعه لهم مالك وسائل الانتاج مقابل قوة عملهم . ويعملون في المادة . ومداخيلهم ، على الأقل في المجتمعات الغربية لا تختلف كثيراً عن بعضها بعضاً . والفارق بين اجرة عامل متخصص واجرة عامل غير متخصص في بريطانيا العظمى او في فرنسا هو زهيد نسبياً ، واذا بلغ نسبة ١ الى ٢ اعتبر استثنائياً . اذ ذاك في هذه الحالة الوحيدة ، حالة الطبقة العاملة ، نجدون تضافر جميع مقاييس التحديد : الوضع نفسه بالنسبة للملكية ، ونوع العمل نفسه المداخيل نفسها . ومعظم العمال مجتمعون في أمكنة عملهم ، وكانوا كذلك في القرن التاسع عشر وفي معظم الحالات مجتمعين او قريين من بعضهم بعضاً في أمكنة سكنهم . وهكذا يتكون نوع من المجتمع ، متميز عن المجتمع الاجمالي ، بطرائق عيشه وتفكيره ومستوى مداخيله ووضعه بالنسبة للملكية . والتشابه في الشروط الاجتماعية - الاقتصادية هو على نحو انه ، حتماً ، يتكون وعي "بالمشاركة" ومع هذا الوعي ، وعي بالتعارض مع الفئات الاجتماعية الاخرى . في القرن الاخير ، كان يستحيل ( وقد يستحيل اليوم ايضاً في بعض الاحيان ) على العمال المجتمعين في معمل كبير ، يملكه شخص او عدة اشخاص ، ألا يشعروا بأن بين المأجورين العاملين في المعمل والحائزين على وسائل الانتاج يوجد عداً أساسياً . لكن تضافر هذه المقاييس مجتمعة ، لا تجده في أي من الحالات الاخرى . ان أياً من الطبقات الاخرى التي عددنا بصورة مؤقتة لا تتم عن بساطة ووحدة ومشاركة شبيهة بالتي لدى الطبقة العاملة .

لنأخذ ، مثلاً ، البورجوازية ، كما يتحدث الناس عنها بطبيب خاطر او كما يفعل ، اكثر من ذلك ، المثقفون الذين يزعمون ، بوعي مفلوط ، انهم بورجوازيون : قال أي حد توجد مشاركة فعلية بين الاحياء من الارستوقراطية القديمة ، ورجال السياسة ، ومالكي وسائل الانتاج الرأسماليين ، والمدراء المستخدمين في الشركات المفلتة الذين لا يملكون شيئاً ، وهم الذين يدبرون وسائل الانتاج ، واخيراً الفنانين او المثقفين الناجحين ؟ اننا لا أقول ان هؤلاء الناس ليس بينهم أي شيء مشترك ، فما من شك ان لديهم أرفع المداخليل ، وبالتالي ، بعضاً من المشابهات في شروط الحياة . على الرغم من كل شيء ، ان الشبه بين طرائق عيش مالك وسائل انتاج وطرائق مؤلف مسرحيات ليس كبيراً بمقدار الشبه الذي بين شروط العمال . وبعبارة اخرى ، ان الطبقة العليا مؤلفة من عناصر ذات منشأ تاريخي واجتماعي مختلف ، كما ان الوظائف التي تؤديها تلك الطبقة هي مختلفة ، ولذا لا يمتح لنا القول « قسلياً » ان جميع هؤلاء الناس لديهم شعور قوي بوحدتهم .

هل ينطبق هذا القول على الطبقتين الاخرتين اللتين ميزناهما سابقاً ، اعني الطبقة او الطبقات الوسطى ، والطبقة او الطبقات الفلاحية ؟ لقد دأب علم الاجتماع في تصنيف عدد من فئات مختلفة جداً ضمن الطبقات الوسطى . فهناك ثلاث فئات 'صنفت' ضمنها : صفار التجار او صفار الصناعيين ، والمهن الحرة (بعضها مأجور ، والبعض الآخر غير مأجور) ، واخيراً ملاكات الصناعة . فبحسب هذا التعريف ينتمي الى الطبقات الوسطى مالكو وسائل انتاج من جهة ، ومأجورون من جهة ثانية . ولم يثبت ان بين المهندس في مشروع كبير مثل مشروع «رينو» ، والجزار الذي في زاوية الطريق ، يوجد شعور بالمشاركة او شبه في طرائق العيش ، لجرد ان جريدة كبيرة أعلنت وجوب جمع الطبقات الوسطى . ان الفوارق بين الذين يصنفون ضمن هذه الفئة هي على قدر بحيث اننا لا نملك أي حق في الجزم بأن هناك مشاركة فعلية بين هؤلاء الافراد ، واقل من ذلك الجزم بوجود وعي طبقي لديهم . بمس كل شيء ليس الناس بيهائم

لبصدقوا الدعاية ، سيان ان كانت حققة او باطلة ، التي تعزى للتجار والاسانفة والمهندسين شعوراً بالمشاركة ، وعلام لا ؟ ما من شيء يمنع ان يكون لهذه الفئات الثلاث مصالح مشتركة ، ويكفي لذلك ان يكون لهم مصالح متعارضة مع مصالح بقية الفئات . لكن أقل ما يمكن قوله هو انه من السير تحديد الطبقات في المجتمع الرأسمالي لأن التحليل ، في حالتين ، حالة الطبقة العليا البورجوازية وحالة الطبقات المسماة بالوسطى ، لا يكشف بوضوح عن وجود مجموعات كبرى ، كل واحدة منها محددة بشرط اجتماعي - اقتصادي خصيص ، وبوعي مشترك .

واذا انتقلنا الآن الى الطبقة الفلاحية ، نجد الاختلاف نفسه في المقاييس . فالبنية الرأسمالية التي لاحظها ماركس في الزراعة الانكليزية ، او التي يعتقد انها لا بد ان تتحقق ، كانت ثلاثية : جهة ملائكة لا يستثمر الأرض ( وينعم بربح عقاري ) ، ومزارع يستثمر الأرض ، أو عامل زراعي لا علاقة له كلياً بوسائل الانتاج . وكان بالأمكان تصور ان الزراعة الاوروبية تنمو ضمن هذا الاتجاه الرأسمالي ، أي فئة اولى تملك الأرض ، واخرى تستثمرها كمزارع ، وثالثة تكون مأجورة لدى المزارع وبصورة غير مباشرة لدى المالك . ان الأمور دارت على نحو آخر ، كما تعلمون . ففي فرنسا ، وفي انكلترا اكثر مما في فرنسا لم يزل هناك ملائكة لا يستثمرون الأرض ، لكن معظم الأراضي ، في فرنسا على الأخص ، يستثمرها اصحابها . وعندما يستثمرها المزارعون ، فان الشروط الشرعية التي خلقها البرلمان لم تمد في غير صالح المزارع ولصالح المالك . أما العمال الزراعيون فمقدم صغير ، نسبياً . واذا ذاك ، اذا ما طرح السؤال حول وجود طبقة أو طبقات فلاحية ، كان الجواب اعتباطياً ان هو ادعى بأنه شامل .

من المستحيل ، بصورة مجردة ، تحديد مقدار وجود او عدم وجود مشاركة بين الملاك المستثمرين والمزارعين والعمال الزراعيين ، او وجود تعارض فيما بينهم . ان تحيّر الجواب يتوقف على شروط متعددة ، وعلى القوانين التي تعين

العلاقات بين المالكين والمزارعين ، وعلى الفروق في مساحات الاراضي المستثمرة . ان الماركسيين يحرون طوعاً قسراً تميزات طبقة داخل الطبقة الفلاحية بحسب هذا المقياس الاخير أي المساحة المستثمرة . في الحقيقة وفي بعض الحالات ، لهذا التمييز أهمية واقعية ، ويمكن التقريب بين كبار الملاك والملاك المتوسطين والصغار . وعندما يكون الحزب الماركسي في الحكم ، له الحرية في تسمية الملاك الكبار والمتوسطين بالكولاك وفي مصادرة ملكهم تبعاً لهذا التعريف . لكن ، فيما عدا ذلك ، الى أي حد يكون الملاك الكبار والمتوسطون والصغار في حالة نزاع ، او يكون لديهم شعور بالتضامن ؟ ان الجواب يختلف بحسب ظروف متعددة . من التفاهة الجزم بأن الطبقة الفلاحية هي موحدة عندما يكون الفلاحون ملائكة ، لأن الفروق بين المساحات المستثمرة يمكن ان تكون على قدر بحيث ان الشعور بالنزاع يغلب على الشعور بالتضامن . لنضف الى ذلك فكرة موجودة لدى ماركس ، في نص اوردته لكم منذ بضعة أسابيع : ان الفلاحين ، على الأقل حتى تاريخ قريب كانوا يكتشفون مشاركتهم بصعوبة ، وسبب ذلك يعود حصراً الى ان شروط حياتهم كانت تفصلهم عن بعضهم بعضاً . لقد كتب ماركس : لا يكفي ان يعيش الناس بطريقة متماثلة لكي يشعروا طبقة ، بل يجب ان يكونوا ايضا على صلات وثقى كافية في ما بينهم لكي يكتشفوا مشاركتهم ويعارضوا فئات اخرى . فالفلاحون المالكون في فرنسا ، في القرن الاخير ، كانت لديهم ردات مشتركة ( انهم هم الذين انتخبوا لـ لويس نابليون ، رئيساً للجمهورية ) ، لكنهم كانوا يعيشون منعزلين عن بعضهم بعضاً ومشغولين في مشاركات محلية ، دون ان تتحقق الوحدة الفعلية في ما بينهم على الصعيد القومي .

أن هذا الاستمرار للطبقات ، أو المزعومة هكذا ، في المجتمع الرأسمالي يعود الى استخلاص انه من المستحيل تعداد طبقات تكون نموذجية ، بصورة نهائية . ان الفئتين الوحيدتين اللتين تجدهما في كل مكان هما عمال الصناعة من جهة ، ومالكو وسائل الانتاج من جهة اخرى ، لكن بقية الزمر لا تشكل

مجموعات محددة بوضوح. ان التمييز موجود بصورة واضحة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة البروليتارية كما وصفها ماركس ، لكن بقية المجتمع ما زالت معقدة ، بل أكثر تعقيداً وأكثر تمايزاً مما كانت عليه في العصر الذي نُحِلّ لماركس اتشاء بان كل المجتمع سوف يتجمع في النهاية حول القطبين الرئيسيين .

بعد هذا التعداد ، لنطرح الآن السؤال التالي : هل الطبقات في المجتمع الرأسمالي ، التي تبنيناها دون ان نحددها تماماً ، هي في حالة نضال ضد بعضها بعضاً ؟ هل يوجد نزاع أساسي بين هذه الفئات التي بينها بصورة غامضة ؟ هل توجد مصلحة قابلة للتحديد بيسر ، لكل فئة اجتماعية ، بصورة متباينة ؟ لنأخذ المثل الأكثر عمالةً لنظرية نضال الطبقات ، مثال المال في علاقاتهم بالرأسماليين . اذا كان حقاً يوجد نضال أساسي ، ففي الصدام بين هاتين الفئتين يمكننا ان نجده ، على اعتبار ان النظرية نفسها صيغت بمناسبة هذه الظاهرة . ماذا تعني فكرة التعارض الجذري في المصالح بين البروليتاريين والحائزين على وسائل الانتاج ؟

لنأخذ حالة اولى : لنعتبر مصلحة الشفيلة الصناعيين في مشروع خاص . من الممكن الاعتقاد بأنه يوجد تعارض بين مصلحة الشفيلة في معامل « ستروين » ومصلحة المدراء - المالكين للمشروع . فعلاً ، يطالب العامل بالحد الاعلى من الاجرة ، ويميل رب العمل ، بمقدار ما يريد جني أكبر الارباح ، الى انقاص التكاليف أكثر مما يمكن . ان الانطباع الاول ، الظاهر للعيان ، هو انه كلما ازدادت مداخيل العامل ، نقص مقدار المداخيل التي يجنيها صاحب المشروع . وهكذا يكون هناك تناقض بين المطالبة بالحد الاعلى من الاجرة من جانب المأجورين والرغبة في الحد الاعلى من الربح من جانب مدير المشروع . لكن هذا التوتر ، الذي هو طبيعي وسلم ، يتضمن قيوداً بارزة بكل وضوح . لأن ذلك ان شطراً من الارباح القائمة التي يجنيها المشروع بعد توظيفه . لأن إعادة توظيف قسم من الدخل القومي هي شرط لا غنى للنمو الاقتصادي . اذاً ، لا يوافق مصلحة العامل نفسه - مصلحة على المدى الطويل - ان تزداد

الاجور بصورة مبالغة على حساب الارباح المتعاد توظيفها . سيان ان كان النظام رأسمالياً ، او شيوعياً ، فلا بد ، بطريقة او اخرى ، من توفير شطر من الدخل القومي غير قابل للاستهلاك ، واستخدامه في توسيع وسائل الانتاج . ان المصلحة المالية في اجور متزايدة ، وهي مصلحة مشروعة وتتمكس في مطالب ، تقف عند الحد الذي يكون توسيع حصة الاجور في مشروع مميت حاصل على حساب الارباح التي يجب اعادة توظيفها في المشروع .

'رب' قائل ان مصلحة العامل هي في الإلقاء الكلي - او يكاد - لحصة الارباح غير المحتفظ بها في المشروع والموزعة على المساهمين او مالكي وسائل الانتاج . ففي نظام المشاريع الخاصة ، ليست مصلحة العامل مع ذلك في إلقاء الشطر من الارباح الذي يؤول الى الرأسماليين ، عندما لا يتمكن المشروع المعني من الحصول على رساميل في السوق إلا اذا دفع حداً أدنى من الارباح للمساهمين . اذاً ، في ما يتعلق بالمشروع الخاص ، يوجد توتر بين المطلب العمالي في الاجرة ، ومسمى رب العمل من اجل الربح ، لكن لا يكون التضال دون رحمة اذا كانت التجربة تثبت بأن تراكم وسائل الانتاج يؤدي الى ارتفاع الاجرة . على ان التجربة علمتنا بأن الواقع هو انه بمقدار ما تتراكم وسائل الانتاج ، بفضل التوظيفات ، ترتفع اجور العمال . اذاً ، يحدث التوتر او الصراع ، في نطاق المشروع ، بين المأجورين والملاك ، لأن كل طرف يفكر في دخله الخاص ، إلا ان ليس في ذلك تناقض لا يُقهر .

ويمكن طبعاً الاجابة عن هذا الامر ، بأن مثال المشروع الخاص ليس ذات اهمية ، لان صراع الطبقات الاساسي لا يقوم على هذا الصعيد ؛ وبالفعل لم يفكر ماركس في ذلك قط . ان تعارض المصالح يظهر بين العمال والرأسماليين جملة لا فرادى . بيد ان هذا التعارض ليس كذلك حقيقياً طالما بقينا على الصعيد الاقتصادي ، لان التحليل ، الوجيز جداً ، الذي عمدت اليه بمناسبة دراسة الوضع ضمن نطاق المشروع ما زال صالحاً بالنسبة للمجتمع بجملة . فاذا ما اعتبرتم الدخل القومي وتوزيعه بين العمال من جهة ، والحائزين على وسائل الانتاج



من جهة اخرى ، وجدتم ، توراً فعلياً بين هاتين الفئتين . لكن هذا الصراع له حدوده : فلا بد ان تبقى نسبة مئوية كافية من الدخل القومي للتوظيفات . وبعد ان تتحدد هذه النسبة المئوية ، لا يبقى موضوع الصراع الحقيقي سوى 'سلم المداخل وحصة الارباح . مثلاً ، يمكن ان تتراوح الأجور ، في احد المشاريع الصناعية الكبرى الحديثة ، بين ٣٠ الف ومليون فرنك في الشهر . فما من شيء يثبت ان هذا الترتيب هو ضروري لحسن سير المشروع ، لان من المحتمل ان يكون بوسع الشركة الصناعية ان تعمل مع مروحة للأجور أضيق . ويمكن ان تتناول المناقشة أيضاً الحصة من الدخل القومي التي تذهب الى الحائزين على الاسهم . ان هذه النزاعات الاقتصادية هي فعلية ، لذا يكون من الخبث الخالص التفكير بان هذه النزاعات 'تحل دوماً بشكل عادل ، ويكون من الخبث الخالص انكار هذه الصراعات من أجل توزيع الدخل القومي ، لكي لا ينجم عن ذلك ان الفئة العمالية والفئة الرأسمالية تتعارضان ، على الصعيد الاقتصادي البحت ، في صراع مستमित ، على اعتبار ان لكل فئة مصلحة متعارضة « جوهرياً » مع مصلحة الفئة الاخرى . ان المصلحة المشتركة لكل من الفئتين ، في نطاق النظام القائم ، هي ازدهار المشروع أو الاقتصاد ، هي النمو الذي تستجيب شروط الضرورة لمصلحة كل من المأجورين ومدراء المشروع في آن واحد . لو كان مدراء المشاريع مأجورين لكان بوسع الجميع ادراك ذلك ، لكن في الواقع ان المدراء هم مالكو وسائل الانتاج ويحبضون شطراً ، وان كان ضئيلاً ، من الدخل القومي ، لا يغير الفكرة الرئيسية ففي النظام الاقتصادي ، ضمن نطاق مجتمع بورجوازي ، توجد نزاعات متعددة بين المصالح ، وهذه النزاعات هي دائمة ولا يمكن حلها . وفي المشروع او في الفرع الاقتصادي أو في مجمل الاقتصاد ، لا 'بد لكل فئة من ان تحاول رفع حصتها من الدخل القومي الى الحد الأقصى . ان هذا العداء مرتبط بيجور المجتمع الصناعي الحديث ، طالما ان هذا النضال مقبول ، اعني طالما ان النظام السياسي يسمح للأفراد بان ينظموا في فئات ويعبروا عن مفاصلاتهم ويدافعوا عن مصالحهم . لكن ، على

الصعيد الاقتصادي البحث ، من المستحيل اكتشاف « مصلحة طبقية » محددة نهائياً ، قد تفرض على اعضاء طبقة ، وتعارضهم باعضاء سائر الطبقات الاخرى قد تكون للعامل المستخدم في معامل « ستروين » افضلية في تقاضي اجور ارفع من العامل في بقية المشاريع ، فالخلاف ممكن قيامه بين مداخيل اجراء التعدين ومداخيل اجراء فرع آخر . فهناك مصالح لا تحصى تتعارض مع بعضها بعضاً وهي في صراع دائم يؤلف مجرى سياق المجتمع الصناعي .

بيد ان فكرة « المصلحة الطبقية » هي خلافاً لما سبق . لا شك في ان ماركس ، باعتباره من انصار ريكاردو ، كان يميل لإقرار الصراع بين الطبقات في نطاق النظام الرأسمالي ، بسبب نظريته حول الاجرة والاستثمار . وكان يعطي أهمية اكبر مما نعطي اليوم للخصام داخل المشروع او في العلاقات بين الرأسماليين والعمال ، او للنضال من اجل توزيع الدخل القومي ( وكان يعتقد بأن معركة العمال من اجل زيادة حصتهم من الدخل القومي ستكون معركة حادة ، وسيكون مصيرها اقل خطورة مما هو في القرن العشرين ) لكن الشيء الجوهرى كامن في مجال آخر . « فالمصلحة الطبقية » في نظر ماركس ، « متحدّد سياسياً » . ان لكل طبقة مفهوماً معيناً عن تنظيم المجتمع ، وبهذه الصفة ، تطمح للسلطة . فمصلحة العمال تتعارض حتماً مع مصلحة البورجوازيين الى الحد الذي تريد البروليتاريا عنده إلغاء نفسها كطبقة عن طريق استيلائها على السلطة . ليس السعي من اجل رفع الدخل الى الحد الاعلى ، بل النضال من اجل السلطة هو الذي يشغل مكان القلب في المفهوم الماركسي .

هذه الفكرة هي التي أريد اخضاعها للتحليل ، بإيجاز . بصورة مجردة ، تعني هذه الفكرة بأن الطبقة العاملة تكف عن كونها بروليتاريا عندما تلغي البورجوازية ، وتلغي معها في آن واحد تناقضات الطبقات . سندرس في الدرس القادم ماذا يجري فعلاً عندما يحصل الاستيلاء على السلطة من قبل حزب سياسي وعندما يحصل إلغاء حائزي وسائل الانتاج . لكن ، في الواقع ، أياً كان النظام الاقتصادي والاجتماعي ، سيواصل جمع من العمال العمل في المعامل . هل

مستكون شروط الحياة ، والاجور وتقاسم الدخل القومي ، بالنسبة اليهم افضل في نظام ملكية جماعية مما في نظام ملكية فردية ؟ اني لا أجيب عن هذا السؤال الذي يقتضي دراسة موضوعية ، تبعاً للتجربة . كل ما اريد قوله هو انه ليس من البديهي ان وضع العامل في المعمل يتحسن في نظام تملك جماعي .

ان الفكرة الاصلية هي التالية : كل طبقة ، بصفتها طبقة ، تريد تحقيق مفهومها عن المجتمع ، وتميل للحكم بنية تنظيم المجتمع بموجب المثل الاعلى الذي تكونته عن المجتمع . لكن ، في الواقع ، لا توجد نظرة وحيدة ومؤازمة للمجتمع ، تنسجم بها البروليتاريا . ومن جهة اخرى ، لا تمارس الطبقة العاملة ، بهذه الصفة ، السلطة السياسية : ففي روسيا السوفياتية كما في الولايات المتحدة ، هي تعمل في المعامل ولا تدير الدولة . ان المسألة تقوم على تحيّل مجتمع حيث لا تكون الطبقة العاملة في الدرك الاسفل وتصبح هي القائدة ، وفي هذا التصور يختلط أمر الاستيلاء على السلطة من جانب حزب سياسي ينتمي الى طبقة بأمر السلطة المطلقة لهذه الطبقة . ان نظرية نضال الطبقات بكاملها مرتبطة بمثل هذا التصور للاستيلاء على السلطة من جانب العمال . والواقع ، ان قيام ثورة عمالية هو ممكن ، والاستيلاء على السلطة من جانب حزب سياسي هو ممكن ، لكن بعد ان ينتصر الحزب السياسي يثابر الملايين من الناس على العمل في المعامل . وقد يكون وضع الطبقة العاملة افضل بعد الثورة مما قبل الثورة . ان ما يهمنا هنا ، هو ان فكرة « المصلحة السياسية للطبقة » هي مرتبطة بالفرضية التي تقضي بأن كل طبقة تريد السلطة وان في بعض الشروط يوسع البروليتاريا نفسها ان تكون طبقة حاكمة .

في جميع المجتمعات المتقدمة ، تتخاصم الاقليات من اجل الاستيلاء على الدولة ، لكن في أي منها لا يمارس السلطة جمهور غفير من السكان . ان الطبقة العاملة ، بمقدار ما تتقن ان سلطة الحزب هي سلطتها ، تريد فعلاً تحقيق سلطة هذا

الحزب . انما لا اقول انها مخطئة ، بل ان العامل ، اذا لم يكن يثق بالحزب الذي يدعي تمثيله ، لا يتمرف الى هويته في نظام يعلن نفسه نظاماً عمالياً . فبمسد الثورة كما قبلها ، ستبقى فئات اجتماعية متمايزة . ان كل المسألة كامنة في معرفة لصالح من ستعمل الاقلية الحاكمة .

## الدرس السادس

### المصلحة الطبقية ونضال الطبقات

في ختام الدرس الأخير ، كنت شرعت في تحليل فكرة المصلحة الطبقية ، وكنت حاولت أن أبين لكم أنها تتطوي على معنيين ، ما دام تحديد ما يقوم على رفع الدخل القومي الى الحد الاعلى من جهة ، وعلى الاستيلاء على السلطة من جانب الحزب الذي ينتسب الى الطبقة المعنية ، من جهة اخرى . وقبل ان انتقل الى دراسة المجتمع السوفييتي ، اريد ان اتعمق في تحليل فكرة المصلحة ، الفردية والجماعية ، بطريقة تمكّني من تحديد مكان المصلحة الطبقية ضمن نطاق المصالح الجماعية ، وتمكّني كذلك من تحديد المعنى الذي تتّخذ هذه العبارة سواء بالنسبة للسيكولوجي ، أو بالنسبة للاقتصادي ، أو بالنسبة للعالم الاجتماعي .

لنبدأ بالسيكولوجي ، ولنفترض ان المعنى هو سلوك احد الافراد . ان القول ان الفرد يتصرف بحسب مصلحته يشكل موضوعاً خالية من أي معنى لأن السيكولوجي ، ايّ كان السلوك المعنى ، يوسع الادعاء بان هذه الموضوعية هي صحيحة . لنفترض ان هناك من يقبل على الاصغاء الى الدرس بنية اجتياز امتحان . ان الدافع لهذا السلوك هو المصلحة ما دام يحاول هكذا الحصول على وسيلة للنجاح في الامتحان . لنفترض انه يحمي فقط من أجل لذة الاصغاء ، أو للتمتع بالحرارة ، أو للحصول على متعة الحادثة مع جارته : فما من شيء يمنع القول على النعواء ان هؤلاء الاشخاص اقبلوا على الدروس بدافع المصلحة . ففي احدي الحالات ، المعنى هو سلوك يعتبره « الاخلاقي » ، « مصلحياً » ، ما دام

المثل يحلم بالامتعان . وفي الحالة الثانية ، لا يتكلم الاخلاقي عن مصلحة اذا كان الهدف هو الثقافة أو اللهو . لكن الجميع يعلم ، إثر تعاليل « لاروشوكو » بان ، اياً كان سلوك الفرد ، يمكن إرجاعه الى مقارنة بين حالة لذة وحالة ألم . ذاك الذي يرتضي الاستشهاد ويرجّحه على الحيانة ، ألم يأخذ بهذا الاختيار لأن الألم المنوي الذي قد يمانيه من جراء الحيانة قد يكون بالنسبة اليه اسوأ من الألم الحسي الذي سينتابه؟ طبعاً ، لا ينجم عن ذلك ان مسالك الأفراد « تعينها » حسابات اللذة والامتعاض ، ولا اننا لا نستطيع التمييز بين مسالك تقرررت بنية تحقيق هدف معين ، ومسالك عضوية أو مسالك التلهف . انما هذا يعني فقط ان مفهوم المصلحة هو دون معنى بالنسبة للسيكولوجي ما دامت المصلحة ، في نظره ، لا يمكن تحديدها الا بالنسبة للدوافع ، وهذه الدوافع ، تتغير من فرد لآخر . ان السيكولوجي يريد معرفة هذه الدوافع ، والمراتب المختلفة للسيول بحسب الافراد ، والفئات ، والقرون ، كما انه يريد أيضاً معرفة نماذج الدوافع او انواع العمل .

لننظر الآن في موقف الاقتصادي . بالنسبة اليه ، كذلك ما من صعوبة في اعتبار ان كل سلوك تلبه المصلحة ، بعنيين مختلفين . قد يكون تأكيد هذه المصلحة تأكيداً شكلياً صرفاً : اذا كان احد الناس قد اقدم على هذا العمل فلأنه يؤثر فعله ، وهذا يترجم بعبارات علمية على الوجه التالي: اذا حضر احدهم وأصغى الى الدروس فذلك لأن انتفاء النفع أو السأم في الإصغاء اليه بدا اضعف من لذة الاصغاء أو من الامل في المنافع التي يوسعه ان يحنيها من هذا العمل . ان موضوعه كهذه هي بدئية ، انها تشكل تمريناً للسلوك البشري ، الذي يتمسك به الاقتصادي . ويمكن الانتقال الى معنى ثان ، يتعلق بالواقع وتكون صيغته على الوجه التالي : كل شخص اقتصادي يفسد الحصول على الحد الأعلى من المداخيل والخيرات ( بالمعنى الاقتصادي للعبارة ) في هذه الحال ، تتصل هذه الموضوعية بالواقع وهي موضع تطبيقات عديدة في المجتمعات الحديثة . في الواقع ، يتردد الاقتصاديون بين هذين المعنيين اللذين للصيغة الواحدة : المعنى الشكلي ،

والمعنى المعني . ان اي سلوك للشخص الاقتصادي هو خيار لا لتيسر لنا فكرة المصلحة تحديده بصورة سابقة . وبالمقابل ، حالما تم معرفة هذا الخيار ، يمكن اعتباره كصلحة فردية . لنفترض ان امرأ يريد رفع مداخيله الى الحد الأعلى : ان عنصر الخيار يظل قائماً بمقدار ما يكون الشخص مرغماً على التخيير بين عمل يدر عليه دخلاً معيناً وعمل آخر متزايد يدرّ عليه دخلاً اعلى . ففي اي سلوك يسلكه شخص اقتصادي في المجتمع الحديث ، يظهر الخيار طبيعياً بين مقدار من الجهد ومقدار من الثروة . ما هو القرار الذي يتخذه كل امرئ ؟ ان هذا القرار يُلاحظ بعد التجربة . ان تحليلاً من هذا النوع قد يكون غير ذي جدوى لو لم يكن منطق المسالك ، في المجتمعات الحديثة ، يتجلى بشكل السمي وراء الحد الأعلى من الدخل .

اما بالنسبة للعالم الاجتماعي ، فوقفه لا يلتبس لا مع موقف السيكولوجي ولا مع موقف الاقتصادي . فهو لا يسعى الى تفسير او تصوير سلوك الناس بالنسبة للبواعث ، وهو لا يكتفي كذلك بتحليل منطق الاختيارات التي لدى الاشخاص الاقتصاديين . انه يريد ، في آن واحد ، فهم مسالك الاشخاص في المجتمع ، والانظمة المفضلة لديهم ، وأنظمة القيم التي تحدّد هذه المسالك ، وفي الوقت نفسه الشكل الخاص الذي ترتديه هذه البواعث التي يدرسها السيكولوجيون في كل مجتمع بشكل خاص .

لننتقل الآن الى فكرة المصلحة الجماعية . ان مصلحة الفرد يمكن تحديدها دوماً ، كما رأينا ، عن طريق الخيار الذي يحرره الفرد . لكننا نقتصر الى تجربة مماثلة عندما يتعلق الامر بالمجتمع ، على اعتبار ان المجتمع لا يعمل ابداً كوحدة على غرار الفرد . فمن اجل معرفة ما اذا كان مجموع معالم الإرواء في الحاجات ، داخل المجتمع ، بلغ الحد الأعلى ، يجب مقارنة التجارب الصميمية التي لدى الافراد ، وإقرار صيغة الاقتصاديين حول درجة المقارنة بين معالم الإرواء الفردية . ما من ريب في انه ، طالما في الامكان مضاعفة الدخل الاجمالي دون انقاص الدخل الفردي : من المعلوم القول ان النفع يتضاعف بالنسبة للمجتمع ، بحسب

للصفة الشهيرة التي أتى بها « فيلفريدو باريتو » . ذلك ان هذا الأخير ، بعد ان استبعد شرعية المقارنة بين ما يجري في وجدانات الافراد ، كان يسعى الى تحديد النقطة القصوى التي اعتباراً منها تصبح هذه المقارنة ضرورية . وهذه النقطة هي التي اعتباراً منها تكون المكاسب الممنوحة لبعضهم متأثرة عن الحساثر المفروضة على الآخرين . وقبل بلوغ هذه النقطة ، أعني طالما ان ما من احد تلحق بسه خساثر ، وان الغالبية تتم بالمزيد ، يمكن المضي قدماً . انها لموضوعة معصومة من الناحية المنطقية ، ومعقولة من الناحية الاجتماعية مع التحفظ الذي أبدته : ففي بعض الحالات ، يمكن لتفاقم اللامساواة ان يكون كافياً ، بالنسبة لبعضهم ، للتعاقد مع الإرواءات التي هي وليدة مضاعفة المداخل ، او تخفيضها <sup>(١)</sup> .

ثم فرضية اخرى اخرى نادى بها نظريته « الازدهار » ، وبوجوبها يتضاعف إجمالاً الإرواء الذي ينعم به افراد المجتمع ، اذا قلصنا اللامساواة ، أي عندما تقتثل المداخل المتقطعة من الارياض الى الفقراء . ان الامتاع الذي نسيه لذوي دخل ضخم بانتزاعنا ١٠٪ منه هو أضعف من الارضاء الذي تجلبه لذوي دخل ضئيل بزيادة مرتباتهم ١٠٪ . اذا تم إقرار هذه الفرضية ، التي قد تكون مصيبة او مخطئة ، والتي تنطلق من قلب طبيب ، فان تقليص اللامساواة يؤدي الى مضاعفة مجموع الإرواءات . انا شخصياً أقر ، بطيبة خاطر ، هذه الموضوعية ، على الرغم من انها تبدو لي أكثر إقناعاً اذا ما قدمت بشكل تقضيل اجتماعي او نظام قيم اخلاقية اكثر من شكل فرضية لا تطوي ، سيكولوجياً ، على معنى عظيم . هل ان امتاع من يدفع الضرائب هو اضعف من لذة ذاك الذي ينال تعويضاً ، أولاً ، انا لست متأكداً من امكانية المقارنة بين اللذة والامتاع ، ومن جهة اخرى لو حاولنا تطبيق أساليب التحقيقات والاحصاءات ، قد نحصل على نتائج مذهلة : ان من ينال المنفعة قد يعي اللذة التي يتحسها من جراء ذلك ، وذاك الذي يدفع الضريبة قد يعي بكل تأكيد الامتاع الذي يتحس .

(١) نصيف الى ذلك بأن الحد الاعلى من النفع ، الموضوع كهدف مطول ، يفترض ان يكون قسراً الاقتصادي خيراً ، بهذه الصفة . قد يشك في ذلك «روسو» ، وربما «برغسون» ايضاً .



يمكن أيضاً تصور تعريف ثالث للمصلحة الجماعية لدى فئة معينة : المصلحة التي تتفق مع تفضيلات أكبر عدد. إن هذه الصيغة ليست كافية لكنها اصطلاحية. فما من مبرر يلزم بالتأكيد بأن ما تفضله الاكثية يتفق مع العقل او مع الخير العام ، إلا اذا افترضنا ، عند نقطة الانطلاق ، بأن هذا الفرد يساوي ذاك وان ارادة الأغلبية تشكل قانوناً حتى اذا كان قانوناً اعمى وقائماً . لكن ، في هذه الحال ، لا نكون ازاء تحليل اقتصادي ، بل ازاء مبدأ سياسي . وفي النتيجة ، عندما نصل الى تعريف المصلحة الجماعية عن طريق تفضيلات الغالبية نكون جد مبشرين عن فكرة اقتصادية بحثة عن الحد الأعلى من المداخل او الإيرادات ، ويجب علينا إدخال ما كان يسميه « باريتو » لا « المصلحة في الشيء » بل « مصلحة الناس » ، اعني المفهوم الذي يكونه اعضاء المجتمع عن خير هذا المجتمع . هناك حد أعلى من النفع بالنسبة لفرنسا ، عندما تكون مداخل جميع اعضائها عند أعلى درجة . لكن مصلحة المجتمع الفرنسي لا تختلط مع حجم مدخول الأمة أو جميع الأفراد ، فقد تكون هذه المصلحة في القوة ، أو في الجهد ، أو في العدالة الاجتماعية . إن مصلحة المجتمع ، معتبرة « كوحدة » ، لا يُجردها الحد الأعلى من الخيرات المادية ، بل يتصورها كل واحد بحسب تمثله للقيم .

اننا نجد هنا ، بشكل مجرد ، الثنائية التي لحظنا في الدرس السابق بشأن المصلحة الطبيعية : ان الحد الأعلى من النفع بالنسبة للبروليتاريا هو رفع مداخل اعضاء الطبقة البروليتارية الى الحد الأعلى ، ومصلحة البروليتاريا ، كوحدة تاريخية تتوخى هدفاً وتستوحى نظاماً للقيم ، يمكن ان تقتضي استلام السلطة من قبل الحزب الذي ينتمي إليها .

في الواقع ، ان أي مجتمع حديث ، اذ يقبض سياسة اقتصادية ، يجري دوماً اختيارات بمائلة للاختيارات التي يجريها الفرد . ان الفرد ، كشخص اقتصادي ، يتخير على الأقل بين مقدار معين من الجهد ومقدار معين من الدخل . وفيما يتعلق بمجتمع اقتصادي حديث فان الاختيارات الاساسية هي التالية :

- ١ - أولاً ، يجب الاختيار بين الجيل الحالي والجيل المقبلة . فبحسب الحصة من الدخل القومي التي تُدخر وتوظف ، يكون نمو الاقتصاد متفاوتاً في السرعة . فكلما تماظم التوظيف ( الرأسمالي ) تحمل الجيل الحالي من التضخمات ، وحصلت الأجيال المقبلة على المزيد من الخيرات . والحقيقة ان وتيرة التوظيفات هي حصة اختيار لا يمكن ان تحدده ، بطريقة وحيدة المعنى والزامية ، فكرة المصلحة المجرّدة . ومن الناحية العملية ، ان هذا الاختيار هو إما موضع ارادة سياسية ، أو ناتج عن الارادات الفردية المتعددة أو الاجتماعية .
- ٢ - ان اي مجتمع اقتصادي حديث يجري اختياراً بين طرائق مختلفة لتوزيع الدخل القومي . واما كان حجم المنتج القومي ، فان الثروة تُوزع بطريقة غير متساوية .

لنفترض ان هناك مكتباً للتخطيط يملك جميع الصلاحيات . ففي هذه الحال ، يجري الخيار بين الطريقتين المذكورتين آنفاً من قبل المخططين . مثال ذلك ان اختيار نسبة مئوية للتوظيفات هو من صلاحيات السلطات الحكومية في الاتحاد السوفياتي . وقد قيل ان نسبة ٢٥٪ للتوظيفات من مجمل الانتاج القومي تتفق مع المبدأ الماركسي اللينيني ، وهي بالتالي الزامية . وقد اصبحت هذه النسبة بمثابة عقيدة . كذلك وضمن نطاق التخطيط المثالي ، تُحدد قرارات المكتب المركزي توزيع المداخيل . فالمكتب المركزي يقرّر ان هذه المئة من الامة تُصيبها نسبة معينة من الموارد ، ويحدد سلم الاجور . أما في مجتمع يعيش دون تخطيط ، فما من احد يقرر بصورة إجمالية . والاختيارات الاساسية ، التي لا يُفضلها أي اقتصاد حديث ، لا يحددها احد . قد تبدو هذه الموضوع غريبة الا انها تعبر في الحقيقة عن واقع جوهري : ان هذين الاختيارين يحددهما ، لا بطريقة واعية واردة ، عدد صغير من الرجال يملكون السلطات الضرورية من أجل فرضها . وهذان الاختياران ينبعان من سلوك الأفراد والفئات . والنضال أو الحُصام من أجل توزيع الدخل القومي يتفق مع طبيعة المجتمع الرأسمالي ما دام هذا المجتمع يأبى تحديد الاختيارات الاساسية من قبل بضعة أشخاص .

لقد استعملت ، حتى الآن ، متعمداً عبارة خصام أو نضال الافراد والفئات . ويمكن القول بان تقسيم الموارد بين التوظيف والاستهلاك من جهة ، والافراد والفئات من جهة اخرى ، ينتج لا عن النضال بل عن ظاهرات تجري في السوق . لكن ، في المجتمعات الرأسمالية الحديثة لا تتحقق الاختيارات الاساسية ، في الواقع ، فقط عن طريق التنافس بين الافراد في السوق ، و فقط عن مجابهة المشترين والبائعين . بل هي تتأثر ، ان لم تتعين ، بالتخاضع بين الفئات ، وبقوة النقابات ، وبقدرة المقاومة التي لدى المستخدمين ، سواء اعتبروا افراداً أو جماعياً . واني الحق على هذه الفكرة : لان ما من سبب يبعث على الاعتقاد بان هذا الخصام بين الافراد والفئات هو مرضي وبان الفناء هو امر مرغوب فيه . واذا كانت القرارات الكبرى المتعلقة بالنمو الاقتصادي لم تُتخذ بصورة واعية من قبل مكتب للخطا ، فلا يمكن اتخاذها من قبل أي كان ، لانها حصيلة « لاحقة » لاحداث تتدخل فيها محاسنات الاحزاب ، والتنافس في السوق ، والصراع بين المنظمات المهنية ، وظاهرات متعددة ومختلفة يجب اعتبارها كظاهرات طبيعية ومقبولة بهذه الصفة .

واذا ما قلتم ان كل ذلك لا علاقة له بما يدعى بالصراع بين الطبقات ، أجبكم بأن المسألة تتوقف على التعريف . فلنتفق على التمييز بين نوعين من المحاسنات ، ولنفترض بان هذه المحاسنة بين الافراد والفئات تصبح نضالاً طبقياً عند توفر اجتماع ثلاثة شروط اضافية . يجب ان يعتبر الفرد ، او العامل مثلاً ، بان مصيره الفردي لا يتأثر بمجهوده الخاصة ، بل يتبع بصورة جوهريه مصير الطبقة التي ينتمي اليها . ويجب ان يقتنع اعضاء الفئات المحرومة بان العنف وحده يتيح لها انتزاع مكاسب او فقط الحصول على نتائج عادلة في المناقشة الدائمة القائمة بين الافراد والفئات . واخيراً ، يجب ان يشعر الافراد بأنهم مرتبطون بالطبقة أكثر مما بالطائفة القومية ، لأن مصيرهم لا يمكن ان يتحسن بعد انقضاء اجل طويل إلا بمقدار ما يتغير التنظيم الاجمالي للمجتمع .

أود ان اعلّق بإيجاز على هذه الشروط الثلاثة . قلت انه يجب ان يعتبر

الفرد بأن مصيره يتبع مصير الفئة أكثر من تبعيته لجهوده الفردية . ذلك ان العامل يقدّر<sup>(١)</sup> أحياناً بأن دخله ولا شروط حياته وعمله تتغير بصورة حسية بفعل ما يستطيع عمله بنفسه . فإلى أي حد يمكن لهذا التضامن مع الجماعة ان يتغلب على الشعور بالمسؤولية الفردية ؟ كل شيء يتوقف على ظروف متعددة وتطلعات نحو الارتقاء سواء بالنسبة للفرد او بالنسبة للجيل المقبل .

متى يفكر المحرومون ان وسائل القوة هي وحدها تتيح تحقيق العدالة ؟ هنا ايضاً ، لا توجد موضوعة عامة تتيح تلخيص الظروف التي فيها يطلب الى العنف او بالعكس الى المفاوضة . كل ما يمكن قوله ، بصورة مجردة ، هو ان القناعة بأن العمل العنيف وحده يفتح أفقاً امام المال ، كانت أكثر انتشاراً في القرن الماضي من اليوم ( في الغرب ) . ان الاضراب العام كان يمثل أعلى درجة في العنف ، وكان هذا بشكل ، منذ خسين عاماً ، الاسطورة المعالية الكبرى . إلا ان هذه الاسطورة اختفت إما بسبب تبين عدم جدواها ، او لأن الحلم بانتصار كامل عن طريق الثورة ثلاثى بكل بساطة .

اما الشرط الثالث ، الفائق الأهمية ، فهو ان اعضاء الطبقة ، الطبقة العاملة في هذه الحال ، يقدرون بأن لطبقته مصيراً وحيداً وانها لا تستطيع تحقيق قدرها إلا اذا غيرت مجموع التنظيم الاجتماعي . وهذا يعني انه يكون هناك نضال طبقي ، بالمعنى الماركسي للمبارة ، بمقدار ما يكون لدى الطبقات مفهوم ماركسي عن نفسها . اذ ذلك ، تطرح المسألة على الوجه التالي : بأي مقدار تميل الفئات الاجتماعية الى قبول ايدولوجية النضال الطبقي ؟ اود ان اقول لكم بضع كلمات بشأن هذه النقطة ، مع مقابلة سلوك الفلاحين بالايديولوجية الطبقيّة او بالرعي الطبقي الذي لدى المال .

ان الفلاحين يشكلون فئة متمايزة أكثر من العمال عن بقية الفئات ، وكذلك بطريقة عيشهم ، وبموقفهم حيال المجتمع : انهم يشكلون فئة واقعية . ومن جهة

---

(١) قد يتوجب كتابه « كان يقدّر » .

اخرى كانت الأرياف في الغالب ، مسرحاً للصراع بين الطبقات ، لكن هذا الصراع كان مداره الرئيسي لا « إلغاء » الملكية ، كما في الايديولوجيا الماركسية بالنسبة للطبقة العاملة ، بل « تقاسم » الملكية . ان الثورات الكبرى التي عرفناها في القرن العشرين كانت مرتبة باضطرابات ريفية كان منشأها الثورة على « الاقطاعيين » او كبار الملاك . بهذا المعنى ، يكون النضال الطبقي في الأرياف هادفاً الى اقتناء الملكية لا إلغائها . ولا يكون الصراع الجاري بين الملاك الكبار والمتوسطين والصغار ذا منشأ فلاحى صرف ، بل تضاف إليه عوامل خارجية ايضا . لا ريب في اننا نلاحظ في الأرياف قيام صراع طبقي عندما يملك عدد صغير من الناس بقسم كبير جداً من الارض . لكن الصراع ، على الوجه الذي حصل حوالي عامي ١٩٢٨ - ١٩٣٠ في الأرياف الروسية ، رافقه عامل خارجي ، سياسي . فالحكومة كانت لديها الرغبة في ان ينتصب صغار الملاك في وجه المتوسطين بنية تحقيق الجماعية في الزراعة . فالفلاحون ، المتروكون لأنفسهم ، هم قليلو الميل الى إلغاء ملكيات تشبه ملكياتهم ، لأنها ملكيات متوسطة ، وذلك خشية ان يُطرح على بساط البحث مبدأ ملكية الارض . وهكذا ، وفيما يتعلق بالفلاحين يتحقق الشرط الثاني ، في الغالب . وبالعكس ، نادراً ما يتحقق الشرطان الاول والثالث ، بصورة كاملة . فالفلاحون يعتقدون في الغالب ان مصيرهم تابع لجهودهم الفردية وليس فقط لمصير طبقتهم ، فهم يعون وحدة عمل طبقتهم بصورة ضميعة جداً .

أما بالنسبة للطبقة العاملة ، فقد ساهمت وتواصل المساهمة بصورة بالغة في الخصام القائم بين الأفراد والفئات من اجل توزيع الدخل القومي . ان الصال 'حلولاً على العنف وعلى تبني ايديولوجية الطبقة . فهم مباشرة على تماس بالمستخدمين ، وهم يعون بانهم يشكلون فئة منسجمة كفاية ، ومن حقهم ان يفكروا بان شروط حياتهم 'يحددها ويحملها بائسة واقع ان اقلية من الناس تقلك وسائل علمهم . ان مفهوم الثورة على ملكية وسائل الانتاج نجده لدى الطبقة الهابطة ولا يمكن ان نجده في مكان آخر . وان طريقة التملك هذه تبدو ذات

أهمية حاسمة في نظر العمال والعمال وحدهم . وبعد ، لقد عرفنا ظاهرات من العنف العمالي ، لكنه لم تنشأ حتى الآن ثورة عمالية في بلد رأسمالي كبير . ان الانقلابات التي حدثت يوحى ماركسي ، جرت دوماً في بلدان رأسمالية ضئيلة ، بالاتفاق مع حركات فلاحية . ستتاح لنا المناسبة لكي نقرر كيف ان الطبقة العاملة ، على الرغم من انها تتوفر لديها أكثر من أي طبقة أخرى نوع ايدولوجي لذاتها ، لم تحقق أي ثورة مطابقة للايدولوجيا التي تبشر بها بفردتها وبمعزل عن مؤازرة طبقة الفلاحين .

والآن نصل الى خلاصة هذا التحليل . بأي معنى يصح القول بأن المجتمع الرأسمالي ، يحوهه ، يمزقه صراع الطبقات ؟ بأي معنى يصح القول بأنه «متناقض» ؟ لقد رأينا ان المجتمع الرأسمالي « يجب » ان يعرف خصاماً دائماً بين الأفراد والفئات ، لأنه يعطي الأولوية للظواهر الاقتصادية ، ولأن جميع الافراد لحرصهم على مداخيلهم ، هم مضطرون للتجمع لكي يدافعوا عن انقسامهم ، لقناعتهم بأن التنظيم يتيح لهم الحصول على شطر من الدخل القومي هو اعظم وضمان شروط عمل أفضل . أخيراً ، ان المجتمع الصناعي يخلق هذا الخصام لأن الموارد الجماعية يجب ان تتضاعف بصورة طبيعية سنة بعد سنة ، وكل واحد يبذل الجهد ، عن طريق عمله او عن طريق النضال السياسي ، لانتزاع حصته من هذه الثروة المتنامية . اما بشأن نضال الطبقات ، سواء كان هذا النضال عنيفاً او كان يتوخى تغييراً أساسياً للمجتمع ، فهو يحدث في ظروف معينة وليس في سواها . ان لينين نفسه هو الذي كان أفضل من فسر الفوارق بين هذين النوعين من النضال في كتاب يدعى « ما العمل ؟ » .

في ذلك العهد ، كانت الاشتراكية الديمقراطية اصلاحية وثورية في آن واحد ، فهي كانت تقرّ ايدولوجية نضال الطبقات ، لكنها كانت تعتبر بأن على المنظمات العمالية ان تعمل في آن واحد على تحسين شروط عمل العمال في المجتمع الحالي وتوسيع حصتها من الدخل القومي . وهي لم تكن تجد تناقضاً بين النضال الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي والثورة المقبلة التي ستطيح بهذا المجتمع . لنستخدم

لغة « باريتو » : ان الاشتراكيين الديمقراطيين كفوا بقدرهم بأن الحد الأعلى من النفع الذي يخدم هدف البروليتاريا يتفق مع النفع الذي « للبروليتاريا » حالياً . فاذا أمكن رفع مداخيل المال الى الحد الأعلى ، في المجتمع الرأسمالي ، يكون قد تهيأ الوقت الذي يجب البروليتاريون المنظمون إنشاءه ويستولون على السلطة . فالنضال الاقتصادي كان 'يعتبر على انه لا يتفصم عن النضال السياسي' . وفي عام ١٩٠٣ ، بسط لينين الأفكار التي كانت مصدر الانتقال من الاممية الثانية الى الاممية الثالثة . فهو لاحظ ، بمرارة ان المال والنقابات منهكون في تحسين مصيرهم القريب دون ان يحرصوا على تفسير أساسي للتنظيم الاجتماعي ، هذا التغيير الذي كان في نظره يشكل المهمة التاريخية للبروليتاريا . وكان الشبهة يريدون بلوغ الحد الأعلى من النفع « لهم » ولم يكن لديهم عن « النفع لطبقته » المفهوم نفسه الذي لدى لينين . الامر الذي قاد لينين لأن يستخلص بأن فكرة الرسالة الثورية التي للطبقة العاملة ليست خطأ انما يتوجب على قادة الحركة المالية ، أعني الثوريين المحترفين والمثقفين ، ان يقنعوا المال لإخضاع مسألة رفع المداخيل الى الحد الأعلى « فوراً » لمصالح النضال الثوري . اني لا ألقى حكماً على هذا الاستخلاص السياسي . لأنه ، اذا فكر المرء بأن نظام الاقتصاد المخطط تحت قيادة حزب وحيد هو خير من نظام حيث توزيع المداخيل يحده الخصام الدائم بين الفئات ، فمن الحق ان يستخلص المرء ، على غرار لينين ، بأنسه يُستحسن حثّ المال على ألا يضعوا بالمصلحة النهائية التي للطبقة العاملة في سبيل المصالح الحالية التي للمال الاحياء . وهذا يتناول ، بطريقة ما ، مسألة الخيار بين الاجيال ، الخيار الذي علقنا عليه بمناسبة السياسة الاقتصادية . وكذلك يتناول الخيار بين المصالح الحالية التي للعمال ومصالح الطبقة العاملة او مصالح المجتمع طراً ، كما يتصورها النظري .

ان الخلاصة التي اود ان أستنتجها من هذا التحليل هي ان النضال «الاصلاحي» من اجل تحسين شروط الحياة لا ينفصل عن المجتمع الرأسمالي ، انما النضالي السياسي الثوري من اجل تغيير المجتمع لئن كان ممكناً تبعاً لبنية المجتمع الرأسمالي ،

ليس حتمياً ويمكن تجنبه. انه يمكن لأن المجتمع ، كما يراه العامل ، يشبه الصورة التي قدمها له ماركس عن هذا المجتمع . فالتمارض بين «نحن» و«هم» ، بين الشفوية والادارة ، الذي يشعر به المرء داخل المشروع ، قد يشكل نموذجاً للمجتمع بأسره . فالادارة ، المسلطة والمميزة ، تصبح مسؤولة عن جميع الرزايا . ولذا يمكن ان يتم الانتقال من الخصام الطبيعي الذي بين الافراد والفئات الى النضال الطبقي ، بالمعنى الماركسي ، بفضل ظاهرة من ظاهرات السيكلوجيا الجماعية ، هذه الظاهرة التي ليست من صلب بنية المجتمع ، لكنها تتحقق في بعض الظروف .

اكرس النقائض القليلة المتبقية للتמיד الى تحليل المجتمع السوفيياتي . ولا بد لي من الاشارة فوراً الى صعوبة هذه الدراسة : ذلك اني لا اعرف غرض الدراسة هذه الا من خلال الكتب ، على شاكلة معرفتي للاجتماعات القديمة ، في حين ان لدي تجربة مباشرة عن الاجتماعات الرأسمالية التي نجح فيها . وعدا ذلك ، فلما جرى تحليل العلاقات الطبقيّة في المجتمع السوفيياتي . فمعظم المؤلفات التي تعالج الموضوع هي تعجرات من الاعجاب أو الحقد . ان الكتب من الفئة الثانية الحافلة بالحقد هي اكثر عدداً في الغرب من الفئة الاولى . لكن الفئة الاولى الحافلة بالاعجاب تموض عن تخلفها العددي بحرارة الحماس .

واني سأمحس اولاً النظريتين الرسميتين حسبما يعرضها علماء الاجتماع السوفيائيون . فموجب النظرية الاولى ، لا توجد طبقات في روسيا السوفيائية ، على الرغم من وجود فوارق من حيث المهنة والمداخيل والمكانة . ان المعنى الاول لهذه الموضوعية يوازي الجزم بان وضع كل واحد هو فردي بحت . لا شك ان هناك عمالاً يعملون بأيديهم ، ومراقبين ، ومهندسين ، ومسدراء للشروع ، لكن هذا الوضع ، وهذه المهنة ، وهذا الدخل ، وهذه المكانة ، جميع ذلك مرتبط بالشخص وليس بالفئة . ويضيف اصحاب هذه النظرية بان الفوارق في شروط العمل والحياة سوف تتضاءل شيئاً فشيئاً ، وان هذه الظاهرات ليست فقط فردية بل هي انتقالية . ان ايأ من هاتين النظريتين لا يمكن الدفاع عنها بمجدية . من الطبيعي ان مصير كل واحد في المجتمع السوفيياتي كما في مجتمعاتنا تابع جزئياً



للعمل ولنجاح الفرد . صحيح كذلك ان الانتقال الاجتماعي هو كبير في الاتحاد السوفياتي . ومن جراء ذلك يتضامل التلازم القائم بين المصير الفردي والطبقة . الا انه على الرغم من ذلك ، وبصورة بديهية ، ما زالت ، في روسيا السوفياتية فئات متبايزة بطريقة حياتها وبعداخلها وبمكائنها . وهذا الواقع يقره اليوم النظريون السوفياتيون الراسميون . فهم يعلنون ان في الاتحاد السوفياتي طبقتين اجتماعيتين رئيسيتين ، بالإضافة الى درجة ( لا تشكل طبقة ) . ان هذه النظرية 'عرضت في العام الفائت' ، في « المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع » ، على الوجه التالي : هناك العمال الذين يعملون بوسائل انتاج تعود ملكيتها للمجتمع ، وهناك الفلاحون الذي لا يملكون الارض بانفسهم ، لكنهم لا يعملون في ملك تابع للمجتمع ما داموا منظمين في تعاونيات ، أي كوتخوزات . وتتميز الطبقتان بسبب علاقتها المختلفة بالملكية . ثم هناك فئة ثالثة ، سماها زملاؤنا السوفياتيون في «امستردام» درجة ، أي « الانتيليجانسيا » اعني الفئة المثقفة ، وهي تتألف من مدراء المشاريع ، والتقنيين ، والمهندسين ، والخبراء ، وجميع الذين يشكلون ملاكات المجتمع الصناعي . وهي ما انفكت تتعاظم عددياً . علام لا تسمى طبقة ؟ بوسمك تبين ذلك اذا ما رجعتم الى المقياس الماركسي : بموجب هذا المقياس لا تشكل هذه الفئة طبقة متبايزة ، لان وضع « الانتيليجنسيا » اي الفئة المثقفة ، بالنسبة لعلاقتها بالملكية هو نظير وضع العمال . ومع ذلك ، لما كان لدى المراقبين انطباع بان وضع الفئتين يختلف من عدة نقاط ، لذا فهم يستخدمون مفهوماً آخر .

## الفصل السابع

### العلاقات الطبقية في المجتمع السوفياتي

في النقائق الاخيرة من الدرس السابق أشرت الى التقسيم الذي يعمد اليه علماء الاجتماع السوفياتيون أنفسهم . فهم يميزون طبقتين رئيسيتين ، طبقة « العمال » العاملين بالآلات هي موضع ملكية اجتماعية ، وطبقة « الكولخوزيين » العاملين بوسائل الانتاج ، وهي موضع ملكية تعاونية . وعدا ذلك ، يترفون بدرجة اجتماعية ، « الانتيليجنسيا » ، المثلفة من مثقفين ، ومدراء ، وكبار الموظفين ، والملاكات التقنية والادارية في المجتمع السوفياتي .

اود ان اشير أولاً الى بعض الارقام <sup>(١)</sup> . ان النشرات الرسمية في الاتحاد السوفياتي تقدم لنا احصاءين مختلفين . فأحدهما ينصب على الفئات ، بما فيها العائلات ، ويمثل المال فيه نسبة ٤١,٢٪ من المجموع ( وضمنهم ٧,٤٪ عمال زراعيون ) ، ويمثل الفلاحون الجماعيون ٤١,٢٪ ، واخيراً تمثل « الانتيليجنسيا » ١٤,١٪ . وهكذا ، تشكل الطبقة العاملة الصناعية ٣٦,٨٪ من مجموع السكان . اما احصاء اليد العاملة فهو يختلف . يمثل العمال المأجورون ٥٦٪ من المجموع ، والتعاونيون الزراعيون ٣,٠١٪ ، وعائلات المزارعين التعاونيين ٠,٧٪ ، والتعاونيات الصناعية ٠,٢٪ ، وعائلات الشغيلة في المكاتب والصناعات ٠,٧٣٪ . فاذا اعتمدنا هذه الارقام ، كانت نسبة اليد العاملة المستخدمة في الزراعة -

---

(١) اذكركم بأن هذه الارقام يعود تاريخها الى عام ١٩٥٦ . متجددن في ملحوظة في نهاية الفصل أرقاماً أحدث .

الكوئحوزات ، والسوفغوزات ومحطات الجرارات - أقل من النصف بقليل .  
ويشغل القطاعان الثانوي والثلاثي أكثر من نصف السكان العاملين بقليل .

بماذا يعترض علماء الاجتماع الغربيون على هذا التقسيم الذي يقبناه علماء  
الاجتماع السوفيياتيون ؟ أولاً ، ان فكرة « الانتيليجنسيا » ، كفئة اجتماعية ،  
تشكل بصورة ضمنية ، مخالفة لتحليل الطبقات بالرجوع الى مقياس الملكية  
الوحيد . فاحترام المذهب يوجب اعتبار « الانتيليجنسيا » ، التي ، على غرار  
العمال ، لا تملك وسائل للنتاج ، ضمن هؤلاء العمال . والحد ، وفي الواقع ،  
يضع علماء الاجتماع فئة خاصة ، حصراً لأن طرائق الحياة والمداخل والموقف  
تختلف كثيراً لدى الانتيليجنسيا والعمال الصناعيين بحيث يتعذر تصنيف الطرفين  
ضمن فئة واحدة . انا لا أنوي اليوم ان أشرح لكم توزيع المداخل ، مع ذلك  
أود ان اعطيكم فكرة عن مقدار الفوارق الموجودة في الاتحاد السوفياتي بين  
القاعدة والقمة . فعن تاريخ قريب ، كان العامل المأجور يربح احياناً اقل من  
٣٠٠ روبل في الشهر ، علماً بان الاجرة الوسطية هي بمقدار ٦٠٠ روبل . وقد  
يبلغ راتب مدير مشروع كبير ، أو مدير وزارة عدة آلاف روبل شهرياً . ان  
الدخل السنوي لعدد صغير من المميزين يبلغ عشرات الآلاف من الروبلات ،  
دون حساب العائدات العينية ، والدارة ، والسيارة . ان ترتيب الاجور او  
الرواتب يرتفع من ١ الى ٣٠ او ٤٠ ، وهذا فارق مماثل للفارق الذي نلاحظه في  
الولايات المتحدة . وقد وجدت ، حديثاً ، أرقاماً مذهلة ، ان لم تكن مسلية ،  
تصور الفوارق في الاجور الاميركية ، في تاريخين مختلفين : ففي عام ١٩٠٠ ،  
كان السيد « كارنيجي » - الذي لم يكن قد اعطى اسمه بعد الى المؤسسة التي  
انشأها - يربح ٤٠ مليون دولار سنوياً ، لم يكن يدفع عليها ضرائب ، في  
الوقت الذي كانت الاجرة الوسطية المتخذة كأساس في الصناعة تبلغ مقدار  
٤٠٠ الى ٥٠٠ دولار ، كان دخل السيد « كارنيجي » السنوي يمثل دخل ١٠٠  
ألف عامل اميركي . وكان السيد « شارل ويلسون » - اليوم هو سكرتير في  
وزارة الدفاع ، سابقاً كان مديراً لشركة « جنرال موتورز » - يتقاضى ارفع

راتب في الولايات المتحدة ، أي ٦٢٦ ألف دولار ، كانت الدولة تقطع منها ١٦٢ ألف دولار . وفي هذا التاريخ كان الدخل الوسطي بمعدل الأميركي ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ دولار ، الأمر الذي يعطي النتيجة التالية : كان « شارل ويلسون » يساوي ، عام ١٩٥٢ ، ١٢ عاملاً ، أو بالأحرى كان راتبه معادلاً للاجرة الوسطية لـ ١٢ عاملاً أميركياً . اذن لقد ضاقت مروحة الاجور ، بشكل غريب . وأضيف بأنه يجب حساب المداخيل التي لا تشكل « رواتب » بل « ارباحاً » . ففي الولايات المتحدة ( لكن بالكاد في الاتحاد السوفياتي ) تضاف الى الاجور مداخيل الرأسمال . وفي بعض الميادين ، ان مروحة الاجور هي اوسع في روسيا السوفياتية . ان المثال الياباني هو مثال الجيش . فبين الجندي البسيط واللواء الأميركي ، الفارق في الراتب يقع ضمن حدود ١ و ٥ . وفي الجيش السوفياتي ، الراتب السنوي للجندي البسيط هو أدنى من ١٠٠٠ روبل ، وراتب اللواء يتجاوز ١٠٠ ألف روبل . انا لا ألقى حكماً على هذا التناقض ، فهناك اشياء كثيرة تدعم النظرية القائلة بان الشيء الأساسي هو ان يكون لدى الدولة أوية أكفأ ، وان مسألة ما اذا كان راتبهم كثيراً او قليلاً هي ثانوية . مهما يكن ، فان الفارق في الرواتب ، في بلد كالاتحاد السوفياتي ، 'يرغم على استخلاص انه حتى اذا لم يبق فارق فيما يتصل بالعلاقة بالملكية ، فان الفوارق في المداخيل لا تزول ، وتبعاً لذلك ، لا تزول ايضاً الفوارق في طرائق الحياة والمكانة .

والاعتراض الثاني الذي يبيده الغربيون هو التالي : لنفترض ان الفلاحين سينقلبون ، غداً ، من تعاونيين الى عمال مأجورين كما هم في السوفخوزات ، فسوف يلبثون مختلفين بطرائق حياتهم عن العمال . ان التمييز بين الطبقتين لا يقوم فقط على كون الملكية هي « تعاونية » في الكولخوزات و « عامة » في الصناعة ، بل على كون ان نوع العمل هو مختلف ، وبالتالي نمط الحياة هو مختلف أيضاً . والاعتراض الثالث الذي يثيره علماء الاجتماع الغربيون يتعلق بانسجام الطبقات . الا توجد ، بين العمال ، مثلاً ، فروق في طرائق الحياة تحول دون

اعتبارهم كوحدة ؟ أخيراً ، هناك اعتراض رابع سنترسل في تمحيصه بعد  
هنية يتناول الموضوع التالية : هل بين الطبقات السوفياتية علاقات تختلف  
جذرياً عن العلاقات التي بين الطبقات في المجتمعات الرأسمالية ، وهل هي  
علاقات صداقة ، بدلاً من أن تكون متعادية ؟

اني انتقل الآن الى النظريات المتعلقة بالمجتمع السوفياتي ، التي بسطها علماء  
الاجتماع الغربيون . ان اولى هذه النظريات وابسطها تزعم بان هذا المجتمع لا  
ينقسم على طريقة المجتمعات الرأسمالية انما ينقسم الى فئتين اساسيتين ، من جهة  
الجمهير الشعبية ، ومن جهة اخرى النخبة . وقد بسط هذه الفكرة بشكل او  
آخر ، شيوعيون أصبحوا معارضين ، ولا سيما التروتسكيون . بحسب هذا الزعم  
يكون المجتمع السوفياتي مجتمع طبقات ، تستثمر فيه الديوانية ، أي البيروقراطية ،  
الجمهير ، كما يفعل الرأسماليون في المجتمع الغربي .

ان هذا التشبيه يدلكم على ان النظريتين <sup>(١)</sup> هما في نظري 'مرضيات وغير  
مرضيتين على السواء . وتلزمان بالقوة نفسها والضعف نفسه . فاذا كان المقصود  
هو ان القواد في المجتمع السوفياتي لديهم مداخيل ارفع من مداخيل الشفيعة وان يوسعهم  
العيش بنفقات أقل ، فان القائل على حق . لكن ليس من الحق القول ان الرواتب  
المنوحة للقواد السوفياتيين تشكل الحد الأدنى من الدخل المتفق مع 'حسن سير  
الاقتصاد السوفياتي' ، كما انه ليس من الحق القول ان الراتب المنوح للسيد ويلسون  
هو عند مستوى الحد الأدنى المتفق مع 'حسن سير ' شركة جنرال موتورز ' .  
واذا استنتج اصحاب هذه النظرية بان فقر الجماهير السوفياتية وفقر الجماهير  
الغربية مرده هو الشطر من الدخل القومي الذي يستهلكه البيروقراطيون من جهة  
والرأسماليون من جهة اخرى ، كانت النظرية تجعلها خاطئة بالأحرى وغير صائبة ، في  
الحالتين . فمستوى الحياة لدى السوفياتيين يحدده توزيع الدخل القومي بين التوظيفات  
في الصناعة والاستهلاك ومردود العمل في الاتحاد السوفياتي . ان معارضة

(١) زعم انها ماركسية بمعنى انها تلح على واقع القيمة - الزائدة وطريقة توزيعها .

البيروقراطية بالجماهيم الشعبية هي عمل سياسي وليست من علم الاجتماع . قد يكون التناقض ابرز في الاتحاد السوفياتي بما في المجتمعات الغربية ، لكن في الحالتين ان تصويراً يثل هذه الغلاظة لا يعكس الواقع بإمانة .

وهناك نظرية ثانية بسيطها علماء الاجتماع الغربيون ، ارادت ان تجد في المجتمع السوفياتي الطبقات الثلاث النموذجية التي في المجتمعات الغربية ، أي طبقة عليا ، واخرى متوسطة ، وثالثة عمالية . وهذه النظرية أيضاً لا تصلح لا للمجتمعات الغربية ولا للسوفياتية . واذا ما أصر أصحابها على تسمية الحكام بالطبقة العليا ، فمن العسر العثور على طبقة أو طبقات وسطى لا في الاتحاد السوفياتي ولا في الولايات المتحدة . فما من احد يعرف ما اذا كان هؤلاء الفئات الثلاث نوع ذاتي وما اذا كانت كل واحدة منها تمثل فعلاً وحدة محيية .

لذا ، انا أنبذ هاتين النظريتين وافضل تبني تقسيم آخر تقسيماً ثلاثياً اقترحه بعض علماء الاجتماع الغربيين : بموجب هذا التقسيم تكون الفئات الثلاث مؤلفة من العمال والفلاحين والمتقنين . ان علماء الاجتماع الاميركيين ، الذين يثبتون هذه النظرية ، يضيفون طبقة اضافية ، اولئك الذين يؤدون عملاً الزامياً ، وانا لن أقول أي شيء بهذا الصدد . وهم يحاولون أيضاً تسجيل درجات داخل هذه الاقسام الثلاثة الرئيسية . مثلاً ، فيما يتعلق بالمتقنين ، يجهد هؤلاء العلماء الاجتماعيون الغربيون انفسهم ليميزوا الحكام والمتقنين المتفوقين ( مدراء المشاريع الكبرى ) والمتقنين المتوسطين .

وهكذا نجد في النهاية ، خلال تحليل المجتمع السوفياتي ، النوع نفسه من المسائل التي لحظنا بخصوص الطبقات في المجتمعات الغربية . هل جماعة المتقنين منسجمة ؟ الى أي حد تنقسم الى فئات متعددة ، وممتلئة ؟ الى أي حد تم هذه الجماعة الممتازة وحدتها ؟ هل تشكل درجة كاملة ؟ هل يمكن تحديد مختلف مستويات التسلسل في المجتمع السوفياتي ؟

---

(١) ان خلفاء ستالين لقوا العمل الازامي - واكرر مرة اخرى ان هذا الكتاب يعبر لعامي ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، أي لتاريخ قديم .

اني اورد لكم مثلاً على جواب من الاجوبة عن هذا السؤال ، أعطاه احد علماء الاجتماع الاميريكيين . يبدأ هذا العالم بالقول بوجود طبقة قائدة ، يقسمها الى ثلاث درجات : رؤساء الحزب والحكومة ، والوجوه البارزة ، وجهاز الحزب . وثمة طبقة ثانية يدعوها هذا العالم الاجتماعي بالطبقة العاملة ، ويقسمها على النحو التالي : في الأعلى الوسطاء او المُوسَّتون ( وهم يشكلون فئة خاصة تلعب دورها في الاتحاد السوفيائي لأنها هي التي تتولى تأمين المواد الاولية والشغلة التي تحتاج اليها المشاريع ، وهذا الى جانب التخطيط ) . ثم المثقفون المتوسطون ، وبعدهم المستخدَمون الاشداء ، ثم العمال المتوسطون ، ثم الفلاحون المتوسطون والعمال ذوو الاختصاص الضعيف وأخيراً الفلاحون الفقراء . وثمة طبقة ثالثة تكون مؤلفة من موظفي التعبئة العامة للمشاريع . ان تعداداً على هذه الشاكلة يعطيك فكرة عن كيفية صياغة نظرية عامة لتسلسل المجتمعات السوفياتية من قبل عالم اجتماعي اميركي . اننا لا نجد فيها أية فائدة .

فمنه نفكر ، أولاً ، الى دراسات عملية لتحديد الوقائع ، أعني للاجابة عن أسئلة كالتالية : هل يضع المواطن السوفيائي المستخدَمين أعلى او أسفل من العمال المتخصصين ، في الترتيب الاجتماعي ؟ ما من احد منا يعرف ذلك . وليس مؤكداً ان المواطن المعني يطرح على نفسه مسألة هذا الترتيب . ولو افترضنا بأنه يفعل ذلك ، فليس من علماء اجتماع ليطرحوا عليه هذا السؤال . فضلاً عن ذلك ان واقع الطبقات في الاتحاد السوفيائي هو أكثر التباساً مما في المجتمع الغربي . ان الفئات السوفياتية يمتدّر عليها نوعي ذاتها كطبقة ، لأن ثمة شرطين ضروريين هما غير متوفرين : حرية اختبار التنظيم بشكل يتعارض مع مصلحة الجماعة ووجود علماء اجتماع حريصين مهنيّاً على توضيح المفارقات الاجتماعية . فلكي تتشكل جماعات تعي ذاتها ، يجب ان يحتج الاقراء ويتناقشون ، ولانعدام هذين الشرطين لا يحسن الاقراء معرفة ما اذا كانوا يشكلون او لا يشكلون وحدة لأن المسألة نفسها تقع خارج هذا الواقع . لأن جوهر النظام السوفيائي يستبعد وجود وعي متعارض بين الجماعات . ولذا أخشى ان تكون المناقشات

من اجل معرفة ما اذا كان هناك طبقتان او ثلاث طبقات ، ومعرفة عدد الدرجات داخل كل طبقة غير مهمة وربما خالية من أي معنى ، بوسعنا القول ان في الاتحاد السوفياتي فروقاً كبيرة في المداخيل وطرائق الحياة والمكانة . وهذه الفروق تقسم الى شكلين ، من جهة هناك درجة ، خطوطها الكبرى هي ملحوظة أما تفاصيلها فملتبسة .

ومن جهة اخرى هناك مجموعات كبيرة يتألف أهمها من عمال الصناعة والشغلة الزراعيين والمتقنين .

وبعد ، لننظر في ما هو الوضع المهم للسألة ، في نظري : الى أي حد يتضمن المجتمع الصناعي من النمط السوفياتي علاقات طبقية مختلفة عن تلك التي في المجتمعات الغربية ؟ ان توزيع المواطنين بين مختلف المهن يتطور بالطريقة نفسها في كلتا الحالتين . فكلما تقدم الاقتصاد ، تناقصت حصة الشغلة في الزراعة ، وحصة الشغلة الصناعيين تزداد ، وكذلك شأن حصة الشغلة في القطاع الثلاثي . ان نسبة العمال في مختلف المهن ليست تماماً متماثلة في كل من المجتمعين السوفياتي والغربي ، لكن توزيع الشغلة هو متشابه بصورة أساسية . ان الفارق الرئيسي ، كما نعلم ، يتعلق بنظام الملكية .

ان إلغاء التملك الخاص يختلف معناه بحسب القطاعات . ففي الزراعة ، يعني إلغاء الملكية بأن الفلاح ، في ما عدا قطعة الارض الفردية التي تترك لكل فلاح ، يصبح مأجوراً في مشروع زراعي او في محطة الجرارات السقي تروء الكوخوز بالعمل الممكن<sup>(١)</sup> . وفي الصناعة ، لم يبق أي مالك لوسائل انتاج ، انما فقط هناك مدراء ، وقد يكون هذا الفارق حاسماً او زهيداً بحسب الفكرة التي نعملها عنه ، تبعاً للايديولوجيا التي يبشر بها كل واحد . أخيراً ، في الميدان الخاص بفئة المتقنين ، ان المهن الحرة التي هي موجودة في المجتمعات الغربية ، لم يبق لها وجود في المجتمع السوفياتي . ففي هذا المجتمع حقوقيون واطباء ،

---

(١) منذ ذلك الوقت ، اكتسبت الكوخوزات ملكية الالات الزراعية .



لكنهم مأجورون لدى منظمة من المنظمات العمومية . ان قدوم المجتمع السوفياتي يؤدي الى تحقيق شرط بروليتاري مُعمَّم ، اذا اصطُلح على تسمية شرط المأجور بهذا الاسم : لأنه لم يبق هناك مستقلون لا في الزراعة ما دام الفلاحون المالكون اصبحوا كوخوزيين ، ولا في التجارة ما دام التوزيع أضفى من شؤون الدولة ، ولا في فئة المثقفين طالما غدت المهن الحرة مأجورة .

ان هذه الظاهرة هي مُدهشة . ذلك انه بحسب تصوّر ماركس للتطور الاقتصادي ، كان يتعين على الرأسمالية نفسها ان تعمم الشرط البروليتاري وتلغي تدريجياً الوسطاء المستقلين الذين لا يدخلون لا ضمن فئة الرأسماليين الحائزين على وسائل الانتاج ولا ضمن فئة المأجورين . لكن التطور الرأسمالي لم ينتهِ بعد الى مثل هذا التبسيط ، بينما الثورة السوفياتية استهدفت غاية او وظيفة او نتيجة ، هي تعجيل التطور وإلغاء المداخل الخاصة وتعمم الاجرة ، هذا الذي كان يُتوقع ان تفعله الرأسمالية .

انتبهوا جيداً ! انا لا اقول انه من الخبر او الشر تحويل الفلاح المالك الى كوخوزي . فكل الظروف متوفرة لتثبت لنا فعالية الادارة التعاونية المتفوقة على المشروع الفردي . ويذهب بعضهم في فرنسا ، وفي بعض المناطق ، الى ان إحلال الكوخوز محل الملكية الفردية قد يساهم في إغراء الفلاح ( طبعاً شريطة ان يقبل الفلاح الوضع المشترك ) . ان كل ما اقله هو ان المجتمع من الخط السوفياتي يعمم وضع المأجور ، ما دام ينفي ، بحكم التعريف ، الملكية الفردية ليس لوسائل الانتاج الصناعية الكبرى فحسب ، بل ملكية الارض ايضاً .

ان بعضاً من نتائج هذه الثورة ، كان قد استشرها « برودون » عند نهاية حياته . وهكذا لا يمكن ان يتجنى عنها إلا زيادة تبعية المواطنين بالنسبة للنظمة الجماعية . فالفلاح المالك يتمتع بشيء من الاستقلال بالنسبة للدولة ، بينما يفقده الشفيل التعاوني الخاضع لسلطة الكوخوز الادارية . وهذا بدوره يتبع محطة الجرازات ، وبعد زوال هذه المحطة يكون خاضعاً لتعليمات الادارة والخطّة . ان طبيعة التمويل الذي يحرره النظام السوفياتي تقسّر الدور الذي تؤديه

الايدولوجيا ، بصورة لا غنى عنها . فهذه الايدولوجيا لا تدع مجالاً للتساؤل حول حسنات أو سيئات الثورة ، لأن هذه ليست موضع جدل ، ونحن مرغمون على تعريف التحول الذي يتسم به المجتمع السوفياتي بأنه كامن في إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، ونحن مرغمون ، تبعاً لذلك ، على اعلان توافق الطبقات .

لقد حاولت في الاسبوع الاخير تحليل مجرى النضال بين الفئات او الطبقات داخل المجتمع الرأسمالي . ان السؤال الذي ينطوي على أهمية حاسمة والذي اطرحه الآن هو التالي: بأي معنى يكون المجتمع السوفياتي في مأمن من التناقضات التي لحظناها في المجتمع الغربي؟ ان الجواب ، بحسب رأيي ، ينبثق من نظرية النمو . لقد لاحظنا ، في السنة الفائتة ، ان مستوى حياة مجموع السكان يرتفع ، في المجتمع الرأسمالي ، في الوقت نفسه الذي ترتفع فيه الموارد القومية . واذا شئنا الكلام باللغة العامة ، قلنا ان أفضل وسيلة هي زيادة الحصص ، أي تكبير قرص الحلوى . وأضيف الى ذلك : زيادة الحصص ، أياً كان النظام . ففي المدى الطويل ، في مجتمع صناعي ، ان جميع الناس ينتهي الامر بهم الى الاستفادة من التقدم الاقتصادي . لكن هذه الموضوعة تدعنا على حالنا نظراً لورود عبارة « في المدى الطويل » ، وهي تذكرنا بمباراة اللورد « كينس » الحاسمة « في المدى الطويل » ، نكون جميعاً في عداد الاموات » . ان نهباً لنفسر لأعضاء مختلف الطبقات الاجتماعية بأنهم ليسوا في نزاع أساسي ، لأن بعد انقضاء او حلول نصف قرن سيستفيدون جميعاً من التقدم الاقتصادي ، تلك مرة لا بشك فيها الرجل النظري بمقدار ما لا يقتنع بها الرجل العملي ، ونحن جميعاً رجال محليون .

أياً كان النظام الاجتماعي ، ان توزيع الدخل القومي يشكل موضوع نزاع . ففي الشرق ، كما في الغرب ، يتمازح الافراد والفئات حول الحصة الممنوحة للفلاحين من جهة والعمال من جهة اخرى . وكذلك حول سلم الاجور . وايضاً حول مقارنة مستويات الاسعار مختلف المنتوجات . لتنتظر في العلاقات ما بين

العالم والفلاحين في الاتحاد السوفياتي: اذا قرّر مكتب الخطّة زيادة السعر الذي به يشتري المنتجات الزراعية والحفاظ على الضريبة نفسها غير المباشرة ، فهذا يؤدي الى انخفاض مستوى حياة الشغيلة الصناعيين ، لنفترض ، فرضياً ، مناقشة تقوم بين نقابات عمالية سوفياتية من جهة وممثلين عن الفلاحين . فلا بد ان يسوقوا المناقشات نفسها التي تجري في مجتمع رأسمالي ، مع تحفظ واحد : قد تكون معطيات المسألة أكثر بساطة في المجتمع السوفياتي .

بعد وضع هاتين الموضوعتين ، تلخص الاولى بأنه ما من تناقض حاسم ، في المدى البعيد ، في المصالح بين الفئات ، وتتلخص الثانية بأنه توجد مواضع جدل عديدة في جميع المجتمعات الصناعية ، سنلاحظ الفروق الواقعية بين مجرى نضال الطبقات في كل من النمطين .

في المجتمع الرأسمالي ، ان نوعي النزاع هو متفانق بصورة بالغة ، حيث التوافق في المصلحة هو ، في الواقع ، أكبر من التنازع . من الناحية التاريخية ، ان أعنف النزاعات نشبت بين العمال والمستخدمين . وبصورة ظاهرة ، ينصبّ الخصام على حصة الاجور من جهة وحصة الارباح من جهة اخرى ، فلا يمكن للعامل ألا ينشأ لديه الانطباع بأن كل ما يُعطى للربح يقطع من الاجرة ، او العكس بالعكس . وما من شك في ان الامثلة على التضامن في المشروع هي نادرة . مع ذلك ، ان دراسة توزيع الدخل القومي توحى بان الخطوة تصيب العمال واصحاب المشاريع خلال الحقبات نفسها . ومن المستبعد ان تتطلب زيادة الاجور تخفيضاً في الارباح ، فعلى العموم ترتفع وتنخفض الاجور والارباح في الوقت نفسه . وهكذا تتجلى اول ظاهرة ، هامة جداً : ان مظهر التنازع في المصلحة يخون الواقع . ففي الواقع ، تعود للصراعات بين المستخدمين والمستخدمين من جهة الى عامل يتصل بالبنية ، ومن جهة اخرى الى نوعين من الاسباب الظرفية . ذلك ان العمال ، في العديد من البلدان ، يعتبرون بان مبدأ الربح نفسه هو غير عادل . وهذا الشعور لا يمكن تبديده عن طريق الدرهان على ان جميع الشغيلة سوف يحنون كسباً ، في المدى البعيد ، من التقدم الاقتصادي ( ان سبب النزاع هذا

غير موجود في النظام السوفياتي ) . وأبعد من هذه الواقعة الدائمة ، ثمة ظرفان تكون النزاعات بين المستخدمين والمستخدمين عنيفة جداً . أولاً في مراحل تضخم النقد أو تقلصه ، أعني تبعاً لتقلبات حركة الاسعار السريعة . فالعامل الذي يرى تناقض القيمة الفعلية لأجرته يطالب بزيادة الاجرة ويصطدم برفض المستخدم . وكذلك في حالة تقلص الاجرة الاسمية يكون مهتماً بالبطالة . اما السبب الظرفي الثاني للصدام بين العامل ورب العمل فهو إعادة التنظيم التقني للمشروع . من الناحية التاريخية ، ان إعادة التنظيم التقني هذه هي مصدر أعنف الصراعات . ذلك ان هذه الظاهرة تفرض زوال عدد من المهن . انها تعني ، وكانت تعني في القرن المنصرم ، تسريح العمال الذين لم يكن او لم يبق لدى المستخدم وسيلة لاستخدامهم لأنه لم تعد ثمة فائدة منهم في التنظيم الجديد . فمن الطبيعي ومن المشروع ، ان يلجأ العامل الذي يفقد مصدر عيشه الى الاحتجاج على الآلات الجديدة التي حلت محله . لقد سمعتم جميعاً ما يروى في كتب التاريخ عن الثورات العمالية ضد الآلات الاولى ، ضد ما يُسمى الآن بإعادة التنظيم التقني للمشاريع او ما يسميه رجال السياسة بـ « التحويل » . ان التحويل يرتدي مظهرأ حسناً في مضار التقدم الاقتصادي ، لكنه يخلق قوتراً .

وفيما يتعلق ببقية الفئات في المجتمع الرأسمالي ، فان نزاعات المصالح هي في آن واحد أقلّ عنفاً وأكثر غموضاً . ان المحاسبة على الصعيد القومي ، في مجتمع رأسمالي ، يمتدّز فلكاً رموزها على الرجل العادي . وحتى الاقتصادي المحترف ليس دوماً قادراً على التكهن عن النتيجة النهائية لتدبير من التدابير ، بالنسبة للجميع وبالنسبة لكل واحد . مثلاً ، عندما تحصل التقلبات على زيادة عامة للأجور ، فيما من احد يستطيع ان يحدّد بدقة وثقة من سيدفع هذه الزيادات ومن أية مداخيل سوف يُقتطع . لم يثبت بان زيادات الاجور الاسمية تؤدي دوماً ، على مدى حقبة سنة ، الى رفع القدرة الشرائية . والنزاعات حول توزيع الدخل القومي هي في الواقع مختلفة عما في الظاهر . ففي المجتمع الرأسمالي ، ان ضحايا التغيرات الاجتماعية لا تدرك من هو المذنب في البؤس الذي يلحق بها . ان

التجار الذين ينضمون الى حركة « بوجاد » والذين ينددون بمفتشي الدوائر المالية والضرائب يلقون على عاتق الادارة الصعوبات التي يعود سببها في الغالب الى التطور الاقتصادي نفسه . اذ ذاك ، لمعرفة كيف تنشأ النزاعات وتتنظم سكونولوجياً ينبغي اللجوء الى تحليل خاص ، في كل حالة على حدة ، بصورة عامة ، ان المستقلين ، المهنيين بقاء مصير البروليتاريين ، لديهم الميل لاثام الكبار او اتهم دائرة الضرائب . والمستخدمون الذين تهبط مداخيلهم الى أدنى من مداخيل العمال لا يلتحقون بالمنظمات البروليتارية بل على العكس ينددون بها . اما الفلاحون ، فانهم كذلك أقل قدرة على تحديد سبب انخفاض مستوى حياتهم نسبياً ، هذا الانخفاض الذي يحدث حتى في الولايات المتحدة حيث الدخل الواسطي للمزارع هو أدنى بكثير من الدخل الواسطي للعامل<sup>(١)</sup> .

والخلاصة ، ان النزاعات ، في المجتمع الرأسمالي ، هي معقدة لأن المحاسبة على الصعيد القومي لا يمكن فك رموزها ، ولان الفئات الاجتماعية لا تعرف بآية وسائل تدرك اهدافها ، ولأن التحولات لم ينشدها أي احد بصورة واعية ، ولأن البؤساء لا بد لهم من البحث عن المسؤولين .

والآن ، ما هي الحال في النظام السوفيياتي ، ان الدولة تتحمل بوعي مسؤولية أهم القرارات ، انها هي التي تقرر حصة الدخل القومي التي ستوظف في التجهيزات العامة . والتي ستستهلك ، وهي تحدد بصورة تقريبية كيف ستوزع الموارد الجماعية بين الفئات . فالنظام الذي تتخذ فيه الدولة القرارات التي توجه حياة الجميع وحياة كل فرد ، لا يمكن ان يكون فيه مجال لكي يقوم أفراد بمناقشة ارادة المجموع . من المتفق عليه ان اختيارات المجموع هي بمثابة خط مستقيم . وفيما يتعلق بتوزيع المداخيل بين الفلاحين والعمال ، لم تقم حتى الآن مناقشة عامة وعلمية ، بل يتناول النقاش الخطوط الكبرى في

(١) ان رقم الدخل الواسطي لا كبير معنى له في الزراعة الاميريكية . فهو ناتج عن معدل وسطي ما بين المزارعين الاثرياء ، بسبب الاستثمارات الواسعة من جهة ومساندة الاسعار من قبل الدولة من جهة اخرى ، والمزارعين الذين لا شأن لهم لأن مساندة الاسعار من قبل الدولة لا يمكن ان تقدم .

التخطيط : ماذا يتناول النقاش ؟ انه يتناول مسائل معينة ، خصوصية .  
ان المواطنين في المجتمع السوفياتي ، يتمتعون تماماً بحق مهاجمة رئيس  
الكوخوز او مدير مشروع من المشاريع . فالتقيد الذاتي والتقيد هما مباحان ،  
وهما وجه جوهري من وجوه النظام . لانه ما من بلد من بلدان العالم يكون فيه  
جميع الناس مسرورين من كل شيء . لذا لديهم صمام للأمان ، ولدى المواطنين  
السوفياتيين امكانية مناقشة ، لا المؤسسات بل التطبيقات العملية في المجتمع .  
افتحوا الصحف السوفياتية : تجدوا ان مدير أحد المشاريع متهم بأنه لم ينفذ  
الخطوة ، وينتقد العامل أمين سر النقابة أو المحاسب بأنه لم يُحسن اداء وظيفته .  
فالمناقشة دائمة . لكن ، يوجد اختلاف أساسي مع المجتمع الرأسمالي .

ففي المجتمع الرأسمالي يتناول النقاش ليس فقط ادارة «رينو» أو «ديترويت» ،  
بل مبدأ الملكية الخاصة . وفي المجتمع السوفياتي ، لا يمكن قبول مناقشة  
المبادئ الاساسية ما دامت هذه تشكل جزءاً لا يتجزأ من الابدولوجيا الرسمية  
التي تعرف المجتمع بأنه اشتراكي . ففي ظل جميع الانظمة ، ان المحافظين هم  
اصلاحت خصوصية ، بينا الثوريون هم مبالون الى احكام مبدئية . ان المحافظ  
الصحيح ، في مجتمع رأسمالي ، هو ذاك الذي يقول : ان الملكية الخاصة هي  
ممتازة ، لكن السيد فلان هو رب عمل سيء . وتجدون في جميع الصحف الفرنسية  
المتعددة انتقادات خفيفة موجهة الى الشخص الفلاني أو التدبير الفلاني ، وهي  
انتقادات تشكل التمييز الطبيعي عن الروح المحافظة الذكية وتشكل أفضل  
سند لها . وفي المجتمع السوفياتي يتصرف المحافظ الذكي بالاسلوب نفسه ، لكن  
هذا المحافظ يمثل الثوري القديم ، الذي اضحى الآن من انصار المجتمع القائم .  
وعلى غرار الصحفي اليميني في فرنسا ، لا يهاجم الملكية الجماعية بل السيد  
« ايفانوف » مثلاً ، مدير المشروع الفلاني . انها لنقطة ثابتة في طبيعة المجتمع :  
اننا نجد عدداً من الظواهرات في هذا المجتمع وذلك ، لكن بصورة مختلفة .

بما اني بلغت نهاية الدرس ، لذا اود ان اختتمه بخبر قرأته منذ يومين في  
صحيفة مسائية . كان الموضوع يتعلق ببولونيا في عهد السيد « حكومولكا » ان

مراسل هذه الصحيفة أجرى للشهد السياسي في بولونيا ، وبحسب المادة التي دأب فيها الناس في البلدان الرأسمالية ، انتقل من اليمين الى اليسار . فقد وضع في أقصى اليمين فئة « فاقولين » ، اعني فئة الستالينيين الخالص . وهكذا ، من اليمين الى اليسار ، اضحى الممارضون للستالينية القديمة أكثر فأكثر شدة . ان تفصيل هذا الحدث ترك في انطباعاً كبيراً لأنه لأول مرة ، بحسب معرفتي ، نجسد في صحيفة تحمل تفكيراً سديداً ، اعني صحيفة يسارية ، قلب المعنى الظاهري للمبارات : لأول مرة جرى تعريف اليسار لا بالقرب بل بالبعد من الستالينية . وقد رأيت ، في هذا الانقلاب ، مستهل عهد جديد ، وعلى الاقل ان الديالكتيك لا توفر احداً ولا ترحم : ومن السهل للديالكتيك ان تغير الأوضاع ، وحتى اوضاع الديالكتيكيين <sup>(١)</sup> .

---

(١) بموجب دراسة سوفياتية ، « المجلة الفلسفية ١٩٦٣ » ، ان عدد العمال والشغية في عام ١٩٦٢ ، يكون ٧٣.٦ ٪ من السكان العاملين ، وعدد الكوالموزيين والشغية التمازيين ٢٦.٣ ٪ . أما أصحاب المهن الفكرية فمقدم عشرون مليوناً واربعماية وخمسة وتسعون ألفاً ، ٢٠٠٤٩٥٥٠٠٠ أي ٢٠.٧ ٪ من مجموع السكان العاملين .

## الدرس الثامن

### من الطبقات الاجتماعية الى السلطة السياسية

كنت محتصة ، في الدرس الاخير ، العلاقات الطبقية ، داخل مجتمع من غط سوفياتي . وبعد ان استعرضت بسرعة النظريات الرئيسية ، استخلصت بعض الافكار التي بودي تلخيصها الآن . ان إلغاء الملكية الخاصة لكل وسيلة انتاج تجعل من جميع السكان ، عموماً ، ائماً ذوي أجرة . وإحلال السوفخوزات محل الكولخوزات ، وتحويل التعاونيين الى مأجورين في المشاريع الزراعية ، يجعل حالة مجموع الشغية متائلة ، بالنسبة لوسائل الانتاج والملكية . لكن الفوارق الاجتماعية لا تزول من جراء ذلك ، لأنها غير ناتجة عن تلك العلاقة . وبخصوص التناقضات بين الطبقات ، أشرت الى ان النمو والازدهار ، في أي مجتمع صناعي ، وفي المدى البعيد ، ينتهي ليكون في صالح مجموع السكان . لكن ذلك لا يحول دون وجود خلافات ، حالية أو محتمة ، بخصوص توزيع الموارد . واخيراً استرعبت الانتباه الى ملاحظة ان انجباء المحافظين في كل مكان ، اعني انصار الحثاظ على النظام القائم ، هو في حصر الشكاوى والمطالب أو الانتقادات في الصيد المحلي او في الاشخاص . بيد اننا نلاحظ ، بهذا الصدد ، بين النمطين الاجتماعيين فارقاً رئيسياً . ان المحافظ الرأسمالي يفضل عدم التعرض لمبدأ الملكية الخاصة ، لكنه لا يمنع الثوري من مناقشته . وبالمقابل ، في النظام السوفياتي ، ان الابدولوجيا الرسمية ليست موضع نقاش . فهي تؤكد بان الافراد يحدون انفسهم في اولئك الذين يقودونهم ما دام القواد ليسوا سوى ممثلهم ، وبما ان البروليتاريا هي في دست الحكم فليس بوسع البروليتاريين ان يضرروا او يحتجوا لانهم يكونون قد



أضربوا ضد انفسهم أو احتجوا على سلطتهم بانفسهم . فالايديولوجيا تلعب دوراً مختلفاً في مجتمع سوفياتي وفي مجتمع رأسمالي ، لأن عدم التعرض للمبادئ في ذلك المجتمع يشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام نفسه .

وفي المجتمع السوفياتي ، ان النضال بين الفئات من اجل رفع الدخل الى الحد الاعلى ينتفي وجوده رسمياً . فلا الكولخوزيون ولا عمال الصناعة تحق لهم المطالبة بهذه الزيادة . وبالأحرى ، ان تضارب الاختلاف بشأن رفع الدخل والنضال من اجل تغيير النظام الاجتماعي لا يمكن حدوثه في الاتحاد السوفياتي . وفي الواقع ، ان الماركسيين يقولون بان هذا التضارب ناتج عن نضال الطبقات . اذن ، بحسب الايديولوجيا ، لا يمكن تصور نضال طبقي في النظام السوفياتي . لكن السؤال يُطرح لمعرفة الى اي حد يتفق واقع النظام مع الايديولوجيا ؟ اني اقدم هذا السؤال الى ثلاثة اقسام :

- ١ - الى أي حد تجذب الجماهير نفسها في الدين يحكمونها ؟
  - ٢ - الى أي حد توافق الفئات طوعاً على قرارات مكتب الخطة التي تسود توزيع الموارد الجماعية ؟
  - ٣ - الى أي حد يوجد اختلاط بين المطلب الاقتصادي والتعرض الى النظام ، هذا الاختلاط الذي يشكل جوهر نضال الطبقات في المجتمع الرأسمالي ؟
- من المستحيل ابدأ اعطاء اجوبة قاطعة على أسئلة من هذا النوع . فلنؤكد مما يفكر به الذين يعيشون في النظام السوفياتي ، نحتاج الى ايديولوجيا غير الايديولوجيا السائدة فيه . وبموجب ما سبق قوله ، وبحكم تعريف ايديولوجية هذا النظام ، ليس من مجال لاجراء تحقيقات بهذا الشأن . فطرح السؤال بحدة ذاته هو مروق . فما من احد يستطيع معرفة مشاعر المواطنين السوفياتيين . وقد يكون لدى المرء انطباعات جزئية ، لكن الاحكام القاطعة تكون حتماً متحيزة . لكنني سأستخدم اسلوباً آخر ، اكثر حذراً ولا يزعم البت بمائل تتلق بوقائع . فنوف انظر في حالتين حيث قامت فصولاً احتجاجات ضد السلطة الاشتراكية ، وسنرى كيف تجلّت ، وستكون لدينا الامكانية لنفس كيف

تنتظم عندما ينكشف هذا الصراع ويبدو ملياً . سأميتر حائتين ، حالة تتعلق بمال المدن الصناعيين وحالة تتعلق بالفلاحين . فهاذا حدث في برلين ، وفي مدينة بولونية او مجرية ، عندما احتج العمال ؟ ان نقطة الانطلاق كانت كثيرة الشبه بالنضال الطبقي في المجتمعات الرأسمالية : فالمتظاهرون لم يتعرضوا مطلقاً لمبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج لكن الى هذه الكيفية او تلك في شروط حياتهم او في تنظيم العمل . ففي برلين وبوزنان كانت مناسبة الاضطرابات زيادة مقدار الانتاج . ان الاجور الاشتراكية "تحدد" على العموم تبعاً لمردود عمل يعتبر طبيعياً . اذن ، ان رفع هذا المردود يعني انقاص الاجرة . فزيادة مقدار الانتاج تؤدي إما الى خفض ربح العامل او اضطراره لبذل جهد أكبر من اجل تأمين الربح نفسه . وفي البداية نلاحظ مطالب هي مألوقة لدينا : شكوى عينية ، دقيقة ، تتعلق بشروط الحياة وتنظيم العمل والتعويض عن العمل . واعتباراً من ذلك يتضح النزاع ويرتدي طابعاً خاصاً .

اما في المجتمع الرأسمالي ، فعندما يتعدى الاتهام رب العمل او عدم كفاية الاجور ، يبلغ حد التمرد للملكية الفردية لوسائل الانتاج او للطبقة الرأسمالية كطبقة . اما في مجتمع اشتراكي ، فكلما لاحظنا تحول الشكاوى الاقتصادية الى مطالب سياسية وجدنا ان العمال لا يتعرضون قط لمبدأ الملكية الجماعية ( ولماذا يتعرضون له ؟ ) . لكنهم ينددون بالحكام : ففي برلين ، عندما أراد عامل قديم ، اضحى وزيراً ، ان يلقي خطاباً ، وقال « انا واحد منكم » ، أجابه المتظاهرون : « هذا غير صحيح ، انت لم تعد عاملاً » . ففي هذه الحالة الخاصة لم يجد العمال انفسهم في شخص رئيسهم ( وانا لا أستنتج من هذا بان العمال لا يحذون انفسهم ابداً في اشخاص الذين يقودونهم ) .

وعندما يجري الانتقال من التذمر الاقتصادي الى المطالبة السياسية تكون التهمة الموجهة للقواد هي عدم التزام المساواة والمحاباة . ومن جهة اخرى ، تقوم المطالبة بهذه الحريات التي كان ماركس يسميها شكلية والتي زالت في النظام السوفياتي لأنها لم تعد ضرورية بمقتضى النظرية والايديولوجيا الماركسية ، لأنها

حرّيات بورجوازية لا تؤمّن للعالم عدالة اجتماعية واقتصادية ، فالعمال الالمان والبولونيون والمجريون طالبوا بالتنظيم الحرّ للنقابات ، وفي حالة بولونيا طالبوا حتى بانتخابات حرة . فالحرّيات المزعومة شكلية ، والتي تبدو موضع ازدراء في نظر اولئك الذين ينعمون بها والذين يتحملون على مضض وبفარغ الصبر سيطرة الرأسمالين ، تستعيد كل قيمتها في نظام الملكية الجماعية حيث تختفي . يا لها من ديالكتيك أبدية : ينشد الانسان دوماً ما يفتقر اليه .

اما فيما يتعلق بالفلاحين ، فالمطالبة ، عندما ترتفع ، فهي تختلف عن الحالة السابقة ، وهي أكثر بساطة وأيسر ادراكاً . فساءً في بولونيا أم في المجر ، استهدفت إما تنظيم العمل تنظيمياً جماعياً أو تجميع الملكية الجماعية . وفي هذه الحالة ، ما من سر ، لكثرة ما يعرف به الكتاب السوفياتيون انفسهم : فالفلاحون يحتجّون بصورة عضوية على تطبيق النظام الجماعي في الزراعة . وليس مدعاة دهشة ان يكون مبدأ الملكية الجماعية مقبولاً لدى العمال لأنه يتفق مع ميولهم ، وألا يكون مقبولاً لدى الفلاحين في الريف لان الأمر لا يتعلق بالملكية نفسها . ففي الصناعة ، تتعلق الملكية بوسائل الانتاج ويشعر العامل انها بمثابة ملكية مشتركة ، بينما في الزراعة يتعلق الأمر بانتزاع ملكية الارض من الفلاحين ، الارض التي ، منذ قرون بل آلاف السنين ، أرادوها بشغف .

فاذا كان هذا التحليل صائباً ، ألفينا ان المطالب تتجسّد ، في كل من المجتمعين ، ويصبح الاختلاط ما بين المطلب الاقتصادي والمطلب السياسي ممكناً ، مع فارق اساسي : بما ان النظامين يختلفان بيوهرهما ، لذا يكون موضع التهمة في كل منهما مغايراً للآخر . ففي المجتمع الرأسمالي تتمكس ردة العامل المشروعة في اتيام الرأسمالين والملكية الفردية ، بينما في المجتمع السوفياتي يكون الميل متجهاً الى اتيام المدراء البارزين ، لا مبدأ الملكية الجماعية . وفي الميدان الزراعي توجه التهمة الى الحكومة وإلى التطبيق الجماعي<sup>(١)</sup> . فالنظام السياسي السوفياتي ،

(١) اما المزارعون الغربيون فهم لا يعرفون لمن يرجهون اللوم باعتبارهم متمسكين بالارض . لذا نراهم يهاجمون المجتمع ، والمدن والدولة ، والجميع ، ولا احداً .

لا النظام الاقتصادي ، هو الذي يحول دون اختلاط المطلب الاقتصادي بالمطلب السياسي .

حتى الآن ، كان الاجماع هو الوجه الظاهر في المجتمعات من النمط السوفياتي . لكن اعتباراً من عام ١٩٥٦ ، في اعقاب احداث المجر بدا هذا الاجماع واهياً . فقبل عام ونصف العام كان الاجماع يُذهل المتفرج من الخارج . لكن ، ما ان حدثت بعض التطورات في التنظيم الحكومي ، ولجأت الحكومة الى تطبيق الابدولوجيا على نحو مخالف لما كان يجري في الماضي ، حتى انهار هذا الاجماع وسقطت الحكومة ، ثم انتقل الحكم السابقون الى صف المعارضة . وما انقضت بضعة ايام حتى اجتمعت الامة على التنديد بالحكام السابقين الذين كانوا يتمتعون بالتأييد الشعبي .

ان النظام الرأسمالي يقبل انتفاء الاجماع ، والخصومات الاقتصادية بين الفئات ، والتعبير عن شكاوى مختلف الفئات ، والتعرض لأسس وجوده . في حين ان جوهر النظام السوفياتي كما نعرفه منذ عشرات السنين يقوم على الاجماع وهو يتنافى مع السمات الأساسية التي تتسم بها الأنظمة البشرية والاجتماعية في جميع العصور ، اعني النزاعات بين الافراد والفئات الاجتماعية . هل يتعمل هذا النظام مناقشة العنصرين الجوهريين ، اي القرارات التي يتخذها مكتب الحطة ، والتي تنظم توزيع الموارد الجماعية من جهة ، والابدولوجيا الرسمية ، من جهة اخرى ؟ ان النقطة الاولى لا تشكل عبة لا يمكن التغلب عليها : فقد جرت دوماً في روسيا السوفياتية ، وعلى الأقل ضمن حلقات ضيقة ، مناقشة القرارات الأساسية التي يصدرها مكتب الحطة بشأن توزيع الموارد . اما المناقشة العلنية العامة ، فهي تؤدي الى نتائج لا مناص منها ، من حيث ان المواطنين ، شأنهم شأن الغربيين ، يفضلون توزيع الدخل القومي على اساس رفع الحصة المخصصة للاستهلاك وخفض الحصة المخصصة للتوظيفات في التجهيزات . وهذا ما حدث في عهد « مالنكوف » عندما كان رئيساً لمجلس الوزراء : فعالمًا طرح السؤال ، لوحظ بروز الميل لزيادة حصة الاستهلاك . واذا كان

الأمر يتعلق بالتوظيفات ، كان الميل لانقاصها ، واذا تعلق بالاستهلاك كان الميل لزيادتها .

والآن ننتقل الى النقطة الثانية : هل يُسمح بمناقشة ايدولوجية النظام ؟ ان هذه المسألة اكثر صعوبة من المسألة الاولى . ولذا ينبغي ان نميز عنصرين ضمن المذهب : ان العنصر الاول يتعلق بالتطبيق العملي السوفياتي ، انه التعبير النظري عما يجري فعلا . ان الامور المتصلة بهذا العنصر ، تسمح الدولة بمناقشتها ، ومن الصيغ الدارجة الصيغة التالية : « ان الملاكات هي التي تقرر كل شيء » . وهذه الصيغة تعود لستالين نفسه الذي كان يحرص على تبيان الدور الحاسم الذي يلعبه المدراء والتقنيون ، لا الحكومة ، في بناء الصناعة وفي تنظيم الملكية الجماعية . ان التأكيد بأنه يجب ان يكون للملاكات المكانة المناسبة مع الوظيفة التي يؤديونها يحد تبرره في الواقع العملي . فما من شيء يمنع الدفاع عن هذه النظرية واثباتها ودحض الاعتراضات عليها . كذلك ما من شيء يمنع مناقشة القول ان العدالة هي مفهوم من مفاهيم البورجوازية الصغيرة : فكل شيء يجري حسب المستوى الاقتصادي العام ، ذلك انه خلال السنوات الاولى من النظام السوفياتي ، لم يكن لاجراء الحزب الشيوعي الحق في تقاضي اجور أعلى من العمال المتخصصين ، وعندما بدأت مرحلة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، أي اعتباراً من الخطط الخمسية جرى وضع ترتيب للأجور وأضحى 'سلم الأجور قاعدة رسمية . لقد ذهب احد الصحفيين الانكليز الى ان المساواة في الأجور هو مفهوم اشتراكي بالذات . اما المذهبيون السوفياتيون فيقولون ان المساواة في الأجور هي مفهوم من مفاهيم البورجوازية الصغيرة ، أي مفهوم بالذات ، من الممكن قيام المناقشة بحرية ، في روسيا السوفياتية ، حول هذه المسألة ، فالتطبيق العملي هو معقول والنظرية تعكس هذا التطبيق . كذلك ، ان الايدولوجيا الاجتماعية والاخلاقية لحياة العائلة و « الكومسومول » ( صورة سوفياتية عن الحركة الكشفية ، ذات تربية سياسية ) يمكن وضعها ، وتبريرها ، ومناقشتها ، في روسيا السوفياتية ، دون أي عذر بالنسبة للنظام .

ويختلف الامر بشأن سلة من التأكيدات، التي يزعم بعضهم انها ماركسية، بينما هي في الحقيقة ستالينية، ويمكن مناقشتها. مثلاً، تعود الى الايديولوجيا الرسمية الموضوعة القائلة ان في الانظمة الرأسمالية تتفاقم باستمرار شروط حياة الجماهير. ان مثل هذه الموضوعة هي خاطئة بدليل ان بعض الاقتصاديين الماركسيين البولونيين الذين تأقّس لهم مناقشة هذا الموضوع منذ سنة. صرّحوا، إثر زيارة قاموا بها للقرب، بان هذه الموضوعة يجب اعادة النظر فيها، لأن الشكل الذي هي عليه لا يمكن الدفاع عنها. ويتبادر الى ذهني موضوعات اخرى كالتالية: ان الانظمة الغربية هي مشلولة او سوف 'تشل' بعض تناقضاتها. في الدروس التي ألقيتها في العام المنصرم، حلّلت عدداً كبيراً من التناقضات في الاقتصاديات الغربية. لو عدتُ الى قليل من التصوّر، لكنّتك وجدت أيضاً تناقضات اخرى كثيرة. لكن القول ان الاقتصاديات الغربية لا يمكن ان تواصل سيرها ينقضه واقع انها تواصل سيرها. والقول انها ستتوقف عن متابعة سيرها يوماً ما، هو تنبؤ لا يقوم على أي دليل. وثمة تأكيد آخر للايديولوجيا الرسمية، ألا وهو ان مستوى حياة السكان مرتبط بنظام الملكية. هذه الموضوعة أيضاً هي موضع نقاش. كذلك أيضاً، ان الفكرة القائلة باندماج الدولة والعمال هي غير مقبولة، وهذا هو جوهر المذهب، لأنه ليس هناك تمييز بين الدولة والجماهير، في حين انه من المستحيل ان يكون مجموع العمال هم الذين يمارسون الحكم، ولا بدّ من أقلية تمثلهم في الحكم.

أريد ان قفهموني جيداً: اننا لا نفتقر الى اسباب من شأنها ان نجعلنا نعتبر ان النظام السوفياتي هو مساوٍ او متفوق على النظام الرأسمالي من بعض النواحي. وها اني اعدد بعض الاسباب التي من اجلها يمكن لرجل سليم التفكير ان يكون مناصراً للنظام السوفياتي بصرف النظر عن الايديولوجيا الرسمية. أولاً يمكن التمسك بميزة إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في الصناعة. طالما يبقى رأسماليون فرديون، لا يمكن للعمال إلا ان يشمر بأنه ضحية الاستئثار. ان أقلّ ميزة يجب الاعتراف بها لأفضلية الملكية الجماعية هو انها تلغي عاملاً

سيكولوجياً من عوامل النزاعات . فضلاً عن ذلك ، ان الملكية الجماعية تسهل التخطيط . عندما تكون الدولة السيدة المطلقة لوسائل الانتاج ، تكون قادرة على تنظيم الأولويات بحسب القطاعات الاقتصادية . اما في المجتمع الرأسمالي ، فقد حاولت ان أبين لكم بان اهم القرارات التي تقرر المجتمع ، ما من احد يتخذها ، انها الى حد كبير حصيلة غير ارادية لمبادرات فردية لا تقنى بحاجات المجموعة . بينما المجتمع الجماعي يتيح للقواد وضع خطة إجمالية ، وتحديد وتيرة التطور ، وتطوير القطاعات المنسبة ضرورية لقوة المجتمع أكثر من سواها . ويمكن أيضا ان تصور نظرياً بان النظام الجماعي هو أصلح من جهة اعطاء الأولوية مباشرة للفروع المفيدة لرفاه الجميع لكن هذه الفرضية تثير طائفة من المسائل .

كما ان النظام السوفياتي يتم بميزة اخرى جوهرية ، اعني وضوح المحاسبة الاجتماعية . هكذا ، باستطاع تفسير ان توزيع المداخل هو أقل لأن هناك قراراً بزيادة التوظيف في التجهيزات . فكل واحد ، يفهم سير النظام وأسباب التوزيع . وبالعكس ، في المجتمع الرأسمالي ، ينتقل شطر كبير من الرساميل الضرورية لاعادة التوظيف الى المداخل الفردية . ودفعة واحدة ، تتركز شكاوى الجماهير على الارباح التي يجب ان تكون وظيفتها اعادة توظيفها في المشاريع <sup>(١)</sup> .

مع وجود هذه المبررات المقولة لتفوق النظام السوفياتي ( ويمكننا العثور على ميزات اخرى ) ، علام لا يكتفي النظام السوفياتي بها ؟ علام لا يقبل المناقشة على أساس معقول حول حسنات وسيئات كل من النظامين ؟ علام هذا النوع من النقاش الذي يعتبر النظامين كمنطتين لمجتمع صناعي ، والذي تجدد المقارنة بحسب سلم وارادة طيبة بين مكاسب كل من النظامين ، علام مثل هذا التحليل والتبرير هو غير مقبول لدى المذهبين السوفياتيين ؟ لان ذلك يطرح

---

(١) بحسب اسلوب هاركي ، ان لم يكن بحسب الماركسية - اللينينية ، يمكن القول ان توزيع القيمة - الزائدة من قبل الدولة هو أفضل من التوزيع بواسطة المداخل الفردية .

سؤالاً قاطعاً ، لا يقبل به النظام السوفياتي لانه يتعارض مع طبيعته . فهو ينشد رسالة شاملة ، ويريد ان يكون النظام النهائي للبشرية ، أو على الأقل ، المرحلة التي لا بد منها باتجاه النظام النهائي . لا شك ان التحليل الموضوعي لا يؤدي الا الى ملاحظة نطين صناعيين مختلفين . لذلك ان وضع النظام السوفياتي والنظام الغربي على صعيد واحد يعني رفض الابدولوجيا الستالينية التي تقول ان النظام السوفياتي هو السبيل الوحيد نحو النظام النهائي ، وان الاشتراكية السوفياتية هي حقيقة المستقبل .

ان اسلوب التحليل هذا يطرح ايضاً على بساط البحث ما يشكل حجر الزاوية ، أي مسألة الاندماج بين الحزب والبروليتاريا . فمن المسير تبرير السلطة المطلقة التي يتمتع بها القواد . ولكي يتم تبرير السلطة المطلقة التي يتمتعون بها اليوم ، لا بد ان يصبح ما يشيدونه ، في الأفق التاريخي ، نظاماً صالحاً بصورة مطلقة . يمكن ان يتمدد النظام السوفياتي بطرائق متعددة ، وما هو يتمدد كل يوم ، لكن التفسير الذي يريده الغربيون هو التخلي عن الدعوى العالمية . في الأساس ، ليس بين الغرب والشرق سوى نزاع واحد جدي ، انه ابدأ نزاع في الأقدار . فنحن مستعدون دوماً للاقرار بان الملكية الجماعية في الصناعة ميزات . ونحن اكثر تحفظاً بشأن الزراعة ، لكن هذه شؤون تقنية تتعلق بالتنظيم ، يمكن المناقشة حولها . لكن النقطة الجوهرية في التعارض بين الغرب والشرق هي ان الشرق يعتبر بان لنظامه قيمة شاملة ، عالمية ، وهو يمثل حقيقة المستقبل ، بينما الغرب لا يرى فيه سوى نظام من جملة انظمة قائمة . من هنا ، كان الحوار عسيراً ، وقد يمتد الحوار خلال عدة سنوات ، ولن يهدأ للغرب بال إلا بشرط ان يوافق الشرق على ان يكون على صعيد واحد مع الغرب . ويتخلى عن ادعائه انه يمثل حقيقة المستقبل . لكن الشرقيين لا يمكن ان يتخلوا عن هذا الطموح ويتنازلوا عنه لأن ذلك رهن بنظامهم .

واذا كان هذا التحليل صائباً ، فان مسألة اختلاف الطبقات التي حللناها في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات السوفياتية تعود الى مسألة أساسية ، ألا وهي مسألة السلطة



السياسية . ذلك ان التأكيد الذي هو اكثر ما يكون ضرورة والذي يمس الايديولوجيا السوفياتية هو هذا الاندماج بين البروليتاريا والحزب ، بين الجماهير والدولة ، ويؤيد ذلك بعض النصوص التي استشهد بها ، من وضع ماركس . ما هو اولاً نص مقتبس من كتاب «انقلاب - لويس نابليون - في ١٨ شباط» ، حيث يصف ماركس السلطة التنفيذية على النحو التالي : هذا التنظيم البيروقراطي والعسكري الضخم ، هذا الجهاز الدولي المعقد والمُصطنع ، هذا الجيش من الموظفين المؤلف من نصف مليون رجل ، وجيشه الآخر المؤلف من خمسمائة ألف جندي ، كل ذلك يشكل جسماً 'طفيلياً' رهيباً يغطي ويكسو جسم المجتمع الفرنسي على غرار غشاء ، ويسد جميع مسامته . هذا هو الوحش الذي كان ماركس يريد قتله . اني أورد لكم نصاً آخر : « ان جميع الثورات السياسية لم تعمل إلا على تحمين هذا الجهاز بدلاً من تحطيمه . فالأحزاب التي تاضلت تلو بعضها بعضاً ، في سبيل السلطة ، تعتبر الاستيلاء على بناء الدولة الضخم كفريسة رئيسية للظافر » ان المرمى الماركسي لم يكن يتوخى الاستيلاء على الدولة ، بل تسليها بغية الفاشا بعدئذ ، هذا الالفاء الذي هو ممكن ، لأن الدولة ليست شيئاً آخر اكثر من المنظمة التي بواسطتها تحافظ طبقة من الطبقات على سيطرتها واستمرارها . واذا ذاك ، واعتباراً من اليوم الذي لا يبقى فيه طبقة تستثمر بقية الطبقات ، لا يبقى أية حاجة للدولة . فبعد الثورة ، ستضعف الدولة ما دامت هذه لا توجد الا لتمكين الاستثمار . ومن هنا السؤال الاول الذي يطرح على كل ماركسي في الاتحاد السوفياتي : لماذا لم تضعف الدولة ؟

يمكن الاجابة عن هذا السؤال بأشكال مختلفة ، بالاستناد الى واقع ان الثورة ليست الآن على نطاق عالمي وانها محاطة بدول رأسمالية ، وبالقول انه ما زالت هناك طبقات مختلفة ، او انه أياً كانت العلاقات الاجتماعية يجب تنفيذ المهام ذات المصلحة الجماعية ، وان ذلك يستدعي وجود موظفين ، او ما يسمى ببيروقراطية الدولة أي مجموعة الرجال المكلفين بهذه المهام . مهما يكن ، ان الماركسية تقدم لنا الطريقة الاولى لمعالجة مسألة السلطة السياسية . واذا افترضنا

ان ماركس على حق ، واذا لم تكن هذه السلطة سوى التعبير عن نزاعات الطبقات ، فينتج عن ذلك احد امرين : إما ان الدولة يجب ان تزول بعد الثورة ، او انها اذا بقيت فذلك يعني انه توجد طبقات مختلفة . وفي جميع الاحوال يتمين علينا حل هذه المسألة : ما هي السلطة السياسية في مجتمع على غط سوفياتي حيث لم يعد يبقى طبقات محدّدة بالنسبة للملكية وسائل الانتاج ؟

والطريقة الثانية هي طريقة علم الاجتماع العملي . سبق ان ألمعت ، بتعبير غامض ، عن الطبقة العليا . ففي البلدان الرأسمالية تُسمى بالبورجوازية ، وفي المجتمع السوفياتي يسميها بعضهم ، طوعاً ، بالبيروقراطية . ويندّد التروتسكيون بالحدة نفسها بالبورجوازيين والبيروقراطيين . وأياً كانت العبارة المستعملة ، فهناك مسألة واقع . ففي كل من النمطين ، توجد أقلية من الرجال في قة السُلّم الاجتماعي ، ويحدّد مكانتها إما المهام الذي تنعم به ، او المداخل التي تتقاضاها ، او السلطة التي تمارسها . فعندما يُقال بورجوازية وبيروقراطية ، توحي هذه المفاهيم بالتعارض الاساسي القائم بينها : فمن جهة ليس أعضاء الأقلية المميّزة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالدولة ، فهم يمتلكون ثروة فردية ، ومن جهة اخرى ، في المجتمع السوفياتي تبدو هذه الأقلية القوية كأنها تعبير عن الدولة نفسها ، مها يكن ، يتوجب على علم الاجتماع العملي ان يحلّل هذه الطبقة العليا . والطريقة الثالثة لحلّ مسألة السلطة هي النظرية التي سمّيت بالنظرية الماكيافيلية . يوجد فعلاً ، في تاريخ الفكر السياسي ، مدرسة اعتبرت ان من الأمور الاساسية ، في المجتمعات البشرية ، التمييز بين الجماهير الشعبية والمسدد الصغير من الرجال الأقوياء . ان التعارض الاجتماعي الرئيسي يكون قائماً بين الشعب من جهة والطبقة الحاكمة من جهة اخرى . ان هذه النظرية لا تتمتع بشعبية في الجامعات ، واودّ ان اقول لكم ، ببضع كلمات ، علام تصطدم بمقاومة تبدو انها تركز الى العلم . ان سبب هذه المقاومة هو ان « ماكيافيل » وخلفاءه كانوا يعتقدون بأن الناس قلماً يتغيرون وان اولئك الذين ييدهم السلطة يتعسفون باستعمالها ، وان المستفيدين من السلطة يتغيرون اكثر من تغيّر السلطة نفسها .

ان هذا التناؤم يرفضه بشدة المفكرون الذين يعتقدون بأن التشديد على هذه النقاط الثابتة يُعرض الى تثبيط معنويات الناس ودفعهم للقنوط وحنثهم على الوقاحة . فضلاً عن ذلك ، ان هذه النظرية تميل لتفسير المجتمعات عن طريق الطباع ، وهي ، بكل طواعية ، تذهب الى ان كل مجتمع تحدده طباع الاقلية الحاكمة . وتضيف ايضاً بأن النخبة التي تقتدر الى القوة والقدرة على العنف يحكمون عليها بالموت . ما من شك ان مثل هذه النظرة للتاريخ تبعث على القنوط وهي مقبنة . ولنصف الى ذلك ان النظرين الماكيا فيليين هم سياسيون ، وليسوا اقتصاديين ، لذا لا يهمهم امر الملكية انما السلطة . وفي عصرنا ، حيث تهيمن طريقة التفكير الماركسية في كل الميادين ، وحتى لدى اعداء الماركسية ، يُعتبر الماكيا فيليون كارقين ، كشاذين ، ويُعتبرون بأنهم يحلون الشيء الجوهرى . مها يكن ، ان هذه الطريق الثالثة لمعالجة المسألة تقودنا الى النقطة نفسها ، كالطريقتين السابقتين . ان تحليل الفئات ونزاعاتها لاهس ، مراراً ، مسألة السلطة . أليس العمال في السلطة التي يخضعون اليها داخل المشروع ؟ أليست الطبقات ، بحسب بعض علماء الاجتماع ، متعادية لأنها تطمح الى امتلاك السلطة ؟ في كل من النمطين الاجتماعيين ، ثمة عدد صغير من الرجال يمارسون الوظائف الحاكمة : فعن هم ؟ كيف يجري انتقاؤهم ؟ هل نجد في كل من النمطين الفئات نفسها ؟

## الدرس التاسع

### نخبة منقسمة ونخبة موحدة

في ختام الدرس الأخير ، كنت عدت لكم الطرائق الثلاث التي تقوم من نظرية الطبقات الى نظرية السلطة ساعدها على ذاكرتكم لانها تدلنا في الوقت نفسه على المسائل الرئيسية .

ان الطريقة الاولى هي طريقة أصحاب النظريات الطبيعية ( وليس فقط نظرية الماركسيين ) الذين يعتبرون بان هذه الطبقات هي في حالة صراع من أجل السلطة . من منشأ مسألة اولى : هل صحيح ان كل نظام يحل طابع الطبقة التي تمارس السلطة فيه ؟ والطريقة الثانية هي طريقة علم الاجتماع العملي . وهذه نلاحظ بان في كل مجتمع توجد أقلية تشغل المواقع العليا ، وتؤدي أعلى الوظائف ، وتحصل على ارفع المداخل . ومن هنا منشأ مسألة ثانية : بم تتسم الطبقات العليا في مختلف المجتمعات الصناعية ؟ اخيراً . هناك الطريقة الثالثة ، طريقة نظرية الطبقة الحاكمة . فئمة علماء اجتماع ، ابتداءً من « ماكياويل » الى « باريتو » ، يعتقدون بان التمييز الرئيسي ، في جميع المجتمعات ، ليس التمييز بين الطبقات الاجتماعية ، بل التمييز بين الجمهور المحكوم والأقلية الحاكمة . ومن هنا منشأ مسألة ثالثة : ما هي ، نظرياً وواقعياً ، العلاقة بين فكرة الطبقة الاجتماعية وفكرة الطبقة الحاكمة ؟

ولكي أمضي بترتيب ، سأشرع بتحليل « الفئات الحاكمة » ، أو الفئات المختلفة التي تمارس وظائف القيادة . وسنكون نقطة انطلاقنا التمييز الذي بسطه

منذ زمن بعيد مؤسس علم الاجتماع ، « اوغوست كونت » ، بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية . ان هذا التمييز هو اساسي ، في نظره ، لانه من حيث النتيجة لكي يستطيع المرء ان يأمر يجب ان يُكره أو يُقنع . لكن هذا التفريق ، كما صفته ، ليس كاملاً أبداً . بالفعل ، ما من احد يأمر مع استعمال القوة ، ما لم يكن لديه في الوقت نفسه مبرر لأمره ، وبعبارة اخرى ما لم يكن قادراً الى حد ما على إقناع أقرانه . ومن جهة اخرى ، تثبت التجربة بان الحائزين على السلطة الروحية نادراً ما تخلوا كلياً عن استنساب الاستعاضة عن الإقناع باستعمال الاكراه ، عند الحاجة . ويمكن تحليل مختلف المجتمعات بحسب العلاقة التي تقوم فيها بين الاقلية التي تقول ما هو حق او ما هو خير ، وتحدد درجة القيمة ، وتعلم الدين ، والاقلية الاخرى التي تأمر لانها تلك القدرة أو الحق في استخدام وسائل القوة .

والى هذين النوعين من السلطة ، يمكننا ان نضيف نوعاً ثالثاً ، باستخدام أفكار أحد مؤرخي الأديان ، السيد « دومزويل » . ان هذا المؤرخ يبرهن بان المجتمعات الهندو - اوروبية تقسم بتقسيم ثلاثي : كهنة ، ومحاربون وشفيلة . فالمجتمع يشمل بصورة اساسية اولئك الذين يقولون الحقيقة السامية ويفسرون المذهب والدين ، اولئك الذين يحملون السلاح ومحاربون ، واخيراً اولئك الذين يكتنون المجتمع من العيش بفضل عملهم . ان هذا التقسيم ينطبق على مجمل المجتمع وليس فقط على الاقلية الحاكمة . وفي مجتمعاتنا الصناعية ، حيث يعتبر، العمل بمثابة نشاط اساسي ، تكون ثلاثة انواع من المواقع القيادية : المواقع التي يشغلها الحائزون على السلطة الروحية ، ومواقع السلطة العسكرية والسياسية ، واخيراً مواقع مدراء العمل الجماعي . وانطلاقاً من هنا ، أسارع فوراً الى صياغة الموضوعة التي تمجد ، في رأبي ، سمة المجتمعات الصناعية ذات النمط الديوقراطي : ان السلطات الروحية والسياسية والاقتصادية هي منفصلة عن بعضها ، وان الفئات التي تمارس هذه القيادات الثلاث هي في حالة نزاع دائم . ننظر في السلطة الروحية ، أولاً : تعلمون ان « اوغوست كونت » كان

يعتبر بان المجتمعات اللاحقة للثورات كانت مريضة لانها فقدت الوحدة الروحية . ولم يبق بعدها مذهب ديني قادر على تحقيق وحدة الارواح . ان المهمة الاولى للاصلاح الفكري والسياسي معاً تقوم على جمع الافراد حول مذهب مقبول بصورة عالمية . لكن هذا الاصلاح ، الذي كان يشكل الهدف والمثل الاعلى لاوغوست كونت لم يحصل . فالمجتمعات الصناعية في الغرب هي ، من الناحية الروحية ، منقسمة اليوم مثلاً كانت في مطلع القرن التاسع عشر او ربما اكثر . في تلك الحقبة كان منشأ الانفصال النزاع او الافتراق بين الاديان التقليدية التي كانت تزعم قول الحقيقة السامية ، اعني المتصاعدة علياً من جهة ، ورجال المعرفة والثقافة الذين كانوا ينتسبون للعلم من جهة اخرى . وكان ، في نظر اوغوست كونت ، نوعان من الحقائق ، الحقائق الدينية والحقائق العلمية . وبما انها لم تكن على وفاق ، وحيث ان طريقي التفكير اللتين كانتا تتجسدان في الكهنة من جهة ، والعلماء من جهة اخرى كانتا تبدوان غير منسجمتين ، لذا كان يحلم بإعادة الوحدة بتأسيس مذهب ديني على الحقائق العلمية . وما قد انقضى قرن ، وما زالت الطريقتان تواصلان الحياة ، وما ليستا بالضرورة في حالة نزاع ( في هذه النقطة ، كان اوغوست كونت مخطئاً ) كما انها ليستا على وفاق عضوي ، او طبيعى .

ويوجد اليوم تجسيد ثالث للسلطة الروحية ، اعني « قوَّاد الجماهير » . وأقصد بهذه العبارة رؤساء الاحزاب او النقابات ، الذين يستمدون قوتهم من مذهب من المذاهب ، فيزعمون تعليم اتباعهم حقيقة على الاقل مساوية للحقيقة الدينية او الحقيقة العلمية ، ان لم تكن أرفع منها . فلك كانت ، ما بين الحربين ، حال المهوشين الفاشيست او المهوشين الالمان من الحزب القومي - الاشتراكي . ان السلطة الروحية تتجسد اليوم في القوَّاد العماليين ووجه خاص في رؤساء بعض الاحزاب اليسارية . لكن قوَّاد الجماهير العمالية ليس لديهم جميعاً مذهب يتصف بزماع شبه دينية . اما الماركسية ، مثلاً ، فيفسرها بعضهم بمثابة معادلة لحقيقة علمية او دينية . قد يكون فيها شيء من هذه وقلك ، معاً . وفي الواقع ، ان

الذين يعتقدون بالمادية الديالكتيكية لا يضمنون أي شيء فوق هذا المذهب . وهم يعتبرون ان الدين خرافة ، والإلحاد حقيقة وان المادية التاريخية لا بد أن يحلّ افقها ، محل المقائد الدينية التقليدية . وفي آن واحد ، يشبّه اصحاب هذا المعتقد الحقيقيون مذهبهم بحقيقة علمية تحدّد ، بصورة دقيقة ، المراحل التي تمرّ بها الانسانية . بموجب الماركسية ، انه لفي التاريخ 'تحقّق' الانسانية نجاحاتها . وانه لعل صعيد النضالات التاريخية ، عبر النزاعات الطبقة ، يحقّق الانسان رسالته ويتمكن من ادراك غاياته . ان مثل هذا المذهب - دين دنيوي - هو في نزاع مباشر مع الاديان التقليدية . ما دام انه لا يقرّ أي تصاعد علوي ويؤكد بأن في صلب الطبيعة ، وعبر الصراعات الاجتماعية يتقرّر مصير الانسانية .

ان السلطة السياسية هي أيضاً مجزأة في المجتمعات الصناعية التي على النمط الغربي . ذلك ان الذين يسكون بهم رجال سياسة ، ومدنيون ، ورجال نشيطون في المنافسات الحزبية ، الذين يحصلون على اصوات مواطنيهم . فهم لا يستطيعون القيادة الا بشرط الحصول على تضافر فئتين آخرين ، رؤساء الجيش أو الشرطة ( السلطة العسكرية الكلاسيكية ) والموظفين . والرجل السياسي يحتاج الى شرعية . يجب ان يتسكن من التذرع بـ « صيغة » ، <sup>(١)</sup> ويجب ان يبرر سلطته بالتوفيق بين طريقة تعيينه ومبدأ التمييز الشرعي . ان هذا المبدأ هو الانتخاب في المجتمعات الديمقراطية . ونتيجة لذلك ، ان الرؤساء السياسيين هم فيها رؤساء احزاب . ويمارس الحكم رجال لا يمثلون مجموع المواطنين بل ، في أفضل الحالات ، الاكثية .

اما الموظفون ، فهم يختلفون جوهرياً عن الحكام لانهم يحكون بحسب العقلانية ، ويدعون تمثيل مجموع كامل المجتمع . ان التمييز بين هاتين الفئتين هو اذن كامن في الجذور العميقة التي في طبيعة المجتمعات الديمقراطية الحديثة . ان « صيغة » الديمقراطية الحديثة هي الانتخاب والانتخاب يفرض الحصومة بين الافراد والجماعات . والمتنخب يمثل اولئك الذين اختاروه ، أي شرطاً من المجموع . انه

(١) تيسير « موسكا » .

اذن «متحيز» حتماً. ومن هنا منشأ التوتر المحتمل بين الموظفين ورجال السياسة. ففي نظر الموظفين، الذين لا يريدون الاعتراف بالإبصاحة المجتمع طراً، يبدو رجال السياسة كفضوليين يصبثون بأفراح الناس، ويعبرون عن رغبات شطر من المجتمع. من هنا، منشأ الحلم بسلطة قادرة ان تكون عقلانية بكاملها، وغير خاضعة لمصالح خصوصية أو مشاغل انتخابية. لكن هذه الفكرة هي وهمية. لان الموظف لا شرعية له، فهو ليس الا لإطاعة الاوامر، ويجب ان يتلقى هذه الاوامر من رجال سياسة يحتاجون هم بدورهم الى صيغة تفويض من المواطنين الى الحكام. وحالما يتدخل التفويض في الموضوع، تبرز معه في آن واحد امكانية ظهور مصالح جزئية تفرض على حساب الخير العام.

ولكي يتمكن المدنيون من ممارسة السلطة في المجتمعات الصناعية الديمقراطية، يجب ان يطبقهم رؤساء الجيش. يبدو لنا من الطبيعي، في اوروبا الغربية، ان زمن الانقلابات العسكرية قد انقضى: وهذا شرط لا غنى عنه لسير الديمقراطية البرلمانية. مع ذلك، ان التدخل السياسي للسلطة العسكرية ليس بعيداً عن التصور، حتى في المجتمعات الصناعية في اوروبا والولايات المتحدة، واننا نعرف على الاقل قارة واحدة حيث فيها أنظمة رئاسية او برلمانية يتخللها اللجوء، كثيراً او قليلاً، الى الانقلاب العسكري. وهكذا تشهد ما يشبه إضفاء الصفة الشرعية على هذه الطريقة او ما يشبه تحويلها الى عادة مألوفة، لا تبقى حديثاً فاجعاً بل تصبح، ان تجرأت على القول، مقاومة من مفامرات الخصومة بين الاحزاب تتكرر بصورة رتيبة

ولننظر الآن في السلطة الاقتصادية. ان المواطنين هم في آن واحد فاعلو السلطة السياسية واغراضها. انهم فاعلوها لانهم هم الذين ينتخبون، مباشرة أو غير مباشرة، الرؤساء المدنيين في النظام الديمقراطي. وهم اغراضها لانهم يطبقون اوامر الدولة. ان المواطنين في المجتمعات الصناعية، بصفتهم شغيلة، هم خاضعون بصورة اقرب لسلطة اولئك الذين ندعوم «مدراء العمل الاجتماعي»، الذين نلاحظ منهم فئتين: فبعضهم هم مالكو وسائل الانتاج الذين يدعون



بالرأسماليين ، والآخرين هم مدراء دون ان يكونوا مالكيين . ليس لكم الا ان تذهبوا الى معامل د رينو ، لتجدوا عمالاً خاضعين لسلطة رئيس المشروع . انه يمثل المجتمع على نحو ما ، والدولة نفسها هي التي تميزه . وعدا هذه الادارة للعمل الاجتماعي ، ينضوي الشفعية في منظمة ثانية ، هي تقريباً وحيدة عبر التاريخ ، وهدفها الدائم هو المطالبة . فعامل الصناعة هو منضوٍ في الترتيب التقني - البيروقراطي للمشروع من جهة ، ومن جهة اخرى هو من عداد اعضاء النقابات أو الأحزاب السياسية التي احدى وظائفها هي المطالبة بشفية تحسين شروط العمل والحياة .

وتبعا لهذا التحليل ، هذه هي الفئات الرئيسية التي تبرز ، حسباً بيدولي ، في المجتمعات الصناعية :

١ - ثمة فئتان تطمحان الى السلطة الروحية ، ادعوها إفر اوغوست كونت ، والكهنة ، ( أو ممثلي الاديان التقليدية ) و « المتقنين » او رجال العلم ممثلي الفكر العلماني .

٢ - « الحكام السياسيون » ، وهم على علاقات بفئتين أخريين ، « الموظفين » ( او الاداريين ) و « رؤساء الجيش والشرطة » ( الذين يصبحون أحياناً محض موظفين ) .

٣ - و « مدراء العمل المشترك » ، يمكن ان يكونوا إما مالكي وسائل الانتاج أو ما يسمى اليوم حسب عبارة « بورنهام » بالمديرين ، وهم يتصفون أساساً بقدرتهم التنظيمية والادارية .

٤ - أخيراً ، هناك « قواد الجماهير » وهم من جهة يعبرون عن مطالب العمال ضمن المجتمع القائم ويوجهون هذه المطالب ، ومن جهة اخرى وفي الوقت نفسه يطمحون الى السلطة السياسية ، بل الروحية . ان رؤساء الحزب الشيوعي ، الى الحد الذي يعتقدون بان مذهبهم هو حق إطلاقاً ، يطمحون الى السلطة السياسية ، خلافاً لأمناء مرّ نقابات « القوة العامة » . واذا اردتم مثلاً آخر ، فهناك القواد العماليون في بريطانيا العظمى الذين ليس لديهم مطمح من هذا

النوع . ان مؤتمراتهم 'تفتتح طوعاً بالصلاة' ، وهذا قرار رمزي بالدين التقليدي من قبل الحركة الجماهيرية الحديثة . ومن العسير تصور ممارسة مثل هذا الطقس من قبل مجلس الحزب الاشتراكي - الديمقراطي في المانيا . ويصعب أكثر فأكثر تصوره اثناء إنعقاد مؤتمر للحزب الاشتراكي أو الشيوعي في فرنسا .

وبعد ، ما هي السمات الاصلية لانفصال السلطات في المجتمعات الصناعية الديمقراطية ؟

١ - « تعدد السلطات الروحية » : أنا لا أقول ، كما كان يعتقد اوغوست كونت ، بأنه يشكل ظاهرة مرضية . قد تكون سمة من سمات المجتمعات الحديثة . مع ذلك ، وعبر التاريخ ، من النادر ان لا يكون لاعضاء مجتمع واحد بصورة مشتركة ، وان كفوا منقسمين حول الحقيقة القصية ، نظام للقيم وان لا يكونوا متفقين حول ما هو المعنى العميق للوجود . وبالفعل ، يعتقد الماركسي ان الخطأ الاساسية للحياة الانسانية تتألف من التنظيم السياسي ونضال الطبقات ، في حين ان المسيحي يعتقد بأنه بين النفس الفردية والإله تحقق نجاة الشخص أو بالاحرى نجاة الانسانية . حتى ان هناك ائماً في فرنسا ، نعرفهم على انهم مسيحيون تقدسيون ، يترددون بين هاتين الصورتين ، لانهم لا يعرفون بالتأكيد ما اذا كان الذي يرتسم في الافق هو تحرير البروليتاريا ، أم انه سير الانسانية منذ سقوطها الاصيلي حتى انقضاء الدهور مروراً بقدم المسيح .

٢ - « سلطة مدينة يجذورها ، يقر المسكون بزمامها بان ممارستها هي وقيية » . فاولئك الذين يمارسون السلطة في الديمقراطية يعملون بانهم مدينون بوضعهم للانتخاب . وهم يقبلون سلفاً ، وببساطة ، التخلي عن وظائفهم اذا كان مصير الاقتراع في غير صالحهم في المرة التالية . انهم يعتبرون انفسهم مدينين يثلون المواطنين . ويعتمدون على طاعة الذين ايدهم وسائل القوة .

٣ - « تنظيم دائم للمحرومين بقية المطالبة » . فالتقابات العمالية ، المستقلة عن مالكي وسائل الانتاج والدولة ، هي الظاهرة الاجتماعية التي تحمل طابع

عصرنا أكثر من أي شيء. ومن الأمور الغريبة ان أية ثورة طاغية تبدأ في إلغائها، لأنها تشكل خطراً دائماً على النظام . حتى انتهى الأمر بنا ان اعتدنا على هذه الظاهرة ونسينا مقدار ما كانت أصيلة . لا المبدأ القدامى ، ولا الاقتات في المجتمعات الاقتصادية ، أنشأوا منظمة دائمة بنية المطالبة . ان وجود هذه المنظمات المحرومين قد يكون التعريف الأقل رداً من بين التعاريف التي تغطي للمجتمعات الديوقراطية في العصر الصناعي .

وانطلاقاً من هذه التحاليل ، يوسنا ان نفهم ، دون صعوبة كبيرة ، ما هي حال الأمور في المجتمعات السوفياتية . ذلك انه ، من اجل فهم السياق الثوري ، يكفي الانطلاق من مجتمع ديوقراطي ومن فئة قواد الجماهير . ان هؤلاء القواد حالاً يبلغون السلطة يصعبون ، في آن واحد ، تراجة الحقيقة العليا ، وحكاماً سياسيين ، ومدراء العمل الجماعي ، وهم لا يملكون إلا ان يؤدوا هذه الوظائف الثلاث سماً ، ما داموا يعتقدون بأن مذهبهم هو أحسن من الاديان التقليدية ويمتد عن الحقيقة العلمية ، وما داموا يعتقدون بأن البروليتاريا نفسها هي التي تحكم بواسطتهم ، طالما ان مالكي وسائل الانتاج ، بصفتهم مستثمرين ، يجب ان يُغفوا . وبعد ، كيف تجري الأمور ؟ ان قواد الجماهير استلموا السلطة ، وأصبحوا رؤساء سياسيين ، وأضحوا يحشدون الدولة في اشخاصهم . لكن دورهم يختلف عن دور الرؤساء السياسيين الديوقراطيين . ان هؤلاء الآخرين يقرّون بأنهم « متحيّزون » ، وبأنهم لا يشكلون مباشرة إلا جزءاً من سكان البلد . ويعترفون بان رجالاً آخرين يمثلون اجزاء اخرى من البلد يمكن ان يحملوا حملهم في الانتخابات التالية . ان هذا التعدد ، في نظر الثوريين الحقيقيين ، هو غير « معترف به » ، لأنه يستند الى فرضية تعدد الطبقات الاجتماعية او تناقض الطبقات الاجتماعية ، التي يريدون إلغائها . فمن أجل تحقيق هذه الوحدة ، حالماً يصلون الى السلطة ، يشرعون في إلغاء تعدد الاحزاب . ان التمييز بين الرئيس المنتخب والموظف كان مبنياً على خصوصية الاول المتعارضة مع عمومية الثاني . فاعتباراً من الوقت الذي يصبح فيه الرئيس السياسي ممثلاً للمجتمع بأسره ، لا يبقى لهذا التمييز أي

معنى . وفي الغرب ، يتميز المشروع الخاص عن المجتمع . لكن ، بعد الثورة السوفياتية ، يفقد المصنع استقلاله ، ويكون مديره ممثلاً للدولة . ويصبح مجموع العمل المنظم ، في الوقت نفسه ، 'مدوّلاً' ، أي خاصاً بالدولة ، طالما أنه سوف يُدار من قبل موظفين تعيّنهم الدولة . ولن يبقى إذن تفريق بين المجتمع والدولة . ان جميع الثورات في القرن العشرين ، التي اتسمت بطابع التحكم ، تظهر ، في ضوء هذا التحليل ، كمحاولات لاعادة الوحدة : وحدة الحقيقة السامية ، وحدة الطبقات الاجتماعية في حزب وحيد ، وحدة المجتمع والدولة .

وإذا كان هذا التحليل صائباً ، كان التعارض الاساسي بين النمطين من المجتمعات الصناعية كامناً في انقسام الفئات الحاكمة في احدهما ، وفي محاولة التوحيد في الثاني . ان المجتمع الديوقراطي هو ممزق ظاهراً ، والمجتمع الصناعي على النمط السوفياتي هو موحد ظاهراً ، مع رؤساء هم في آن واحد سياسيون يحكون عن طريق الأفكار ، وقواد للجباير ومدراء مشاريع . ان هذا التعارض بشكل نقيضاً بين نماذج مثل لم تتحقق قط بصورة كاملة .

وفي ختام هذا الدرس ، سأبين لكم ان الانقسام في السلطات ليس محاملاً من جهة ، كما ليس التوحيد كذلك كاملاً من جهة اخرى ، وان احد النمطين يميل نحو الانقسام والآخر يميل نحو الوحدة .

لننظر اولاً في المجتمعات الغربية . في البدء ، ان الانفصال بين مدراء العمل والموظفين لا يشكل مانعاً ، في الوقت الحاضر ، من ان المهتين تتجهان ، في عدد متزايد من الحالات ، الى الاندماج ، كلما تعددت تأميمات وسائل الانتاج . سواء فيما يخص شركة الكهرباء او شركة غاز فرنسا او معامل «رينو» ، لم يعد المدراء ممثلي المصالح ، بل هم شبيهون بالموظفين المعيّنين من اجل مهمة خصوصية ، تماماً مثلما في مؤسسة على النمط السوفياتي . وفي الولايات المتحدة غالباً ما يعيّن مدراء الشركات في مراكز عليا في الادارة العمومية . وأنتم لا تجهلون ان العديد من كبار الموظفين في فرنسا ، مثلاً في وزارة المالية ، يواصلون مهنتهم ، بعد ان يكونوا قد بلغوا القمة ، على رأس مشاريع خاصة . فيما يخص العلاقات بين رؤساء

الادارات ورجال السياسة ، يظل التمييز قائماً نظرياً . وفي الواقع ، ان هذا التمييز يتضاد لسببين : من جهة ، ان الموظف مضطر لان يأخذ بالحسبان المصالح الانتخابية التي لرئيسه ، ومن جهة اخرى ، وفي اتجاه معاكس ، ان المنتخب الموجود في الحكم يختلف دوماً عن رجل السياسة الموجود في موقع المعارضة . فهو يصبح ، شاء أم أبى ، الممثل لمصلحة المجموع ، ولا يستطيع البقاء معارضاً . ان هذا التغيير غالباً ما يُعتبر من قبل الاخلاقيين كشكل من أشكال الخيانة ، ومن قبل بعض الفلاسفة كشكل من أشكال التحول : فالمعارض هو الذي ينكر مقتضيات العقل وعمومية المصالح ، بينما رجل الحكم هو الذي يصبح جدياً كلما اعترف بالواقع .

وفيما يخص الخصومة القائمة بين رجال السياسة ، يجب ان ندرك بأن نظاماً يتضمن احزاباً متعددة لا يمكن ان يسير سيراً حسناً إلا بمقدار ما يكون الصراع ، مهما كان واقعياً ، يُخفي اتفاقاً ويحوّله هذا الاتفاق . ان مثل هذا النظام يتضمن نزاعات علنية لا يمكن تصورها في نظام الحزب الوحيد . مع ذلك ، يكون من قبيل السطحية اذا خُيلَ لنا انه قادر على البقاء لو لم يكن الرؤساء الحزبيون متفقين على شيء ، وعلى الأقل على اصول اللعبة . لنأمل في البلد الذي نعتبره نحن الفرنسيين كشال للديموقراطية ، أي بريطانيا العظمى . فاذا ما حدث ، عرضاً او لسوء الطالع ، اختلاف بين المحافظين والماليين حول مسألة حيوية ، يصبح سير النظام عسيراً . ان حُسن انفصال السلطات ، ونظام الاحزاب المتعددة الذي يظهر في حالة العافية والسلامة يتضمن مزيجاً من الاتفاق في العمق ومن النزاعات المهددة والشديدة في السطح .

وأخيراً فيما يتعلق بالفئة الأخيرة ، ان النظام الديموقراطي يسير على نحو افضل كلما كانت اهداف قواد الجماهير اقل طموحاً . ومن جديد ، لنأخذ ، نحن الفرنسيين ، مثلاً ، الانظمة الانكلو - ساكسونية ( ولا اريد ان تروا في ذلك دليلاً على ان كل فرد يحدد تفضيلاته لدى جاره ، لأن ما من شك في ان الانكلو - ساكسون لا ينشدون نموذجاً للديموقراطية في فرنسا ) . فسواء في

الولايات المتحدة ، او في بريطانيا العظمى ، يقرّ القواد النقابيون او السياسيون مبادئ النظام . وهذا يعني ، في لغتي ، بأن أمناء سر النقابات الانكليزية او الاميريكية وقواد الاحزاب العمالية لا يريدون ان يكونوا حملة حقيقة سامية ، فهم يرضخون لأصول اللعبة ، ويقرّون النظام الذي يحيون فيه . ان سير مجتمع ديموقراطي هو مفهوم طالما ان التعدّد الايديولوجي يتحوّل الى استجابة في النضال . وفي الديموقراطيات الهادئة ، ان تنظيم المحرومين ليس ثورياً ، ولا تمهدى المطالب نطاق النظام ، والانفصال في السلطات الروحية لا يتجلى في عداة دون رحمة . والسلطة المدنية مقبولة بسرعتها الخاصة ، أي بالسرعة الانتخابية . واعتباراً من ذلك ، يظهر نوع من الاجماع بشكل ايديولوجي قوامه إقرار الجميع بالقواعد التي بموجبها تُكتسب السلطة او تؤول الى جهة معينة . فالمجتمع هو ديموقراطي طالما يلبث النقاش ممكناً في جميع المواضيع ، والسلطة هي مستقرة بفضل الإقرار الإجماعي او شبه الاجماعي بالمبادئ التي عليها يقوم تنظيم الدولة نفسها .

بعد ان أشرت الى شطر من الوحدة الموجودة في السلطات المفترقة ، يدفعني الحرص على التجانس الى قول بضع كلمات عن الافتراق الذي يمكن ملاحظته في المجتمعات الموحدة . ان النظام السوفياتي الذي أرنو اليه ، والذي هو الأكل في نوعيته ، يتضمن وحدة أكبر مما كانت تتضمنه مثلاً ايطاليا الفاشستية ، لكن هذه الوحدة السوفياتية ليست مطلقة . ولئن كان الحزب يعتبر نفسه سلطة روحية ، أعلى من الكنيسة ، إلا ان الكنيسة موجودة في الاتحاد السوفياتي و بعد انقضاء أربعين عاماً على الثورة . وقد مرّت العلاقات بين الحزب والكنيسة الارثوذكسية بمراحل متتالية تخلّلتها حملة او اضطهاد ، وانفراج او مصالحة . وقد تكون السلطة الروحية التقليدية مدفوعة الى الخلق ، لكنها ما زالت موجودة .

اما بالنسبة للمثقفين ، فهم أيضاً عرفوا مراحل متعاقبة من الانضباط القوي والحرية النسبية . وما من شك في ان الحزب يحمل ، من الناحية النظرية ، ايديولوجيا تلو جميع الآراء الخصوصية . وفي الواقع ، هناك مؤمنون وهناك

مشفقون يستخدمون كل مداركهم لادراك الحقيقة . لذا ، لا بدّ لحقيقة الايديولوجيا من ان تلتفت وتوسع مداها لكي تضي قدماً وتكيف بحسب العصور . فهناك مذهب وحيد مفروض على جميع المواطنين : لكنه لا يتدخل في موضوع علم اللغة ، او الموسيقى أو الفن . وهناك ايديولوجيا رسمية لا تمنع من تأليف موسيقى شكلانية ، ومن كتابة روايات غير واقعية ، ورسم لوحات مستوحاة من الفن المتفسخ في الغرب . فالتوحيد يتفاوت في الدرجة بحسب العصور دون ان يلغي التباين كلياً . ما من شيء يوحي بان الحقيقة السياسية بوسمها الحلول محل الحقيقة الدينية او ان تكون محدة وإلزامية في جميع ميادين النشاط الفكري .

ان توحيد الفئات التي تمارس السلطات السياسية والاقتصادية لا مناص منه . انهم الرجال انفسهم الذين هم اعضاء في الحزب الشيوعي ومدراء لوسائل الانتاج أو موظفون في الوزارات . ولا يوجد مهنة تختلف جوهرياً بالنسبة للبعض أو البعض الآخر . لكن الاعترافات التي 'تحدد التباينات في الغرب لدى الرجال أنفسهم أو لدى رجال مختلفين ، تظهر هنا أيضاً بشكل آخر . فمن جهة نجد رجال الحزب ، ومن جهة اخرى التقنيين . ان هؤلاء يريدون ان يكونوا عقلانيين على طريقة مفتش المالية الفرنسي ، واولئك هم حريصون على الايديولوجيا وعلى رأي الجماهير ، مثلما للبرلماني الفرنسي مشاغله الانتخابية . ولا ريب في ان ثمة اختلافاً بارزاً بين مشاغل الرجل السياسي الذي يرغب في اعادة انتخابه ، واعتبارات قائد أمين للعقيدة . لكن في الحالتين ، نجد التمييز بين المسكين بزمام السلطة ، بفضل السرعة ( الديموقراطية هنا ، والثورية هناك ) ومدراء المشاريع ( أو الوزارات ) الذين يريدون ان يكونوا 'مجددين وان ينظموا العمل بحسب قانون المردود وعقلانية التقنية . في النظام السوفياتي ينتمي رؤساء النقابات الى المهنة نفسها ، مثل مدراء وسائل الانتاج . وينتقل المرء من مركز الى آخر دون تغيير المهنة . ولا يلاحظ فارق جذري بين قائد الجماهير ومدير العمل ، وهو طابع يتصف به الغرب . لكن الى اي حدّ طريقة التفكير لا

توحي بها الوظيفة ؟ وفي أية حال ، لا يمكن عدم التمييز ، في اي مجتمع ، بين  
حرص الشفعية على مطالبهم من جهة ، والمقتضيات التقنية من جهة اخرى .  
كلمة اخيرة : لا تتخيلوا ان الفوارق الدقيقة التي يبينها ضمن فكرة التباين في  
السلطات وفكرة وحدة السلطات تفترض ان التناقض غير وارد . فالناذج هي  
بسيطة في ذهننا ، لكن الوقائع هي اكثر تمقيداً من تصوراتنا .



## الدرس العاشر

### مقارنة الطبقات الحاكمة

في الدرس الاخير ، كنت رسمت الخطوط الاولى من نظرية الفئات الحاكمة في المجتمعات الصناعية من النمطين ، السوفيياتي والغربي . ويمكن تلخيصها بثلاث موضوعات رئيسية :

١ - ان الفئات الرئيسية موجودة في كل مكان ، اياً كان التنظيم السياسي او الاقتصادي ، لا بد من وجود مدراء لوسائل الانتاج ، واداريين ، وحكام سياسيين وقواد جاهير ، لأن اي مجتمع صناعي لا يمكن ان يستغني عن هؤلاء أو اولئك .

٢ - يمكن استخلاص نموذجين مثاليين ، حسباً تميل الفئات الحاكمة لأن تكون موحدة في فئة واحدة او مفرقة عن بعضها ، وفي حالة خصام مكشوف الى حد ما .

٣ - وثمة موضوعة ثالثة كانت مفارقة ضمن التحاليل ، وها انا اضع صيغتها اليوم بوضوح . ان بعضاً من انواع الانفصال بين الفئات الحاكمة هي حميدة . وبعضاً منها مقيت . ان انفصال الفئات الحاكمة ، الذي يندد به اليساريون بشدة ، هو ذاك القائم بين مدراء وسائل الانتاج عندما يكونون هم مالكيها ، والموظفين الممثلين لمجموع المجتمع . ان هذا الانفصال يشكل مظهراً من مظاهر الرأسمالية ، وهو مكروه بهذه الصفة . فالمجتمع الرأسمالي الصرف هو ذاك الذي يكون فيه مالكو وسائل الانتاج هم مدراؤه في آن واحد ( وهذا الشكل لم يعد

له وجود في اي مكان ) . اما في مجتمع على النمط السوفياتي ، فمدراء وسائل الانتاج هم ، نظرياً ، يمثلو المجتمع بأسره ولا ينفصلون عن موظفي الدولة . وبالمقابل ، ان الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية هو محدود ، وكذلك الفصل بين المثقفين وقواد الجماهير وبين الحكام السياسيين في المجتمعات الغربية . ان هذا الفصل هو الشرط لما يُسمى عامياً بالحرية . فاذا كان للحكام السياسيين الحق في صياغة ايدولوجيا للدولة وفرضها ، فان الميادين التي تغطيها هذه الايدولوجيا هي غير خاضعة للنقاش ، فهناك من يندد بالفصل بين الرأسماليين والموظفين ، ويمتدح الفصل بين السياسيين والمثقفين . لكن هل ان الفصل المسمى رأسمالياً ، والقائم على التفريق بين الحكام ، مالكي وسائل الانتاج ، والموظفين الذين يرعون الشؤون العامة ، ليس ضرورياً لحفظ التوازن والحرية لصالح المجتمع ؟

سأعود الى هذه المسألة . اما اليوم فسأعالج المسائل الثلاث التي وضعناها ، عند نقطة الانطلاق في هذا القسم من الدروس ، أي :

- ١ - هل يمكن تحديد طابع كل مجتمع بواسطة طبقته الحاكمة ؟
- ٢ - أية نتائج تتجهم عن المقارنة العملية بين الطبقات العليا تختلف المجتمعات الصناعية ؟

٣ - الى أي حد فكرة الطبقة الحاكمة هي صحيحة ؟

كيف جرت صياغة التعارض بين الطبقتين الحاكمتين عن طريق التقيض بين البروليتاريا - البورجوازية ؟ ان التفسير التاريخي يبدو لي على الوجه التالي : ولدت النظرية ، في تفكير ماركس ، من تأمل في الثورة الفرنسية . فقد لاحظ بان علاقات انتاج جديدة ، بورجوازية ورأسمالية ، تتألف في صلب المجتمع الاقطاعي . وفي وقت مبين ، اضحت البورجوازية ، التي تألفت داخل النظام القديم ، الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، فلم يكن من بد الا ان تطرد الارستوقراطية القديمة لكي تشغل الوظائف القائدة ، سياسياً أيضاً . بحسب هذه النظرية ، ان الثورة السياسية هي غير ممكنة الا عندما تكون علاقات الانتاج ، التي تحمل

طابع المجتمع الجديد ، قد نضجت داخل الاطارات القديمة . وعندما يبلغ النمو الاقتصادي حدةً النهائي ، لا يبقى سوى تنفيذ الفعل الاخير ، أي إزالة طبقة تمتص بعدئذ تطور القوى المنتجة لانها تمكس حالة اقتصادية اضحت بالية وتم تخطيها .

ففي هذه النظرة ، بنى ماركس قصوره على ان البروليتاريا سوف تكون بالنسبة للبورجوازية كما كانت هذه بالقسبة للارستوقراطية . لكنه لم يكن يوسعها الا ان يلاحظ قارناً أساسياً : ان البورجوازيين ، على غرار النبلاء ، كانوا يمثلون اقلية مميزة . وبالمقابل ، ان البروليتاريا هي جمهور غير مميز . لذا لم يكن بالامكان تشبيه التعارض بين البروليتاريا والرأسمالية بالتعارض بين البورجوازية والنظام القديم . وإذا لاحظ ماركس هذا الفارق ولاحظ ان البروليتاريا لا تشكل اقلية مميزة بل جمهوراً واسعاً من المجتمع ، اخذ ينادي بعدم وضع السلطة ، بعد الثورة ، بين ايدي اقلية اخرى ، بل بالغاء أية اقلية حاكمة . لكن في الواقع ما زالت هناك اقلية تحكم المجتمع السوفياتي وليست البروليتاريا بمجموعها هي التي تحكم . وطالما لا بد من فئة حاكمة ، فلا يمكن ان تختلط هذه الفئة ضمن جماهير غفيرة يستحيل ان تحكم بنفسها .

والتعارض بين البروليتاريا والبورجوازية ليس فقط لا يتطابق مع التعارض الذي بين البورجوازية والارستوقراطية ، بل التباين في الفلسفة بين البورجوازية والبروليتاريا يختلف كذلك عن التباين بين البورجوازية والارستوقراطية . لنمحص هذه الموضوع ، ونضع جانباً حدة المناقشات التي ملأت القرن العشرين بين الماركسيين واللاماركسيين بشأن المفاهيم المتعلقة بالحياة ، لكي ترجع تاريخياً الى الارستوقراطية القديمة : فهذه الطبقة كانت في الاصل طبقة محاربين ، وبعد ان أدخلتها الكلية في خدمتها ، اضحت طبقة عسكرية . وكانت تعتبر ان العمل غير لائق برجل نبيل . لذا كانت كُتيد بقم البطولة وتفرغ الهو . والآن لنقابل فلسفة عمل البورجوازية بفلسفة الماركسيين الذين في الحكم : ان ما يُدهش ليس التعارض ، على الرغم من المناقشات ، بل التلاقي الذي في بعض الاهداف والمطامع .

فهذا الجانب وذلك يريد ان يستخدم ، على افضل وجه ، الموارد الطبيعية ، ويتجنب أكثر ما يمكن . وهؤلاء واولئك يعتقدون بان الذين لا يعملون ليسوا جديرين بالحياة . وكل من الفريقين يطبّق مبادئه بحسب أساليب مختلفة . والحاصل ، ان الفيلسوفين تمسحان العمل والوفرة والتقدم .

وفي الوقت نفسه تتعارضان سوية مع النظام القديم ، الذي يكون عن المجتمع صورة مستقرة : فسلّم المراتب يبدو كأنه مفروض من جانب القدر ، وهو مقدّر له ان يدوم . بينا البورجوازيون والماركسيون يؤكّدون بان النظام الاجتماعي ينبغي ان يتجدد ابداً ، ويريدون ان يمارس الوظائف العليا أجدر الناس . ان تعريف من هو جدير يختلف بحسب المجتمعين ، والانتقاء يختلف أقل من ذلك . وبذا يتضح ان فلسفة البورجوازية هي على تناقض كامل مع الفلسفة الارستوقراطية .

وفيا يتعلق بالتناقض بين الفلسفة السوفياتية والفلسفة الرأسمالية ، علام تنسب المنازعات بينها ؟ والجواب عن ذلك هو انه ، اذا ما تركنا جانباً المهارات الدعائية ، وجدنا ان مدار المناقشات الرئيسية هو عدد من القضايا ، ما نحن نبسطها فيما يلي : أولاً ، ما هو النصح اسلوب للتطور الصناعي ؟ ان الطرفين المتنازعين يقرّان بان أجدى اسلوب هو تسمية الانتاج ، ويذهب الحكم السوفياتيين الى ان غوّ الانتاج لديهم هو أسرع مما في المجتمع الرأسمالي . ثانياً : أي نظام هو اصلح لرفاه الافراد؟ ان النقاش يفسح المجال لبرهنة عقلانية لا بدّ من إيمان النظر فيها ، لأن كلا من الطرفين يقرّ ضمناً 'سلّم القيم نفسه ويرمي الى الهدف نفسه : رفع مستوى الحياة أكثر ما يمكن بالنسبة لمجموع السكان . وأخيراً ، أي من النظامين هو أكثر عدالة ، وأكثر صلاحاً للقيم الثقافية ؟

لكنني أغفلت نقطة هي المدار الرسمي للفرع بين الطرفين ، وأقصد نظام الملكية . ذلك ان هذه النقطة هي التي تشكل المدار الايديولوجي الكلاسيكي . مع ذلك ، لم يعد لها اليوم الاهمية الحاسمة ، في الواقع . ففيا يتعلق بالتمركز الصناعي الهائل ، لقد تغيّر معنى الملكية نفسه ، ولم يعد من الامور الهامة إجراء

المفاضلة بين المجموعات الاقتصادية الهائلة سواء كانت أميركية أو سوفياتية . ان ما هو أهم من ذلك هو معرفة بأي اسلوب يتزايد الانتاج بطريقة أسرع ، وفي أي نظام يكون التوزيع أعدل ، وأي مجتمع هو أصلح لرفاه الفرد والحريات الفكرية .

لنتنقل الى المسألة الثانية ، أي الى المقارنة العملية بين الفئات الحاكمة في المجتمعين . بآي معنى تستحق الفئة الحاكمة في الغرب تسميتها بالبورجوازية ، وبآي معنى لا تستحق الفئة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي هذه التسمية ؟ ان عبارة البورجوازية لها عدة معانٍ . ان هذه العبارة كانت في البدء لعبارة الارستوقراطية ، ثم اضحت اليوم معاكسة لعبارة الشعب ، مع العلم بان هذه العبارة الاخيرة تشمل الفلاحين والعمال في آن واحد . ان المعنى الاول ما زال قائماً حتى اليوم . ففي بعض الاقاليم في فرنسا ، مثلاً في الغرب منها ، نعتز على بقايا من النظام الارستوقراطي القديم . وبوسعنا القول ان احدى سمات أي مجتمع غربي هي العلاقة التي كانت بين الذين خلقوا واداروا الاقتصاد الحديث والارستوقراطية القديمة .

وقد اتمت بريطانيا العظمى بمزيج فريد من النبلاء وممثلين عن الاوساط الموجهة للاقتصاد . وهذا الواقع 'شد' ما اذهل « مونتسكيو » ففي بعض الصفحات التي سطرها وبحسب مزاجه ، كان ، تارة ، يقول ان ما من شيء يهدم الارستوقراطية كتماطيها التجارة ، وطوراً يقول انها ستقوّد بفضل الدور الذي تلعبه في تطور الزراعة والصناعة . اما الارستوقراطية الفرنسية ، فعلى العكس ، وعلى الرغم من بعض المحاولات ، غالباً ما كانت تعتبر ان النشاط الاقتصادي غير لائق بـرجل نبيل . هكذا تأتي لانكلترا ان تكون فيها طبقة حاكمة مختلطة كان من ليسوا بانكليز يسمونها طوعاً ارستوقراطية بينما الانكليز انفسهم يسمونها « طبقة وسطى » . ولما كانت هذه الطبقة مؤلفة من رجال يؤدون وظائف بورجوازية ، لذا حافظت ، جزئياً ، على نخط حياة منبثق عن النبالة القديمة .

وعلى العكس، لا يوجد أي اثر للاستورقراطية في الولايات المتحدة. وعلمياً، لم توجد هذه الطبقة قط : ففي الجنوب كان المزارعون قد شرعوا في تكوين مجتمع الى حد ما شبيه بالاستورقراطية، لم يلبث ان انهدم بفعل حرب الانفصال. وفي ألمانيا، كانت النبالة البروسية متصلة أصلاً بالوظائف العامة : واستمرت حتى أيامنا هذه في القيام بدور حاسم في الدولة، طالما انها، اثناء حرب عام ١٩١٤، ما انفكت تزود الجيش بالشطر الاكبر من الملاكات العليا.

ان التحليل المقارن لبلدان أوروبا بحسب المكانة التي شغلها النبلاء، تاريخياً، ليس دون فائدة. فتمتة بلدان ألفتها الارستورقراطية في أوروبا الوسطى، وهما بولونيا والمجر. وكان أول بلد فقد ارستورقراطيته هو تشيكوسلوفاكيا. ان العديد من الفوارق في نمط الحياة ناجم عن ذلك.

اما في المجتمع السوفييتي، فلم يبق أي اثر للاستورقراطية، بعد ان أزيلت بالمنف. لكن هذه الظاهرة الهامة ليست حاسمة في ميدان المقارنة بين المجتمعين. فبقايا الارستورقراطية القديمة فقدت شيئاً فشيئاً قوتها ونفوذها، لأن السكان أخذوا يتركزون في المدن : بيتا الارستورقراطية لا تحتفظ فعلاً بوضع اجتماعي سائد إلا بمقدار ما تملك املاكاً واسعة. ان آخر ارستورقراطيتين، المجرية والبروسية، اللتين كان لهما نفوذ سياسي بفضل ملكية الأرض، اجتشت جذورهما وهُدمتا في أعقاب الحرب العالمية الاخيرة. وان بقايا آخر النبلاء يزبنون اليوم مآدب الطعام في عواصم أوروبا الغربية. فهم لا يحملون أي طابع من نماذج المجتمعات الصناعية.

لننظر الآن في التمازض بين البورجوازية ( بمثابة تكوين وحياة ) والفلاحين او العمال. بحسب تعريف « آلان »، ان البورجوازي هو المرء الذي لا يمسك بيديه، الذي ليس على تماس مباشر بالمادة، والذي هو فقط على علاقات مع ائس آخرين. بهذا المعنى، نكون نحن جميعاً، هنا في مدرج جامعة « السوربون »، بورجوازيين عدا بعض الاستثناءات. واضيف الى هذا اننا لو كنا في مدرج جامعة موسكو لكنا عرضة للوصف نفسه مع احتمال استثناءات

أكثر عدداً فيها يتعلق بمنشأ الطلبة ، هذه الاستثناءات التي تبيل لان تتضاءل كلما شاخ المجتمع السوفياتي . فإذا كان البورجوازي هو فقط ذاك الذي يمارس وظائف فكرية أو شبه فكرية ، كان في المجتمعات الصناعية ، أيضاً كانت ، بورجوازيون ، ويدبرها بورجوازيون ويحكمها بورجوازيون . ان الكاتبة السوفياتي العظيم ينعم بامتيازات تفوق امتيازات زميله الغربي . لقد سمعت أحد الاشتراكيين الذين تعرفون اسمه دون شك ، وهو « هنري دي مان » ، يقول ان في المجتمع الفاضل الذي نحلم به سيمضي جميع الناس بضع ساعات في النهار ، بضعة أيام في السنة أو بضعة اعوام من العمر للعمل في العمل . عندئذ يصبح المجتمع منسجماً ويزول التعارض بين المال ومدراء العمل ، والبروليتاريين والبورجوازيين ، والعمل اليدوي والعمل الفكري . وحتى يحیی ذاك اليوم ، ويتحول هذا الحلم الى واقع عندئذ لن يبقى بورجوازيون ، بل منضم الذي لدى « آلان » ، في جميع المجتمعات .

ان الفئة الواسعة جداً من الشفوية غير اليدويين تنقسم الى زمر متعددة تختلف عن بعضها بعضاً من حيث المداخليل وطبيعة المهنة . فبين مدير مصنع كبير ومدرس كبير هو الفارق في الراتب ، وكذلك في طريقة الحياة . فالبورجوازية ليست سوحدة ، والذين يمتقنون على العمل لا يحيدون دوماً معرفة القاعين بأداء هذا العمل . قد يحل الاستاذ في العلوم السياسية الوزراء ولا يعرف في الواقع كيف تتخذ القرارات ، واني اذكر جداً قام بين أحد اشهر فلاسفتنا وكاتب كان قد انتقده ، فأجابه الفيلسوف بأنه لم يلتق طيلة حياته عدداً من الوزراء بمقدار ما يلتقيهم الكاتب ، الذي انتقده ، خلال شهر أو يوم واحد . ان فيلسوفاً وجد في هذا الواقع دليلاً على النقاوة ولا شك فيه ، لكنه لم يكن يرى محذوراً في معالجة السياسة دون دراية بها .

أما اللامساواة في المداخليل فهي ليست سوى مقياس للتمييز ، من بين مقاييس متعددة . فهناك تميزات اخرى حسباً يكون البورجوازيون مأجورين او مستقلين . وللاستقلال أهمية بالغة . ان الصحف حافطة يحدل نموذجي حول

نظام مهنة الطب ، حسباً تكون مستقلة او مآجورة . وتستخدم في هذه الحركة براهين مدهشة : فهذا الطبيب يعلن بان الطب هو كصنف الكهنوت ، ويطالب في الوقت نفسه ، لكي يحصر الحوار مباشرة مع المريض بشأن الاجرة ، بان تكون لديه الحرية بتحديد ثمن الاستشارة حسباً يشاء . ولا يشعر العقلاء باي تناقض في هذه البراهين . فالهنة التي نريد ان نظل متجردة تبرر نظامها ، في آن واحد ، بواسطة براهين اخلاقية وبراهين اقتصادية . ومن البديهي ان هذه الملاحظات لا تزعج حسم المسألة نفسها . فثمة تميزات اخرى تتبع من مكانة المهنة . فالتصنيف ضمن الاطار المحلي ، في « بوردو » و « فاقر » ، و « ستراسبورغ » يتضمن طبقات من البورجوازية تقع على مستوى متفاوت في الطلو والدفء بحسب النشاط اللامع او بحسب عراقة العائلات .

اني لا الاحظ الا طريقة واحدة لتعارض جذري ما بين البورجوازية على النمط السوفياتي ، وهي استخدام التعريف الذي اعطاه السيد « اندريه سيففريد » . بموجب هذا التعريف يكون البورجوازي ذاك الذي لديه احتياطات ، والذي لا تخضع معيشته اليومية للدخل الذي يدره عمله . لكن هذا الفارق لا يضيف شيئاً الى ما نعرف : فهو يعود بنا الى الفكرة التي انطلقنا منها ، الا وهي ان الطبقة العليا التي هي « مبدولة » أي في خدمة الدولة ، كما في الاتحاد السوفياتي ، لا يمكن ان يكون وضعها شبيهاً بالطبقة العليا الغربية : ففي الغرب تضاف مداخيل الرأسمال الى الراتب الذي يتقاضاه البورجوازي ، بينما في الاتحاد السوفياتي من المستحيل تجميع ثروة .

في نظام على النمط السوفياتي ، توجد فوارق داخل فئة اولئك الذين لا يتعاملون عملياً يدوياً ، كما نجد هذه الفوارق في الغرب . في الوقت الحاضر ، وبصورة وقتية ، ان الفارق بين مداخيل الجماهير ومداخيل الأفراد المميزين هو اكبر مما في الغرب . كما ان طريقة حياة عامل غير مختص وطريقة حياة مدير مشروع متباعدتان اكثر مما في الولايات المتحدة . لكن هذا الاختلاف ليس مرتبطاً بالنظام وقد يكون مرد ذلك عدم التعادل في ثروة كل من البلدين .



فقبل قرن ، كانت الفروق في المداخليل ، وكذلك في طرائق الحياة ، اكبر مما هي اليوم . سواءً في الولايات المتحدة ، أو انكلترا ، أو فرنسا . وتسلسل المكائات في الاتحاد السوفياتي هو واضح كل الوضوح ، إذ تجد عدداً متزايداً من الملاكات أو القواد يرتدي اليوم بزة تحمل علامات خارجية تشير الى المراتب . وفي المناجم ، ان تسلسل الشفيلة والعمال والمراقبين والمهندسين عدة مراتب في الفئة ( هو معدّد بدقة ، ومكانة كل واحد هي معروفة ومحددة .

اخيراً ، ان التمييز ، في الاتحاد السوفياتي هو مقبول لانه مرتبط بالوظيفة وليس بالثروة . فاذا كان العديد من أصحاب العقول السديدة ينددون بتسلسل المراتب في الغرب بينما يقرونه في الاتحاد السوفياتي فسبب ذلك في نظرهم هو ان الثروة هي التي تؤمن المكانة العليا في الغرب . بينما في الاتحاد السوفياتي ان المكانة هي التي تؤمن الخطوة . ان مدير مشروع من مشاريع الدولة يتقاضى ، في الاتحاد السوفياتي ، راتباً عالياً ، لكنه يتحمل مسؤوليات كبرى ، ويمارس عملاً لا غنى عنه ، ويؤدي خدمة حاسمة بالنسبة للمجتمع . لذا يقبل الرأي العام ان يتمتع بامتيازات ، مقابل المساهمة التي يسديها للخير العام . وعلى العكس ، عندما يتعلق الموضوع بالمجتمع الغربي وبمالك لوسائل الانتاج ، فالرأي العام لديه الانطباع ، في الغالب ، بان ليست المواصفة هي التي تؤمن للفرد مكانته ، انما الثروة التي يمتلكها أو تلك التي كان يمتلكها ذووه . يا لها من صورة : من هذا الجانب ، يكون المرء مميّزاً لانه يسدي للمجتمع خدمات ، ومن ذلك الجانب يحصل المرء على مكانة عليا لانه ثري . طبيعي ان الواقع هو أكثر تعقيداً من هذه الصورة .

وما من شك في ان في المجتمع الغربي عدداً كبيراً من المميزين هم مديون بمكانتهم الى جداراتهم ولو لم تتوافر هذه الجدارات لكان النظام قد انهار منذ زمن بعيد . لكن يحدّر بنا ان تسامل ما هي محاسن ومساوئ نظام اصطفااء الجدارات الخاصة بكل مجتمع . اني اعتبر نفسي غير قادر على البتّ فيما اذا كان انتقاء رؤساء المشاريع هو الافضل في الاتحاد السوفياتي ام في نظام رأسمالي

آخر . إلا انه يتضح ان في الغرب يتذرعون بالمنافسة والنجاح في السوق . لكن هذا النوع من الانتقاء لا يجري إلا في المشاريع الصغيرة . ففي شركة « جنرال موتورز » تجري الترقية داخل منظمة ادارية او بيروقراطية حيث ينبغي على كل واحد ان يثبت صفاته . وفي الاتحاد السوفياتي يجري الانتقاء ، نظرياً ، بالطريقة نفسها ، فالذي يثبت كفاءته يصعد . تبقى مسألة معرفة كيف يتم الاثبات ، ولدى من ، وما اذا كان الحكم حياًدياً ، واذا كانت درجة الاستقامة الفكرية او المروءة تدخل ضمن اعتبارات الانتقاء . مهما يكن ، من الثابت ان احدى المزايا التي يتفوق بها الاتحاد السوفياتي هو ان البحث عن افضل الموظفين يتند الى اوسع الاوساط في الاتحاد السوفياتي ، بينما الانتقاء يجري في المجتمعات الغربية على نطاق ضيق . ومن المحتمل ان الانتقال الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي هو أكبر مما في الغرب ، على الاقل حتى اليوم .

ولنتختم دراسة هذا الوجه من المسألة ، نشير ، ببضع كلمات ، الى المقارنات المتعددة الممكنة والضرورية بين طرائق الحياة واحوال رجال الحكم في كل من المجتمعين . مثلاً ، ما هو الوضع النسبي للطعام ؟ لا ريب في ان رجال العلم ينتمون بوضع مادي ومعنوي أعلى في المجتمع السوفياتي مما في الغرب . ويقع مكاتب رجال الجامعات العلمية ، والخبراء ، والفيزيقيين تماماً في قمة السلم الاجور . ومن الناحية المالية ، ليسوا في وضع أدنى من مدراء وسائل الانتاج في الغرب ، والمقام الذي ينعمون به كبير . وبالمقابل ، ان وضع الكاتب الناجح يتضمن ، الى جانب الميزات التي ينعم بها ، صعوبة خصوصية . فمداخيله تبلغ احياناً عدة مئات الروبلات سنوياً ، لكنه يجب عليه ان يتحمل قيوداً وان ينسجم مع الحطة ، وهذا امر غير محتم في المجتمع الغربي .

وفيما يتعلق بمدراء وسائل الانتاج ، ان الامر الفريد في الاتحاد السوفياتي هو ان هناك سلماً وحيداً ، ابتداءً من مدير مشروع صغير حتى مدير وزارة ، ويتناول هذا السلم الصلاحية والمداخيل والمكانة . اما في غالبية البلدان الغربية ، فالنسبة تختلف ، على الاقل فيما يتعلق بالمداخيل : فمدير الوزارة ، الذي يرافق

الشركات المؤتمنة ، يمكن ان يربح اقل من مدراء هذه الشركات ، بدلاً من سلم  
وحيد للمدراء والاداريين ، يوجد في المجتمع الغربي 'سلبان' ، سلم الموظفين  
حيث أعلى المداخييل هي متواضعة نسبياً ، وسلم المشاريع الخصوصية او  
العمومية حيث مروحة الاجور هي اوسع .

ومن المحتمل ان يكون الفارق الرئيسي بين الفئتين الحاكتين في كل من  
الشرق والغرب هو المتعلق بالرؤساء السياسيين . فالفارق المهام هو في نوعية  
الرجال ، وطرائق الحياة ، والاحوال الشخصية ، وطريقة التفكير ، وأسباب  
النجاح . لكن هذه المقارنة تنطوي على الكثير من الاهواء والتحيّز والمهازات  
وشتى البدع ، بحسب الميول الشخصية والانتفاءات السياسية ، وهذه امور لا يمكن  
الركون اليها من قبل علماء الاجتماع .

وفيما يتعلق بالمجتمع السوفياتي ، ما من شك في ان الحياة الخاصة كانت  
محاطة بسرية كاملة ، الى ما قبل عدة سنوات . اما اليوم ، ومنذ عدة سنوات ،  
فقد أضفى المجتمع السوفياتي منفتحاً . ووسع أي سائح او زائر ان يطلع على كل  
شيء . وعلى الرغم من ذلك ، ما زال بعض الصحفيين الغربيين يخترعون  
روايات ملفقة حول العلاقات المائلية ، وهذه اختراعات تمّ عن جهل  
حقيقي .

قد يكون التعارض الحاسم بين النمطين هو نموذج الرجل الذي يظفر بأسباب  
النجاح هنا وهناك . ففي النظام الفرنسي ، ان الصفة التي تضمن النجاح ، أكثر  
من سواها ، هي القدرة على فهم الآخرين ومداراتهم ، وهذه صفة لا يُستهان بها  
على الرغم من انها ليست دليل تفوق فكري او ارادة قوية وتقسيم . ان رجال  
الدولة ، البرلمانيين ، لديهم دراية واسعة ، ومنهم من ينعم بمهارة فائقة في  
استشفاف سلوك الآخرين ، ويوسمهم ان يحسبوا عدد الاصوات التي قد يحصل  
عليها احد المرشحين الى البرلمان بدقة وبحيث لا تفوق نسبة الخطأ في التقدير  
أكثر من ثلاثة اصوات . وهذا ايضاً دليل على مؤهلات لا يُستهان بها من حيث

الحدس والبراعة وفن المساومة . وقد لا تكون هذه الصفات هي التي تضمن النجاح في مجتمع لا يوجد فيه إلا حزب واحد . فاختلاف النظام ، لا بُدَّ أن يتطلب صفات مختلفة : مثلاً لا بد من كفاءات إدارية عالية ، وإرادة قوية ، وصلابة ، وحسّ دقيق بشأن اتخاذ القرارات . وعلى كل حال ، من المستحيل تحديد أسباب النجاح ببضع صفات ، وإن أيّ تعميم لا بد أن يكون غلطاً . وقد تنقلب المفاهيم . فالسياسة تتضمن احتياطياً كبيراً من المفاجآت في جميع الأنظمة ، لا يمكن التكهّن عنها بالاستناد إلى العقيدة .

بقي لزاماً عليّ أن أقول لكم بضع كلمات حول المسألة الثالثة ، أي النظرية الماكيافيلية عن الطبقة الحاكمة . إن هذه النظرية تذهب إلى أن السلطة السياسية تمارسها دوماً وأبداً أقلية من الرجال . وهذا ما ينسب كل من المجتمعين ، الغربي والشرقي ، للآخر . فبحسب الماركسية واتباعها ليست السلطة السياسية ، في المجتمع الغربي ، إلا في أيدي أقلية من الرأسماليين ، مالكي وسائل الإنتاج . وهذه الأقلية المتمثلة في « الوول ستريت » أو في « السيتي » هي التي تحرك البرلمانيين والحكام . وهي التي تُنملي نفوذها على المجتمع وتسيّره وفقاً لمصالحها . لا شك أن هناك فريقاً من الرجال يملكون وسائل الإنتاج ويمارسون نفوذاً كبيراً على المجتمع ، لكن بدلاً من الجزم بأن هذا الفريق هو الذي يشكل الطبقة الحاكمة ، من الأنسب البحث ، بتحليل موضوعي ، عن الدور الذي يؤديه هذا الفريق في المجتمعات الغربية ، وإلى أي حد يسيطر فعلاً أو يحكم على مجموع المجتمع . ففي معظم المجتمعات الرأسمالية لا يشغل مالكو وسائل الإنتاج الوظائف العامة ، بل يشغلها إما استقراطيون أو رجال منتخبون . لذا ، القول أن الطبقة الرأسمالية تسيطر على كامل المجتمع فيه مجال للنقاش .

والحقيقة ، أن النظرية الماكيافيلية هي هشة ، وفظة . ولكونها تقول أن السلطة السياسية تمارسها دوماً وأبداً أقلية من الناس ، لذا يجتهد الماركسيون وينتقدون بها . مع ذلك ومثلاً بعزرو الماركسيون للرأسماليين تطبيق

هذه النظرية في المجتمع الغربي على اعتبار ان الاقلية هي التي تتحكم بكامل المجتمع الغربي ، كذلك يزعم الغربيون للسوفيات بان هذه النظرية تنطبق عليهم على احسن وجه على اعتبار ان ثمة اقلية هي التي تتحكم بكامل المجتمع السوفياتي وان لم تكن هذه الاقلية مالكة لوسائل الانتاج ولا ممثلة لجاهل السكان ولا معبرة عن طبقة مهينة ، لكنها استولت على الحكم بواسطة حزب منظم لا يمثل مجموع السكان .

لكن في هذه الحالة أيضاً ، يبدو ان النظرية الماكيافيلية تشوبها عيوب كثيرة . حقاً ، ان في جميع المجتمعات اقلية تمك بزمام السلطة وتدارس الوظائف العليا أو تشغل المناصب التي توفر دخلاً كبيراً ومقاماً عالياً . على ان الطابع الذي تتسم به المجتمعات الصناعية هو ان وحدة الفئة الحاكمة ليست ظاهرة طبيعية ، لانه لم يبق في عصرنا ما كان يُسمى بالاصناف والمراتب ، واحوال تمايزه حقوقياً . ان الجمع بين الوظيفة العسكرية وملكية الارض ، وهو نموذج للمجتمعات الارستوقراطية ، قد انقضى . وعندما تعيش غالبية الجماهير في المدن ، فما من شك في انه تنشأ فئات قائمة . فهناك من ينظم العمل ، وهناك من 'يمحرك الرأي العام' ، وهناك المدراء الاداريون أو التقنيون ، وهناك رؤساء الاجزاب . فما من طبقة عسكرية تتأثر بوسائل القوة ، وقادرة على احتكار السلطة السياسية .

ولما كان تعدد الفئات القائمة من معطيات جميع المجتمعات الصناعية ، لذا تخفي فكرة الطبقة القائمة المسألة اكثر من ان توضحها . لذلك ينبغي ان ندرس ، في كل مجتمع ، كيف تنتظم الفئات القائمة ، والى أي حد هي منفصلة او موحدة ، وما هو أسلوب التنافس فيما بينها . وعندما كان « ارسطو » يدرس بنية كل حضارة من الحضارات اليونانية ، لم يكن يُفضل لا الفوارق بين الفئات ولا تنوع الانظمة . وهكذا نصل الى علم اجتماعي مماثل للنهج الذي يتضمنه كتاب « السياسة » . وننتقل من الملامح المشتركة بين جميع المجتمعات الصناعية ، ونستخلص مختلف انواع التركيب الاجتماعي والفئات القائمة ،

واخيراً نعمل على لمس طبيعة وسير الانظمة السياسية . ونستفيض عن فكرة  
حتمية السير نحو نظام نهائي بفكرة تناقضات دائمة أو نوعيات متعددة في  
التنظيم الاقتصادي والسياسي انسجاماً مع طبيعة المجتمعات الصناعية . فثمة  
نموذج من الانظمة يتلاءم مع مرحلة معينة من النمو الاقتصادي، لكن «اللاممة»  
لا تعني «الحتمية» . فالسياسة لا يحتملها البناء الاقتصادي ، بل هناك عوامل  
متعددة هي التي تحدد الوضع الاجتماعي .

## الدروس الحادي عشر

### اتجاهات التطور الاجتماعي

في ختام الدرس الاخير ، كنت رسمتُ الخطوط الاولى من الصورة التفسيرية التي تشدُّ محاليل هذه الدروس الى بعضها بعضاً . وكنت ذكّرتكم بأسلوب « ارسطو » في كتاب « السياسة » . وقد انطلقتُ من نوع اجتماعي ، أي المجتمع الصناعي ، وقابلتُ بين شكلين له . كذلك كان قد فعل ارسطو اذ أخذ يقارن بصورة منتظمة بين مختلف أشكال الحضارات اليونانية : ويمجد ان الاقتصاد ، حيثما كان ، هو مبنيٌّ على الرق ، ويقسم المواطنون بحسب المهن والثروات الى فئات متعددة ، تؤدي الخصومات بينها الى اضرار الفتنة باستمرار في حياتها السياسية . وتكتم كل حاضرة بنظام ، ونمط حكومي ، مرتبط بعلاقة معينة بين فئات المواطنين . وكل نظام معرض او منذور لتطور معين ، الامر الذي أتاح لارسطو ان يرسم خطوط دراسة مقارنة للثورات .

وعلى هذا النحو ، بوسعنا المقارنة بين اشكال المجتمعات الصناعية . وقد درستُ في السنة الفائتة انماط التنظيم الاقتصادي ، وأوضحته ، قبل بضعة دروس الفارق الاسامي بين نموذجين من الانظمة الاجتماعية ، وأشرتُ الى التعارض بين المجتمعات حيث الفئات الحاكمة هي موحدة وحيث هي منقسمة على ذاتها . مع ذلك ، يلاحظ فارق ذو أهمية بالغة بين اسلوب التحليل الذي اعتمدته « ارسطو » والاسلوب الذي نتبعه هنا اليوم . وهذا الفارق كامن في الطابع التقدمي الذي يتسم به الاقتصاد في المجتمعات الصناعية ، خلافاً لجميع

الاقتصاديات العربية المنصرمة ، التي كان يرافقها توسع في بعض الظروف ، دون ان تكون توسعية يحورهاها. ففي المقارنة بين الحاضرات اليونانية ، يُفترض من المعطيات نوع من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. بينما حين نقارن بين المجتمعات الحديثة علينا ان نرجعها الى مراحل النمو .

ولهذا الغرض ، لدينا نظريتان ، كلتاهما وجيزة النظرية الاولى هي النظرية الماركسية العامة التي بموجبها كلما تقدم التطور الاقتصادي ازداد احتمال قدوم الاشتراكية ، مع العلم بان الحد النهائي هو الثورة . ان هذه الموضوعه ، تتناقض مع تجربة القرنين التاسع عشر والعشرين ، في رأيي . ولذا ، تم بناء نظرية اخرى تختلف عن الاولى : ان المجتمع على النمط الموفياتي يشكل طابع المرحلة الابتدائية للتصنيع المتسارع . وان ملامح التحكم سوف تزول كلما ازداد تطور القوى المنتجة . انا لا أقر هاتين النظريتين ، عند نقطة الانطلاق ، لكنني بالاستناد اليها اضع قسماً جديداً من هذه الدروس سيتوخى بحث الاتجاهات التطور الاجتماعي مع تدرج النمو الاقتصادي .

سأذكركم أولاً ببعض الوقائع المعروفة جيداً ، لكن لا يحوز ، في بعض الظروف ، التردد في ترديد الأشياء العامة ، عندما تكون ذات نتائج كبيرة . ما هي الاتجاهات الرئيسية للتطور الاجتماعي في المجتمعات الصناعية على النمط الغربي ؟ ان الاتجاه الاول يمكن تسميته على السواء ودون تمييز و تحضيراً او تصنيماً ، على الرغم من ان الممارتين ليستا مترادفتين . إجمالاً ، ان نسبة اليد العاملة المشغولة في الزراعة تتناقص ، ونسبة الشغلة في الصناعة والخدمات تزداد . في الواقع ، وحتى الآن ، وفي معظم الحالات ، بما ان المعامل متركزة في المدن ، لذا تحصل المملتان ، أي « التحضير والتصنيع » ، في آن واحد . ولكي لا اتوقف عند هذه البلادة ، سأجذب انتباهكم الى الطريقتين اللتين يحصل بهما هذا التحول . فانتقال اليد العاملة قد يحدث دون ان يحصل نقص في عدد السكان المزارعين من حيث الرقم المطلق . وقد يؤدي بالعكس الى ما يسمى فراغ الأرياف او شغورها . منذ عشرين عاماً ، كانت الهجرة الريفية الى المدن



تُعتبر في فرنسا على شاكّة كارثة ، وكان الميل للنظر إليها على أنها ظاهرة  
مرّضية أو بذور تفسخ .

لنأخذ أرقاماً مذهلة ، أرقاماً تتعلق بالولايات المتحدة . ففي عام ١٨٧٠ ،  
كان ٦ ٨٥٠ ٠٠٠ شخص مشغولين في الزراعة ، وهذا كان يمثل نسبة ٣٠٪  
من اليد العاملة الاجمالية . ان هذه النسبة في عام ١٩٢٠ ، أي بعد انقضاء  
خمين عاماً ، هبطت الى ٢٧ ٪ . لكن خلال ذلك الوقت . انتقل عدد السكان  
الزراعيين من ٦ ٨٠٠ ٠٠٠ الى ١١ ٤٥٠ ٠٠٠ . فالتقص النسبي بمقدار ٥٠ ٪  
كان يقابل تضاعف الرقم المطلق مرتين . ولم يكن الاّ اعتباراً من عام ١٩٢٠  
نقص عدد السكان المشغولين في الزراعة بالارقام المطلقة وهبط في عام ١٩٥٠ الى  
اقل من ٧ ملايين اعني ما يعادل عدد السكان الزراعيين في عام ١٨٧٠ . لكن  
عدد الاشخاص الذين كانوا يمثلون ٥٣ ٪ من مجموع اليد العاملة لم يمدوا  
يشكلون سوى ١١ ٪ . بعد ثمانين عاماً . أما في روسيا ، فهبوط النسبة كان  
أقوى بكثير من النقص بالارقام المطلقة . في عام ١٩٢٨ كان الفلاحون يمثلون  
٨٠ ٪ من اليد العاملة الاجمالية في الاتحاد السوفياتي ( من مجموع سكان عديم  
١٥٢ مليوناً ) وفي ١٩٥٥ تقع النسبة المئوية بين ٤٥ و ٥٠ ٪ ، لكن عدد السكان  
الاجمالي اضعى ٢٠٠ مليون . فالسكان الذين يعيشون من العمل الزراعي لم ينقص  
عدهم الا بصورة معتدلة ما دامت حوالي ٩٠ مليوناً مقابل ١٢٠ مليوناً في  
مطلع الخطط الخمسية . وما اذا انتقل الى الاحصاءات التي تهمننا نحن الفرنسيين  
أكثر من سوانا ، اعني الاحصاءات الفرنسية . ان بلدنا يشكل مثلاً على انتقال  
السكان ، بشكل بطيء من حيث النسبة المئوية وبشكل سريع من حيث  
الارقام المطلقة ، وهذا يفسر الانتقادات التي كانت توجه لنا قبل عشرين عاماً .  
ان الارقام هي التالية : اذا اعتبرنا فقط اليد العاملة المذكورة ، يرتفع الرقم  
في عام ١٩٣١ الى ٤ ٩٩٠ ٠٠٠ ، وهو يمثل نسبة ٣٨ ٪ من مجموع السكان  
الممّلين الذكور . وفي عام ١٩٥٤ ، كان هذا الرقم بمقدار ٣ ٣٥٠ ٠٠٠ ، وهو  
يمثل تناقصاً من حيث الارقام المطلقة بمقدار ١ ٦٠٠ ٠٠٠ ، لكن النسبة المئوية

تظل ٢٦،٧ ٪ . ان هذه الظاهرة هي مماكسة تماماً لما حدث في الولايات المتحدة .  
فبسبب عدم تزايد عدد السكان الفرنسيين ، كان هناك تناقص سريع جداً من  
حيث الارقام المطلقة واقل سرعة من حيث النسبة المئوية .

ان الاتجاه الثاني للتطور هو ما ادعوه بـ « المأجورية » وقد استملت هذه  
الكلمة كبديل لعبارة الماركسية « تحول السكان الى بروتلياريين » . ان هذه  
الكلمة المعقدة والقاسية تعني بكل بساطة ان نسبة المأجورين من اليد العاملة  
الاجالية تزداد وان النسبة المئوية للسكان المستقلين تتناقص . ان النسبة تبلغ  
اليوم في الولايات المتحدة ٨٠ ٪ تقريباً ، وما زالت في ازدياد . وهي بمقدار  
٧٠ ٪ في بلجيكا . لكنها اضعف في فرنسا حيث تتراوح بين ٥٠ و ٥٥ ٪<sup>(١)</sup> .  
من البلدان الغربية ، نحن البلد الذي يُعتبر التطور الاقتصادي فيه ، على انه تم  
بطء ، وحيث المستقلون قادوا زمناً طويلاً . ومرد هذه الظاهرة يعود الى  
عدد الفلاحين المالكين أو المزارعين ، وكذلك الى عدد المشاريع الصغيرة أو  
الحرفيين في الصناعة والتجارة . ان كبح التطور الرأسمالي هو احدى السيات  
الفرنسية التي قد تدل على ظاهرة غريبة ، موسومة بمنطق معقد . فالبلد الذي  
هو الاقل انسجاماً مع القاعدة الماركسية هو الذي يحوي اكثر المتقنين الماركسيين  
في الغرب . ان وزن المستقلين يؤخر النمو الاقتصادي ، ومن هنا منشأ عدم  
الرضى والامتعاض الذي يبديه رجال الاعمال ازاء تكاثر عدد المتقنين الماركسيين  
ويتجلى هذا الامتعاض بتعلقهم بمذهب مناوى للذهب الماركسي .

لكن ، علام نقول « مأجورية » بدلاً من ان نقول « بتحول » المستقلين الى  
بروتلياريين ؟ ذلك ان المأجورين لا يتجهون جميعاً الى المعامل . وفي الواقع ، ان  
العادة جرت على ان تطلق عبارة البروتلياريين على شريحة الصناعة . فثمة فئة

---

(١) من عام ١٩٥٤ الى ١٩٦٢ - تسارعت الحركات التوفيقية للاقتصاد الحديث في  
فرنسا . فخلال ثمانية اعوام ، ترك الزراعة مليون وثلثمائة الف شخص ، وهكذا صبغت لنسبة  
المثوية اليد العاملة الزراعية من ٢٧٠٣ الى ٢٠٠٣ ٪ وفي الوقت نفسه ، ارتفع عدد المأجورين  
خبر الزراعيين بمقدار مليون وستائة الف . بينما لم يرتفع عدد اليد العاملة الاجبالي .

اجتماعية تتضمن في جميع البلدان الصناعية وتوافق نموها ، إلا وهي فئة المستخدمين ، الذين يصبحون سمة من سمات المجتمع الصناعي على غرار العمال . ما هي نسبتها الصحيحة ؟ قد تتمذّر الاجابة من جراء ان المبررات ليست محددة بوضوح ولأن الاحصاءات المتطرفة باستخدام اليد العاملة تختلف من بلد الى بلد ، بحسب احصاءات الولايات المتحدة ، كانت نسبة المستخدمين في عام ١٩٤٠ بمقدار ١٧٪ من السكان العاملين . وفي البلدان الأقل تقدماً ، يبدو ان النسبة المئوية هي متائلة . في المانيا ، ما بين الحربين ، كانت تقع ضمن حدود ١٥ و ٢٠٪ . وفي عام ١٩٥٤ ، تختلف الارقام قليلا . ان الاحصاءات الاميريكية تسجل ١٢،٦٪ من مستخدمي المكاتب ، لكنها تضيف ٦،٢٪ من الباعة ، و ١،٣٪ من وكلاء رقابة الورشات الذين يشتملون على مأجورين كانوا يُصنّفون سابقاً كستخدمين . مهما يكن ، اننا نجد ظاهرة معروفة جيداً يُبسر عنها بصيغ مثل « العهد الاداري » و « حضارة المستخدمين » . ان تطور المجتمع الصناعي لا يؤدي الى زيادة غير محدودة في عدد الشفيلة اليدويين ، بل الى تضخم ، في آن واحد ، في عدد الشفيلة اليدويين . واعتباراً من حدّ معين ، لا ترداد النسبة المئوية للعمال . فهذه النسبة هي ثابتة في الولايات المتحدة منذ عدة عشرات من السنين . وثمة سبب آخر لترجيح العبارة الحيادية ، أي « المأجورية » ، هو ان عبارة « تحويل الشفيلة الى بروتيتاريا » توحى بمائل شروط العمل وبؤس الشفيلة . في حين اننا نلاحظ سمتين اخريين : « التباين » و « التبرجز » .

ان الاتجاه الرئيسي الثالث للتطور الاجتماعي هو التباين ، وهذا التباين هو مشترك بين النوعين من المجتمعات الصناعية . فالاحصاءات السوفياتية توضح الارتفاع المستمر في النسبة المئوية لفئة المثقفين ، وهو اسم يُطلق على الملاكات ، والمهنيين ، والخبراء ، والشرفين على وسائل الانتاج . ان السوفياتيين أنفسهم غالباً ما يلحّون على انه كلما حصل تقدّم اقتصادي ، اقتضى هذا التقدم عدداً متزايداً من شفيلة يكونون قد تلقوا تكويناً علمياً عالياً . ان جميع المجتمعات الحديثة تشمر بالحاجة الى رفع المستوى الفكري والتقني لمجموع

السكان . ويبدو لي ان هذه هي احدى حسنات الحضارة الصناعية التي توجب تعلم القراءة والكتابة لجميع الناس ، وتوجب التعلم الثانوي لشطر من الشبيبة ، مقاريد ، وتوجب اخيراً حشد المزيد من الطلاب ، في منتصف القرن العشرين . لكن هذه ليست إلا نوعية واحدة من فوعات التباين . فهناك نوعية اخرى في الغرب ، أي التباين بين المالكين ، والمستقلين او المأجورين . ان الأهمية المدددة للمستقلين تمضي في طريق التناقص ، لكن هذا التطور لم يؤد ، حتى الآن ، وفي أي مجتمع ديموقراطي ، الى زوال هذه الفئة زوالاً كلياً . يستعمل بعضهم ، طوعاً ، عبارات « طبقة قديمة وسطى » وطبقة جديدة وسطى » ، للاشارة ، من جهة ، الى المستقلين ، ومن جهة اخرى الى المستخدمين او الملاكات في المجتمع الصناعي ، والمأجورين الذين يبلغون نط محيطية بورجوازية او بورجوازية صغيرة . ان الفئتين معاً تشكلان ، في المجتمعات الاوربية الغربية ، على الاقل ١٠٪ . وأحياناً ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من السكان .

بوسنا التنازل عما اذا كانت « المأجورية » ستعفي حتى النهاية . اننا نظم بزوال اصحاب المشاريع نهائياً في الاتحاد السوفياتي ، كما ان مالكي وسائل الانتاج زالوا من القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية ، وهذه سمة من سمات المجتمع السوفياتي . اما في المجتمعات الغربية ، فطالما تظل ديموقراطية ، سيلقى هذا الاتجاه عقبات متفاوتة الارتفاع بحسب البلدان . ان سمة من السمات المميزة للغرب تتمثل في هذه الدرجة من مقاومة المأجورية ، لكن هذا يؤدي حتماً الى البطالة .

وهناك نوع آخر من التباين الاجتماعي كامن في تنوع القطاعات الاقتصادية وتنوع المهن . بدعي انه توجد فروق كبيرة بين المأجور في معمل تعتمدين ، والمأجور في فندق فخم ، وسائق الفاخرة ، او سائق الشاحنات . اخيراً ، توجد فروق كبيرة ضمن الصناعة ، وبين المهن . وبشأن هذه النقطة الاخيرة ، اريد ان أبحث ، من خلال الاحصاءات ، عن كيفية تعديلات النسبة المئوية للشبيبة اليدويين المتخصصين ، وانصاف المتخصصين ، وغير المتخصصين . سأعطيككم

رقماً او رقمين ، لكنني احذركم من انه لا يمكن اعطاء المعنى نفسه لفكرة الاختصاص او نصف الاختصاص ، بموجب الاحصاءات .

ويظهر ان الطبقة العامة في المجتمعات الصناعية في القرن العشرين لا تتجه نحو التآكل ، ويبدو ان الاتجاه هو على العكس . فبين الفاعل والمراقب ، القريب من التقني ، المسافة هي اليوم أبعد مما في الامس . ومن جهة اخرى ، ان المهنيين هم أندر ، كما ان العمال المتخصصين يمكن استبدالهم ببعضهم بعضاً . بحسب الاحصاءات الاميريكية لعام ١٩١٠ ، كان المتخصصون او المراقبون يمثلون ١٨.٤٨٪ من مجموع الشفعية اليدويين . وفي عام ١٩٥٤ ارتفعت هذه النسبة المئوية الى ٢٤.٠٪ . وانصاف المتخصصين انتقلت نسبتهم من ٢٣.٤٦ الى ٣٧.٠٪ . واولئك الذين يدعومهم الاميريكيون بشفعية الخدمات انتقلت نسبتهم من ١٠.٤٩ الى ١٩.٤٩٪ . ( ضمن هذه الفئة سائقو الشاحنات ) . فاذا وافقنا على مثل هذه الارقام ، كان الاتجاه نحو التخصص هو الغالب . لكن يُستحسن ابداء التحفظ . ان العديد من اولئك الذين يُدعون بانصاف المتخصصين في الاحصاءات الاميريكية هم في الواقع قليلو الاختصاص . وكذلك يجب حساب درجة تقسيم العمل . واذا مضى هذا التقسيم حتى النهاية التي يدعوها السيد « فريدمان » بـ « العمل المفتت » ، فهنا اشارت اللوحات الاحصائية الى ان العامل القائم بهذا العمل هو متخصص ، يبقى لدى العامل الشمور بأنه أسير مهمة لا معنى لها ، لأنها مُفرطة في التجزئة .

واعالج الآن الاتجاه الرابع للتطور الاجتماعي ، الاتجاه الذي دعوته بـ « التبرجز » ، اي ارتفاع مستوى الحياة لشطر هام من السكان . وللتدليل على ذلك و استمد الامثلة من الولايات المتحدة ، لان هناك تظهر معالمها البارزة . ففي عام ١٩٥٥ ، <sup>(١)</sup> كان الدخل الذي يصيب قرابة ٥٠٪ من العائلات أو

---

(١) في عام ١٩٦٢ ، كان لدى نصف العائلات ( الافراد وحدهم من العائلة ) دخل يتراوح بين ٦٠٠٠ و ١٥٠٠٠ دولار ( بالقيمة المحددة عام ١٩٦٢ ) ، واربعة ملايين عائلة دخلها يزيد عن خمسة عشر الف دولار . وبين ١٩٤٧ و ١٩٦٢ ، ان نسبة المداخيل التي بين ٦٠٠٠ =

الافراد الذين يدفعون الضرائب اكثر من اربعة آلاف دولار تعادل مليوناً وأربعماية الف فرنك بقيمة تبادل النقد . يوسنا ان نعتبر انه اذا كان الدخل أعلى من هذا المبلغ كان مستوى الحياة يعادل على الأقل حياة البورجوازية الصغرى . والحال انه اليوم بمقارن ما يقارب نصف العائلات . وقد تم بلوغ هذه النتيجة بسبب زيادة الموارد الاجالية . في عام ١٩٢٩ ، كانت الثروات التي يتصرف بها الأفراد ، مُعبّرة بدولارات عام ١٩٥٣ ، تقابل ١١٨٤٤ ملياراً ، وقد ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٥٣ الى ٢٢١ دولاراً . وهكذا كانت الزيادة بنسبة ٨٧ ٪ بين التاريخين . في عام ١٩٢٩ ، كانت العائلات او الافراد الذين يدفعون الضرائب تتقاضى أقل من ٢٠٠٠ دولار . وفي عام ١٩٥٣ . ان هذه النسبة المثوية ، المتعلّقة بالفقراء ، مبطت الى ٢٢٤٩ ٪ . وفيما يتعلق بالمدخيل التي بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ دولار ، انتقلت من ٣٦٠٢ ٪ الى ٣٢٤٢ ٪ . وعلى العكس ، انتقلت المدخيل التي تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٧٥٠٠ دولار من ١٥٤١ ٪ الى ٣٤٤٩ ٪ .

اطلب اليكم المذكرة ، بشأن تراكم هذه الأرقام ، التي توخيت من ورائها تبيان ظاهرة لا جدال فيها . ان الموارد الجماعية للمجتمع الاميركي تضاعفت بصورة بالغة ، وبصرف النظر عن كيفية توزيعها ، اتاحت لشطر متزايد من السكان ان يرتفع الى مستوى حياة البورجوازية الصغيرة . ففي الوقت الحاضر ، هناك ما يقارب ٣٥ ٪ من العائلات لديها مدخيل تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٧٥٠٠ دولار وتشكل بصورة بينة طبقة وسطى ، على الأقل فيما يتعلق بطريقة معيشتها . ونضيف ان ٥٨ ٪ من ضمن هذه الفئة مُعيلها موشيل يدوي . اذ ان ليس المستخدمين وحدهم هم الذين يرتفعون الى مستوى البورجوازية . وعدا ذلك ، ان

---

= و ١٥٠٠٠ ارتفعت بصورة بالغة ولا سيما تلك التي كانت سابقاً ضمن الفئة الدنيا ( اي ٤٠٠٠ - ٦٠٠٠ ) اما الشطر الفنون ، اي القسم من المدخيل الفردية والعائلية الأعلى من ٤٠٠٠ دولار فلم ينخفض الا قليلاً : وقد كان ١٩٠٨ ٪ في عام ١٩٤٧ ، فاصبح ١٨ ٪ في عام ١٩٦٢ ، لكن من مجموع ٤٤٠٧ مليوناً في عام ١٩٤٧ و ٥٨٠٦ في عام ١٩٦٢ . وبالنسبة لعائلات وسعياً ( عدا الافراد ) كان ٦٢ ٪ منها يبلغ دخلها ما بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ دولار .

أكثر من الثلث يتصرف بأجرة ثانية تُضاف إلى أجرة رب العائلة . ومن حيث النتيجة ، ان أكثر من ٥٠ ٪ من عائلات العمال لديها مداخيل تزيد على ٤٠٠٠ دولار .

تلك هي الأرقام المتعلقة بأغنى بلد في العالم ، أي الولايات المتحدة . وما هي الأرقام المتعلقة ببريطانيا العظمى . في عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ١٩٥٠ ٠٠٠ ٠٠ ٠ ٢ من أصل ٢٠ مليوناً ممن كانوا يدفعون ضرائب كان دخلهم أقل من ٥٠٠ ليرة ( استرلينية ) ، اعني تزيد قليلاً عن ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ قرنك<sup>(١)</sup> . ينتج عن ذلك ان ٦٠ ٪ من المداخيل تقع دون البورجوازية الصغيرة . وهناك ٦ ٥٢٥ ٠٠٠ مكلف يتراوح دخلهم ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ ليرة . ان انكلترا هي بلد غني نسبياً ، ومع ذلك نجد ان ١٩ من أصل ٢٠ عائلة لديهم دخل دون الـ ١٠٠٠ ليرة . وفوق هذا المعدل ، لا يوجد سوى ٧٥٠ ٠٠٠ وحدة خاضعة للضريبة اي ٣٤ ٪ من المكلفين يتقاضون جميعاً ١٨٣٠ مليون ليرة أي ١٨ ٪ من مجموع المداخيل . لنأمل جيداً في هذا الرقم . ان ٣٤ ٪ من العائلات تتقاضى تقريباً ١٨ ٪ من المداخيل قبل دفع الضريبة . لكنها تدفع ضريبة بمقدار ٦٥٨ مليون ليرة ، فيبقى لها ١١٧١ مليوناً من مجموع ٩٤٦٠ مليوناً خاضعة للضريبة المباشرة ، اعني تقريباً ١٢ ٪ . ان هذه الأرقام تدلّكم ، في آن واحد ، على مقدار ثروة بلد مثل بريطانيا العظمى ، وكذلك على مقدار انعدام المساواة . ونضيف انه ، بالنسبة للشطر الذي يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ ليرة تقطع دائرة الضرائب تقريباً نصف مجموع المداخيل .

ان هذه الأرقام تتضمن أخطاء جوهرية . فهي تصفّر اللامساواة الفعلية لأنها لا تأخذ بالحسبان أرباح الأسهم ( مثلاً ، الأرباح في البورصة ، المرتفعة أحياناً ) ولا نفقات التمثيل . ان المداخيل الزائدة عن ١٠٠٠ ليرة ، بمقدار اقتطاع الضريبة ، تمثل مجموع ١١٧١ مليوناً من الليرات لـ ٧٥٠ ٠٠٠ عائلة

---

(١) جميع هذه الأرقام تعود إلى تسمية القرنك في عام ١٩٥٧ الذي خفضت قيمته بنسبة ٣٠ ٪ اعتباراً من عام ١٩٥٧ .

مكلفة . لنفترض بان دائرة المالية تقطع كل ما يتجاوز ١٠٠٠ ليرة للعائلة الواحدة . يتوجب ، في هذه الحال ، اعادة توزيع ٤٢١ مليون ليرة من مجموع ٨٣٨٩ المتبقية بعد الضريبة ، أي ٥٪ من المجموع ، على ١٩ مليون مستفيد . ان اللامساواة تبقى عظيمة ، وهذه العملية لا تغير بصورة حسيّة حالة الجماهير . ونضيف الى ذلك ان اساس المجتمع الصناعي ، هو ان زيادة ٥٪ في المداخيل يمكن الحصول عليها بصورة اسهل عن طريق سنتين من النمو الاقتصادي ، عن طريق اعادة توزيع المداخيل العالية . ان فكرة اعادة التوزيع لها كل شأنها عندما تكون القوة الجماعية ثابتة نهائياً . وعلى العكس ، عندما تكون نسبة المعدل السنوي لنمو الانتاج القومي بمقدار ٣٪ ، فان اعادة توزيع المداخيل المالية تدرّ أقل مما تدره سنوات قليلة من النمو الاقتصادي العادي .

لنحاول الآن ، التعليق على بعض من هذه الأرقام . ما هو مردّ « تبرّجّر » شطر من سكان الولايات المتحدة ؟ ان هذا السؤال لا غنى عنه ان كنا نريد تعميق العبرة من التجربة الاميركية . ان ارتفاع مستوى الحياة مرده الى مضاعفة الانتاج القومي ، من بعدّ يعود الى إنقاص اللامساواة . ليس هناك على الدوام ميل للامساواة ، فهذه لا تظهر إلا شريطة تبني بعض الأساليب والتمسك ببعض الاحصاءات . ومن المحتمل ان حصة الاجور من الدخل القومي لم ترتفع بصورة محسوسة في معظم بلاد الغرب . ولإظهار تخفيف اللامساواة ، تجري مقارنة مداخيل ١٪ من أغنى المكلفين بـ ٩٩٪ من بقية السكان . ها هي الأرقام التي وضعها الاحصائي الاميركي « كوزنيكس » . في عام ١٩١٣ ان الـ ١٪ من أغنى المكلفين كان يتلقى ١٦٪ من مجموع المداخيل . في عام ١٩٢٩ ، كانت هذه النسبة في ارتفاع قليل ، اذ اصبحت ١٧٪ . وفي ١٩٣٩ هبطت الى ١٣٪ ، وفي ١٩٤٩ الى ٩٪ . لنضيف رقماً آخر . في ١٩١٣ ، بالنسبة للفئة الأغنى والتي نسبتها ١٪ من السكان ، كان دخلها الوسطي بمقدار ٥٦٧٩ دولاراً مقابل ٢٩٦ دولاراً ، وسطياً بالنسبة لـ ٩٩٪ الباقية من السكان . واليوم النسبة هي ١٢٥٣١ دولاراً مقابل ١٢٧٢ دولاراً . وبعبارة أخرى ، تم الانتقال



من ١ الى ٢٠ ومن ١ الى ١٠ . يوسعي تجميع اذا اعتبرت 'احصاءات تتعلق  
ببقية بلدان أوروبا ، لكننا سنغير الاسلوب ونستخدم طريقة اخرى في  
التفكير .

من اجل اثبات ان التطور سيكون في أوروبا مثلاً كان في الولايات المتحدة ،  
لا بد لنا من نظرية تقيدنا عن التفسيرات في التوزيع . ويجب تفسير لماذا جرت  
الامور في الولايات المتحدة على ذلك النحو . والحقيقة ، ليس تحت تصرفنا ، لا  
الاقتصاديين ولا علماء الاجتماع ، نظرية عامة عن التوزيع يقرها الجميع . في  
الواقع ، نحن نتأرجح بين فكرتين ، غير كافيتين وغير 'مرضيتين : الواحدة  
هي متفائلة ، انتهائية - الاخرى هي متشائمة ، ماركسية . وقبل ان انتقل الى  
تحليل الظاهرة الاميريكية ، سأعود الى تذكيركم بالعناصر الاساسية لهاتين  
الصورتين .

ان النظرية 'الانتهائية' تذهب الى ان اجرة العمال تتحدد عند مستوى  
الانتاجية الانتهاية ، أعني عند مستوى مردود آخر شغل استُخدم . اذ ذاك ،  
من السهل التفكير على النحو التالي : اذا ازدادت انتاجية الشغل ، يجب ان  
تزداد الاجرة بصورة متوازية . في الواقع ، يرسم اصحاب هذه الطريقة الحد  
الأعلى بدلاً من الحد الأدنى . فاذا كان صاحب المشروع حراً في اتخاذ القرار  
الذي يشاء ، فهو لن يستخدم شغلاً اضافياً ويضطر لاعطائه اجرة تفوق قيمتها  
قيمة العمل الناتج . ان هذه بدئية . لكن صاحب المشروع ليس دوماً مرغماً على  
دفع اجرة للعمال على مستوى الشغل الانتهائي . وفضلاً عن ذلك ، يمكن الدخول  
في المناقشة النظرية المتعلقة بالفارق ما بين الانتاجية الوسطية والانتاجية الانتهاية .  
وأخيراً ، يجب حسابان عامل يلعب دوراً هاماً في النظرية الشاؤمية ، أي عامل  
قوة المستخدمين من جهة ، وقوة المستخدمين من جهة اخرى . ان النظرية  
الانتهائية توحي بأنه كلما ارتفعت الانتاجية ، ارتفعت الاجرة على العموم . لكن  
هل ترفع الاجرة بمثل سرعة ارتفاع الانتاجية ؟ وكيف ستوزع الاجور بين  
أسفل السلم وقته ؟ ان النظرية الانتهاية عاجزة عن الرد على هذه الأسئلة .

نُعزى الى ماركس فكرة الإملاق المطلق ، وبالإمكان ، فعلاً ، الاستشهاد  
يحمل من « البيان الشيوعي » و « الرأسمال » ، مؤداها انه كلما تراكمت الثروة  
في طرف ، تراكم البؤس في الطرف الآخر . لكنكم اذا قرأتم بانتباه كتاب  
« الرأسمال » لاحظتم بأن سياق الإملاق ليس اقتصادياً صرفاً بسبل اجتماعياً .  
فأجرة العمال تحددها كلفة البضائع الضرورية لمعيش العامل وعائلته . فاذا ارتفعت  
انتاجية العمل ، استطاع العامل ان ينتج البضائع التي يحتاج اليها خلال عدد من  
الساعات متناقص . وفي الصورة الماركسية ، ما من شيء يمنع ارتفاع اجور  
العمال الفعلية ، طالما ان وقت العمل الضروري ، أي الوقت الذي يتطلبه العامل  
لانتاج البضائع التي لا يمكنه الاستغناء عنها ، يتناقص . وما لم ترتفع نسبة معدل  
استثمار رب العمل العامل ، ترتفع اجرة العامل الفعلية دون ان تخرج عن حدود  
الصورة التي يرسمها ماركس . فاذا افترضنا بقاء الامور على هذا النحو ، ما  
الذي يُسبب الإملاق ؟ انه جيش الاحتياط الصناعي <sup>(١)</sup> ان ما يسميه ماركس  
بهذا الاسم هم العمال الذين يُلقى بهم خارج سياق الانتاج ، المسرحون ، بسبب  
تبدل تقنيات الانتاج ، والذين يشكلون ، من جراء هذا التبدل ، وطأة وعبئاً  
على سوق العمل ، ويُضيفون قدرة العمال على مناقشة ارباب العمل بشأن  
اجورهم ، ويُقوون قدرة اصحاب المشاريع . فجيش الاحتياط العاطل عن  
العمل يسبب هبوط الاجور ، على الرغم من تطور القوى المنتجة ، بسبب  
اختلال العلاقة التي بين عرض العمل وطلب العمل ، كما ان البطالة الدائمة تمنع  
العمال من الاستفادة من تقدم الانتاجية . فاذا كان هذا التحليل صائباً ، ادركنا  
السبب الذي من اجله يمكننا الاحتفاظ بالصورة التي رسمها « الرأسمال » ، أي  
الخلوص الى الاملاق النسبي لا الاملاق المطلق . ذلك انه بالإمكان افراض ان  
القوى المتعادلة اذا عملت بشدة كافية ، أدى الأمر الى تعادل تأثيرها مع فعالية

(١) ان قانون الميل الطبيعي لانخفاض معدل نسبة الربح يشكل عاملاً من عوامل التناقضات  
والازمات وربما الكارثة ، لا الاملاق المطلق ، وقد يشكل الاملاق النسبي ( تناقص حصة العمل  
بالنسبة لحصة الرأسمال ) .

جيش الاحتياط للصناعي ، أي العاطلين عن العمل ، مع العلم ان هذه القوى المتعدية تتكون من تضاعف الانتاجية التي تنقص دوام العمل من جهة ومن التنظيم النقابي من جهة اخرى .

ان فرضية الإملاق التي قال بها ماركس ليست سطحية : ذلك ان أجور العمال يمكن ان تهبط على الرغم من مضاعفة الانتاجية . وقد حصلت هذه الظاهرة في ظروف معينة ، لان فيض اليد العاملة المتعطلة عن العمل يمكن صاحب المشروع من دفع أجور لعماله هي ادنى بكثير من مستوى الانتاجية الانتهاية . لكن هذه الظاهرة ، على الرغم من امكانية حصولها في ظروف معينة ، تم في المجتمعات الصناعية الرأسمالية في الغرب لأسباب ثلاثة : أولاً لأن المولدات نقصت ، وثانياً لأن جيش الاحتياط العاطل عن العمل تناقص ، وثالثاً لأن قوة المنظمات العمالية انتزعت من أصحاب المشاريع القدرة التي كان يعزوها اليهم ماركس .

ان مسألة الإملاق تزداد أسباب توفرها كلما كان البلد في بدء مرحلة التصنيع . ففي هذه الحال تكون الاولوية للحاجات التي يتطلبها التوظيف الصناعي . لقد درسنا مطوّلاً في العام المنصرم حالة الفقر التي كان يعانيها العمال خلال المراحل الأولى من الخطط الخمسية . والسبب يعود الى ان الانتقال الى المرحلة الصناعية يقتضي تخصيص نسبة مئوية عالية من أجل التوظيفات الصناعية ، الامر الذي يستبعد رفع أجور العمال المستخدمين . وعليكم ألا تنسوا ان ، في المرحلة الأولى ، يوجد فيض من اليد العاملة ، لذا يكون الهدف المباشر للمخططين توفير العمل لأكبر عدد ممكن من الشغيلة الشاغرين . وللتوفيق بين الهدفين يجب عند الاقتضاء اقتطاع حصة من كل واحد منهم بـفنية توفير أعلى حد ممكن من الرساميل لفرض التوظيفات الصناعية . ان ما حصل في التصنيع في النظام السوفياتي حصل ايضاً ، بشكل أو آخر ، في التصنيع في النظام الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر ، لكن الرساميل ، في النظام الرأسمالي ، كانت تنتقل بواسطة المداخيل الفردية وكانت تسبب في الوقت نفسه المظاهرات التي لحظها ماركس

وشجبتها بمنف ، أي تكديس الأرباح لدى الفئة الميزة . ففي المرحلة الأولى من التصنيع ، بما ان التوظيف ينال حصة الأسد ، فهل يرتفع مستوى الأجور أم ينخفض ؟ تلك مسألة احصائية تمتدعي دراسات دقيقة . الحاصل ، ان الإملاق المطلق تحت ضغط جيش الاحتياط الصناعي الماطل عن العمل ، كما وصفه ماركس ، « يمكن » ان يحدث نظرياً في اي نظام . لكن واقع موقف المخططين السوفيات بين أعوام ١٩٢٨ و ١٩٣٨ ، يشير الى انهم هم أيضاً كلنوا ازاء فائض من اليد العاملة إلا ان هذا الفائض من اليد العاملة لم يكن يشكل عاطلين عن العمل ، انما شغيلة لم تكن الزراعة بحاجة اليهم ( ما دام السوفياتيون كان بوسعهم الحصول على الانتاج الزراعي نفسه دونما حاجة اليهم ) . لذا قدر القواد بان الشيء الاساسي هو استخدام هذا الجمع الشاغر في الصناعة ، ولتحقيق هذا الغرض كان لا بد من ابقاء الأجور منخفضة . وفي نظام رأسمالي ، يبدو هذا النهج جارحاً ، لأن أصحاب المشاريع هم المميزون ، وهم يستخدمون القوة التي يحصلون عليها من جراء الفيض في اليد العاملة في سبيل إنقاص تكاليف الانتاج ، اعني في سبيل تخفيض الأجور <sup>(١)</sup> .

في الاساس ، ان السياق هو نفسه .

---

(١) بالإضافة الى تشغيل النساء والاولاد ، الذي يستغل ماركس في وصفه طويلاً في «الاربعاء» .

## الدرس الثاني عشر

### من النضال الطبقي الى التشاجر الرّضي

كنت درستُ في الاسبوع الفائت اتجاهات التطور الاجتماعي في المجتمع الصناعي الذي على النمط الغربي ، وكنتُ استخلصتُ أربعة اتجاهات رئيسية : انتقال اليد العاملة من الزراعة الى الصناعة والادارة ، والمأجورية ، والتباين المتعدد في المهن والمداخيل والاوزاع ، واخيراً « تبرّجُز » شطر متزايد من السكان العاملين . وأشرتُ الى تعلّص الفارق بين قاعدة هرم الاجور وقمته . فانطلاقاً منها ، نساءل اليوم عن السياقات التي تحيطنا علماً بالتبدلات الخاصة في توزيع الدخل القومي في الولايات المتحدة ، لمعرفة ما اذا كانت هذه الظواهرات نفسها يجب ان تحدث في بقية البلدان .

ان الواقعة الحاسمة هي ارتفاع الدخل الاجالي . وحتى لو لم يكن هناك تبدلات في التوزيع ، لحصل التبرّجُز . فيكفي ان يرتفع 'بجمل الهرم' ، لكي ترتفع الطبقة العليا من المال الى شروط حياة البورجوازية الصغيرة . اني أذكركم بأن الفئة التي كانت قتال اقل من ٢٠٠٠ دولار في السنة كانت تمثل ، في عام ١٩٢٩ ، ١٢،٧٪ من مجموع مداخيل الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٥٣ ، لم تعد تمثل إلا نسبة ٢،٢٩٪ . وبالمقابل ، ان الفئة التي كانت قتال أكثر من ٤٠٠٠ دولار انتقلت ، في الوقت نفسه ، من ٢١ الى ٤٤،٩٪ . وفي عام ١٩٥٧ يجب ان تتجاوز هذه النسبة النصف . فالإقرار بان في هذا المستوى يكون غط العيش بوجوازيًا صغيراً ، يعني ان السكان الاميريكيين انفسهم يبلغون هذا المستوى .

فلماذا لم تردد اللامساواة ، كما يميل المرء منطقياً للاعتقاد بذلك ، على اعتبار ان الجميع يعلم بأنه من الأسير على الذريّ ان يثري بما على الفقير ان يكفّ عن كونه فقيراً ؟ ان واقع التجربة الفردية يفيد بان الذين يتصرّفون برساميل لديهم سهولات أكبر بكثير لزيادة مداخيل من الذين لا يملكون شيئاً سوى قوة العمل التي لديهم . هناك اذن ظاهرة مذهلة حقاً . ان الملاحظة الشخصية تقودنا لأن نميل الى القول ان جوهر نظام كالذي نلاحظه في فرنسا هو ان الاثرياء يصبحون فيه أكثر فأكثر ثراءً ، دون ان يخرج الفقراء من حالة فقرهم . بيد انه ، اذا نظرنا الى هذه الظاهرة من خلال المقارنة بين الاجيال المتعاقبة وجدنا ظاهرة مماثلة ، أي وجدنا ليس إلغاء اسباب اللامساواة التي ما زالت كثيرة ، انمسا اتجاهها نحو التسوية . ففي الواقع ، ان الميل لتمرکز المداخيل بشكل متزايد وجد بمقدار جدّ واسع خلال القرن التاسع عشر ، لكنه ليس سائداً في القرن العشرين ، لأن ثمة اتجاهات مماثلة تكبح جماحه .

ان الملاحظة الاولى التي اود ان أبدأها على هامش النظريات الماركسية هي التالية : يوجد ، فعلاً ، في الاقتصادات الصناعية الغربية تمرکز في المشاريع ، لكن ثمة امرأ عجيبة في الظاهر ، منطقياً في الواقع ، وهو ان هذه الظاهرة على العكس ، لا تؤدي الى تمرکز في المداخيل . ففي الولايات المتحدة ، في الوقت الحاضر ، ان كبريات الاحتكارات المئة ( عدا البنوك وشركات التأمين ) تحقق رقم اعمال يضاهي ١٣٠ ملياراً من الدولارات ، وهذا يشكل زهاء ثلث الانتاج القومي القائم ، في الولايات المتحدة ، وهي تشغل ٦ ملايين ونصف المليون من الشغيلة ، اي ١ على ١٢ من الشغيلة الاميركيين . لكن رأسمالها في الوقت نفسه يعود لملايين من المساهمين وهي تدفع ١٢ ملياراً من الدولارات كضرائب . ان توزيع الارباح هو ضئيل نسبياً ، لأن التمويل الذاتي والرسوم تقتضي اقتطاع مبالغ كبيرة منها .

على ان هذه الارقسام لا يمكن ان تعجب عنا واقع ان هؤلاء الملايين من مالكي الأسهم هم مجردون كلياً من أي تأثير في سير المشروع ، وهذه الصفة ، م في

حالة عجز كامل حيال طغمة المدراء القيمين على المشروع . كذلك ان الاحتكارات الكبرى لا تقترض تركزاً في المداخل لأنها تتضمن ثباتاً في المهمات يؤدي الى ثبات في المرتبات ، وبعبارة اخرى ليس هناك عدد صغير من المداخل الضخمة مقابل عدد كبير من الاجور الزهيدة ، انما سلسلة من المرتبات المتوسطة ما بين قاعدة السلم وقمته . ومن جهة اخرى ، تمارس النقابات العمالية ضغطاً مستمراً على ادارة الاحتكارات ، كما ان الدولة هي ايضاً تمارس ضغطاً ضريبياً ينتج عنه تقليص حصة الارباح وزيادة التمويل الذاتي في الارباح القائمة .

ففي مثل هذه الحال ، نلاحظ ما أعلنته لكم خلال الاسبوع المنصرم ، أي تشابكاً بين العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية . فالعامل الاجتماعي هو قسبل كل شيء « السياسة الضريبية » : في جميع البلدان ذات الحضارة الصناعية على النمط الغربي ، تستمد الضريبة المباشرة التصاعدية ، قسماً متزايداً من المداخل كلما ارققت . ففي بريطانيا العظمى ، تقطع الضريبة المباشرة ٢٥٪ من قسم المداخل التي تتراوح ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ ليرة في السنة ، و ٥٠٪ من التي تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ ليرة في السنة ، واكثر من ٧٥٪ من تلك التي تزيد على ٤٠٠٠ ليرة في السنة والقسم الأكبر من القسم الذي يتجاوز ٦٠٠٠ ليرة في السنة ( اي ١٦٥٢ مليوناً من اصل ١٧٥٧ ) (١) .

لكن فعالية هذا النهج ليست متساوية ، وتختلف بحسب البلدان وبحسب الفئتين الشرعي وغير الشرعي . اني افيدكم ان نسبة الفئتين في فرنسا هي ارفع مما في بريطانيا العظمى ، على الرغم من ان لدى جوارنا اساليب بارعة لانقاص الضريبة المدفوعة دون مخالفة شكل القانون . على اننا ، حتى اذا اخذنا بالحسبان القسط الذي يتناوله الفئتين ، يبقى من الحاصل ان الضريبة المباشرة هي وسيلة مجدية لانقاص اللامساواة في المرتبات . وهناك عامل اجتماعي ثان ، هو إعادة

(١) ان هذه الارقام يجب تصحيحها نظراً لارباح الرأسمال التي لا تطاها الضريبة ونظراً للاساليب المتعددة في الفئتين الشرعي .

توزيع المداخل بواسطة الضمان الاجتماعي . لكن هذا الضمان ليس مؤكداً بأن يؤدي دوماً الى انقاص اللامساواة . ففي بلد مثل فرنسا ، من المحتمل بأن القسم الاعظم من المدفوعات ، ان لم تكن كلها ، يمولها العمال انفسهم ، وهكذا يؤدي الضمان الاجتماعي الى اعادة توزيع الاجور داخل فئة العمال انفسهم الذي يمولون الضمان الاجتماعي من اجورهم . وهذه المسألة هي موضع جدال بين الاقتصاديين وتتضمن تعقيداً تقنياً كبيراً ، لا ادخل في تفاصيله .

ولنتقل الى العامل الاقتصادي في انقاص اللامساواة . أولاً ، ان الحصة من المداخل والناجمة عن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد تتغير . نشأ باستمرار مشاريع جديدة ، وبذا تنقص حصة الصناعات القديمة . كما ان نسبة المداخل الزراعية تنضي في سبيل التناقص . ان استقرار الثروات المقاربة أمر يعود الى الماضي . ان ما يمنع استفحال اللامساواة ، بين جيل وآخر ، هو ان الاقتصاد الحديث لم يتبلور بنيته نهائياً . والنسب ما بين القطاعات الاقتصادية لتبديل باستمرار ، وهذا يوفر الامكانية لأفراد جدد لكي يحنوا مداخل هامة ، وهذا يجعل الاحتمال ايضاً لكي يفقر نسبياً بعض مالكي ثروات كبيرة .

ان ظاهرة « المأجورية » التي قمت بتحليلها لها تأثيرها كذلك وبطريقة ضرورية في الاتجاه نفسه . فبقدر ما يتألف الشطر الاعظم من السكان من مأجورين ، تؤدي اللامساواة في الأجور الى مبدأ اللامساواة الاجتماعية ، اجمالاً . والحال ، من الممكن انقاص هذه اللامساواة عن طريق تقليص الفارق بين قاعدة السلم وقمة . وكلما تضاعفت مكانة المداخل الرأسمالية البحتة ، أي الارباح ضمن الدخل القومي الاجمالي ، اضحى من الأيسر اقامة تساوٍ تدريجي . وهكذا تبلغ الظاهرة الحاسمة .

فخلال القرن العشرين ، ان الحصة التي تدعى بدخل الرأسمال تميل باستمرار الى التناقص بالنسبة لمجموع المداخل . وهذه الظاهرة لم تكن جديدة بالاشارة اليها ، لو لم يكن هناك من ينكر وجودها . وهذا السياق يُعزى الى أسباب متعددة ، منها التضخم النقدي ، ونقص ارباح سهام المساهمين في الشركات .



والضريبة على التركات ، وانخفاض الربح العقاري . كما ان الضرائب الهائلة التي تصيب المداخيل المرتفعة تحدث تأثيراً مائلاً . لناخذ بعض الأرقام : في عام ١٩٢٩ ، في الولايات المتحدة ، كانت تمثل المداخيل الشخصية مجموع ٨٥ مليار دولار كانت الأجور والرواتب تمثل منها ٥١ ملياراً ومداخيل الرأسمال قرابة ٣٣ ملياراً ، أي زهاء ٠.٤٠ / من المجموع ( الأرقام هي بالدولارات الرائدة ، ولم آخذ بالحسبان التناقص المستمر في القدرة الشرائية ) . وفي عام ١٩٥٥ ، كانت مداخيل العمل تمثل ٢١٦ ملياراً من مجموع ٣٠٦ مليارات ، ويتبقى ٧٦ ملياراً للربح وارباح أسهم الشركات والفوائد ، أي ان النسبة المئوية هبطت الى ٠.٢٤ / . وهذا رقم آخر : في عام ١٩٢٩ ، من مجموع ٩٥٠٠ مليون دولار من ارباح الشركات ، كانت هذه توزع ٥٨٠٠ مليون كأرباح للمساهمين ، أي أكثر من النصف . وفي عام ١٩٥٥ لم يبلغ التوزيع سوى ١١ ملياراً من اصل ٤١ ، أعني تقريباً الربع . وفي بريطانيا ، تبلغ النسبة مقداراً مماثلاً . ففي عام ١٩٥٥ ، كان مجموع المداخيل الخاصة قبل استيفاء الضرائب يبلغ ١٥٦٨٨ مليون ليرة ، كانت الأجور والرواتب تمثل أكثر من ١٠٠٠٠ منها . وكانت المداخيل المختلطة ، أعني مداخيل اصحاب المشاريع الفردية تمثل ١٧٠٠ . والربح والارباح الموزعة على المساهمين والفوائد كانت تمثل ١٨٠٠ . والتوزيع هو على الوجه التالي : المستقلون ٠.١١ / ، الرأسمال ١٢ الى ٠.١٣ / ، التحويلات ٧ الى ٠.٨ / . وتعدت الأجور والرواتب الى ٢ / ١ . والنسبة المئوية لمداخيل الرأسمال البالغة من ١٢ الى ٠.١٣ / تشكل زهاء ٠.٥٠ / بالنسبة لما قبل حرب ١٩٣٩ .

ان هذه الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تحدث في جميع البلدان الغربية الرأسمالية ( وحتى في البلدان التي اشتهرت بأنها تتطور على نحو آخر ) . وهذا فيشير الى خصائص التطور الفرنسي . ان الفرية الاولى هي تلك التي اشرت إليها في الاسبوع الفائت ، أعني « مقاومة المأجورية » ، وهذا ينمكس في الاحصاءات بالشكل التالي : ان المداخيل المختلطة التي تمثل ١٢٪ في بريطانيا المعظمى ، وأقل من ذلك في الولايات المتحدة ، ترتفع في فرنسا الى أكثر من

٣٠٪ من المجموع . ان عبارة « الفئة المستقلة تشمل جميع الذين ليسوا حصراً ضمن نظام الاستثمار الرأسمالي ، اعني اولئك الذين لا يمكن التفريق بين ارباحهم واجورهم ، لانهم ، في آن واحد ، مستخدمون لأنفسهم ومستخدمون لدى انفسهم .

ان النقطة الفريدة الثانية في التطور الفرنسي هي ان حصة مداخيل الرأسمال تناقصت في فرنسا اكثر مما في البلدان الأخرى . وقد تظهر هذه الفكرة 'مذهلة في نظر المعلقين الأجانب الذين يفسرون ، طواعية ، الصعوبات الاجتماعية التي تعانيها فرنسا عن طريق الروح المحافظة التي تتسم بها الرأسمالية . قد يكون هذا التفسير صحيحاً ، لكن من الصواب ايضاً ان التضخم النقدي كان أقوى في فرنسا مما في البلدان الأخرى . وقد أبقت الدولة ، بصورة مصطنعة ، بدلات الائحةار في مستوى منخفض جداً . وانهار اصحاب المرتقات الذين يتقاضون ربيع سندايتهم من الدولة . لذا يجب ان لا ندهش لكون ان حصة مداخيل الرأسمال الصرف تمثل في فرنسا ٥٪ من المجموع ، في حين ان هذه النسبة هي أكثر من الضعفين في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة .

والغربة الثالثة لمجتمعنا والتي تجدر الاشارة اليها هي ان النسبة المئوية لمداخيل التحويلات هي ارفع فيه مما في أي بلد غربي آخر . ان المعني هو التمريضات العائلية او المنح ، أي بصورة اجمالية ، المداخيل التي ربحها بولس مثلاً والسني تقتتل الى بطرس ، أي المداخيل التي تذهب لا الى الذين ربحوها بل الى فرد آخر بعد ان تمر عبر الدولة او عبر الضمان الاجتماعي . وهي تمثل في فرنسا زهاء ١٥٪ من مجموع المداخيل ، وهذا يوازي تقريباً ضمني النسبة الانكليزية وبصورة ملحوظة أكثر من ضمني النسبة الاميريكية . واذا توقفنا فقط عند الامر الأساسي ، نلاحظ بصورة عجيبة اقتصاداً يتسم بطابع رأسمالي اضعف من جميع الاقتصاديات الرأسمالية في البلدان الغربية الكبرى ، وفي الوقت نفسه يتضمن إعادة توزيع المداخيل على المواطنين أكثر من تلك البلدان . ذلك ان الصعوبة في تحويل المداخيل هي أكبر كلما كان الاقتصاد اقل « مأجورية » ، أي كلما كانت اليد

العامة المأجورة اقل في البلدان الاخرى . وبالفعل ، ان الفئات الاجتماعية التي يصعب طرح الرسوم عليها اكثر من سواها من الفئات هي تلك التي لديها مداخيل مختلطة . ويذهب بي الظن الى انه لم تفلح الحكومات ، بصورة مجدية ، في طرح الضريبة على الفلاح المالك ، ولا على التاجر المالك . فالجتمتع الذي تكون فيه المأجورية اقل تقدماً وحيث التحويلات هي أكثر نمواً يتضمن تناقضات ذات نط اقتصادي تتجلى بعدئذ بشكل احتجاجات او ازومات اجتماعية <sup>(١)</sup> .

فاذا كانت هذه التحليلات صائبة ، استطعنا الخلوصل الى ان تبرُّج شطر من الشفلة وتقليص أسباب اللامساواة يتحققان في جميع البلدان الصناعية الديمقراطية ، شريطة ان يستمر الازدهار الاقتصادي وان ما حدث في الولايات المتحدة ليس أمراً استثنائياً أو غير طبيعي . ففي اوروبا توجد أيضاً نقابات قوية ، وضرائب مباشرة وتناقص في توزيع ارباح سهام الشركات ، وتباين في المهات وبالتالي تباين في المرتبات . هل يمكن ان نستخلص من هذه الظواهر ان المنازعات حول اللامساواة اضحت من الأمور المتصلة بالماضي ، وزالت ؟ ان هذا الاستنتاج ضعيف . فمسألة اللامساواة لم يتم حلها ، حتى اذا افترضنا ان الناس القائلين بهذا الرأي هم عقلاء ( ومن الطبيعي ان هذه هي فرضية غير واقعية ) . لماذا ؟ ان لعدم المساواة أسباباً عديدة سأحاول تفسيرها لكم بنية الحد من الانطباع المتفائل الذي قد أكون أحدثته فيكم ، دون تمعد ، خلال العرض السابق . ان انواع اللامساواة في الرأسمال او الثروة ما زالت هائلة ، كما انه بكل تأكيد ليس توزيع الرأسمال اكثر عدالة اليوم مما كان قبل جيل أو جيلين . ان مسألة مستوى الحياة لدى مجموع السكان ليست ذات أهمية . كما ان الظاهرة الجديدة المتجلية في الميل لتسوية المداخيل ، على الرغم من اللامساواة في توزيع الرأسمال ، ليست ذات شأن ، لأن الذين يمتلكون بان الفارق العظيم الذي ما زال بين الثروات هو ، بهذه الصفة ، غير عادل لهم كل الحق في مواصلة التنديد

---

(١) ان التطور الذي حدث في فرنسا منذ لاويخ إلقاء هذا الدرس يضطرنني لأن أعدل هذا التأكيد على النحر التالي : لقد تسارع النمو وتسارعت المأجورة

بالمجتمعات الحالية . فبالفعل ، ما زالت الثروات توزع بطريقة من اللامساواة العظيمة ، وطالما انه لم يبلغ الإرث تبقى في كل جيل أقلية مميزة .

وهناك أكثر من ذلك . ان التطور الذي وصفته بخطوطه الكبرى ، حتى اذا افترضنا بان الارقام صحيحة ، لا يمنع من ان اللامساواة في المداخل ما برحت جسيمة . ففي الولايات المتحدة ، أدّى التطور الى ان عدة مئات الوف من السكان يبلغ دخلهم أقل من ٢٠٠٠ أو ١٠٠٠ دولار سنوياً . واذا كانت أضعف المداخل كافية لتأمين ما يعتبره الرأي العام كحياة لائقة ، كان بوسعنا القول ان 'سالم المداخل يشكل جزءاً من البنية الاجتماعية . وفي الواقع ، ان في الولايات المتحدة ، التي هي إجمالاً أغنى بلد ( لا البلد الذي فيه التوزيع الأعدل ) ، من ١٦ الى ٢٠ ٪ من السكان يرجحون أقل مما يعتبره الضمير العام كالحدا الأدنى المحمول <sup>(١)</sup> . ومن هنا ، وبصورة لا مناص منها ، ردة فعل العديد من الناس ذوي الارادة الحسنة الذين يعلنون : من العار ان في البلد الذي موارده تليح اعطاء الجميع ما يمكنه من العيش عيشة لائقة ، ما زال مثل هذه النسبة من الفقراء .

عند هذه النقطة من المناقشة يتدخل الاقتصادي الذي على غرار «شوميتير» ليقول : مدّدوا مدة نصف قرن هذا التطور الحاصل منذ خمسين عاماً ، ويزول بدوره هذا الفارق في الفقر الجارح . قد يكون الامر كذلك ، لكن ليس جميع

---

(١) في تموز عام ١٩٦٣ ، كتبت مجلة « الايكونوميست » معلقة على احصاءات « مكتب احصاءات العمل » الاميركي ما يلي : « تقريباً » ان ثلث العائلات الاميركية هي فقيرة ، بحسب القياس الاميركي . فيوجب اقتراح الاحصائيين برسم الخط الذي يحدد الفقر على أساس ٤٠٠٠ دولار للعائلة المولفة من ٤ أشخاص و ٢٠٠٠ دولار للشخص الذي يحمياً وحيداً ، يكون في الولايات المتحدة ٥٠ مليون شخص تحت هذا الخط . ان « الفقراء » يتألفون من ١٦ مليون ولد او شاب ما بين ١٠ و ٢٠ عاماً و ٨ ملايين شخص فوق الـ ٦٥ عاماً ( اي نصف « الشيوخ » ) و ١٢ مليوناً من السود ( طبعاً ، ان هذه الفئات تتشابه ) ، والباقي يتألف من السكان المتحدّين من اصل « بورتروريكي » ومن أقلّيات عنصرية اخرى ومن بيض مساكن قاطنين في المناطق المختلفة او حيث للصناعات هي في مرحلة انحدار .

الناس اقتصاديين وحق رجال العلم قد تكون لديهم ردّات فعل - قد تكون أقل عقلانية لكن أكثر انسانية - ضد مجتمعات قد يكون بُعدها عن الكمال أقل لكنها معرضة كذلك للنقد . ان مجتمعا كالمجتمع الاميركي بإمكانه، نظريا ، ان يلغي هذه الاشكال القصوى في الفقر . لكن هذه الامكانية لم تتحقق . انا لست واثقا من ان ما من نظام اجتماعي قادر على الغاء هذه الرواسب كليا ، وقد يتضمن أي مجتمع نسبة من عدم الكمال يتعذر الفاؤها ، ويتعم عليه ان يتحمل وجود ١٠ الى ١٥٪ من الافراد المبعدين ، وهم ضحايا الفشل إما لأنهم قليلو المواهب ، أو قليلو الحظ ، أو لأنهم يتمتعون بنفسية ثورية . انا لا أجزم ولا انفي امكانية الغاء الحالات الاليمة بواسطة تنظيم خاص <sup>(١)</sup> انما اقول ان التطور الاقتصادي - الاجتماعي لا يحرم المعارضين من براهن قيمة ولا يضطرم على اعلان تحمسهم للنتائج الحاصلة حتى الآن في تسوية المداخليل .

أخيرا ، ان الاحصائيات الضرائبية هي عرضة للشك . ففي المثال الخاص ببريطانيا العظمى ، لا يمكن إلا ان يذهل المرء لهذا العديد الصغير من العائلات التي تفوق مداخيلها ٥٠٠٠ ليرة سنويا ، بصورة رسمية ، واذا قابلنا هذه البيانات الاحصائية الصادرة عن دائرة الضرائب بعدد سيارات « الرول - رويس » التي تجري في الطرقات ، لا نفتقر الى القناعة بان ثمة اخطاء مبدئية وقعت في مكان ما من هذه الاحصاءات . فأرباح الرأسمال لا تغطيها الضرائب ولا تظهر في الاحصائيات الضرائبية . والاقسام التي تظهر في البيانات الاحصائية تتعلق بالمداخليل الصافية ، بعد حسم النفقات ، اعني انها تتعلق بفئة مطاطة ، مرنة ، حيث دهاء المحاسب يوسع ان يعمل عمله . فكلمنا ارققنا في سُلّم المداخليل القائمة ، غير الصافية ، تردد النسبة المحسومة بصورة مشروعة . وبما ان لدى أكثر الناس ثراء أكثر النفقات ، لذا تكون الضريبة غير عادلة ، مع العلم بأن

(١) ان التناظر العنصري، في الولايات المتحدة يميل في اتجاه استفعال الظواهرات الانتهاية. فالبيض والسود والبورغويكيون لا يتلقون الثرية نفسها ، ويفتقرون الى «مدالة ابتداء من نقطة الانطلاق» .

هذه الموضوع لا يمكن مناقشتها من الناحية الضرائبية . وحصة الامر ان اللامساواة الفعلية هي أكثر تقافاً مما تظهرها الاحصائيات الضرائبية . وما زال النقاش المبني قائماً حول عدالة نظام اقتصادي - اجتماعي كالنظام السائد في الغرب ، وحول المبرر الخاص بكل نوع من أنواع المرتبات . فالعديد من الناس يعتقدون بأن المداخل التي يمنحها الرأسمال هي جديرة بالتنديد والشجب ، وبأن اللامساواة في الرواتب هي مشروعة لأنها تقابل اختلافات في الوظائف ، بينما الربح هو غير مشروع لأنه ليس وليد العمل . وما من شك في ان النقاد لا يجهلون بأن إعادة توزيع الارباح لا تحسن مصير الجماهير بصورة ملحوسة . لكنهم ، عدا أنهم لا يطالبون بإعادة التوزيع هذا ، يصرّون على نبذه بصورة مبدئية . ان مدى هذا التنبذ يتضاءل طالما ان حجم الارباح لا يمارس تأثيراً كبيراً في مستوى حياة السكان . من الناحية السياسية ، تتجه حدة الاندفاعات الى الهدوء ، لكن هذا لا يحول دون استمرار النقاش النظري .

أخيراً ، ثمة واقعة أخرى تغذي النقاش الحامي حول اللامساواة : يوجد بين الفئات وداخل كل فئة انواع من اللامساواة هي جارحة . مثلاً ، في بلد مثل فرنسا ، يدفع الفلاحون ضرائب مباشرة ضئيلة جداً ، وغالبيتهم لا تستطيع دفع الضرائب لأن مداخلها هي ضئيلة جداً ، بينما الذين يستثمرون المشاريع الزراعية المزدهرة تطرح عليهم ضرائب ضئيلة ، الأمر الذي يؤدي الى احتجاج المزارعين بالاجرة . ان القم - الزائدة التي تحقّقها الاراضي المعدة للبناء تسبب فروات ضخمة دون ان يكون لأصحابها أي فضل في ذلك . وهكذا نشأ وتزايد أسباب اللامساواة لا تترك انطباعاً لدى المراقب بأنها تتفق مع العدالة . قد يكون في ذلك شيء أساسي : ان جوهر المجتمعات الرأسمالية يتضمن اسباب التنازع من اجل توزيع المداخل ، وقد يحدث هذا أيضاً في المجتمعات السوفياتية ، حتى تصل المجتمعات الصناعية الى مرحلة الفيز المطلق حيث سيتمكن كل واحد من اخذ ما يشاء من الكومة . فقبل بلوغ هذه المرحلة ، لا يمكن ألا يكون هناك تنازع من اجل المداخل طالما ان مجتمعاتنا هي مادية ولا تعبر أية قيعة للتشكف ،

وطالما ان اعطاء الأهمية هو لرفع القدرة الشرائية الى الحد الأعلى ، من الطبيعي ان يتساءل الناس في كل لحظة عما اذا كان التوزيع عادلا ام لا . اذن لابد للناس من مواصلة المناقشة في هذا الموضوع ، على الاقل طالما لم تبلغ المجتمعات مرحلة الغيظ المطلق حيث يُسمع لكل واحد ان يأخذ ما يشاء من الكومة . بيد انه ، الى ان تبلغ المجتمعات الصناعية تلك المرحلة ، ومع تطور هذه المجتمعات نحو المزيد من الموارد والتقليل من اللامساواة ، من الطبيعي ان تتخفف حدة العداء وعنفه .

واليوم ان آخر مسألة نبلها هي التالية : ما هي الاتجاهات الملحوظة في المجتمعات الصناعية فيما يتصل بالشكل والطابع الذي يتخذه النضال من اجل توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات ؟ يبدو لي ان هذه الاتجاهات هي التالية : تناقص السلبية ، احتداد المطالب ، وانخفاض الحركات الثورية والميل لاستخدام العنف . وما اني احاول التعليق على هذه الظواهر الثلاث :

١ - تناقص السلبية : قديماً ، كان الشطر الاعظم من السكان يعيشون بحسب التقاليد وكانوا يعتبرون بان ثمة مستوى معيناً وغطاً معيناً من الحياة يتفق مع ما يستحقون ، دون أي أمل في التحسن . ان ما ادعوه بالسلبية الاجتماعية هو بكل بساطة انعدام المطالبة وعدم انتظار مصير أفضل . والحقيقة التي لا شك فيها ، وعلى الرغم من خيبة نمط معين من المحافظين ، هو ان من خصائص المجتمعات الصناعية انها تضاعف الموارد الجماعية ومطالب الجميع في آن واحد . من السخافة التنديد بهذه الظاهرة التي هي منطقية ، وطبيعية ، ومطابقة لجوهر المجتمع الذي نحيا فيه . وقد لاحظ بعض من مدراء الشركات لدينا بأسف بان شخلة بعض البلدان المتخلفة ، حالما يتوفر لهم دخل معين يعتبرونه كافياً لسد حاجتهم ، يجمعون عن مضاعفة الجهد ولا يباليون بالزيادة الممكنة لدخلهم . ان هذا الموقف لا يتفق مع الحالة الراهنة للمجتمعات الصناعية التي تريد القضاء عليه . فلا يمكن تعليم الفرنسيين الرغبة في المزيد من الأشياء دون حشهم ، في الوقت نفسه ، على المطالبة . ان تقلص الشطر من السكان المتمسك بالحياة التقليدية

العريقة ، ان هذا التقلص يتفق مع التطور المنطقي والضروري للحضارة الصناعية التي تدفع الى المزيد من المطالبة .

ومع تقلص السلبية وعدم الاكتفاء بنمط الحياة التقليدي نجد ان هناك المزيد من المطالبات ، والمزيد من المناسبات للمطالبة ، والمزيد من الافراد والفئات المنظمة التي لتوعيتها النسبة التي بين دخلها الحالي ودخل المهاجرين ، تحتاج أما على تخفيض الموارد أو على عدم كفاية زيادتها ، على الأقل بالمقارنة مع الزيادة التي استفاد منها الفرد الآخر أو الفئة الأخرى . فالمطالبة لا تنفصل عن المقارنة . ان جوهر الديمقراطية والحضارة الصناعية يؤدي الى حالة التحرك المستمر . واذا ما اريد إلغاء هذه المطالب والاحتجاجات ، اقتضى استخدام وسائل لا تنتج الا أoxم العواقب ، لذا لا بد من الاعتراف بحق فئة من الفئات في ان تقول بحرية مطلقة ، ما هو عادل وما ليس بعادل . ان ارادة إلغاء هذه المطالب والاحتجاجات تقتضي اذن اللجوء الى استخدام وسائل لا تنتج الا عواقب وخيمة . لذا ، لا بد من قيام نفر صغير من الناس بخنق أصوات الآخرين ، باسم الله أو التاريخ أو العنصر ، واللجوء الى توزيع المداخل بحسب مصلحة المجتمع . ان لجوء هذا النفر الى السلطة المطلقة بشكل امكانية دائمة أو مبدأ مستمر لدى المجتمعات الصناعية ، لان حالتها الطبيعية ليست في قبول قيام النزاعات ولا في تهدئتها انما في منعها من ان اصبح قتالية .

٣ - ومن هنا تبدأ الموضوعة الثالثة : بطريقة عامة ، ان الميل الى العنف والحركة الثورية بدأ يضمف . وعليه ، في أية ظروف تتجه المطالبة لانخاذ طابع القسوة المتناهية ؟ اولاً ، في حالة هبوط الاجور ، والبطالة ، والأزمة الاقتصادية . وفي يومنا هذا ، اذا افترضنا تضافر هذه العناصر في الولايات المتحدة ، فيخشى من قيام ردود فعل عنيفة . لكن بعض المراقبين يمتقدون بان هذا الاحتمال لن يحدث ، لأن الحكومة الاميركية ستعمل كل ما بوسمها ، بما فيه اللجوء الى التخطيط الشامل ، للحيلولة دون نشوب ازمة كبيرة مع حصول بطالة جماعية . ( من الطبيعي ان التخطيط سوف يُصار الى اللجوء إليه



تحت شعار حرية المشروع ! . في الوقت الحاضر ، قد لا تكون المجتمعات الصناعية قادرة على تحمل أزمة مماثلة لتلك التي حدثت عام ١٩٣٠ ، كما ان الاتجاه الذي أشرت إليه يفترض استمرار النمو الذي لحظناه منذ عشر سنوات ، والذي ، مع ذلك ، لا نستطيع اعتباره كضمانة . ومن جهة أخرى ، في مرحلة الازدهار ، ليس يوسع المنظمات العمالية وبصورة عامة ممثلي مختلف الفئات الاجتماعية الا ان توافق على التسوية لأن التسوية تؤدي الى نتائج افضل من القتال في مرحلة الازدهار الاقتصادي ، طالما ليس لدى هذه المنظمات والفئات من هدف سوى اعادة توزيع المداخيل . وفيما يتعلق بصورة خاصة بالنقابات الاميركية ، فهي لا تعنى لا بمذهب ولا بإيديولوجيا ، وهي لا تتذوق طعم الملكية العامة لوسائل الانتاج ، بل تؤثر المناقشة مع ارباب العمل على المناقشة مع الدولة ، وهي تحصل بانتظام على زيادة الاجرة الساعية . فلماذا تميل الى العنف ؟ ان هذا الميل يتضامن كلما كان سلوك الجماعة خاضعا لقواد النقابات الى حد ما . والحقيقة ان أمناء سر النقابات الكبرى الاميركية يتمتعون باوضاع مالية مرضية ، كما يتمتعون بمكانة وسلطة عالية . لهذا السبب ، ان الصيغة الثورية ، صيغة الاستيلاء على الحكم ، من شأنها ان تضرهم مباشرة تحت اوامر الرؤساء السياسيين ، وبذا يفقدون امتيازاتهم . ولذلك يشمر أمناء سر النقابات الاميركية بالمزيد من الحرية ولا سيما بالمزيد من الأمان الشخصي ، طالما تعترف السلطات العامة باستقلال النقابات عن الدولة ولا تطمح الى تعيين قواد هذه النقابات باسم البروليتاريا ، وهذا يتفق كل الاتفاق مع مصلحة أمناء سر النقابات ومع مصلحة أصحاب المشاريع ، ومع مصلحة السلطات العامة .

ففي مجتمع متقدم ، من الطبيعي ان تكون مختلف الفئات الاجتماعية في نزاع سلمي ، او اذا أجيئ لي التعبير ، في تشاجر مستمر . لا ريب ان ثمة حالات عديدة من العنف : وما الإضراب إلا حالة واحدة من هذه الحالات . فما الذي يلزم للخروج من المنافسة المادئة التي يبقى مدارها توزيع الدخل القومي ، والدخول في المرحلة البطولية ، سواء كانت فئائية او رهيبة ، أعني مرحلة

الثورة ؟ في الحقيقة ، يجب توفير شعورين يبدو انها متناقضات ومتضامنان : شعور الأمل وشعور اليأس . يجب ان يكون الناس في وضع يعتبرون انه لا يطاق أساساً ، وانهم يأملون ، في الوقت نفسه ، بواقع آخر . وفي الواقع ، وسواء أسفنا ام اغتبطنا ، فتحة مجتمعات صناعية ، هي ديمقراطية ومسالمة معاً ، مثل السويد والزوج ، ليست يائسة ولا غنية بالآمال ، فهي نصف راضية ونصف محتجة . انها ترضى بالجملة وتحتج على التفصيل . ان هذا النوع من التشاجر الرضي هو أبعد ما يكون من المناخ الثوري .

يجب لنا ان نأسف بان يكون الأمل واليأس قد هجرا معاً المجتمعات الصناعية في منتصف القرن العشرين ، وقد يكون من المهم زوال هذين الشعورين القصبتين معاً ونهائياً . وفي النتيجة ، قد تكون فرنسا ( التي ليست مطابقة كلياً لحكمة المسالمة التي سبق ان وصفتها ) البلد الذي عسده اولئك الذين ما زال الأمل لديهم يضاهي عدد الذين ينسوا ؟ وقد يكون المناخ الثوري المصطنع لدينا حيلة الافتقار الى التشكك الايديولوجي والأمل . ومن حين لآخر ، انا الذي أنتقد طوعاً الروح المسيحية ، أميلُ للحنين الى العهد التي كان اليأس يغذي اكبر الآمال ، على الرغم من ان التشاجر الرضي يبدو لي ، بعد كل تقدير ، انه الحالة الاجتماعية المقبولة اكثر من أي شيء في يومنا هذا . اقول انها الحالة المقبولة أكثر من أي شيء ، ولا اقول انها أكثر ما تكون مدعاة للحمد والمناصرة <sup>(١)</sup> .

(١) في عام ١٩٦٣ ، اتبعت فرنسا ، بدورها ، حكمة المسألة . فالثوريون يتألفون من شيع . ولم يكن الشيوعيون قط محافظين بهذا المقدار . وشمسكين بالروح السلبية كما هم اليوم . ان للتطور الاجتماعي في تصارع . فبين ١٩٥٤ و ١٩٦٢ انخفض عسده المستثمرين الزراعيين بقدار ٢٤٤ ٪ ، وعدد العمال الزراعيين بقدار ٢٨ ٪ . وفي عام ١٩٥٢ ، لم يعد يشغل الاولون سوى ١٥٧ ٪ من اليد العاملة مقابل ٢٠٨ ٪ . وثلاثون ٤٠٣ ٪ مقابل ٦ ٪ . كذلك تصارعت حالاً أجورية : ان عدد ارباب العمل في الصناعات والتجارة نقص بقدار ١٣٠٩ ٪ . بين هذين التناوين ، في حين ان عسده الملاكات العليا والمهن الحرة ارتفع بقدار ٣٨٠٤ ٪ ( بالنسبة المئوية من المجموع ، ٤ ٪ مقابل ٢٠٨ ٪ ) ، والملاكات الوسطى بقدار ٣٠٨ ٪ . والمستخدمون بقدار ١٦٠٣ ٪ . والعمال بقدار ٨٠٨ ٪ .

## الدرس الثالث عشر

### فوارق موضوعية ، وفاصل اجتماعي ، وغني طبقي

في المرة الاخيرة ، كنت درست 'وجهتين من وجوه التطور الاقتصادي - الاجتماعي للمجتمعات الغربية، والسياقات التي تعين التغيرات في توزيع المداخل الجماعية ، وآثار هذه التبدلات على الطابع الذي يتخذه النضال بين الفئات في سبيل توزيع الدخل القومي . وكنت تخطيطت ' ، ارادياً ، الأمور المتوسطة بين الواقع الاقتصادي - التبرُّج والواقع الاجتماعي - روح المسألة النسبية . واود اليوم اعادة النظر فيها .

وفي تحليل وجيز ، أميز أربعة أمور منها :

- ١ - الفوارق الموضوعية في طرائق حياة الأفراد والفئات الاجتماعية .
- ٢ - الفاصل الاجتماعي بين هذه الفئات .
- ٣ - نوعي كل فئة لنفسها ، ودرجة نوعي كل فئة لوحدها الخاصة .
- ٤ - درجة قبول أو رفض كل من هذه الفئات حالتها والفاصل الاجتماعي الذي يميزها عن بعضها .

واني سأعتمد الى تعريف هذه الحدود الاربعة المرتبطة ببعضها بعضاً ، والتي مع ذلك لا تقترض بعضها بعضاً بدقة .

بشأن الظاهرة الأولى ، يميل المرء لأول وهلة الى القول انها تابعة للاختلافات التي بين المداخل . وبالفعل ، توجد علاقة بين انواع اللامساواة في الموارد وبين انماط الحياة . لكن ، ليس من الصحة القول انه ، عند توفر وسائل متساوية ،

يجري استخدام هذه الوسائل بالضرورة بصورة متائلة . انكم تعرفون جميعاً  
الابحاث التي قام بها السيد « موريس هالبوش » حول كيفية توزيع النفقات  
بحسب الشات الاجتماعية ، فمع مدائيل مساوية ، على العموم ، ينفق العامل من  
أجل الغذاء أكثر وينفق من أجل السكنى أقل مما ينفق البورجوازي الصغير .  
ان توزيع النفقات ونط الحياة ليسا أقل أهمية في نظر العالم الاجتماعي من  
مستوى الحياة . فالاتجاه نحو مستوى حياة بورجوازية صغيرة لا يُلغى لذلك  
الفوارق ما بين طرائق الحياة .

ان تعريف الظاهرة الثانية هو أعسر . ولافتقارنا الى عبارة أفضل ، سميتها  
بـ « المسافة الاجتماعية » . ولكي ابدأ ، سأشرح بالاستعانة باقرب معنى يمكن ان  
تكونه عنها . فعندما تلتقون بامرء ينتمي الى الأمة نفسها التي تفتنون اليها ،  
لكن يتعاطى المهنة التي يتعاطى والدخل الذي لديه ما بعيدان جداً عن مهنتكم  
ودخلكم ، تشعرون ، بصورة عفوية تقريباً ، بمسافة تفصل ما بينه وبينكم . ان  
ما يُذهل المسافر الغربي عندما يطوف بلداً مثل الهند هو ان الفارق ، في الغالب  
بين السائح الذي ينتقل من فندق فخم الى فندق فخم آخر وبين البؤساء المنتشرين  
في الطرقات ، هو على قدر بحيث لا يبقى بينه وبينهم ادنى حد من المشاركة التي  
تتيح أية علاقة أو تعامل بينه وبينهم . ان المسافة هي كبيرة جداً بحيث انه  
لا يبقى ، لا من هذا الجانب ولا من ذاك ، أي وعي يُوحى بوحدة انسانية . اني  
أذكرُ الجامع الوردي اللون في « نيودلهي » وذاك السليم الذي كانت  
يُخدمني كدليل . لقد كان يتصرف على نحو أنه لم يكن يعتبر نفسه من الجنس  
نفسه الذي انتمي اليه ، وكان يُوحى اليّ كأي كائن هبط من سوكب آخر .  
ففي مثل هذه الحال ، لا يمكن تجاوز الهوة الفاصلة ، وهذا الأمر قد لا يمر  
بخاطر أي فرد في فرنسا . لأن المسافة القصوى بين البورجوازي والعامل ما  
من شيء يجمع بينهما وبين الهوة التي تفصل التمس الذي ينسج في شوارع  
« كالكوئا » عن البورجوازي الكبير او حتى عن القائد الاشتراكي لجمهورية  
الهند . ان اقصى الفواصل ، في فرنسا ، لا تقضي أبداً على الشعور بالمشاركة .

ففي جميع المجتمعات الحديثة ، بين الأفراد وفي آن واحد ، شعور مزدوج : شعور بالمشاركة ، أي بانتمائنا جميعاً الى الجنس البشري نفسه ، أو الى الأمة نفسها ، أو الى الدين نفسه - وشعور بالمفارقة : أي ان العامل مثلاً يشعر بأنه لا ينتمي الى العالم البورجوازي .

ونبلغ الآن النقطة المتوسطة الثالثة ، « وعي الفئة » . في غالب الاحيان ، هذا الوعي غير متوفر لدى الافراد الشديدي الحرمان . ولنعد الى مثل الهند : ان اتعاس الافراد قد لا يكون لديهم الشعور بانهم ينتمون الى جماعة خاصة ( ما عدا الطائفة التي ينتمون اليها ) ، فالبؤس ينزع منهم الوعي ويمزله عن بعضهم بعضاً : وما من رابطة ضرورية تجمع بين مستوى المداخيل والطرائق الموضوعية للعيش وتوعي الأفراد لوحدهم ، في مثل هذه الحالات .

أخيراً ، اطلب اليكم ان تميزوا بدقة بين درجة توعي الفئة ( او الطبقة ) وقبول او رفض الفارق . فمن الممكن ان يشعر العامل بانتمائه الى البروليتاريا وفي الوقت نفسه يؤكد بان العمل الذي يقدمه او الوظيفة التي يشغلها ليست قيمتها بأقل من قيمة عمل او وظيفة الآخرين . ان لديه القناعة الصميمة بأنه جزء من مجموعة عمالية ، ويقدر هذا التأثير ضمن اطار المجتمع الاجمالي . ان المثال الذي يخطر ببالي ليس خيالياً : فبحسب الدراسات التي جرت ، يتبين بان العامل الانكليزي يتوعى طبقته دون ان يقتصب في وجه الترتيب الاجتماعي ، من جراء ذلك . وقد يكون الظرف الفرنسي متجهاً في اتجاه معاكس .

والآن ، بعد ان أجدنا في تمييز هذه الظواهر الثلاث ، يحسن بنا ان نخص اتجاهات التطور من ناحية كل ظاهرة على حدة .

اولاً ، ما هو تأثير اتجاهات التطور الاقتصادي في الفوارق الموضوعية في شروط الحياة ؟ قد يميل المرء فوراً للاجابة بأنه اذا كانت الاختلافات بين المداخيل تنجبه الى التقلص ، فبصورة متوازية يجب ان تتضاءل الفوارق بين طرائق العيش . اجمالاً . وفي المدى البعيد ، هذا صحيح . لكن هذه الموضوعية هي على قدر من البداة لكي لا تكون ذات اهمية ، ويجب المضي الى ما أبعد .

ففي البدء ، اني اتساءل : الى أي حد يمكن ان يتجسد تقليص اللامساواة الاقتصادية الى إلغاء الاشكال القصوى للبؤس ؟ يبدو لي ان الاجابة عن هذا السؤال هي على النحو التالي : ما من مثل حتى اليوم على ان المجتمعات الفقيرة استطاعت القضاء على شروط الحياة البائسة ، كما ان هذه المجتمعات تتضمن الكثير من اللامساواة ( باستثناء الصين الشيوعية التي تعمل دائبة خلافاً لذلك ) . ان هذه الموضوعه هي مقبنة في نظر الاخلاقي وجارحة بالنسبة للضمير . ومن المأمول فيه ان ترداد العدالة كلما كان الفقر العام اكثر بروزاً . الواقع ، ان المسألة في عالمنا هي مغايرة كلياً لهذه الامنية . ان المجتمعات المدعوة بالتخلفة او النامية تفتقر الى الثروة ، بمعنى ان الدخل الفردي فيها هو ضئيل ، وهي توزع الموارد بطريقة بعيدة جداً عن المساواة . ففي الهند مثلاً ، قد يكون من المستحيل إلغاء الاشكال القصوى للبؤس . لذلك ، وبدافع الروح الانسانية نفسها ، يجب حمل الجهود على خلق الثروة ، وعلى تحسين الزراعة ، وعلى التصنيع ، لا الاعتماد على مساعدة الملايين من البؤساء الذين لا يمكن انقاذهم . انا اعرف بان هذه الموضوعه هي شاقة . لكن الواقع هو انه لا يمكن تصور سياسة مساواة في بلد حيث زيادة السكان بالنسبة للوارد تتجاوز نقطة معينة . واذا تركنا جانبا البلدان المدعوة بالتخلفة أو النامية التي لا نعالج موضوعها الآن ، مبدئياً ، وتطلعنا الى البلدان الغريبة ، وجدنا موضوعه ثانية تجدر الإشارة إليها : ما من تناسب معقول بين النمو الاقتصادي الإجمالي و « انقضاء الإملاك » او المسكنة . ان القضاء على الفقر المطلق كان اكثر فعالية في البلدان السكندنافية او في بريطانيا العظمى مما في الولايات المتحدة ، على الرغم من ان الثروة الاميركية هي اكبر . وبعبارة اخرى ، اذا كان الشرط الضروري لإلغاء البؤس هو توفر حد ادنى من نمو 'مجمل المجتمع' ، فان الشرط ليس كافياً .

اذن كيف تفسر هذه العجيبة البيئنة ، التي أثرت 'اليها' أولاً ، ان الولايات المتحدة تمثل حالة فريدة بالنسبة للبلدان الأوروبية ، بسبب التنوع القوي ،

القومي والعنصري ، بين السكان ، هذا السبب الذي شجع حتى الآن استمرار بقاء طبقة « بروليتارية - سفلى » ، ان جاز لي التعبير ، أي طبقة دون مستوى البروليتاريا التي تحدث عنها ماركس ، طبقة أسفل من طبقة عمال الصناعة . ففي هذا عامل من العوامل التي تشلّ تكوين وعي طبقي قوي . واليوم أيضاً ، توجد في الجنوب او في الولايات المتاخمة للمكسيك طبقة « بروليتارية - سفلى » ، مصدرها هو إما اللون او منشأها العائد الى البلدان المجاورة ، هذه الطبقة التي لا تستفيد قط من مستوى الحياة المرتفع لدى مجمل السكان الامريكيين . وثمة سبب آخر ، مغاير كلياً ، هو ان الولايات المتحدة ليس فيها حتى الآن تمويزات عائلية . فهي توافق وتعتبر على ان من الطبيعي وجود فارق قصي في مستوى الحياة بحسب حجم العائلات . فبعض البيوت العائلية التي تشتمل على شغلين وتقتاض بالتالي اجرتين لديها مداخيل تتراوح بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ دولار ، أي تتراوح بين مليونين ومليونين ونصف الفرنك<sup>(١)</sup> ، وهذا يمثل مستوى حياة مرتفع . وبالعكس ، ان العائلة ، التي تضم عدداً كبيراً من الاولاد وليس فيها سوى شغل واحد ، وبالتالي تقتاض اجرة واحدة ، هي فقيرة ، واحياناً قريبة من البؤس . ان الايديولوجيا القومية التي للولايات المتحدة حتى الآن (ويلاحظ تضيير تدريجي) توافق على الممركة ، والاصطفاء بحسب نتائج الصراع . وحتى لا تتضمن بان توزيع المداخيل يجب ان يهيمن عليه ، بصورة اساسية ، تلبية الحاجات الضرورية للمواطنين . فمسألة تلبية الحاجات هي ثانوية ، وهي حصيلة التنافس بين الافراد ، هذا التنافس الذي يعتبر ، في آن واحد ، عادلاً ومطابقاً لمصلحة المجتمع . ان هذه الظواهرات تتجه نحو التفسير بصورة بطيئة ، لكنكم ، عندما تزدورون الولايات المتحدة ، ينشأ لديكم شعور بأشكال وضروب من اللامساواة أبرز مما في البلدان السكندنافية . وبهذا الخصوص ، ان البلد الذي طرأ عليه أكبر تحول قد يكون بريطانيا العظمى .

تسعين سنة خلت ، كان هذا البلد يعتقد ، كما كان في الواقع ، انه ، من ناحية

(١) ٣٠ ٠٠٠ الى ٣٥ ٠٠٠ فرنك لعام ١٩٦٣ .

القوة ، في الصف الاول في العالم . فكانت لديه امبراطورية ، تمتد الى جميع القارات ، لكن ، في الوقت نفسه ، كان ثلث السكان البريطانيين يعاني نقصاً في التغذية . وبعد انقضاء خمسين عاماً ، أضحت بريطانيا قوة من درجة ثانية . فهذه الجزيرة التي لا تهيمن على مداخيل مرافئها غدت تابعة للقوة التي صارت سيدة البحار . غدت بريطانيا اذن تابعة للولايات المتحدة . لكن ، خلال مرحلة الانحدار ، تم القضاء على النقص في التغذية ، واضحى الانكليز ، على الرغم من الإضرابات المعارضة ، يعيشون اكثر هدوءاً ورغماً مما لم يعيشوا قط <sup>(١)</sup> . ان هذا التناقص الذي صورته اعتقد بأنه يمكن ان يكون موضع تأمل مفيد من جانب المفكرين القوميين الذين لم يدركوا بعد بان الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين لا تحددها نسبة القوة السياسية كما كانت الحال في الماضي . فاما من نسبة قطعاً بين المقام الذي يتمتع به الدبلوماسيون في المؤتمرات الدولية والشروط التي تعيش فيها الشعوب .

ان مثال فرنسا هو متوسط ما بين بريطانيا والولايات المتحدة . لا شك ان البؤس هنا هو اكثر مما في بريطانيا العظمى لسببين رئيسيين: فما زالت قائمة أزمة السكن ، التي دُبرت بصورة علمية خلال اربعين عاماً من الحكم ذلك ان التشريع الخاص بالايحارات كان يؤدي منذ عام ١٩١٤ ، بصورة لا رحمة فيها ومتوقعة ، الى المعجز الحالي . وبالإضافة الى هذا التعمد ، فان الاحداث والحروب طبعاً ضخمت هذا النقص . ان الجهود التي بُذلت حالياً تتجه نحو إصلاح الحال ، لكن ستنقضي أيضاً عدة سنوات قبل ان تزل اللامساواة القصية التي تفرق بين عائلات ذات دخل واحد ، حسبما تتكون تنصرف بسكنى أم تعيش في الفنادق . والسبب الثاني هو ان فرنسا ما زالت حتى اليوم بلداً يتسع فيه التنافر وعدم الانسجام بشكل كبير . فهي تتضمن قطاعات اقتصادية ومناطق لم تجار مصر ، ولم يتم فيها استحداث الآلات والمعامل . ففي بعض الأرياف ، يعيش

---

(١) بيد ان التمييزات الاجتماعية ما برحت عميقة الجذور في المجتمع الانكليزي . فما بين الشعب ورجال المؤسسات مازال الفارق كبيراً .



الفلاحون شروط فقر مدقع ، ويتمسكون بقطعة الأرض الصغيرة ، ويريدون الحفاظ على نمط العمل والحياة المألوفين . ان هذه الظواهر لا يمكن القضاء عليها الا بالهجوء الى الاستحداث العام . وبالمقابل ، وخلافاً للولايات المتحدة واكثر من بريطانيا العظمى ، ان لدى فرنسا نظاماً للتعويضات العائلية ، وقد دفعت بعيداً جداً الى الامام الاتجاه نحو توزيع المداخل تبعاً للحاجات المفترضة لدى العائلات . وهذه التدابير تعمل في اتجاه إلغاء الأشكال القسرية للبؤس .

ولنطرح الآن السؤال التالي : ان تقلب اللامساواة الاقتصادية ، الى أي حد يمكن ان تنتج عنه تسوية تدريجية لشروط حياة مختلف الفئات الاجتماعية ؟ انا اعتقد ان الفكرة الرئيسية المتعلقة بهذه النقطة هي فكرة « انعدام التواصل » وفكرة « الحدود » . قد تذكر انني عندما محصت توزيع المداخل في الولايات المتحدة ، اشرت الى نسبة العائلات الاميركية التي مدخولها يفوق ٤٠٠٠ دولار . ان هذا الاختيار كان يتضمن عنصراً من الاعتباطية ، لكنه كان ينطوي على معنى : فهناك نقاط تحول او انقطاع . ان كل زيادة تطرأ على أضعف المداخل لا تميل فوراً الى التقريب بين شروط الحياة . يجب ان تكون الموارد على نحو انها تتيح الامكانية لتوفير الغذاء والكساء تقريباً مثل الطبقات المدعوة بالبورجوازية ، من جهة ، والتصرف بالفائض بالنسبة للسلع التي هي موضع استهلاك دائم ، من جهة اخرى . فاذا ازدادت الثروة الإجمالية ، واذا كان مجمل المداخل في ارتفاع ، يمكن ان ينتج عن ذلك تسوية في شروط العيش دون ان يكون ، من الناحية الاحصائية ، ثمة تقلب جوهرى في أنواع اللامساواة . وعندما يؤكد العالم الاقتصادي او العالم الاجتماعي ، بموجب الاحصاءات ، اتجاهاً نحو المساواة ، لا يكون دوماً قد اكتشف واقعة اجتماعية يتحسها اصحاب العلاقة ، فعندما تتمكن العائلات الغالية من تأمين السكنى والغذاء تقريباً بشكل يضاهاى البورجوازية الصغيرة ، تكون السيكولوجيا قد عززت الاحصائية فعلاً . وهذا يعني بان الاتجاه نحو تسوية شروط العيش هو تابع لنمو الثروة الإجمالية بتدريج ما هو تابع ايضاً لتقلب اللامساواة . ان العاملين يتدخلان في هذا الموضوع ،

لكنني أعتقد بأن العامل الاول هو الامم . ففي الولايات المتحدة ، ان ما يخلق ظاهراً التسوية ، هو انه ، على الرغم من درجة اللامساواة ، هناك عدد متزايد من العائلات العالية يتصرف بمدخيل كافية تمكنه من امتلاك سكنى خاصة به ومن التغذية على شاكلة الطبقات البورجوازية ، وحتى تأمين الكساء مثلها .

فاذا كان الامر كذلك ، كانت المجتمعات الصناعية ماضية في اتجاه التلاقي بين أنماط المعيشة ( اكرّر مرة اخرى ، مع جميع التحفظات الضرورية ) . ففي السويد ، ان هذه التسوية هي مذهلة . لكننا اذا تركنا جانباً البلدان السكندنافية من جهة ، والولايات المتحدة من جهة اخرى ( حيث لا تصيب هذه التسوية سوى ١٥٠ و ٦٠٪ من السكان ) ، فما من بلد من البلدان الغربية المتوسطة ، أي لا بريطانيا العظمى ولا فرنسا ، بلغ هذه المرحلة حيث نمو الثروة الاجمالية يؤدي الى أنماط معيشة متشابهة موضوعياً . فهذا لم يتحقق بعد ، كما انه ، حتى اليوم ، ما زالت اللامساواة بين المداخليل تؤدي الى أنماط معيشة مختلفة جداً ولا يمكن إلغاؤها . ولا يحتمل ان يتمكن أي إصلاح اجتماعي من التقريب بين المداخليل في المدى القصير . ولو جرى تطبيق الحد الاعلى في إعادة توزيع الدخل القومي ، لما استطاع احداث التسوية في شروط المعيشة لدى السكان ، هذه التسوية المأمولة او التي قد تكون موضع امل .

ان إعادة توزيع المداخليل تقيدهما ، في النظام الديموقراطي ، وسائل الدفاع التي بمجوزة الطبقة المهيمنة ، التي تدافع عن مصالحها ، وفي أنظمة الحكم الفردي يقيدها السلطان الذي بين يدي الحاكم . فالأقوياء لديهم القدرة ، نظرياً ، على توزيع المداخليل لصالح الفئات غير المحظوظة ، لكن ، من الناحية العملية ، ينبغي افتراض التجرد وخلق المصلحة . لذا بوسعنا ان نخلص الى القول ان الملاحظ في أغنى المجتمعات ان هناك شطراً واسعاً من السكان يتشابهون أكثر فأكثر في طريقة العيش الظاهرية ، الخارجية . وقد يتسع هذا التشابه ، وقد يتسع جمهور فئة البورجوازية الصغيرة اذا افترضنا نظرياً استمرار النمو الاقتصادي ، بحسب الوتيرة الملحوظة منذ قرابة خمسة عشر عاماً . لكننا ، في الوقت الحاضر ، وفي

معظم البلدان الغربية ، ما زلنا بميدى جداً عن ذلك .

لننظر الآن في الوجه الثاني من القضية ، أي النسبة ما بين الفوارق المادية والمسافة الاجتماعية . اننا نلاحظ بأنه ما من تناسب بين تناقص تلك وتقلص هذه . سأتخذ مثلاً على ذلك بريطانيا العظمى . ان الفوارق بين المداخيل انقصت بصورة حسنة ، أولاً داخل الطبقة العاملة ، ثم بين الاجور والرواتب ، أعني إجمالاً بين العمال والمهن غير اليدوية . وعلى الرغم من هذا التقارب الاقتصادي وحتى الاجتماعي ، فان أنماط الحياة وسيكولوجيات الفئات ونفسياتها ما زالت ، حسباً يبدو لي ، تقريباً مختلفة اليوم كاختلافها في الماضي . فالمسافة الاجتماعية بين الفئات المميزة وجمهور السكان ما برحت كبيرة جداً . ان هذه المسافة للفاحشة بين الاوساط الحاكمة الانكليزية والطبقات الشعبية ، هي ، حسباً يبدو لي ، أعظم في بريطانيا مما في فرنسا ( لكنها في انكلترا مصحوبة بقبول من الجانبين ) .

ان هذه القرابة البريطانية يبدو لي انها حصة التاريخ وبقاء التقاليد شبه الارستوقراطية . ان المؤسسة التي تحافظ على هذه المسافة الاجتماعية اكثر من اية مؤسسة اخرى هي نظام التعليم ، الذي بقي بصورة جذرية بعيداً عن المساواة . لنذكر قبل كل شيء به المدارس العمومية ، التي قد يقول الفرنسي عنها ، طواعية ، انها تدعى هكذا لانها مدارس خاصة ، تضم ، كداخليين ، اولاد الاوساط المعيزة . ان الطموح الاقصى لدى العائلات التي ترتفع في السلم الاجتماعي هو تمكين اولادها من النشوء في هذه المدارس الشهيرة . لا شك في ان بعضاً من اولاد العائلات المتواضعة ينال المتح لدخول المدارس العمومية ، لكن هذه الطريقة تزيد الانتقال الاجتماعي دون ان تعدل التربية ، لأن ابن البورجوازي الصغير يتوجب عليه ان يتكيف بحسب النمط شبه الارستوقراطي الذي لدى رفاقه .

ان تنظيم التعليم الثانوي يعمل في الاتجاه نفسه ، اعني التمييز بين مدارس اللغة ، وبقية المؤسسات الثانوية . في النظام الانكليزي ، تكون نخبة التلامذة في شبه مؤسسة يخرج منها جميع الطلاب . وثمة كليات اخرى حديثة او تقنية

تضم بقية الفئات . والمدارس الوحيدة التي تحوي جميع الاختيارات تدعى  
 بـ « المدارس الشاملة » وهي موضع مناقشات ومشادات حادة جداً في انكلترا .  
 ان نظام التعليم ، الموروث من الماضي ، والذي يفرق بين فئات التلاميذ ،  
 يوسع الشقة بين الأوساط الاجتماعية منذ سن مبكرة . منذ عام أو عامين تم  
 تكريس مقالة ، اجتماعية تهكية ، للخصائص التي تتسم بها الطبقة العليا . وأشار  
 مختلف الفئات ، وللفردات ولللفظ الذين يحددان طابع الطبقة العليا . وأشار  
 المؤلف ، بالأمثلة ، الى الكلمة التي يستخدمها المميزون والكلمة التي لها المعنى  
 نفسه والتي تستخدمها عامة اوساط البورجوازية الصغيرة أو الاوساط الشعبية  
 ان ظاهرات من هذا النوع تميل لأن تخلق لا نضالاً بين الفئات الاجتماعية  
 بل شعوراً قوياً بالفرقة أدعوه ، لافتقارنا الى عبارة أفضل ، بالمسافة الاجتماعية .  
 وفضلاً عن ذلك ، لقد حافظت الطبقة العليا على بعض العادات الارستوقراطية أو  
 شبه الارستوقراطية . لا شك انها ناجمة عن خليط من النبالة القديمة والطبقة  
 الوسطى . وحتى اذا افترضنا انها طبقة ارستوقراطية ، فهذه الارستوقراطية  
 تعمل وليست طبقة بذخ وتترف . وعلى الرغم من كل شيء ، ان نمط حياتها يختلف  
 عن نمط حياة البورجوازية الالمانية .

مع ذلك ، اياً كانت الفوارق الاجتماعية ، فان الفرنسي يبقى لديه انطباع  
 خاص بشأن لا المساواة انما الصلة التي بين هذه الفئات . هل حالة الأمور هذه  
 ستدوم ؟ هذا سؤال آخر : فكلمنا كان الانتقال الاجتماعي كبيراً ، كانت  
 الرغبة في الارتقاء اكثر حدة ، تمذّر في آن واحد انقاذ مبادئ مجتمع  
 متساوٍ من جهة وواقع المسافة الاجتماعية الموجودة بين مختلف الفئات ، من  
 جهة اخرى . بيد ان بريطانيا العظمى حققت ، في الوقت الحاضر ، طرفة  
 سريعة المطب : فهي انقصت كسائر البلدان الغربية اللامساواة الاقتصادية ،  
 وفي الوقت نفسه حافظت ، بتصميم وكتهان ، على التباين الاجتماعي . وقد يكون  
 هذا المزيج ، الدائم او الوقي ، مثلاً نموذجياً من بعض الوجوه .  
 والمسافات الاجتماعية في الولايات المتحدة ، عندما لا تتدخل الاختلافات

العنصرية والقومية ، هي أقل مما في انكلترا الى حد ما ، وذلك تابع لنفسية الشعب الاميريكي . ففي حين ان في انكلترا ، حتى تاريخ قريب ، كان التمييز بين المهن والشروط الخاصة يُعتبر مطابقاً للنظام الطبيعي وكأنه ابدى ، كانت اللامساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة كبيرة جداً بينا الايديولوجيا الرسمية تقول بالمساواة بين الجميع . والتوفيق بين اللامساواة الاقتصادية والمساواة ايدولوجياً تجري محاولته بطريقة تشبه الاعتقاد العام الشائع في فرنسا بان جميع الجنود لديهم ، في حقائبهم عصا المشير . ان هذه الايديولوجيا لم تتجاوب قط بامانة مع الواقع الاجتماعي ، لكنها ساعدت الى حد كبير على سد الثغرة أو التغلب على التناقض بين اللامساواة في الواقع والمساواة في الحق . وعدا ذلك ، لم تنشأ في الولايات المتحدة أية ارسوقراطية حقاً . أخيراً ، ان طريقة التفكير السائدة هي طريقة الطبقة الوسطى . وغالبية الاميركيين يصنفون أنفسهم ضمن هذه الطبقة . وكلما ارتفع عدد العمال الذين ينالون مزايا كافية ، ارتفع عدد الذين يصنفون انفسهم ضمن الطبقة التي تحمل طابع المجتمع الاجالي . والمسافة الاجتماعية هي كبيرة تبعاً للون الجلد أو للنشأ القومي ، لكن فيما يتعلق بالظواهر المتصلة ببنية المجتمع الصناعي ، انها في الولايات المتحدة أقل مما في بريطانيا العظمى .

ان المسألة الثالثة تتعلق بدرجة حدة الوعي الطبقي . وهي موضوع على الشكل التالي : ان العديد من الافراد يعيشون بطريقة متباعدة ، لكنه لم ينتج بعد عن هذا التماثل في العيش وعي شديد بالانتماء الى فئة تدعى طبقة . في معظم البلدان الغربية ، يتكلم المثقفون ، طوعاً ، عن الوعي الطبقي ، وينسبونه للعمال . لكنهم هم انفسهم ، على العموم ، لا يشعرون بذلك . اما الذين يكثرلون من هذا الكلام فهم المثقفون الماركسيون ، وهم يصنفون انفسهم ، فكراً ، الى جانب الطبقة العاملة التي ليسوا من عداد اعضائها . وفيما يتعلق بالبورجوازيين الصغار ، فاذا ما سُئلوا عن انتمائهم الطبقي ، أجاب بعضهم بانهم ينتمي الى الطبقة الوسطى وأجاب البعض الآخر انه ينتمي الى الطبقة العاملة . ففي

هاتين الحالتين الخاصتين بالطبقة البورجوازية الصغيرة ، لا يبدو الشعور الطبقي قوياً وواضح المعالم . لذا ، يُطرح السؤال التالي : في أي اتجاه ينشأ الوعي الطبقي مع التطور الاقتصادي ؟

أنا لا اعتقد ان بالامكان تمييز اتجاه وحيد ، لأن الظواهرات هي متعددة ومتناقضة . ففي المجتمعات الغربية تتجه الفئات الى تنظيم نفسها . وفي منتصف القرن العشرين أضحت هذه الفئات أشدّ وعياً وأكثر قدرة على الدفاع عن مصالحها أكثر مما في الماضي . ان 'منتجي الشمندر' واصحاب المشاريع التمديدية وصغار التجار هم مرتبطون بمصالح ولكل فئة منهم المزيد من الشعور بانتهاكها الى مجموعة اقتصادية - اجتماعية معينة . لكن هذه الفئات ليس لديها شعور بانها تشكل مجموعة منفصلة بصورة جذرية وفريدة عن بقية المجموعات ، خلافاً لما يحدث لدى العمال .

ذلك ان المسألة الأهم هي مسألة تطور الوعي الطبقي لدى عمال الصناعة . وقد قام نقاش كثير حول المسألة . وانا لا أدعي بلني اعطيكم جواباً قاطعاً . فمن الصعوبة دراسة موضوع من الخارج ، كعلماء اجتماع ، وذلك لأن علماء الاجتماع لم يعمدوا الى اجراء هذه الدراسة بل لأنهم انقسموا على أنفسهم ، فبعضهم يحدد لدى الطبقة العاملة هذا الوعي الطبقي ، والبعض الآخر رفض هذا الوعي بصورة مسبقة . لذا ، سأكتفي ببعض الاشارات التي تبدو محتملة في نظري .

واني سأعتمد المثال الانكليزي ، الذي درسه علماء الاجتماع الانكليزي أنفسهم ، وهم يتميزون عن علماء القارة اليابسة المتأثرين بالماركسية ، بينما هم لم يبالوا بأراء زملائهم ، وانصبّ اهتمامهم على دراسة الاوضاع في بلدهم بصورة موضوعية .

اولاً ، لقد تبدّل الترتيب داخل الطبقة العاملة ، واضحى الفارق في الاجور بين العمال المتخصصين وسواهم ، في الوقت الحاضر ، أقل مما كان قبل قرن . وارتستوقراطية المهنيين تضاعفت ، عدداً وأهمية . وأصبح العمال المتخصصون

يشكلون الغالبية <sup>(١)</sup> . وكانت الحركات النقابية الانكليزية في القرن الماضي منظمة ، في الغالب ، من قبل النخبة المالكية ، وكانت هذه هي التي تقود النقابات . وكانت النقابات تجمع اعضاءها بحسب اختصاصها أكثر مما بحسب القطاعات الصناعية . اما اليوم فان الطبقة العاملة الانكليزية أصبحت أكثر انسجاماً . وفي الوقت نفسه ، ان السمة البروليتارية التي كانت تطبع المنظمات المالكية الانكليزية تميل للزوال . فالمنظمات العفوية التي كانت تتوخى الدفاع عن مصالحها ، والمطالبة بتحسين اوضاعها وبالثقافة ، امتصتها واستوعبتها النقابات الحالية التي هي من جهة أقوى ، ومن جهة أخرى اقل استقلالاً وأقل تشيلاً للطابع المالي مما كانت عليها النقابات في القرن الماضي . كما ان الضمان الاجتماعي اضحى دائرة خاضعة للدولة ، ومؤسسات التعاون المتبادل ذات المنشأ المالي في الاصل لم يعد لها وجود . وحلت محلها بيروقراطية الدولة .

واخيراً ، تجلت ظاهرة ، بوسعكم ان تلمنوها او تمثدوها ، وهي القضاء على ما كان يشكل حقاً ثقافة عمالية صحيحة . وقد كبجتها وقضت عليها ما بوسعكم ان تدعوها نصف ثقافة أو ثقافة زائفة او ثقافة الجماهير ، أي الثقافة المنتشرة عن طريق الراديو والتلفزيون والتي تمرر على مجموع السكان وتعمل على توحيد طرائق التفكير والعيش بفعالية مجدية . في الوقت الحاضر ، وحسباً يرويه لنا المراقبون ، بدأ الراديو ولا سيما التلفزيون ( وهذا الأخير هو في انكلترا تسليية شعبية ) بنشر محتوى لا يحمل سمة أية طبقة معينة بل ينتج عن شبه تعميم او تبسيط لثقافة الطبقات العليا . وفي النتيجة ، اخذت هذه الوسائل في القضاء على النشاط المستقل الذي كانت تلمتن به الطبقات الشعبية سابقاً ، وفي الوقت نفسه ، أبقت على الشقة الواسعة التي تفصل بين الاقليات المزعومة مثقفة ( والتي تدعي حول ما تنشره وسائل الاقتصاد الجماهيرية ، التي تخلقها الحكومة طبعاً ) والجماهير نفسها .

---

(١) ان هذه الموضوعات ليست صحيحة بالنسبة لجميع الصناعات . فاذا كان « منهي » القرن المتصرم لم يعد له وجود ، فان عدد مراقبي الآلات والاصناف الهندسين يتزايد .

وفي هذا الوضع ، هل ينبغي القول ان الطبقة العاملة ، المنسجمة لكن المحرومة من أية مبادرة ، تتوعى ذاتها ؟ ما من شك في ان العمال الانكليز يفكرون هذا التفكير . لكن هذا الوعي الطبقي ، في الوقت الحاضر ، فقد الطابع الكفاحي الاصيل ولم يعد يتجلى بآثار ثقافية اصيلة ، خاصة بالعمال كما كان الامر في الماضي . قد تكون ثقافة التلفزيون اصلحة ( او اقل صلاحاً ) : على كل حال ، ليست من خلق الطبقات الشعبية ، ان هذه الطبقات تتلقاها ، وان جاز لي القول ، تجعلها ، وتُفرض عليها من قبل الدولة التي تستأثر باحتكارها ، لكي تُعلن ان هذا التنوع دليل على صلاح النظام الديموقراطي . ففي هذه الحال ، لم تعد وسائل الاتصال بالجمهور التي تضمها الدولة وسيلة للتوجيه السياسي ، بل توجيهاً لتعريم السياسة ، كما قد يقول المثائم . ان التلفزيون « الحياضي » هو ، كما يبدو ، طريقة مدهشة لتحويل الشعب عن السياسة .

علينا ان نطرح سؤالاً اخيراً : الى أي حد ، عندما يكون حزب العمال الانكليزي في الحكم ، يشعر العمال انهم هم فيه ؟ وهكذا نعود الى المسألة الشهيرة ، مسألة العلاقات بين البروليتاريا والحزب . عندما يجلس المستر ايتلي او المستر جيتسكل في المقر رقم ١٠ في « دونينغ ستريت » ، هل يشعر العامل الانكليزي انه في الحكم ؟ في الواقع ، يواصل القول « نحن ، وهم » ، و « هم ، و هم » ، سواء كانوا محافظين او من حزب العمال . من المحتمل ان يكون لدى العمال المزيد من الشعور بأنهم يساهمون في ادارة الشؤون العامة عندما يكون في الحكم أمناء سر نقابات سابقون او نواب من حزب « العمل » . لكن من الصعوبة تقدير ذلك لأن علينا ان نتفعل في ضميرهم لمعرفة ذلك . لننقل بصيغة حكيمه : أياً كان الحزب الحاكم سواء كان المحافظون او العماليون ، ان الدولة هي دوماً بعيدة وقوية . وفي ختام الامر ، لا يملك الافراد سوى ادارة الشؤون القريبة منهم . لا ينتج عن ذلك بان ارتقاء حزب عمالي الى الحكم ليس له معنى . من المحتمل ان يكون هذا المعنى الوحيد الذي يمكن اعطائه لفكرة ارتقاء الطبقة العاملة الى الحكم ، لكن يجب معرفة ان هذا الارتقاء يتم بالواسطة



أي بصورة رمزية .

وبعد ، يتبقى علي ان اعالج مسألة اخيرة . يمكن ان يرافق المسافة الاجتماعية قبول ، وهذا هو شأن بريطانيا العظمى ، أو رفض مثلما في فرنسا - وهذا يزودنا بمسألة سأول معالجتها في الدرس المقبل : ما هي التحولات التي تُهيمن على المواقف ازاء الفاصل بين الفئات ، وإلى أي حدّ يعمل الانتقال الطبقي داخل المجتمع لصالح هذا الموقف أو ذاك ؟

## الدرس الرابع عشر

### الطبقات والانتقال الاجتماعي

اذكر كم في البدء بالنقطة التي كنا وصلنا اليها في نهاية الدرس الاخير . فقد صكنت ميزت أربعة وجوه للفرقة التي بين الفئات الاجتماعية ، فوارق في المداخل ، فوارق في طرائق العيش ، شعور بالمشاركة وبالانفراد بالنسبة لبقية الفئات ، واخيراً قبول أو رفض هذه الفوارق .

وكنتم حدثكم عن الوجه الثالث ، اعني عن الشعور بالمشاركة وكنتم امتنعت عن موضوعات عامة بشأن الجاه التطور لان الدراسات التي تحت تصرّفنا لا تمكننا من إلقاء حكم قاطع . فالملاحظات تختلف بحسب القطاعات الاجتماعية . يلاحظ ، ضمن الفئات المدعوة عامة بالطبقات الوسطى ، تنظيم المصالح زمر كالتجار والاطباء ، والمدرسين في بعض الحالات . وهذه الزمر التي اصبح تنظيمها أقوى فأقوى ، اضعفت لديها الوسيلة للتظاهر والمطالبة والاحتجاج . لكننا لا نلاحظ شعوراً بالمشاركة لدى فئة واسعة كفاية لكي تستحق ان يطلق عليها عبارة طبقة . وقد يحدث ان تنتصب فئات مختلفة في وجه إما البروليتاريا أو الطبقة العليا اثناء مرحلة أزمة ، لكن تنظيمات المصالح ، الطبيعية هي أكثر وضوحاً من وعي « الطبقة الوسطى » . كذلك ، اننا لا اعتقد بان الوعي « البورجوازي » ، خلال مرحلة هادئة ، هو بارز . وبالمقابل ، خلال مرحلة نزاع حاد ، قد يحدث تجمع ضد التهديد الثوري ، لكن المسألة في هذه تكون على الأرجح معركة سياسية .

وبخصوص الطبقة العاملة ، كنتُ شددت ، مع التخفّظات ، على الانسجام المتزايد من جهة ، ومن جهة ثانية على الاتجاه نحو التبرُّجُز ، وفقدان المبادرة والاتّصال البروليتارية في النشاطات النقابية أو الثقافية لدى المال في أيامنا هذه ومن بين هاتين الظاهرتين ، ان الظاهرة الثانية هي الاعم . فحينما تنتشر وسائل الاتصالات الجماهيرية ، كالاذاعة والتلفزيون ، تنتشر البروليتاريا ليس مما تخلقه هي ، كما في الماضي ، بل ما يفرض عليها من خارج طبقتها . ويبدو انّ علائم الابداع الاصيلة التي كانت من خلق النخبة العمالية ، والتي كان يقسم بها القرن الاخير ، قد اختفت . وبالمقابل ان الانسجام الملحوظ في بعض الأحيان ليس عاماً . ففي الولايات المتحدة ، ما زالت الفوارق هامة بحسب المستوى في السلم الاجتماعي وبحسب المنشأ القومي . واذا كان قابليْن للاستبدال في جميع البلدان ، فان الصناعات الجديدة تتضمن مهارات تتطلب اختصاصاً عالياً .

أما بشأن الوعي البروليتاري ، فهذا تعبير يتضمن معنيين يتفقات مع تجربتين . إما ان يكون المعني تجربة الشفيل في المعمل ، وعلاقته مع الآلات ومع مدراء المشروع . أو انه المعني هو تجربة العامل السياسية والمعني الذي يعطيه لعلاقته مع مجموع اشباهه ، مع المجتمع بكامله . فالتجربة الاولى تتعلق بموامل متبدلة وعديدة ( تنظيم الورشة ، نوعية الإتقان والادارة ، الخ ) . اما التجربة السياسية ، فهي تتعلق على الأخص بالمؤسسات ، أعني بالنقابات والاحزاب ، وفي النهاية بالايديولوجيا التي تلهم سلوك المدراء والنقابات والاحزاب .

وعلى التو ، نصل الى المسألة الأخيرة ، أعني مسألة قبول أو عدم قبول التمييزات بين الفئات الاجتماعية من قبل المهرومين . هنا تشكل المسألة ظاهرة نفسية لا تحددها ، بصورة منفردة ، عدالة المجتمع المعني . فتمّة مظاهر للامساواة الطبقيّة تظهر لنا ظالمة الى اقصى حدّ ، وهي مقبولة من قبل آخرين على انها عادية أو بدئية ، في حين ان تمّة مظاهر اخرى للامساواة الطبقيّة تبدو لنا ان لا مفرّ منها وهي محدودة ، على الرغم من كونها غير عادلة ، لكنها مرفوضة من

قبل آخرين .

اننا نلاحظ شكلين لقبول اللامساواة ، شكلين مختلفين من الأساس : الشكل الاول ، هو تقليدي ، غير واع - والشكل الثاني هو واع . فاذا فكرتم في المجتمعات القديمة ، او اذا زرتهم اليوم البلدان المسماة بالبلدان النامية ، وجدتم احيانا ان اعضاء الفئات الدنيا تعتبر نظامها بديها . ويكادون لا يعون نظامهم . واللامساواة القصوى التي بين نظامهم ونظام الآخرين يظهر كأنه مرسوم من جانب القدر . إن من نتائج التطور الاقتصادي زعزعة هذا الموقف . وهو يقضي على الاعتقاد بنظام « تلقائي » . لذا ما من شيء مدهش في الظاهرة التي تذهل الرأسماليين المؤمنين بالماركسية دوغما علم منهم ، ظاهرة الحركة المتصاعدة لدى العمال كلما حدث تقدم اقتصادي . واذا لم يحل محل الاستسلام القديم للقدر قبول من نوع آخر ، مهما تحسنت الشروط الاقتصادية والاجتماعية ، فان الميل للثورة ينمو في الوقت نفسه . وقد يحل القبول الواعي ، تدريجيا ، محل الانصياع للتباين الناجم عن المهن والفئات : فالمجتمع يوافق على التباين المهني ، لكن لا الفارق بين الفئات . وقد ترضي بعض الفئات في بعض الأحيان تمايزها عن الفئات الأخرى ، وهي ، وان كانت لا تعتبر 'سلم المداخيل والمقامات الاجتماعية عادلة ، ترضخ لها وتعتبرها متفقة مع الوضع البشري .

كيف يمكن تفسير التطور الملحوظ ؟ بشأن هذه المسألة . انا لا املك سوى تعداد الحالات المتنوعة ، لأنه ليس من الامور النظرية البسيطة تفسير واقع ان غالبية الطبقة العاملة الانكليزية ، حتى الآن ، تقبل ، بينا الطبقة العاملة الفرنسية لا تقبل بفوارق طبقية ليست بارزة في هذا البلد اكثر مما في ذاك . ففي البدء ، هناك مسألة رضى الشغل من عمله الذي بدوره هو تابع للتنظيم . وأصحاب هذا الرأي يذهبون الى ان الثورة التي تتجلى بشكل ايدولوجي أحيانا هي وليدة اخطاء تقنية في تنظيم العمل او أسلوب السلطة السائدة في المعمل . اما انا فلا اعتقد بانه يكفي تنظيم العمل باثقان لكي يوافق المحرومون على وضع المجتمع الفرنسي . وهناك نظرية اخرى ، واسعة الانتشار في الولايات المتحدة

تذهب الى انه اذا كان الناس يثورون فمصدر الذنب يقع على الاختلال  
السيكولوجي على نقص في التكيف مع المجتمع ، وسبب هذا الاختلال او  
النقص في التكيف يعود الى ان الثوري يعاني « اغتصابات في حقوقه » وان  
الأسباب التي تقصر كيفية وقوعه ضحية لهذه الغتصابات تعود الى تاريخه  
الفردى أو الى البيئة التي يعيش فيها . ان مثل هذا المفهوم يفترض بان الانسان  
الطبيعى هو الانسان المنصهر كلياً في المجتمع . اما نحن الاوروبيين ، ولا سيما  
الفرنسيين ، فنحن نعارض هذا المفهوم ، ولدينا الميل للاتجاه الى الطرف القصى  
الآخر ، لأننا نعتقد بان الانسان الذي هو حقاً انسان يتحدد بالثورة . من المحتمل  
ان يكون مكان الحقيقة ما بين هذين المثالين ، بمقدار ما تكون هناك  
حقيقة واحدة .

وثمة مفارقة ثانية ، مرتبطة بالاولى ، هي الحكم الذي يلقيه الشبهة على  
رؤسائهم . من المير إلقاء أحكام قاطعة بهذا الخصوص . فقد جرى مؤخراً ،  
في فرنسا ، تحقيق ، بأسلوب السبر ، حول الطبقة العامة ، شد ما تذكرنا  
نتائجها بـ « المكتبة الوردية » التي احتزُر منها ولا اتق بها . فيحسب هذه  
الدراسة ، تكون أغلبية من العمال تلقى حكماً صالحاً على مدراء المشاريع .  
ربما هذا ممكن ، وافي امتنع عن التعميم . لكن ، لا بد من أساليب أكثر دقة  
للتأكد من صحة النتائج . فكما ان معظم مالكي السيارات مبالغون للقول ان  
افضل نوع هو نوع سيارتهم ، كذلك يوسع العديد من العمال ( او الجنود ) ان  
يفخروا بالاعتراف بمزايا رؤسائهم . ان مثل هذه الظواهرات ليس من المير  
ادراكها ، لكنها على قدر من التعقيد بحيث ان ادراكها بأساليب « السير »  
العادية متعذر .

من المحتمل ان الشيء الأساسي ، هو الموقف الذي يقفه فرد أو فئة إزاء  
المجتمع بأسره ، او الحكم الذي يلقيه حول عدالة توزيع المداخل ، وانسانية  
العلاقات القائمة بين الأشخاص . وعندما نبلغ هذه النقطة لا بد لنا من ان  
نأخذ بالحسبان مسألة الايديولوجيا . فالرأي السياسي هو جزء لا يتجزأ من

الشعور الذي يشعر به كل فرد عن وضعه الاجتماعي . واعتباراً من الوقت الذي تقتنع فئة من الفئات الاجتماعية بحقيقة مذهب من المذاهب ، يصبح هذا المذهب سبباً لعدم الرضى والمعارضة . وبذا ، نفهم كيف ان الأقليات النشطة تؤثر ، بصورة عميقة ، ويعملها وبدعايتها ، على الطريقة التي بها نعيش تجربتنا . وهكذا نخرج من نطاق علم الاجتماع المهرّد لنكتشف الابعاد التاريخية . ان قدرة الطبقة العاملة في ان تحيا حياتها في ثورتها ، يمكن عزوها ليس الى مسألة توزيع المداخل او الى طريقة تنظيم المجتمع فحسب ، بل الى الايديولوجيا التي أضحت تمثل حقيقة هذه الفئة الاجتماعية . ان مسألة كون هذه الايديولوجيا او تلك ، صائبة او خاطئة ، مسألة ثانوية . ان ما يهم ، من اجل معرفة كيف يحيا الأفراد حياتهم ، هو الفكرة التي يكونونها عن المجتمع . فالايديولوجيا هي مجدية وذات اثر ، سواء على الصعيد الاجتماعي او على الصعيد التاريخي .

بعد ان عددنا جميع هذه المفارقات ، لا اعتقد مع ذلك ان بوسنا إغفال الموضوعات التي وضعنا صيغتها في الدرس ما قبل الأخير . ففي اقتصاد صناعي ، هو في حالة استخدام كامل ، مع نمو مضطرد ، ونحس تدريجي في مستويات الحياة ، ونقابات قوية ، ان احتمال توفر « المسألة » بين الطبقات هو أرجح من تفاقم النزاعات . وهذا ليس اكيداً ، لان بعض العوامل التاريخية والنفسية والقومية يمكنها ان تدفع الجماهير الى الثورة ، حتى ضمن وسط اقتصادي مزدهر ، لكن المجتمعات الصناعية التي على النمط الغربي تشجع المسألة في النزاعات ، لاستخدام الوسائل العنيفة أو التطلعات الى الاضطرابات .

ان الظروف التاريخية ، في الوقت الحاضر ، هي « ذات حدين » ، ان جاز لي التمييز . فبعض الطبقات العالية ، مثلما في فرنسا ، هي تقريباً مؤمنة بالايديولوجيا الشيوعية ، وهذا الايمان مرده ، جزئياً ، الى قوة الاتحاد السوفياتي . والشكل العنيف ، في ظاهره ، والذي ترتديه النزاعات لدينا ، يعزى بعضهم الى سبب خارجي ، لكن هذا التحليل الذي يطيب للعديد من المراقبين اللجوء اليه هو خاطيء ، على الأقل بنسبة ٥٠٪ فالحفاظون يجب ان يباركوا وجود اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي يحدّ ، في فرنسا ، من تأثير الاصوات الثورية يربطها بمصير الحزب الشيوعي الذي لا يريد احد من اعضائه ، باستثناء فئة من الشيوعيين المذهبيين ، وصوله الى السلطة . ذلك ان الرابطة بين الفكرة الثورية من أجل استلام الحكم والايديولوجيا الشيوعية تُضعف الأولى بصورة حاسمة . وفي المانيا ( في الجانب الآخر من الخط ) ، ان ما يخفف حدة الفكرة الثورية هو الواقع السوفياتي أكثر من التقدم الاقتصادي . فالواقع التاريخي يفمل فعله في اتجاهين . في بعض الحالات ، انه يدفع المستائين نحو ايدولوجيا تتضمن في ظاهرها تطلعات نحو مستقبل ثوري . وفي الكثير من الحالات ، انه يثني الطبقات المالية عن اية تجربة ثورية . فهذه التجربة كانت دوماً عبر التاريخ ، أملاً بالجهول ، ولأول مرة تجسدت الفكرة الثورية في مجتمع هو الآن قائم . لكن الفكرة الثورية تأبى ، وليس بوسعها الا ان تأبى التجسد ، فكأنما هذا التجسد يوقفها عن الخلق ، لان الثوري الحقيقي هو ذاك الذي يأبى الواقع لكي يخلق مستقبلاً جديداً . والمستقبل المئوي خلقه هو معروف كفاية لكي يثير الحماس .

قد تدهشون لكوفي ، في هذا التحليل للعلاقات القائمة بين الفئات ، تركت جانباً عنصراً هاماً من عناصر تمايزها عن بعضها من جهة وعلاقتها ببعضها من جهة اخرى ، أعني الطريقة التي بها تنتقل فئة من الفئات من مكانها الى مكان آخر . ان دراسة الانتقال ترتبط بالمسألة السابقة ، على الأقل بطريقتين : كلما كانت الحظوظ في الارتقاء أكبر ، كلما بدا ان الافراد يرتضون حالهم . ومن جهة اخرى ان الفكرة ، التي قد تكون صائبة او خاطئة ، والقائلة ان من السهولة الانتقال من فئة الى اخرى ، يتدرّج بها المحافظون كمبرر ضد الثوريين على النحو التالي : لماذا الاضطرابات ، طالما ان الحدود بين الفئات في مجتمعاتنا الحالية هي غير قاطعة وان بالامكان بسهولة تسليق درجات 'سلم النظام الاجتماعي' ، ان لم يكن خلال جيل ، فعلى الأقل من جيل لآخر .

قبل ان اشير الى النتائج التي تبدو واقعية والمتعلقة بالدراسات حول الانتقال

من فئة الى فئة ، ينبغي ان أعدد الى مهمة عسيرة : تعريف العبارات . ذلك  
انتاخير بين « الانتقال الافقي » و « الانتقال العمودي » . ان العبارة الاولى  
تشمل تغيير المهنة او المنطقة دون ارتقاء او هبوط في المستوى ، والعبارة الثانية  
تشمل الصعود والنزول على السلم الاجتماعي . ان الظاهرتين منفصلتان ، سواء  
من حيث التصور ، او من حيث الواقع .

ان الانتقال الافقي هو كبير ، في الولايات المتحدة . فغالبا ما ينتقل بضع  
مئات الالوف او حتى الملايين من الشغيلة من جهة الى جهة ، نتيجة للحرب أو  
لإزدهار صناعي مفاجيء ، يكون في الغالب مصطنعا . بكل أسف لا يوجد  
الا القليل من الدراسات المعقولة بالنسبة للبلدان الأوروبية . فموجب بعض  
القياسات ، يكون الانتقال الافقي فيها أعظم مما تخيل لبعضهم . لقد لوحظ في  
فرنسا ، في مدينة من الاقاليم ، بان نسبة الأفراد الذين لم يولدوا في المدينة التي  
يقطنون فيها ، كانت مرتفعة .

والتمييز الثاني الواجب اجراؤه هو التمييز بين « الانتقال العمودي من  
جيل الى آخر » والانتقال العمودي خلال جيل واحد . ان الانتقال من جيل  
الى آخر هو الذي يؤدي بالمرء نفسه ، خلال عمله ، الى الارتقاء من مهنة هي  
هي على مستوى أعلى . أما الانتقال من خلال الجيل الواحد فهو ينجم عن  
المقارنة بين أوضاع الاب وأوضاع الابن . فدراسة هذا النوع هي عسيرة من  
جراه انه ينبغي معرفة مهنة الأب والابن في العمر نفسه .

ثالثا ، يجب تمييز الانتقال « الاجبالي عن الانتقال الصافي » ، على الرغم من  
ان هذه العبارات ليست شائعة . لنفترض مجتمعا يشتمل على عدد سكان في  
حالة ركود ويتضمن توزيعا ثابتا لليد العاملة بين المهن . فكلما ارتقى فرد على  
السلم أعلى من والده ، لا بد ان يربط فرد آخر على السلم . فلكي تتوازى  
الحركات في الاتجاهين ، يجب ان نتصور ، ذهنيا ، معدلا للولادات متناصفا ،  
في المجتمع المثالي . لانه ، يكفي ان يكون الحصب اضعف في الاوساط العليا من  
المجتمع لكي تفتح امكانيات الارتقاء دون التحدار مقابل . في الواقع ، وفي معظم



المجتمعات الحديثة ، هذه هي الحال ، وهذا ينمي الارتقاء العمودي المتصاعد .  
وإذا عدنا الى مجتمعنا الفرضي ، كان الانتقال فيه « صافياً » . وبالمقابل ،  
يكفي ان نفترض بان نسبة الاعمال ذات المرتبات الحسنة ترتفع لكي يظهر  
انتقال عمودي متصاعد ينجم بكل بساطة ، عن التغيير الحاصل ، بين جيلين ،  
في توزيع اليد العاملة . وعندما تقابلون مباشرة بين مهن الابناء ومهن الآباء ،  
تدرس الانتقال العمودي « الاجمالي » . فالانتقال العمودي « الصافي » يحصل  
من طرح الرقم الاحصائي الحصة العائدة للتغيرات في توزيع السكان العاملين .  
وإذا توصلنا لعزل التغييرات التي ليس مردها تبدلات البنية الاجتماعية تبين  
لنا ما ادعوه بالانتقال العمودي الصافي . ان معظم الدراسات تنصب على  
المعدلات الاجمالية . لذا ، فان أمثال الانتقال تعبر ، الى حد واسع ، عن  
التبدلات في البنات . وإذا كانت نسبة ابناء الفلاحين ، الذين هم انفسهم يتعاطون  
الزراعة ايضاً ، أضف في الولايات المتحدة بما في فرنسا أو ألمانيا ، فالفارق  
يعكس ، جزئياً ، التناقص الاسرع في نسبة اليد العاملة الزراعية التي في  
الولايات المتحدة بما في فرنسا او في ألمانيا .

ومن ثم اريد عرض فكرة « تنقل النخب » . ان المقصود بهذه العبارة  
هو التجديد الذي يحدث في الفئات الحاكمة في مرحلة غير ثورية . فالمرآكز العليا  
في المجتمع لا تمسك بها الى ما لا نهاية العائلات نفسها . ومن المفيد محاولة قياس  
« معدلات الدوران » . وثمة ظاهرة اخرى ، قريبة من الظاهرة السابقة ، تهم  
المؤرخين اكثر مما تهم علماء الاجتماع ( ربما خطأ ) : أي استبدال الاقلية  
الحكومية بمناسبة الازمات السياسية . ان احدى الوسائل الأنجع من اجل  
لاسراع في تنقل النخب هي طرد النخبة القائمة . فبعد قيام الثورة في روسيا ،  
طردت الاقلية الحاكمة القديمة وحلت محلها اقلية اخرى منتخبة من داخل  
الحزب السياسي ( الحزب الشيوعي ) الذي قلب الحكم القديم ( وكان الاستبدال  
كذلك بالنسبة للأقلية الحاكمة سياسياً ، أي بالنسبة للحكومة ، وجزئياً بالنسبة  
لبقية الفئات الحاكمة ) . وفضلاً عن ذلك ، كان لدى ستالين فكرة مدمشة فيما

يتملق بالمحافظة دوماً على شكل سريع ومستمر لتتقبل النخبة ، وذلك عن طريق ممارسة التطهيرات ، وكلت أعظمها التطهير الذي حدث عام ١٩٣٦ .  
بوسعي ان أتكلم عن هذا دون ان أكون موضع شبهة ما دام الامين العام الحالي للحزب الشيوعي ، كما تعلمون ، ألحّ طويلاً ، في تقريره الشهير ، على المبالغات في التطهير . وقد فسر بأنه كان قد وقعت اخطاء في استخدام الإرهاب ازاء قوَّاد للحزب والدولة . وفي نظر العالم الاجتماعي ، يكون للتطهير المتخذ صفة اسلوب في الحكم والادارة وظيفة حميدة وينتج عنه اسراع في تنقل النخبات .  
اخيراً ، سوف اصالح في الدروس المقبلة للتفسير في الفئات الحاكمة من حيث أهميته النفسية . فكل مجتمع يأتي الى قمة السلم الاجتماعي بنمط من الرجال ، فالذين يشغلون بعض المناصب يحتلون المرتبة الاولى . ربما انتم تعرفون اسم الكتاب الذي احدث دوماً كبيراً ، منذ بضع سنوات ، والذي عنوانه هو « عهد المنظمين » ، لمؤلفه « جيمس بورنهام » . ان الفكرة التي ينطوي عليها هذا الكتاب هو نمط نوع جديد من الرجال هو قيد الارتقاء الى المراكز العليا في المجتمع ، اولئك الذين يدعوم به المدراء « او » المنظمين . فما من شك في ان احدى سمات التطور التاريخي هي للتغيير الحاصل في اوجه الرجال الذين يشغلون المرتبة الاولى . فالمجتمعات الحديثة يحكمها رجال سياسيون محترفون ، وأمناء سر النقابات ، وقوَّاد الاحزاب ، وهم لا يشبهون في أي شيء ، لا من انتسابهم ولا من حيث تكوينهم ، ولا من حيث موقفهم ، بالارستوقراطيين الذين حكموا فرنسا قبل الثورة الفرنسية .

ان معظم الدراسات الاجتماعية ، الجارية في الولايات المتحدة وفي اوروبا ، حول الانتقال الاجتماعي ، تنصبّ على نوعين من المسائل : فقد تمت محاولة تحليل كيفية انتقاء الحائزين على الوظائف العليا ، ومن جهة اخرى لقد جرت محاولة اثبات كثرة الانتقال من فئة اجتماعية الى فئة اجتماعية اخرى . ومن المسير تلخيص نتائج هذه للبحوث لأسباب عدة . اولاً ، لأنها وعيرة من الناحية التقنية . فينبغي اختيار نموذج قياس صالح . في حين انه لا يمكن قطعاً اعتبار ان

الاختبار يمكن ان يكون كيفما اتفق ، أعني ان الى ١٠٠٠ او ٢٠٠٠ او ٣٠٠٠ 'تمثل المجموع . فضلا عن ذلك ، ولأسباب لا أستطيع الدخول في تفاصيلها ، فان النماذج المختارة في مختلف البلدان ليست قابلة للمقارنة بدقة . وكلما اردنا دراسة الانتقال العمودي ، الصاعد او النازل ، اقتضى وضع 'سلم . بيد ان المجتمع بأسره هو متعدد الجوانب وليس وحيد الجانب . هل يجب تصنيف العمل غير اليدوي الأسفل فوق العمل اليدوي الاعلى ؟ ما هو الانتقال الذي يقتضي وصفه بالكبير او الصغير ؟ هل المجتمع المثالي يتضمن الحد الاعلى والحد الاقصى من الحركات ؟ ان الامل في رؤية عالم - حيث 'يتاح لابن العامل المخطوط في ان يصبح استاذاً في الجامعة او رئيساً لمجلس الوزراء مثلاً يتاح لابن البورجوازي الكبير - لم يتحقق حتى الآن وهو بعيد عن التصور في الولايات المتحدة واوروبا . وقد نوهت في مطلع هذه الفقرة بان هذه الدراسات تتناول الولايات المتحدة واوروبا كما ستوضح ذلك الارقام التي سأقدمها والبيانات التي سأعرضها لكم الآن . لأن المجتمعات الصناعية التي تبلورت بالنسبة لنموذج انتقال كامل هي منتقلة بالنسبة لمجتمع مؤلف من شيع وفئات مختلفة .

وقبل ان اعطيكم الارقام التي تثبت ذلك فيما يتعلق بالولايات المتحدة وفرنسا والمانيا و 'اروس ' و 'اندانابولوس '، ألخص لكم الموضوعات التي 'تستخلص من الدراسات الجارية سابقاً ، حسبما يبدو لي :

١ - من الناحية العملية يتعذر عزل الانتقال الصافي . فالنتائج الحاصلة تتعلق ، في معظم الاحيان ، بالانتقال الإجمالي ، وتصور تغيرات البنية الاجتماعية . ان العامل الحاسم لهذه الظاهرة ، في المجتمعات الصناعية ، قد يتوجب البحث عنه ضمن هذه التغيرات . ان اكثر ما يسهم في توفير حظوظ الارتقاء لجميع اعضاء المجتمع هو ارتفاع النسبة المئوية للمهن غير اليدوية ، ذات المرتبات العالية . وارت ويرة النمو الاقتصادي وتغيير المجتمع كان حتى اليوم أهم من الانتقال الصافي .

٢ - في جميع المجتمعات التي عهدناها ( ما عدا حالات المراحل الثورية ) قلما يحمل الجندي في حقيقته عصا المشير ان العديد من الاميركيين يعتقدون ان بإمكان كل شغل ان يصبح مديراً عاماً . لكن علينا ان نتعاشى هذه الاساطير الاجتماعية ، التي قد تكون ضرورية وقد نجد كدليل عليها عدداً صغيراً من الأمثلة ، لكن هذا العدد الصغير من الأمثلة ضئيلة هي نسبته المئوية بالنسبة للمجموع . ففي معظم المجتمعات ، في الولايات المتحدة ولوروبا ، يجري الارتقاء على مراحل . ولما يصبح ابن الفلاح مديراً لشركة . وبالمقابل غالباً ما ينتقل الى ممارسة مهنة غير يدوية ويصبح بورتجوازيّاً صغيراً ، ثم يرتقي ابنه بدوره <sup>(١)</sup> . ان الدراسات الجارية حول الانتقال الاجتماعي قد تكون أكثر فائدة لو كانت تتناول ثلاثة أجيال متعاقبة لا جيلاً واحداً فقط . فالدراسات المنشورة في مختلف البلدان لا تتمّ دوماً عن فارق بارز بين اوربا القديمة والعالم الجديد . قد تختلف الولايات المتحدة عن اوربا بايديولوجيتها أكثر مما تختلف عنها بواقفها . وربما ليس هذا الاختلاف دون أهمية : وقد يكون هنا ، أي في اوروبا ، شيء من الكبرياء الناجمة عن القدم ، وقد يكون هناك ، اي في الولايات المتحدة ، شيء من الاعتزاز بالبناء الذاتي ، وهذا يفتح أمامنا الافاق المتعلقة بالقوالب القومية وبالفوارق في مسألة المقام الاجتماعي .

٣ - اذا كان الانتقال الاجتماعي يتحدد عن طريق الانتقال من فئة ( مثلا فئة العمال ) الى فئة اخرى ( مثلا ، فئة أصحاب الاعناق البيضاء ) فان كثرة هذه الانتقالات من العمل اليدوي الى العمل غير اليدوي لا تبدو كثيرة الاختلاف بين بلد وآخر ، في اوروبا ، ولا حتى بين بلدان اوروبا والولايات المتحدة . ان هذه الموضوعات تتعارض مباشرة مع التصور الشائع الذي يتمثل المجتمع الاميركي كأنه فائق الانتقال حيال قارة قديمة تجمدت نهائياً . وثمة احصاءات اخرى ، توحي مع ذلك بان الانتقال في اميركا ، الذي تحدده الحظوظ في الارتقاء الى الوظائف العليا ، هو اكبر مما في معظم بلدان اوروبا .

---

(١) انظر الملحوظة في نهاية الفصل .

٤ - لقد تساءلوا ، في الولايات المتحدة ، عما اذا لم يكن هناك اتجاه نحو تشتت الفئات الاجتماعية ، وتناقص الحظوظ في الارتقاء ، واذا لم يكن المجتمع الاميركي في منتصف القرن العشرين أقل انتقالاً عما كان منذ قرن أو نصف قرن . ان الدراسات الجارية على مستويات شتى لم تكشف عن اي تطور واضح . وهكذا نجد تصوراً اسطورياً ثانياً يقول بان الولايات المتحدة التي كانت في الماضي وطن الرواد هي ماضية في التطور نحو بنية متجمدة شبيهة ببنية البلدان الاوروبية . كذلك ، ان الأفكار التي يميل الاميركيون الى حملها عن ماضيهم وحاضرهم هي أيضاً خاطئة ، ليس حقاً ان المهاجر القادم من بولونيا أو ايطاليا كان لديه حظ غير محدود عندما وصل الى الولايات المتحدة . وكذلك ، ليس صحيحاً ان الحظوظ في الارتقاء قد زالت اليوم . ان ما هو حتمي هو ان الأساليب والصفات التي توفر الحظ لم تعد هي نفسها . فقبل خمسين عاماً كانت امكانيات الارتقاء دون تكوين جامعي أكثر مما هي اليوم . وبالمقابل ان الحظوظ في تحصيل تعليم عال هي أكثر اليوم مما كانت عليه قبل نصف قرن . في الماضي ، كان بالمستطاع بلوغ مناصب هامة في الاقتصاد دون تحصيل ثقافة فكرية أو تقنية في الأساس ، الأمر الذي أضحى أصعب فاصعب في المجتمعات الحالية . وفي الوقت نفسه لقد ازدهر نظام للتعليم مفتوح في وجه أبناء جميع الطبقات الاجتماعية .

٥ - وفي بريطانيا العظمى ، اعتقد بعضهم ، حالما انتهت الحرب ، بان توسيع التسهيلات الدراسية سيجعل كثيراً في الانتقال الاجتماعي ، باحداث تدفق من قبل أبناء العمال نحو التعليم الثانوي او العالي . والحقيقة ، انه ، حتى الآن ، وخلال العشر سنوات التي انقضت ، ما زالت هناك لامساواة بالغة في نسبة أبناء العمال وابناء البورجوازيين الذين يحرون دراسات ثانوية ممتدة . ان هذا الواقع يعود الى عوامل متعددة . اذا كان بعض الفتيان ينجحون أقل من سواهم خلال الدراسات الثانوية ، فتفسير هذه الظاهرة لا يعود بالضرورة الى الوراثة . صحيح انه لا يمكن بصورة جذرية ، استبعاد فرضية اللامساواة في المواهب

بحسب الطبقات الاجتماعية ، لكن من الصحيح ايضا انه لا يمكن اثباتها ، لفرط ما تأثر الاختلافات في النجاحات بحسب الاوساط الاجتماعية بالفارق في شروط الحياة . وهذا يذكرنا بموضوعة بسيطة : ان الاولاد تساعدهم او تعارضهم ، بمقدار كبير ، شروط البيئة التي يحيون فيها . وثمة عامل آخر يلعب دوره كذلك : حجم العائلة . ان الابن الوحيد في اسرة عمالية لديه حظوظ اكبر في انجاز دروس ثانوية اكثر من اولاد الأسر التي أفرادها هم كثر . وما برحت هناك لامساواة عظيمة ازاء التعليم ، ومرتبطة باللامساواة الاجتماعية نفسها . وهذا يقودنا مباشرة الى هذه الفكرة الأساسية : طالما ان الفئات الاجتماعية تختلف كثيراً من حيث المداخل وطرائق الحياة ، فأياً كان نظام التعليم ، تبقى اللامساواة ابتداء من نقطة الانطلاق، وتكون المساواة مستحيلة . ان المجتمع المتضمن قابلية للانتقال بصورة كلية ، يجب ان يكون ، في النهاية ، مجتمعاً متساوياً كلياً . توجد رابطة او كما بوسنا ان نقول ، تفاعل ما بين درجة المساواة ودرجة الانتقال . فبمقدار ما نكون بعيدين جداً عن الواحدة نكون كذلك بعيدين عن الاخرى .

وقبل ان اختتم هذا الدرس ، اودّ ان أشير الى بعض الارقام ، كما تبرز من خلال تحقيقات خاصة . ففسياً يتعلق بمقارنات الانتقال ، في الولايات المتحدة ، بين حقبتين ، نأورد دراسة السيدة « ناثلي روجوف »<sup>(١)</sup> ، المبينة على تحليل لإجازات الزواج في احدى المقاطعات ( مقاطعة « كونتري » ) خلال ١٩٥٥ - ١٩١٢ وخلال ١٩٣٨ - ١٩٤١ . انها تميز ما سميناه بالانتقال الاجمالي والانتقال الصافي ، وبمبارات أخرى ، لكي توضح الانتقال اخذت بالحسبان التغيير الحاصل بين التاريخين المعنيين في توزيع اليد العاملة بين شتى النشاطات .

---

(١) الانجاء الحديث في الانتقال المهني ، « الصحافة الحرة » ١٩٥٣ .

وكانت الخلاصة ان الانتقال الصافي لم يتغير كثيراً بين ١٩١٠ و ١٩٤٠. وان التغيرات على الأرجح هي في اتجاه الانتقال المتزايد : فيما يتعلق بأولئك الذين يسميهم الاميريكيون بأصحاب المهن الحرة ، يكون الانتقال قد ازداد بمقدار الربع ( وبتعبير آخر ، ومع الأخذ بنظر اعتبار العدد المتزايد للمهن المماثلة ، ان عدد الذين يمارسون هذه المهن دون ان يكون آباؤهم قد مارسوها ، ازداد بمقدار الربع ) . وخلال هاتين الحقتين ، كان الانتقال داخل مجمل المهن اليدوية كما داخل المهن غير اليدوية كان اعظم من الانتقال من مجموعة هذه المهن الى مجموعة المهن الاخرى . وبعبارة اخرى ، ان العقبة الرئيسية تقوم بين العامل ، حتى لو كان متخصصاً ، والمستخدم ، حتى لو كان من المرتبة الدنيا . وثمة دراسة اخرى قام بها « سيمور ليبسيت » و «رينهارد بنديكس» ، و «ف. تيودور»<sup>(١)</sup> ، هي جديرة بالإشارة إليها. كانت الدراسة تتناول نموذجاً من ٩٥٥ عائلة في مدينة « اوكلاند » ، في جون « سان فرانسيسكو » ، نموذجاً كان يستبعد ، متعمداً ، العائلات التي في أقصى الطرفين ، أي الغنية جداً والفقيرة جداً .

من بين اولاد لآباء كانوا عملوا طيلة عمرهم بأيديهم ، كان ٤٧٪ يمارسون مهناً غير يدوية ، بينما هذه النسبة كانت ترتفع الى ٦٨٪ بالنسبة لأولئك الذين كان يمارس آباؤهم مهناً غير يدوية . ان الفارق البالغ ٢١٪ في هذه الحالة ، يبدو ضئيلاً .

ان الفكرة العامة التي يدافع عنها « ليبسيت » و « ناثالي روجوف » في كتابها ، هو ان الانتقال الصافي ( أعني بعد حسم التغير الاجتماعي ، والتوزيع المختلف لليد العاملة ) لم يكن قط أشدّ اختلافاً في الولايات المتحدة مما كان في المانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى .

ها هي البيانات المقارنة بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا والمانيا .

---

(١) نشرت في « الصحيفة الاميريكية لعلم الاجتماع » ، كلون الثاني وآذار

الولايات المتحدة

| مهنة الابن |           |               | مهنة الأب |
|------------|-----------|---------------|-----------|
| مزارع      | شغيل يدوي | شغيل غير يدوي |           |
| ٤          | ٢٥        | ٧١            | غير يدوية |
| ٤          | ٦١        | ٣٥            | يدوية     |
| ٣٨         | ٣٩        | ٢٣            | مزارع     |

فرنسا

| مزارع | شغيل يدوي | شغيل غير يدوي |           |
|-------|-----------|---------------|-----------|
| ٩     | ١٨        | ٧٣            | غير يدوية |
| ١٠    | ٥٥        | ٣٥            | يدوية     |
| ٧١    | ١٣        | ١٦            | مزارع     |

المانيا

| مهنة الابن |           |               | مهنة الأب |
|------------|-----------|---------------|-----------|
| مزارع      | شغيل يدوي | شغيل غير يدوي |           |
| —          | ٢٠        | ٨٠            | غير يدوية |
| ١٠         | ٦٠        | ٣٠            | يدوية     |
| ٦٩         | ١٩        | ١٣            | مزارع     |



ان هذه الارقام ، حتى اذا وافقنا على انها تمثل واقعاً ، لا توحي بفارق رئيسي إلا فيما يتعلق بأبناء المزارعين الذين ما زالوا مزارعين في فرنسا ( ٠/٠٧١ ) والمانيا ( ٠/٠٦٩ ) مقابل ٠/٠٣٨ في الولايات المتحدة . لكن هذا الفارق يمكن ان يُعزى ، فعلاً ، الى تبدل البنية الاجتماعية ، والى التفسير الاسرع في الولايات المتحدة لتوزع اليد العاملة . وهذا المعنى ، يبدو ان الانتقال الاجالي هو مختلف جداً ، لا الانتقال الصافي . فاذا ما اعتبرنا أبناء الشفيلة اليدويين في المدن ، ففي الولايات المتحدة وفي فرنسا ٣٥ بالمائة يمارسون مهناً غير يدوية و ٣٠ بالمائة في المانيا ، و ٦١ بالمائة من أبناء الشفيلة اليدويين في الولايات المتحدة و ٥٥ بالمائة في فرنسا و ٦٠ بالمائة في المانيا يعملون كذلك بأيديهم . لكن تظل قائمة مسألة معرفة ما اذا كانت التجربة الهيمنة اجتماعياً ليست تجربة الانتقال الاجالي أكثر مما هي تجربة الانتقال الصافي . ومن جهة أخرى ، ان المقارنة بين مجموعة العمل اليدوي ومجموعة العمل غير اليدوي لا تعطي إلا فكرة غامضة عن ظاهرات الارتقاء والانحدار . ومن الممكن العثور على بعض المفارقات داخل كل من هذه المجموعات .

وقد استخدم « ليبست » كذلك مقارنة بين مدينة دانماركية ، « اروس » ( بالاستناد الى تحقيق قام به جيفي ) ومدينة اميركية « اينديانا بولوس » ( مدينة اينديانا ) .

ففي هذه المقارنة أيضاً ، لا تختلف الارقام كثيراً . ان أبناء الشفيلة اليدويين ، في مدينة « اروس » يتوزعون بين اربع فئات بحسب النسب التالية : ١٤ ، ١٢ ، ٧٣ ، ١٦ . وفي « اينديانا بولوس » ، التوزيع هو بحسب النسب التالية : ١٠ ، ١٧ ، ٧٢ ، و ١ - فالواقعة التي تُذهل أكثر ما يكون هي كثرة الانتقال المنحدر : من ١٠٠ ابن لآباء ينتمون الى الفئة الاولى المنحدر ٤١ من « اروس » و ٣٨ من اينديانا بولوس ، الى الفئة الثالثة . وابرز فارق هو ذاك

المتعلق بإنشاء الفلاحين : ففي « اروس » ٥٢ بالمئة فقط هم في الفئة الثالثة ( شغيلة يدويين وفي اينديانابولوس ٧٠<sup>(١)</sup> .

(١) فيما يتعلق باللامساواة في حق التعليم ، توجد ارقام متعددة بالنسبة لجميع البلدان . مثلاً ، ما هي احصائية ، تعود الى ١٩٤٠ ، تتعلق بمدسة ثانوية في نيويورك . ان النسب تخص تلامذة مدرسة ثانوية يدخلون الكلية ( أي التعليم الثانوي ) . وهكذا ، في العائلات ذات المداخيل الادنى من ٥٠٠٠ دولار ، أي ٤١٪ فقط من الاولاد الذين ، بموجب نتائج تحصيلهم ، ينتمون الى الربع الاول يتابعون دراساتهم . ان هذه النسبة ترتفع الى ٧٦٪ ، أي الى الضعف تقريباً ، بالنسبة لأولاد العائلات الاغنى . وبمباراة اخرى ، ان أبناء العائلات الفنية يجرّون دراسات عالية أكثر من أبناء العائلات المتواضعة ، مع المردود الدراسي نفسه . وفي فرنسا ، لدينا احصاءات فيما يتعلق بنسبة أبناء المزارعين والعمال الذين في عداد تلامذة التعليم الثانوي والعالي .

في فرنسا ، بعد ان تضاعفت اربع مرات ، ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ و ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، نسبة أبناء العمال الذين بلغوا التعليم الثانوي ( بالنسبة للعدد الاجمالي الأولاد الذي يؤمن الصفوف الثانية سنوياً ) ، انخفضت نسبياً ، واستقرت حوالي نسبة ١٢٪ منذ ١٩٤٦ ، أعني في مرحلة تضاعف اولياد المدارس بصورة بالغة . ( « جان فلود » ، « دور الطبقة الاجتماعية في اقسام الدراسات » ، في كتاب « المؤهلات الفكرية والتربية » ، باريس *O C D E* ١٩٦٢ ص ١٠٠ ) . وهذا يتعلق بالتقرير الموضوع حول المؤتمر الذي نظمه مكتب الجهاز العلمي والتقني ، بمساعدة الوزارة السويدية للتربية القومية ، في « كرنكالف » ، السويد ، من ١١ الى ١٦ حزيران ١٩٦١ . ان مجلة « السكان » ( عدد ١٧ ، ١٩٥٢ ص ٩ - ٢٨ ) نشرت نتيجة التحقيق حول مجموع الصفوف السادسة والذي يثبت الحكم السابق . فمن تلامذة الصفوف السادسة في الكليات القديمة والحديثة ، يمثل ابنساء الفلاحين ١٠٧٪ في العام الدراسي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وترتفع هذه النسبة الى ٨٠٢٪ في العام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، لكنها تهبط الى ٦٠٨٪ في العام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . كذلك ، ان النسبة المثوية لأبناء العمال ترفع من ٢٠٧٪ في عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الى ١٤٠٥٪ في عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، لكنها تهبط الى ١٢٠٣٪ في عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . ومؤخراً ، وفي العدد ٣ من عام ١٩٦٣ لمجلة « السكان » ، نشر السيد « جيرار » دراسة هامة حول التصنيف الاجتماعي وتعمم الديموقراطية في التعليم . فهذه الدراسة تتضمن نسبة الاولاد الذين يدخلون الصف السادس ، تبعاً للنجاح المدرسي ، ومنه الاهل ومواردهم ، ورغبات هؤلاء الاخيرين ، وحجم العائلات . « إجمالاً » ، يجري توجيه الاولاد ، في آن واحد ، تبعاً لنجاحهم المدرسي . وتبعاً لنشأ الرطب العائلي ، على اعتبار ان الكفاءة الدراسية والوسط الاجتماعي يمتثلان وقدّار واسع جداً . تلك واقعة لا نشد تفسيرها ، هنا ، كما اننا لا نشد تأييدها او نقيدها ، =

## أروس

| مهنة الآباء |    |    |    | مهنة الابناء                           |
|-------------|----|----|----|--|
| ٤           | ٣  | ٢  | ١  |  |
| ٠.٣٢        | ١٤ | ٢٣ | ٣٨ | ١- من حرية ، ملائكة ، ملاكات عالية ... |
| ١٢          | ١٢ | ٢٨ | ٢٠ | ٢- مستخدمون وتجار ...                  |
| ٥٢          | ٧٣ | ٤٨ | ٤١ | ٣- شغيلة يدويون ...                    |
| ١           | ١  | ١  | ١  | ٤- مزارعون ...                         |

= لكنها تشكل بديعية يستعمل انكارها.

وقد واصل السيد « آلان جيار » كذلك دراسة هامة حول الاصول الاجتماعية لما يقارب ٢٠٠٠ شخصية ، في جميع مجالات النشاط ( وظائف عامة ، فنون وآداب ، سياسة ، صناعة واطاسات الاشغال ) . وثبتت النتائج في كتاب نشر عام ١٩٦١ ، « النجاح الاجتماعي في فرنسا » ( المنشورات الفرنسية الجامعية ) . من هذه الشخصيات ٢٠٨ ٪ آبؤم م عمال ، ٥٠٤ ٪ آبؤم فلاحون ، ١٠٦ ٪ آبؤم تجار او حرفيون ، ٣٠٧ ٪ آبؤم مستخدمون . ونضيف الى ذلك ان العمال ، آباء الشخصيات ، كانوا متخصصين او موهوبين ، وان الفلاحين لم يكونوا عمالاً مزارعين . وعليه ، ان الفئات الثلاث المؤلفة من العمال والفلاحين ، والتجار او الحرفيين ، يعمون سوية ١٩ ٪ من الشخصيات ، والمستخدمون والموظفون والملاكات المتوسطة والادنى يقدمون ١٩ ٪ ، ورؤساء المشاريع وأصحاب المهن الحرة وكبار الموظفين يقدمون ٦٢ ٪ . فاذا قارنا هذه الارقام بالتوزيع الاجتماعي المهني للسكان في عام ١٩٥٤ ، استطعنا القول ان ٦٨ ٪ من الشخصيات المعاصرة تتشكل ضمن ٥ ٪ من السكان ، او ان ٨١ ٪ تتشكل ضمن ١٥ ٪ . ونسبة العمال والفلاحين من السكان تساوي ٧٦ ٪ وهي لا تشكل من الشخصيات سوى ٨ ٪ .

ان التناقض بين توزيع السكان وتوزيع النجاح هو مذهل . لكنه لا يتخذ معناه الحقيقي إلا اذا قارناه مع بقية الحقبات وبقية المجتمعات الحديثة .

ففيما يتعلق بتشكيل الملاكات العليا للصناعة ، توجد في الولايات المتحدة دراسات متعددة ، سنكتفي بإيراد بعض منها : « تنفيذ العمل الكبير » و « العوامل التي جعلت منه شخصية » . ١٩٠٠ - ١٩٥٠ ، للاستاذ « نيوكامر » ( منشورات جامعة كولومبيا ) تتناول ٨٦٣ شخصاً =

## اينديكاتوولس

|    |    |     |     |   |
|----|----|-----|-----|---|
| ١١ | ١٠ | ٢١  | ٣٣  | ١ |
| ١٥ | ١٧ | ٤٢  | ٢٩  | ٢ |
| ٧٠ | ٧٢ | ٣٧  | ٣٨  | ٣ |
| ٤  | ١  | ... | ... | ٤ |

ان الارقام الفرنسية مقتبسة عن الـ *I. N. E. D.* ( السكان ٥٠٠٠ ) والارقام  
الاميريكية والالمانية مستمدة من تحقيقات السبر .

= في ٢٨ شركة احتكاكية . ودواسته لويد وورتر « و » جانوش ايبكلن « تتناول نموذجاً أهم  
من ذلك بكثير ( ٨٣٠٠ ، من عداد المؤسسات الكبرى ، مع دخل اجمالي لا يقل عن ٥ ملايين  
درلار ) : « الانتقال المهني في الاعمال والصناعة الاميريكية » ( ١٩٢٨ - ١٩٥٢ ) منشورات  
جامعة مينشوتا ص ٣١٥ و « زعماء الاعمال الكبار في اميركا » ( هاربر ) . وهناك تعقيب هام  
على هذه الدراسات الثلاث قام به « مونزر بيرجر » في مقالة نشرت في مجلة « كومنترى » .

ان الخلاصة الاولى التي تنجم عن هذه الدراسات ، والتي ليست فريدة ولا قابلة للجدل ،  
هو وجود نسبة هامة ، بين مدراء الصناعة ، مؤلفة من اشخاص ينتمي اقرباؤهم الى الطبقات  
المميزة ، والمندوعة باللغة الانكليزية بما ترجمته « ملاك » ملاكات عليا ، ومن حرة » . من  
ال ٨٣٠٠ شخص الذين يشملهم الإحصاء الذي قام به « وورتر وايبكلن » ، كان الثلثان ينتميان ،  
منذ الولادة ، الى هذه الفئات المميزة ( ان فن السكان يقدم ثلثي مدراء الصناعة ) . ان أبناء  
الشفيلة لا يمثلون سوى ١٥٪ من هؤلاء ٨٣٠٠ شخص . واذا اعتبرنا ال ٨٦٠ مديراً الموجودين  
في ارفع المراكز ارتفعت نسبة ال ٢/٣ الى ٣/٤ ، ونسبة ال ١٥٪ من أبناء العمال تهبط الى  
٢٪ . من النادر ان يتم الصعود الى القمة خلال جيل واحد .

وفيا يتعلق بالتطور الحاصل بين ١٩٢٨ و ١٩٥٢ . فان النتائج ليست جميعاً متوافقة . ان  
« وورتر وايبكلن » يحددان ان نسبة أبناء العمال ارتفعت من ١١٪ في فئة عام ١٩٢٨ الى  
١٥٪ في فئة عام ١٩٥٢ . ونسبة أبناء الملاك او الملاكات العليا تكون قد هبطت من ٥٨٪ في  
عام ١٩٢٨ الى ٥٢٪ في عام ١٩٥٢ . اما ارقام « نيوكومر » فهي مختلفة : ان نسبة أبناء  
الملاك او الملاكات العليا تكون قد انتقلت من ٥٦٪ في عام ١٩٢٥ الى ٦٣٪ في عام ١٩٥٠ -

| مدخول العائلات |            |            |            | مستوى الدراسات   |
|----------------|------------|------------|------------|------------------|
| أقل من         | ٢٥٠٠       | ٥٠٠٠       | ٩٠٠٠       |                  |
| ٢٥٠٠ دولار     | ٤٩٩٩ الى   | ٨٩٩٩ الى   | وما فوق    |                  |
| ٤١ بالمائة     | ٤١ بالمائة | ٦٠ بالمائة | ٧٦ بالمائة | الربع الأول ...  |
| ١٩             | ٢٦         | ٢٧         | ٥٦         | الربع الثاني ... |
| ١١             | ١٣         | ٢٧         | ٤٤         | النصف الأدنى ... |

= ونسبة أبناء المهالم من ٦ الى ٨٪. والفاوق هو أبرز بالنسبة لأبناء المهن الحرة. فموجب التحقيق الاول ، تكون نسبة أبنائهم قد انتقلت من ١٣ الى ١٤٪ ، في حين ان «نيوكومر» يلاحظ هبوطاً من ٢٣ الى ١٨٪ . ودون ان فواصل التحليل ونعتبر امثال الانتقال ( العلاقة بين نسبة أبناء فئة اجتماعية تقارن عملاً معيناً لو كان للتوزيع عرضياً صرفاً وبين النسبة الفعلية ) نلاحظ ان النتائج التي بلغها « وورنر وبيكلن » ، والمنسبة على ٧٣٠٠ حالة ، تشمل ملاكات مسن درجة ثانية ، في حين ان ٩٠٠ شخص في تحقيق «نيوكومر» هم جميعاً في درجة عالية جداً في أم الاحتمارات . وبمبارات اخرى ، حسباً تعتبر فئة اوسع او نخبة محدودة جداً ، يزداد الانتقال او لا يزداد ، وربما يتناقص . ان جميع الدراسات تميز أهمية الدراسات التي تتناول الارتقاء الى الصف الاول . فمن النماذج المنتقاة عام ١٩٢٨ ، ٣٢٪ منها تخرجت من الجامعة ، ومن نماذج عام ١٩٥٢ ، ٥٧٪ . اخيراً ، ان عدد ونسبة مدراء الصناعة الذين ابتدأوا كأجورين ازداد كثيراً . فموجب «نيوكومر» ، تكون النسبة قد انتقلت من ١/٥ في عام ١٩٠٠ ( من نموذج مؤلف من ٣١٣ من الملاكات العليا ) الى ٢/٥ في عام ١٩٥٠ ( من نموذج مؤلف من ٨٥١ شخصاً ) . ذاك هو ، على كل حال ، تغيير معروف جيداً . ان المدير الكبير للصناعة هو أقل فاعل صاحب المشروع او مدير المشروع بحسب النمط التقليدي .

## الدرس الخامس عشر

### من الانتقال الاجتماعي الى تنقل النُخبات

في الاسبوع الأخير ، كنت درست بعضاً من مسائل الانتقال الاجتماعي ، ولوّد اليوم ان استعيد والخص الأفكار الاساسية التي تنبثق عن هذه التحاليل :

١ - لقد عاشت المجتمعات تجربة الانتقال الإجمالي وليس تجربة الانتقال الصافي . ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة العدد المطلق للمهن ذات الاختصاص ، كما ان النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة نسبتها المئوية بالنسبة لمجموع المهن . ان النمو البشري والاقتصادي يسهم في زيادة حظوظ الارتقاء عبر الاجيال . وكذلك ، ان المعدّل المنخفض للولادات لدى الطبقات المميزة هو موآت للانتقال الصاعد .

٢ - ان جميع المجتمعات الحديثة ذات الاقتصاد التقدمي والحقوق المتساوية تتضمن انتقالاً هاماً نسبياً ، وقد يكون أكثر مما في المجتمعات القديمة ، على الرغم من ان عدم كفاية الاحصاءات المتعلقة بالماضي يحول دون اطلاق حكم قاطع . وقد لوحظ في المجتمعات الحديثة ، ان زهاء ثلث ابناء العمال لا يعملون بأيديهم ، لكنهم لا يشغلون جميعاً بالضرورة مواقع أعلى من مواقع الشفيلة اليدويين ، في السلم الاجتماعي . والتبادل بين المهن اليدوية والمهن غير اليدوية يجري في الاتجاهين . واخيراً ، ان خروج الافراد عن نطاق الطبقة العاملة الى طبقات اخرى يسهله التحول التدريجي للبنية الاجتماعية .

٣ - ان هذه الحركات ، حيثاً أمكن قياسها ، ما برحت بعيدة جداً عن

المثل الأعلى أو الحكم بالانتقال الكامل الذي يوفر لابن العامل الحظ نفسه في ان يصبح رئيساً للمشروع مثلما يتسنى ذلك لابن مدير المشروع . ان مجتمعاتنا لم تبذل بعد هذه الحالة . ان الشرط الاجتماعي هو دائم بالنسبة لمعظم الافراد ، فعدد الذين يبدأون في أسفل السلم وينتهون في أعلاه هو ضعيف في جميع البلدان الرأسمالية ، ما عدا في حالة ثورة . على الرغم من اننا نفتقر الى احصاءات كاملة ، فان هذه النسبة قد تكون أعلى في المجتمعات السوفياتية حيث الانتقال الصاعد هو أكبر وحيث يتم تنظيم إرتقاء العمال الأكفاء . وفي المجتمعات الغربية ، حتى الارتقاء عن طريق التعليم ليس وافراً لان النتائج المدرسية تختلف تبعاً للوسط العائلي .

٤ - في الوقت الحاضر ، ان نسبة الارتقاء الاجتماعي مرتبطة بالشهادات ، وكلما نقصت اللامساواة في فرص تحصيل تعليم ثانوي أو عال ، ازداد احتمال الانتقال الصاعد . مع ذلك ، ما زالت الفوارق كبيرة بين الطبقات الاجتماعية .  
 ها هي الأرقام المتعلقة بانكثرا . ولا تجد تفسيراً لها الا في بنية التعليم الانكليزي : فالمدارس الابتدائية أما هي مستقلة ( تلك التي يرتادها ، اجمالاً ، ابناء البورجوازية ) أو عمومية ( تلك التي يرتادها ابناء الطبقة الشعبية ) . فغفال جيل واحد ، كان ١٤٠٧ . ٠/ من طلاب المدارس الابتدائية ينتقلون الى التعليم الثانوي . وكانت هذه النسبة ترتفع الى ٨٩ بالمئة بالنسبة للمدارس الابتدائية المستقلة ، وهذا يدل بصورة ساطعة على الطابع الطبقي للتشكيل . وها هو رقم آخر يتعلق بانكثرا في الوقت الحاضر : ان الطبقات المدعوة بالعليا تمثل تقريباً ١٥ بالمئة من السكان ( نسبة مئوية تعادل تقريباً نسبة الملاكات العلمية القائدة في الاتحاد السوفياتي والبالغة ١٤ بالمئة ) : من هذه النسبة ، أي من الـ ١٥ بالمئة من السكان ، ٢٥ بالمئة منها تنتمي من طلاب المدارس اللغوية و ٤٤ بالمئة من طلاب الصفوف النهائية ( الخامس والسادس ) . في الواقع ، من ٦٥٠٠٠٠ طالب ، خلال جيل واحد ، لا يوجد سوى ١٠٠٠٠٠ من الطلاب البالغين ١٦ سنة و ٦٠٠٠٠ من من البالغين ١٧ سنة ، و ٣٠٠٠٠ من البالغين ١٨ سنة . ان

عدد الذين لا يتابعون دراساتهم حتى النهاية هو كبير جداً ضمن ابناء الطبقات غير البورجوازية . ان ٦٠ بالمئة من تلامذة الصف النهائي من المرحلة الثانوية ينتمي ذووم الى الطبقات البورجوازية . ان ١٧٤٠٠٠ طالب يتخرجون سنوياً من الجامعة حاملين شهادة ، ويزداد عدد مجموع حملة الشهادات ٣٪ فقط ، وهذه نسبة ضئيلة جداً<sup>(١)</sup> .

ففي حالة انكسار ، نغز مسألة جديدة ، الا وهي ضرورة الحث على الإرتقاء . فالانتقال الصاعد ليس دوماً المثل الاعلى لديهم . فعندما يكون الشبان والشابات في وضع استخدام كامل ، ويجدون بسهولة عملاً يدرّ عليهم فوراً مرتباً مناسباً ، يفقدون الرغبة في مواصلة دراسات طويلة . في الوقت الحاضر ، ان عدد الطلاب في التعليم العالي ، في بريطانيا ، هو أدنى من الحد الاجتماعي المناسب . الى أية خلاصة يؤدي هذا التحليل للانتقال في المجتمعات الصناعية الحديثة ؟ من أجل تبين الآفاق البعيدة ، سأعطيك الخيار بين تمثل شكلين ممكنين للمستقبل .

ان الشكل الأول هو شكل مجتمع تسوده عدالة اقتصادية وبالتالي يوفر انتقالاً كبيراً عبر الاجيال ، وتكون اللامساواة في ميدان التعليم مخففة بصورة حسنة . وسيان ان عمل ابن البورجوازي عملاً يدوياً أو غير يدوي ، ويزول تدريجياً سلم المراتب كلما زالت أسباب اللامساواة الاقتصادية .

من الممكن تصور انواع من هذا النمط ، حيث يتوفر الانسجام الاقتصادي وتزول اللامساواة الاجتماعية نسبياً . في الولايات المتحدة ، نلاحظ انه كلما تقاربت المداخليل ازدادت الرغبة لدى كل فئة لان تتفرد وتؤكد مقامها . فكلما تناقصت الفروق بين الفئات موضوعياً ، ازدادت لديها الرغبة في الفردية والسمي لايجاد سبب خاص للشعور بقيمتها وتفوقها . انها تسعى وراء الحصول على « وضع » وهذا مزيج من الرغبة في المساواة الاقتصادية وبجارية المألوف .

---

(١) ان هذه الاحصاءات مرجع الى ما قبل عشر سنوات . وقد اقتبسنا من مقالة كتبها « مارك ابرامز » « جيل الشباب » والنضال » أيار ١٩٥٦



والشكل الثاني المثالي لمجتمع صناعي يختلف عن الشكل الاول كلياً. فيمكن ان 'يلاحظ فيه كذلك ميل للمساواة المادية التي لا مفرّ منها بسبب تزايد القدرة الانتاجية للصناعات الحديثة ، لكن لا يرافق هذا الميل تغيير في الانتقال ، وبظل هذا ضعيفاً ، مثلاً قد تعتمد الطبقات العليا بدهاء الى حمل الطبقات الدنيا الى شيء من الرضى عن مداخلها وتخفيض اللامساواة بين مداخلها ، لكنها في الوقت نفسه تظل هي ، أي الطبقات العليا ، تحيا في عالم فكري غريب عن عالم الطبقات الدنيا ، تماماً كما يحيا اليوم المواطن الانكليزي قارئ صحيفة « التايمز » او المتفرّج على التلفزيون ، بعيداً عن بقية الطبقات الدنيا . فالأقلية الحاكمة تنتقي عدداً من الطلاب ضرورياً لتأمين تجديد النخبة الاجتماعية . ومن الناحية العملية ، بما انها وحدها تملك المعارف والقوة ، فهي تحكم مجتمعاً مدرّجاً ، بتحكم وقفي ، على اعتبار ان الانتاجية الاقتصادية تتيح تخفيف حدة اللامساواة في المداخل . ان هذه الصورة ليست اعتباطية بتها ، لأننا نجد بعضاً من وجوها في المجتمعات الغربية وكذلك في المجتمع السوفياتي .

ان المجتمع السوفياتي هو توجيهي من حيث ان الأقلية الحاكمة تؤمن الانتقال المساعد كفاية ، على الرغم من وجود فارق في المداخل ما بين العدد الكبير من الشغيلة من جهة ، والعدد الصغير من العلماء ورجال الحزب الذين يوجهون الاقتصاد والجماعير .

ان هذه التصوّرات ، على غرار جميع التصورات المثالية ، ليست سوى تمثّلٍ لظواهرات نلاحظها حالياً . وانا ليس بوسعي ان اختار ما بينها ، وفي أية حال ، لست أدري ما سيكون مستقبل المجتمعات الصناعية . ومن قبيل الإحتمال ، يمكن القول ان هذه المجتمعات قد تنتقي عناصر من هذه الصور المختلفة . على كل حال ، ان هذه الصور تقودنا الى المسألة التي دعوتها بمسألة تنقل النُخبات .

الى أي حدّ تبدل الفئات الحاكمة ، مع تقدّم النمو الاقتصادي ؟ ان المسألة المطروحة الآن ، لم تتخذ شكلاً كلاسيكياً ، ولم تُعالج على هذا النحو من قبل

علماء الاجتماع ، لأنها مرتبطة بالمفاهيم التي استخدمها فيما يتعلق بمسألة الاختلاط بين الطبقات الاجتماعية والفئات الحاكمة .

بيد ان هناك ثلاثة مؤلفين قد لاحظوا بعضاً من الوجوه الجزئية للمسألة التي أجابها في هذا المضمار ، وهم « باريثو » و « بورنهام » و « شومبيتر » . ان الاول يطرح المسألة ، في الكتاب الذي ألفه في علم الاجتماع ، بالعبارات التالية : من يحكم المجتمعات الحديثة ؟ من هي الفئة التي تحكم بزمم السلطة ؟ وكيف تتبدل هذه الاقلية ؟ ان « باريثو » ينطلق من فكرة ان لكل مجتمع طبقة الحاكمة ، وتحدد هذه الطبقة بطابعها ( بالمعنى السيكولوجي للكلمة ) وبالوسائل التي تستخدمها ( ومن هنا التعارض بين الدهاء والعنف . وكان يندد ويشور بسبب ما كان يبدو له من جبن البورجوازيات الحديثة ( في حين ان معظم المؤلفين ينددون بعدم عدالة البورجوازية وبعنفها ) . وكان يندد بميلها دوماً الى المفاوضة بدلاً من القتال ، وتركها الظفر لمثلي الطبقات الشعبية . من هذه الناحية ، يمكن اعتبار « باريثو » على انه سلف الفاشستية ، على الرغم من انه لم يكن لديه إلا القليل من العطف على موسوليني عندما وصل الى الحكم . ففي نظره ، ليس البورجوازيون جديرون بالحكم ، ويجب ان يحل محلهم محرّضو الجماهير ورؤساء النقابات الثوريون ، ان هذه النظرية ، بالإضافة الى انها قهّدت للفاشية ، تفتقر خطأ بتصورها ان المجتمعات الحديثة تحكمها طبقة في حين ان الحكم هو في أيدي فئات متزاحمة على الحكم ( ووحدة الحكم هي استثناء بينا المزاحمة هي القاعدة ) .

والنظرية الثانية هي نظرية « جيمس بورنهام » ، وقد بسطها في كتابه « عهد المنظّمين » « ثورة المدراء » . انها مزيج من المفهوم الماركسي ومفهوم « باريثو » . ان كل طبقة حاكمة ، دون ان تكون منسجمة فهي بالضرورة ، هي موسومة برجحان فئة او نمط معين من الناس . ففي القرن المنصرم كانت الطبقة الحاكمة تتألف من البورجوازيين الرأسماليين . وفي هذا العصر ، حدث تبدل حاسم تلتخص صيغته على الوجه التالي : « حلول المدراء او المنظّمين محل المالكين » . كيف جرى هذا السياق ؟ من اجل ادراك ذلك ، بوسعنا ان نواجه نوعين من المؤسسات :

ان المؤسسة النموذجية في القرن الماضي كانت . شخصية ، وكان يخلقها ويمتلكها ويديرها رجل . يكفي ان نتذكر معامل النسيج التي تحدث عنها ماركس والتي لدينا ما يوازها، في القرن العشرين ، ويعكسها في مشاريع انتاج السيارات في بداية عهدها ، مثل مشاريع « رينو » و « سيتروين » مثلا . فالشروع كان من صنع رجل وملوك من قبل رجل ، وكان المالك هو الذي يدير وسائل الانتاج . وبحسب « بورنهام » ، ان المشروع الشخصي أضحى 'يُخلى المكان أكثر فأكثر ، في المجتمعات الحديثة لصالح الاحتكارات الكبرى ، وهي ملكيات مُغلقة لمئات الآلاف من المساهمين الذين لا يؤدّون أي دور ، وتشكل طغمة من المدراء يؤمنون الادارة .

وقد طرأ تبدل آخر . ففي المؤسسات الصناعية الحديثة الكبرى ، نميز أربعة اصناف من الرجال . اولاً ، ذاك الذي يُدعى بالمول ، الذي تكن موهبته العليا في قدرته على شراء وبيع المساهمات ، وتداول القيم المالية ( التي تجري في البورصة ) ويضمن لنفسه مراقبة مشاريع لا يديرها هو . والشخص الثاني هو التقني او المهندس ، الذي يُسيّر الطاقم ، ويمتلك المعرفة العلمية ، ويعرف كيف يطبقها . والممثل الثالث هو البائع او التاجر . والشخص الرابع ، اخيراً ، ليس ممولاً ولا تقنياً ولا بائعاً ، ومع ذلك هو ، في نظر « بورنهام » ونظر آخرين كثير ، يشغل المكان الاول ، انه ما يُدعى بالمنظّم او المدير . ان هذا الصنف من الرجال نجده في الاحتكارات الخاصة والعامة على السواء . ولا شك ان على شفاهكم جميعاً أسماء فرنسيين شهيرين ، تظهر أسيادهم في الصفحات الاولى من الجرائد . وهم ينتقلون بكل يسر من ادارة مشروع خاص للسيارات الى ادارة سلك الحديد او الى ادارة استثمار النفط في الصحراء . ان صفتهم الرئيسية هي انهم لديهم حاسة الخلق والابداع الصناعي ، وتنظيم وسائل العمل وادارتها . فبموجب هذه النظرية ، هذا يكون ، على افضل وجه ، ممثل الطبقة الحاكمة في المجتمعات الحديثة .

ويضيف « بورنهام » الى ذلك فكرة اخرى : حيثما كان ، سواء في النقابات ،

او في الاحزاب ، او في الحكومة ، تكون المهات بمثابة لمهات المدراء . وفي آخر الامر ، ما هو قائد نقابة عمالية أميركية ؟ انه ، هو ايضا ، محرك للجماهير او مفاوض لمقود صناعية . وبهذا المعنى ، ان الصفات الضرورية لمحرك الجماهير هي ، الى حد ما ، الصفات نفسها التي يجب ان يملكها المنظّمون او المدراء .

ان هذه النظرية ، التي تتضمن بعض عناصر من الحقيقة ، تبدو لي غير صحيحة في عدة نقاط . ان تصور « بورنهام » ، ان الرأسماليين الفرديين كانوا ، في القرن المنصرم ، يشكلون الطبقة الحاكمة في المجتمعات الأوروبية هو خاطئ . فهم لم يحكموا لا ألمانيا ولا فرنسا ولا انكلترا . ليس من شك في انهم كانوا يلعبون دوراً حاسماً في ادارة وسائل الانتاج ، وفي الحياة الاجتماعية . لكن سمتهم كطبقة حاكمة اجتماعياً هي انهم ، في معظم البلدان ، لم يشاؤوا اداء الوظائف السياسية بانفسهم . ان القول ان الرأسماليين الفرديين كانوا هم الطبقة الحاكمة في القرن التاسع عشر ، وان المدراء حلوا محلهم ، يفترض ، تلقائياً ، بان مدراء وسائل الانتاج هم حكام الدولة . والحال ، لم تجرِ الأمور ، في الواقع ، على هذا الشكل .

ان هذه النظرية تفترض أيضاً بان هؤلاء المنظمين يشكلون معاً فئة اجتماعية ، تعي ذاتها ، ولها ارادة السلطة ومفهوم سياسي . الا ان هؤلاء المدراء ، الذين لديهم الكثير من السمات النفسية والاجتماعية المشتركة ، والذين لديهم احياناً شعور بالتضامن ، لأن لديهم الانطباع بان مجموعهم هو الذي يدير المجتمع ، هم أبعد من ان يشكلوا ما يعادل الحزب . ان ما يذهلني ، عندما يتسنى لي التحدث الى مدراء المشاريع الكبرى ، سواء كانت خاصة أم عامة ، هو مقدار افتقارهم الى افكار سياسية محددة ( واني اشكو لكونهم لا يشبهون الفكرة الشائعة عنهم ) . وكما كانت تبدو الأمور أيسر بالنسبة للعالم الاجتماعي لو كان اولئك الذين يسكنون بزمام القوة الاقتصادية يعرفون بوضوح السياسة التي يريدون ! في الواقع ، ان غالبية المدراء يريدون بان تؤمن لهم الحكومة مناخاً هادئاً يساعدهم على تسيير أمورهم ، او عندما يكونون هم انفسهم مالكين للمشاريع التي

يدبرونها ، ان يحنوا ارباحاً وينموا مشاريعهم . هذا لا يعني انهم بصفتهم الفردية ليست لهم ميول ايدولوجية أو سياسية ، لكن ، كلما تأتى لنا ان ندرس ، على سبيل الحصر ، قراراً هاماً ، اتخذ مثلاً في فرنسا ، لم يلاحظ قط ان هناك اجماعاً فيما بينهم <sup>(١)</sup> .

أخيراً ، ان المدراء لا يمارسون السلطة بأنفسهم . وما زالت المسألة التي كانت تطرح في القرن الماضي تطرح اليوم على النحو التالي : من ذا الذي يحكم ، في النهاية ؟

وبعد ، من الحق بان نموذج المنظم يتغلب أكثر فأكثر على الرأسمالي الفردي . ومن الحق بان مختلف الفئات الحاكمة تتسم بسمات متشابهة أكثر فأكثر : فالصناعيون ، والنقابيون ، وربما الرؤساء العسكريون ، يصبغون منظمين ، لأن جوهر مجتمعاتنا الحالية كامن في منظمات جماهيرية . فادارة دائرة عومية او مشروع صناعي تتطلب الصفات نفسها ، وتفترض الصنف نفسه من الرجال ، وفي النهاية تتجلى في ترتيب مماثل . ولا ينبجم عن هذا ان « المدير العسكري » يتحسس بشعور مشترك مع « المدير الصناعي » . اننا نقرّ فقط بان الرجال الذين يتابعون مختلف أشكال التسلسل التي تؤدي بهم الى الصف الاول يتسمون بلامع متشابهة .

والآن أنتقل الى العالم الاجتماعي الثالث الذي عالج هذه المسألة ، وأعني به « شومبيتر » . ان نظريته هي معاكسة لنظرية « بورنهام » . فهو ينطلق من الفكرة ، التي اعتقد بصوابها ، والقائلة ان الرأسماليين البورجوازيين ، بهذه الصفة ، وما عدا في انكلترا ، لم يمارسوا قط الحكم « مباشرة » . ففي نظره ، ان خاصية تطور المجتمعات الاوروبية في القرن الاخير وفي مستهل هذا القرن ، هو ان المجتمع الصناعي تطور فيها في ظل حماية نظام تقليدي . ففي حالة المانيا ، يمكن تمحيص هذه الفكرة فوراً : ان الرأسماليين لم يكونوا يشغلون المرتبة

---

(١) تمّة دراسة مفصلة تمت بخصوص استقلال المغرب ، في عام ١٩٥٥ .

الاولى في « الرايح » ، وهم لم يحكموا . بل كانوا يتركون لأحفاد الارستوقراطية البروسية او للموظفين ممارسة الوظائف العسكرية او السياسية . ويعتبر « شومبيتر » بان صاحب المشروع يهبط كلما تقدّم نحو المجتمعات الحديثة . انه يوحي اذن بفكرة قريبة من فكرة « بورنهام » ، لكنه يصيغها على نحو آخر . ففي نظره ، كان صاحب المشروع اصلاً شخصية مُبدعة ، تتصور تركيبات جديدة ، وتميل الى الريح الاقصى . بيد ان صاحب المشروع في المجتمعات القائمة في منتصف القرن العشرين لم يعد ينتمي الى هذا النمط ، فقد اضحى مديراً ، يحرص على الفعالية والجدوى أكثر مما يحرص على التجديد وجني ارباح الى ما لا نهاية . ونمط الحياة الارستوقراطي الذي كان يطمح إليه الرأسمال بالامس أضحى مستحيل التحقيق بسبب نظام الضرائب . فالمشروع الفردي ، مع رئيسه الشخصي ينحدر . وتكون الرأسمالية التي عهدناها قد ضعفت ، وربما هي في نهايتها ، ومقضيّ عليها بفعل فئة قائدة كان هذا المؤلف نفسه ينتمي إليها : أعني فئة المثقفين . فالنظام القائم على حركات السوق وعلى السعي الى الربح لا يمكن بقاءه لأن الجو الاجتماعي هو مناوئ له أكثر فأكثر . بيد ان هذا الجو يخلقه اولئك الذين دأبهم هو المعارضة والانتقاد والمروق ، اولئك الذين يجهلون ضرورات الادارة ، ولا يتقنون معرفة سير الرأسمالية ، ويمقتون حركات السوق بدافع من المثالية المخلصة او بدافع من المصلحة المهنية . فالمثقفون ينشرون في الرأي العام فكرة ان اصحاب المشاريع ، والارباح ، والشركات الكبرى ، جميع ذلك يجب شجبه . فما من نظام لا تطرأ عليه تحولات أساسية بقادر على البقاء اذا كان الرأي العام لا يقرّه .

وبنفي ان نضيف بان هذه النظرية لم تستشفّ قيام نظام على النمط السوفياتي ، ليخلق النظام الرأسمالي الغربي ، والذي يشكل عذراً لها هو التخلّق الصناعي الذي لاحظته شومبيتر في بعض المجتمعات ، على اعتبار ان النظام السوفياتي هو دليل على طريقة للتصنيع السريع ، ولا يمكن تطبيق هذه الطريقة على الغرب . ان « شومبيتر » يتصور فقط مجتمعاً صناعياً مع اقل ما يمكن من

اصحاب مشاريع فرديين ، وأكثر ما يمكن من التخطيط ، حيث تختفي ،  
بالنتيجة ، الملامح الرئيسية التي لرأسمالية القرن التاسع عشر .

لنحاول جمع النتائج الجزئية التي لهذه المفاهيم الثلاثة ، ورسم خطوط نظرية  
لتحول الفئات الحاكمة .

في البدء ، يمكننا ان نعتبر من الأمور الأكيدة ان الارستوقراطية التقليدية  
المستندة الى الملكية العقارية الكبيرة ، أو الى الوظيفة العسكرية ضعفت شيئاً  
فشيئاً مع التطور الاقتصادي . ان هذا التفسخ يفسره أولاً تقلص مكانة الزراعة  
في مجمل الاقتصاد الذي اصبح صناعياً ، ثم طبيعة المجتمع الصناعي الذي يهدم  
الرضوخ السلي للمبدأ القديم الكامن في السلطان ( الناجم عن الولادة أو التقاليد )  
ان الانحدار لم يكن تلقائياً ، وقد تأخر في بعض الأحيان . فالارستوقراطية  
لعبت دوراً سائداً في ألمانيا على الأقل حتى عام ١٩١٤ ، ولم تهدم طبقة النبلاء  
حقاً الا مع الانهيار العسكري في ١٩١٥ والاحتلال الروسي . لكن ، على المدى  
البعيد ، وفي المجتمعات الصناعية ، يمكن الاعتقاد بان تأثير هذه الفئة يضي في  
سبيل التقلص .

وفي الوقت نفسه ، وفي معظم الحالات ، تتجه السلطة «السياسية» للكائنات  
الى الانحدار . ويجب ان اعبر عن رأيي بحذر ، بهذا الصدد ، لان هذا الانحدار  
ليس ظاهرة شاملة ولا قدراً محتوماً . ففي اسبانيا ، ما زال للكنيسة سلطان  
كبير . لا ريب ان دورها مرتبط ببقاء البنية الاجتماعية التقليدية وببطء  
التطور الاقتصادي . واسبانيا بقيت على هامش تيار الحضارة الحديثة ، وهي  
تواكبه بصورة تدريجية . مع ذلك هناك أمثلة أخرى تسترعي انتباهنا . لناخذ  
مثال بولونيا: فالصنيع ، المطبق فيها على الأسلوب السوفياتي ، لم يمنع الكنيسة  
من الاحتفاظ بتأثيرها الكبير ، والمتزايد بعد الحركة شبه الثورية التي نشبت  
عام ١٩٥٦ . لا شك ان هذا التأثير اكتسبته الكنيسة في الماضي لانها كانت  
حامية التراث القومي . وما زالت حتى اليوم تعارض ، في بعض الاتجاهات ،  
الاقلية الحاكمة والدولة . في أية حال ، ان المهم هو التذكير بانه ما من تلقائية

أو حتمية في مثل هذه المواضيع. فالمجتمع الصناعي يمكن ان يظل فيه مؤمنون، ولا يوجد تناقض سيكولوجي أو اخلاقي أو اجتماعي بين غو صناعة حديثة واستمرار الأيمان العريق. كل ما يمكن قوله هو ان المجتمع الذي يكون الاقتصاد فيه موضع نشاطه الأساسي. وحيث الدولة تتجه نحو العفانية، لا يترك على العموم للكائنات التأثير السياسي الذي كانت تمارسه في الماضي.

إذا وافقنا على اتجاه هاتين الفئتين نحو الانحدار ( أي أصحاب المشاريع الفرديتين، والكائنات ) فان المسألة الأساسية في جميع المجتمعات الصناعية تكون كامن في العلاقات، المتبدلة والمتنوعة، التي بين مدراء وسائل الانتاج، ومحرّكي الجماهير ورجال السياسة، والمثقفين.

ما هو شأن الفئة الأولى، أي مدراء وسائل الانتاج؟ بهذا الخصوص، أنا اكتفي باستعادة الفكرة المشتركة بين « بورنهام » و « شوميتير » والعديد من المؤلفين. ان الاتجاه يميل نحو ارتقاء صنف من الرجال ليس قط من صنف الرأسماليين. ان المشاريع التي تشغل أهم مكانة في الاقتصاد الحديث، والتجمعات الصناعية الكبرى ( سكك الحديد، الكهرباء، الغاز، المشاريع الكيميائية، السيارات، الخ... ) هي ذات احجام بالغة بحيث انها لم تعد ملكاً لأحد. ان الذين يديرون هذه المشاريع، سواء كانت خاصة أم عامة، يتسمون بسمات يمكن تلخيصها بسمات المدير. وهذا الأخير ليس بالضرورة مهندساً، وقد لا يكون لديه في بعض الأحيان تكوين تقني أو علمي. انه نمط من الرجال من الأيسر ادراكه حديساً مما لو وصف بصورة مجردة لأولئك الذين لا يعرفونه. ان مدراء الشركات الكبرى لديهم من الصفات المشتركة بحيث يمكن استبدالهم ببعضهم بعضاً. وهم لا يرتبطون بالشروع الخصوصي بواسطة صفة تقنية، انما يملكون قدرة لا يمكن تحديدها، قدرة « تسيير » التنظيمات الكبرى. من الطبيعي ان هذه القدرة تقترن بعض المعارف، لكن يمكن ان تكون كناية عن ثقافة عامة أكثر من معرفة مختصة. ان الصفات الضرورية هي نادرة لانها تستوجب القدرة على: ١ - الاصغاء، وهذه فضيلة كبرى، ٢ - واتخاذ



القرارات . ان المدير العظيم بحكم التعريف ، لا يمكن ان يكون مطلعا على كل ما يجري داخل المشروع ، فهو على شكل رئيس مجلس ادارة ، يقدم له مختلف اعضاء هذا المجلس تقارير ، وهو قادر على تنسيقها واتخاذ القرارات ذات الامة الكبرى وتحريك وإعماش المشروع بكامله .

ان اتخاذ قرار بصنع نمط معين من السيارات في تاريخ معين يؤدي الى نتائج هامة جداً . ففي مجتمع يسوده التخطيط الشامل ، حيث يمكن التأكد من بيع كل ما يُنتج ، يكون القرار في الظاهر أقل خطورة . ان اتخاذ قرار في فرنسا ينطوي على مخاطر ، ويتضمن رهانا . ان الذي يتخذ هذا القرار هو رجل ، وهو وحده في النهاية يتخذ هذا القرار .

ان واقع وسائل الانتاج تُدار من قبل أمثال هؤلاء الرجال لا يفرض أي نظام اقتصادي أو سياسي معين . واذا استرسلت مع فكري حتى النهاية ، قلت ' انكم بوسعكم ان تمجدوا هؤلاء المدراء في اقصى طرفي الكوكب ، في آسيا ، وافريقيا ، واوروبا واميركا ، ودوغا تفريق بين الشرق والغرب . وإيا كان النظام السياسي أو الايديولوجي ، هؤلاء المدراء يتدبرون الامر . اي نظام يفضل هؤلاء المدراء ؟ من المحتمل ألا يكون للسؤال من معنى ان النظام السياسي الذي يفضله يتوقف على الاخلاقية الفردية التي لكل شخص وعلى طريقة سير النظام الذي يعيشون في ظلّه .

هل من الممكن ادراك اتجاه فئة الحكام السياسيين؟ هناك فكرة أولى تبدو محتملة جداً بالنسبة لمعظم المجتمعات الصناعية الغربية : ان الطابع الطفوي في تشكيل هذه الفئة يتضاءل شيئاً فشيئاً ويصبح أقل بما كان في القرن الماضي . ففي بريطانيا العظمى ان تشكيل الرؤساء السياسيين كان ولم يزل الى حد ما طفموياً ، بمعنى ان معظم كانوا ينجشون ويحيثون الآن من وسط اجتماعي ضيق ومنسجم نسبياً . ان الطابع الطفوي للطبقة السياسية يضاف عادة مع تطور الأحزاب السياسية والامكانية المتوفرة لأناس لا يمتلكون ثروة لدخول هذا السلك . ان الاحزاب التي تنتمي الى الشعب أو التي تستند الى البروليتاريا توفر

الحظ في الإرتقاء لأناس يجيئون من أوساط أكثر شعبية . وفضلاً عن ذلك ، هناك النقابات التي ، بسبب علاقاتها المباشرة أو غير المباشرة مع الأحزاب ، توفر سبيلاً آخر لولوج السلك السياسي . في بريطانيا العظمى ، توجد على الأقل ثلاثة دروب تؤدي الى المهنة البرلمانية . هناك ، ما زالت السلالة القديمة التقليدية : رجسالمجتمع الطيب الناشئ في مدرسة « إيتون » أو « اوكسفورد » أو « كامبريج » ( حيث تعلم ، مثلاً ، لغات الشرق الأدنى أو الشرق الأقصى ) وله ملكية في دائرة من دوائر انكلترا حيث والده او جده أو عمه كانوا نواباً . فهو يحل في اثرهم ، وينتخب ويبلغ الى مستوى غير محدد في الترتيب الوزاري . هذا هو السلك المثالي النموذجي للرجل السياسي المحافظ .

ويوفر الحزب العمالي سبيلين : أولاً ، ان أمعاء سرّ النقابة الذين أسدوا خدمات حسنة ومخلصة يحصلون ، في وقت ما ، على الحظ في تقديم ترشيحهم في دائرة حيث يُنتخب مرشح الحزب بصورة أكيدة . وهكذا نجده في مجلس العموم عدداً من المناضلين العمال ، القادمين من أوساط شعبية ، والموعودين بمركز كبير . ان « ارنت بيفن » هو أسطع مثال على هذا النمط .

وثمة سلك آخر يلجّه المثقف العمالي ، الذي حصل دراسات عالية ، والذي ليس بالضرورة متخرجاً من « اوكسفورد » أو « كامبريج » ، انما من جامعة من جامعات الدولة ، والذي ينسب الى الحزب ، ومع شيء من الحظّ يقدم ترشيحه في دائرة حيث احتمال انتخابه هو كبير . ان اختيار المرشحين يتوقف ، بصورة دقيقة ، في الاحزاب الانكليزية ، وفي آن واحد ، على اللجان المحلية والاركان المركزية . ان تأثير اللجان ملحوظ أكثر من تأثير الاركان المركزية ، وهذا ليس برهاناً مطلقاً في بلد حيث التكلم السياسي لم يخف على العموم ، ان مثل هذا الرجل يجيء من اوساط متواضعة . وقد لا يكون لديه وسائل مالية شخصية ، وقد لا يكون بحاجة الى سلف سياسي او الى ملكية في دائرته الانتخابية .

ان الحالة الفرنسية هي أكثر تعقيداً ، والتسلسلات هي أكبر عدداً . ليس فيها ما يوازي السلك المثالي الذي وصفته سابقاً ، والذي يمضي من مدرسة « إيتون »

الى رئاسة الحكومة ، لأن ليس لدينا ما يماثل نظام التعليم الانكليزي . فواء  
كان الفرنسيون في هذه النقطة او تلك من اللعبة فان الامكانات المختلفة مفتوحة  
امام الراغبين في دخول المسرح السياسي . ففي مختلف البلدان ، تتنوع الكيفيات .  
قد يكون من الفائدة اجراء المقارنة بين كيفية الوصول الى الحياة السياسية في  
الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا ، ونوع الرجال الذين يكرسون أنفسهم لها .  
والنوع الذي ينجح .

ما هي النتائج التي ينطوي عليها الاتجاه نحو توسيع تشكيل رجال السياسة ؟  
ان المسألة الأساسية التي سأختم بها هذا الدرس هي تلك التي كانت يطرحها  
« شومبيتر » ، الذي كان متشائماً حول حظوظ الديمقراطية البرلمانية بسبب  
القدرة الضعيفة التي كان يعترف بها للمنتخبين البورجوازيين . ففي نظره ، ان  
الارستقراطيين يتقنون الحكم ، وعند الاقتضاء ان القواد المهالين قادرين على  
ذلك ، بينما الرأسماليون او المثقفون يكونون رجال حكم غير جديرين .  
فالبورجوازيون يبدون في نظره مفتقرين الى الصفات الأساسية : إتقان التحدث  
الى الناس البسطاء ، وربط علاقات حقيقية معهم ، وفرض سلطانهم الشخصي .  
وفي ممارسة الحكم لا يبدون تصميماً وارادة قوية . وفي الختام ، ان حكومة  
الاجتمعات الصناعية ، والمولفة من المثقفين وبورجوازية الاعمال والتجارة ، لا حظاً  
لها بالاستمرار . لذا كان يتخيل غطاً جديداً من الرجال يصلح لأن يكون في  
الصعيد الاول .

اني سأمتنع عن ابداء تكهنات قاطع بهذا الخصوص . وسأكتفي بأن ألمع الى  
الشروط التي تتيح للتخبة التي نعرفها الحظ باتمام مهمتها . ان احتمال استمرار  
الانظمة الديمقراطية البرلمانية هو أكبر بمقدار ما يتجنب رجال السياسة المنتخبون  
الحصام مع فئات حاكمة اخرى ويتحاشون الدخول معهم في نزاع دون رحمة .  
والديمقراطيات لها حظاً أوفر في البقاء كلما ارتضى قواد الجماهير اداء اللعبة  
البرلمانية . ان أي نظام هو مهدد اذا لم تخضع مختلف الفئات الحاكمة فيه الى  
القواعد نفسها ، ولم تستخدم الوسائل نفسها . فحيث يتبنى قواد الجماهير

العادات البرلمانية ، لا تبدو الصعوبات على انها لا تقهر . اني ارنو الى بريطانيا العظمى حيث أمناء سر النقابات والرؤساء الاشتراكيون ينتهي الأمر بهم الى اقرار المراسم الارستوقراطية التقليدية . ان النائب المحافظ يخضع نفسه لأن « ويسمنستر » تسهم في تعليم أمناء سر النقابات . من الناحية الرمزية ، تمثل « ويسمنستر » التقاليد .

ان الشرط الثاني الضروري هو ان لا تكون المسائل الاقتصادية معقدة بصورة بالغة ، وان لا تكون النزعات في السياسة الخارجية دون رحمة . ان الانظمة البرلمانية ، الموجهة من قبل منتخبين بورجوازيين ، هي ، بطبيعتها منسجمة مع ازمة السلم والازدهار . ان هذه الخلاصة تشبه السذاجة . فالانظمة تتجعب على نحو افضل بمقدار ما تكون المهات الواجب تنفيذها أيسر .

ان هذه السذاجة تعود لتطرح ، بصورة مجردة ، حالات ثلاثاً . ذلك انه يمكن دحض تشاؤم « شومبيتر » بشروط ثلاثة : ان يقبل قواد الجماهير أساليب البورجوازية ، وان يطرح مدراء الاقتصاد على رجال السياسة مسائل قابلة للحل ، واخيراً ، ان لا تنشأ ازمات ماثلة لتلك التي عشناها بين الاعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، أعني صدام بين رجال يؤمنون بطيب الارادة والمفاوضة وحكام يريدون القوة ويؤمنون بالعنف كهنتر .

## الدرس السادس عشر

### مستقبل الفئات الحاكمة في الغرب

ان مسألة تطور الفئات الحاكمة ، التي كنتُ شرعتُ بمعالجتها خلال الدرس الاخير ، يمكن التعبير عنها ، باللغة العادية ، عن طريق السؤال البسيط التالي : من هو مدعوٌ لأن يحكم المجتمعات الصناعية كلما تطورت هذه المجتمعات ؟ ليس من شك في ان الارستوقراطية التقليدية ضفت بسبب التمرکز في المدن ، والمخدار الوظيفة العسكرية والملكية العقارية الكبيرة . كما ان الدولة اصبحت ، بصورة لا مفرٍّ منها ، علمانية ، وغدت السلطة الزمنية التي كانت للكنيسة تتناقض تدريجياً . ومدراء وسائل الانتاج ، أياً كانوا ، يمارسون سلطانهم على المواطنين الذين يعملون في المعامل بصفتهم عمالاً ؛ ولكونهم مدراء أو منظمين فقط لا مالکين لذلك لا يشكلون فئة تعي ذاتها ، لها ايدولوجيا معينة وارادة قوة خاصة بها كقوة . فهي معظم الحالات ، يترك المدراء والمنظمون أمر الحكم للمتخمين أي لرجال السياسة المحترفين .

من هم رجال السياسة اولئك ، في المجتمعات الديمقراطية؟ ان تجربة النصف الأول من القرن العشرين تمّ عن خصام دائم بين الاحزاب ، وداخل بعض المجتمعات بين اغانط مختلفة من رجال السياسة . ان « تنقل النخب » يعني واقع ان المعركة لا تضع وجهاً لوجه ، في سبيل ممارسة السلطة ، احزاباً تقرّ جميعها وفي آن واحد قواعد اللعبة فحسب ، بل كذلك اقلبيات تنتمي الى ايدولوجيات متناقضة وتقرّح اساليب منافسة غير منسجمة . ويمكن الافصاح عن هذه

الفكرة بالعبارات التالية : داخل الديمقراطيات ، خلال النصف الأول من القرن العشرين ، شهدنا « صراع البرلمانيين والمحرضين » .

واني استعمل هاتين الكلمتين بـمـان دقيقة . فالأولى تعني المنتخب الذي يتدرج بالانتخاب ، ويناصر المؤسسات التمثيلية على طراز القرن التاسع عشر ، والثانية تعني ذلك الذي هو على تماسٍ مباشرة مع « القاعدة الشعبية » ، والذي يدعي أنه مفوض من الجماهير الشعبية وإن هذه تتجسد فيه . إن بعض الزعماء يريدون أن يكونوا محرضين ، وأقصد بهذه الكلمة المعنى اليوناني الاصيل ، أي « قواد الجماهير » . فهم يرضخون ، في بعض الظروف ، إلى الأصول الانتخابية والاساليب البرلمانية ، لكنهم لا يعتبرون أن هذا هو جوهر دورهم . إن بعض الزعماء السياسيين يحصلون على ملايين من الأصوات في الانتخابات ، لكنهم لا يقررون بأن نتيجة الاقتراع هي البرهان على شرعية سلطتهم . فهم يحتجون بالتقويض الشعبي ، الذي هو أكثر صعقة ، وأعمق دلالة ، وأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب .

إن مثل هذا النزاع بين نمطين من الرجال ، النمط البرلماني والنمط المحرض ، هو ممكن في جميع المجتمعات الصناعية . إنه أساسي لأنه يحابه شكلين من التمثيل الشعبي ، وشكلين من الحوار بين الشعب والحكام . إن الزعيم يتدرج بإرادة الشعب بمقدار ما يتدرج بها البرلماني ، وهو مستعد أيضاً للقول إن الإرادة الشعبية لا تتجلى بنقاوة ووضوح إلا إذا مرّت عبر الحزب ، وهذا يُعتبر تفويضاً مباشراً من الشعب ، لا تمثيلاً لمصالح جزئية أو مصالح طبقات معينة أو ميول أيديولوجية معينة .

وفي المدى البعيد ، يصبح النزاع الذي وصفته هو النزاع النموذجي في المجتمعات الصناعية ، وهو ليس سوى نسخة حديثة عن النزاع الذي كان يقوم في حضرات الاغريق القدماء والذي وصفه بإسهاب الكتاب اليونان . إن هؤلاء الكتاب لاحظوا في الحضارات الديمقراطية اليونانية التهديد المستمر الذي كان يصدر عن الطبقة الذين كانوا يتدرعون دوماً بالإرادة الشعبية ، وينتقدون

الولايات الديمقراطية وأنظمتها الديمقراطية ويصفون حكامها بالطغمة ، في حين كانوا هم يزعمون انهم يحسدون في أشخاصهم مصالح الحاضرة والبلد . واني أجيز نفسي تذكيركم بعبارة لنابليون الثالث ، تنسى لي ان استشهدت بها سابقاً ، ولو أتبع هتار الاطلاع عليها لكان اقتبسها بكل طيب خاطر . ان امبراطور الفرنسيين المقبل ، المنفي الى لندن قبل ان يصبح رئيساً للجمهورية ، كان قد كتب هذه الجملة المدهشة : « ان طبيعة الديمقراطية هي في ان تشخصن في رجل » . ان أي مهووس ، سواء كان هتار او موسوليني او أيا كان يمتد في قرارة نفسه ان طبيعة الديمقراطية هي في ان تشخص في رجل .

لأي نمط من الحكم ستكتب الغلبة ؟ خلافاً لسوميتير . انا لست متشائماً نهائياً ، لأنني أعتقد بان هذا التعارض موجود في جذور البنية التي تكون المجتمعات الصناعية . فبحسب الظروف ، قد يتقلب قارة هذا النمط وقارة اخرى ذلك ، فالمجتمعات الحديثة تنطوي ، باستمرار ، على نزاع ، علني او خفي ، بين التفويض الاصولي البرلماني ومحاولات الاحزاب والرجال الذين يدعون تجسيد الارادة الشعبية الواحدة الوحيدة . قد يكون استقرار الديمقراطية في مزيج وتفاعل هذين النمطين من الرجال وهذين الشكلين من التفويضات .

والآن نصل الى دراسة فئة حاكمة كنت تحدثت عنها سابقاً ، أعني قواد الجماهير ، الذين ليسوا بمعرضين ( بالمعنى الذي أعطيته لهذه الكلمة ) . الى أي حد يوافق أمناء سر النقابات وزعماء الاحزاب الشعبية على انضمامهم الى نظام ديمقراطي متعدد الاحزاب ، او الى أي حد يريدون ان يبقوا على صيغة الانتخاب او يلجأوا الى التعريض .

ان هذا السؤال يطرح بشأن كل من الحكام والجماهير على السواء . فتارة نجد ان الحكماء - وطوراً نجد ان الجنود - هم الذين يظهرون أكثر اعتدالاً ، وأشد احتراماً للاصول التقليدية التي للشروعية .

في انكلترا ، يظهر الزعماء ، على العموم ، مستعدين للانضواء ضمن إطار الديمقراطية ، وأحياناً يظهرون محافظين أكثر من جنودهم . ليس من السخف

القول ، كما انه لم يثبت القول ، ان المكس هو الاصح في فرنسا . واني أميلُ  
للافصاح عن الفكرة التالية ( التي أتحمل عواقبها مع جميع التحفظات ) : كلما  
كان المحرضون اقرب الى المثقفين ، كلما ازداد الاحتمال بان يكونوا اكثر ثورية  
من الجماهير : ففي بريطانيا ، ان الجامعيين من الزعماء الماهيين ، هم ، على  
العموم ، اكثر يسارية من الماهل القدامى الذين يمثلون الاعتدال . ففي اية حال ،  
تتوفر بالضرورة الدرجة نفسها قبول نظام تعدد الاحزاب لدى الذين في الاسفل  
ولدى الذين في الأعلى .

ان البرهنة التي يلجأ إليها البورجوازيون في المجتمعات الغربية والحكام  
الشيوعيون في البلدان السوفياتية ، والقائلة ان الثورات « يصنعها » المحرضون في  
الغرب ، وأعداء الثورة والمعلماء في الشرق ، هي تافهة طبعاً . ابدأ لا يصنع  
المحرضون ثورة اذا لم تستجيب إليها الجماهير ، لكنهم يوسمهم حينها على الثورة  
او على الاعتدال او على العنف .

وقد آن الاوان لطرح مسائل اخرى بخصوص هذه الفئة الحاكمة ، واولى  
هذه المسائل هي مسألة تكوين أمناء سرّ النقابات أو قواد الاحزاب الشعبية .  
واليوم يقال طوعاً في بريطانيا: لو ولد بينن بعد نصف قرن ، لكان حصل على  
منحة دراسية ليتم دراسته في « ايتون » أو « اكسفورد » . طبعاً ، ان هذه  
الموضوعة لم يتم اثباتها ، لكنها تثير مسألة جديدة : كلما شجعت القوانين ارتقاء  
« ابناء الشعب » ازداد الاحتمال بان يتلقى الابناء الاكثر اهلية تعليمياً ثانوياً ثم  
عالياً . اذ ذلك ، من أين سيجيء قواد الجماهير ؟ ان اول جواب تقدمه لنا  
التجربة الانكليزية الحالية : فزعماء الحزب الشعبي هم ، اكثر فأكثر ، مجازون  
من الجامعات ، ومتقنون يمارسون وظائف عالية نسبياً في المجتمع . ففي هذه  
الحال ، تكون الاحزاب السياسية ، حتى اليسارية ، تحت قيادة رجال أصبحوا  
ينتمون الى الطبقة العليا ، بحكم مداخيلهم ووضعم الاجتماعي . ان التأثير المحافظ  
الذي ينجم عن مثل هذه الظاهرة يكون قريب الاحتمال .  
في الحقيقة ، ليست الامور على مثل هذه الحال من البساطة . فالصفات



الضرورية للمرء ولكي يحصل على منحة لإتمام الدراسة في «ايتون» ، أولكي يصبح أمين سر نقابة ليست تماماً متماثلة . فمن الممكن ان تتصور بان قواد الجماهير يواصلون التعبئة من ضمن اولئك الذين لم يكن لديهم ميل للدراسة . بيد انه من الامور الحاصلة هو ان احد اسباب الاضطرابات كان استحالة الارتقاء بالنسبة للأفراد المؤهلين . فكلما قُدم للجميع المزيد من التسهيلات للارتقاء ، كلما بُجِّد هذا السبب من اسباب الثورة . قد تكون المجتمعات الغربية متبعة ، في هذه الناحية ، في الاتجاه نفسه الذي يسلكه المجتمع السوفياتي . ذلك انه يبدو ان الحكام هم مقتنونون باخلاص بان جميع الاولاد المؤهلين يجب ان يبلغوا الدراسات العليا ، شريطة ان يكونوا منسجمين سياسياً مع المجتمع الراهن . والحقيقة ، يبدو انه ليس من الحق فقط ان تتفتح المهبة وتؤمن النجاح الاجتماعي ، بل انه عامل من العوامل التي تميز الهدوء ، وهذا ما قال به جميع النظريين في جميع العهود . وبهذا المعنى ، ليس من شيء أكثر اتفاقاً مع مصلحة السياسة المحافظة ، ( طبعاً في جميع الانظمة ) من الاصلاحات في التعليم ونشر الديمقراطية التي تشدها احزاب اليسار .

وكما كانت المنظمات الشعبية ، والنقابات والاحزاب ، أكثر اتساعاً ، كان من شأن ذلك ان تزداد الثقة عمقاً بين القواد والجماهير . لأن انتشار البيروقراطية في النقابات والاحزاب ، وهذا امر يُلاحظ بسهولة في بلد مثل بريطانيا العظمى ، ينتج عنه ان رجال القاعدة لا يكتشفون أنفسهم في اشخاص القواد ، الذين يصبح كل واحد منهم « سيداً » او « لورداً » ، في آخر حياته . وهكذا ، ان الاجهزة التي وظيفتها النظرية في الاصل هي المطالبة والمخاصمة تصبح ، على الاقل في نظر جنودها ، أجهزة تأطير ، اجهزة خلق ملاكات تغدو ابعد فابعد عن اصولها الثورية . وما من شك في ان هذا التطور لا يمكن ان يدرك نهايته في الانظمة الجماعية حيث المنظمات للنقابية هي تعبير عن الدولة ، لكن في الديمقراطيات المسالمة ، اعني البريطانية الاميريكية للنقابات منذ الآن ووظيفة تأطير للجماهير ، ووظيفة المطالبة ، في آن واحد . ان هذه الظاهرة لا مناص منها ، لكن لا

مناس ايضاً من نتائج معينة ، أعني تكاثر الاضرابات غير الرسمية ، وبروز زعماء  
يناولون قواد النقابات الرسمية ويُنْتَخبون مباشرة من قِبل العمال ، ويعكسون  
وجه العمال افضل من الآخرين .

ولئن كان هذا التحليل عاجلاً ، إلا انه يقودنا الى احتمال كنتُ أعربتُ عنه  
في احد الدروس الاخيرة : ان المجتمع الصناعي ، حتى في ظلّ الشكل  
الديمقراطي ، يمكن ان يؤدي الى استقرار ترتيب عضوي ، تماماً مثلما يؤدي الى  
فسح المجال للانتقال الاجتماعي في مجتمع متساو .

وانتقل الآن الى فئة اخرى من القواد ، اعني المثقفين . واني اتكلم عنهم اولاً  
لا نهم يلعبون دوراً هاماً في المجتمعات الصناعية الحديثة ، وكذلك لأن  
« شوميتز » كان يفسر انهيار الرأسمالية الى حد ما ، عن طريق موقفهم منها .  
انه من الصعوبة تعريف فئة المثقفين ، وهذه الكلمة تتخذ معاني مختلفة بحسب  
البلدان والانظمة . ابي اقترح عليكم اذن ان تتطلقوا من فكرة شكلية تعلق على  
التاريخ . ففي كل مكان ، ودوماً ، هم مثقفون اولئك الذين يحافظون على  
الثقافة ويفنونها ، سواء في الميدان العلمي أو الادبي أو الفني . وقد يكون بوسعنا  
ان نضيف الى ذلك بان هذه الفئة لا تغدو مستقلة الا عندما تهاز عن فئة رجال  
الكنيسة . فانطلاقاً من هذا التعريف ، الفاعض بتمدد ، سأسجل بعضاً من  
خصائص عصرنا :

١ - ان المجتمعات الصناعية تلمس بترابيد عجيب في العدد ، المطلق والنسبي ،  
للهن غير اليدوية ، التي تتطلب حداً أدنى من المواصفة الفكرية . وهكذا نميل  
لادخال جميع من يمارسون هذه المهن ضمن نطاق هذه الفئة .

٢ - ان المثقفين الذين لهم مواصفة تفيد العمل الجماعي ، مباشرة ، هم أكثر فأكثر  
في الصف الاول . ان المجتمعات الحديثة تعتبر العلماء والمثقفين . على انهم انتفع المثقفين  
ففي هذا الحال ، يكون الاتجاه لاطلاق هذه التسمية (مثلما يفعل السوفيياتيون) ليس  
على رجال الثقافة ، الذين يتصفون بمجانية نشاطهم وبالابداع والبحث المجرد ،  
بل على الذين لديهم معرفة لا غنى عنها لسير الاقتصاد . في الاتحاد السوفياتي ،

تشمل فئة المثقفين مجموع الملاكات التقنية .

٣ - ان عدد الذين ينشرون الثقافة يزداد زيادة بلا حدود ، فهناك المزيد من المدرسين ، وهذا أمر لاغنى عنه بما دامت نسبة الاولاد الذين يتلقون الدروس تزداد . وهناك المزيد من الصحفيين ، وهذا امر لا بد منه ما دام عدد قراء الصحف يزداد . . وهكذا يتكاثر عدد معلمي الثقافة الذين تتوفر فيهم صفة المثقفين .

ان المثقف في مجتمعاتنا هو في غالب الاحيان محترف . فالبحث أو التفكير لم يعد نشاطاً مجانياً ودون مبرر عملي ، 'يمارس متعة أو رسالة' ، بل أضحي طرائق لكسب العيش . وقد يبدو لكم من البديهي ان جميع الفلاسفة هم اليوم اساتذة فلسفة . ان هذه الظاهرة ليست عالمية .

وهكذا ، أصبح المثقف تقنياً ، أكثر فأكثر . لقد اقتبس معرفة قابلة للاستعمال وللانتقال ، معرفة جزئية دون شك . فالتقني في التعمدين لديه معرفة قابلة للاستعمال وهي معرفة جزئية . كذلك ، نجد اليوم ، في جميع البلدان ، ادباء هم أيضاً يمتلكون ناصية التقنية الادبية ، ويقضون وقتهم في اعادة كتابة ما كتبه الآخرون . ان « اعادة الكتابة » اصبحت مهنة ، قدر مرتباً عالياً ( احياناً أعلى من مرتب المؤلف ) . ان الاختصاص في اعادة الكتابة هو رمز لميل نحو التقنية ، بل هو رمز للقدرة الادبية . في المجالات الاميركية ، ان إغفال اسم كاتب المقالات يعود الى انها مكتوبة من قبل فريق من الكتبة . ان جملة « نايم » هي ، حقاً ، اثر جماعي ، ليس فقط لان عدة محررين ساهموا في كل عدد ، بل لان عدة محررين ساهموا في كل مقالة .

وفي الوقت نفسه ، ان المثقف التقليدي يقاوم هذا التطور . وعندما نذكر المثقف ، لا نقصد الطبيب فقط ، والمهندس أو المحامي ، ورجلاً ذا معرفة ما ، بل نفكر في الوقت نفسه في ذاك الذي يبقى فقيهاً أو نبياً ، ذاك الذي يحق له ويستطيع ان يتكلم ، ليس تبعاً لمعارفه في موضوع معين ، بل تبعاً للنفوذ المنوي الذي تمنحه اياه المهنة التي يمارسها والحصول أو الثقافة التي لديه . وما اني

اتناول أمثلة بعيدة عنا كفاية لكي لا تجرح شعور أحد .

ففي عهد الجبهة الشعبية ، كنا نرى أمام المنابر أو في مقدمة المواكب الشعبية اثنين أو ثلاثة من ممثلي المثقفين الفرنسيين : فيزيائياً كبيراً أو روائياً كبيراً كانا يعالجان طوعاً مسائل اقتصادية . كانا يجهلانها . فعندما كانت الجماهير تصرخ لا « الشرطة هي معنا » بل « المثقفون هم معنا » ، كانت تعني هذه الرسالة الكهنوتية التي يتحلى بها ذاك الذي يملك ، عدا هذه الرسالة ، وقبل كل شيء موهبة في الانشاء ، أو علماً بالذرة .

وتبعاً لهذه العناصر ، أي هو التعريف الذي يحسن بنا ان نعطيه لهذه الفئة ؟ انكم تعلمون بانني من انصار « المذهب الاسمي » في هذا الموضوع ، واني أعتبر بانه ما من معنى واحد صحيح ، يفي لوحده بالموضوع . لذا لن أُملي عليكم تعريفاً ، بل أشير عليكم بعدة تعاريف ممكنة وجزئية .

ان التعريف الاول ، الذي قد يطلب مع التطور ، هو الذي ادعوه ، بإيجاز ، بالتعريف السوفياتي ، الذي يعتبر المثقفين على انهم يتصفون بالقدرة التقنية وبوظيفة التأطير التي تمارسها في المجتمع الصناعي .

وثمة تعريف آخر ، هو في الواقع شائع خلال المرحلة الاولى من التصنيع . فحينئذ تكون الحضارة الغربية منقولة الى بلد حديث التطور ، يتجه الميل لاطلاق هذا الاسم على جميع الذين ارتادوا الجامعة ، جميع الحائزين على شهادات . ففي افريقيا الشمالية ، يكفي ان يكون المرء قد قضى عدداً صغيراً من السنين على مدرجات الكليات لكي يستحق هذا اللقب . انهم يستحقون هذا اللقب بمعنى انهم اقتبسوا الكفاءة التي تمكنهم من إشغال بعض الوظائف .

ان الصعوبة تبرز في البلدان التي ليست على النمط السوفياتي ولا هي من عداد البلدان النامية . ان فكرة المثقفين تستخدم في النزاعات السياسية . ان اولى المناصب كانت قضية « دريفوس » . ان انصار « دريفوس » وصفوا ، في وقت من الاوقات ، بأنهم من « حزب المثقفين » . ففي تلك الحقبة ، كانوا يتحدثون باسم رسالتهم الاخلاقية ، اذا جاز لي التعبير ، وكان أخصامهم يعزون

اليهم تجاهل ضرورات النظام الاجتماعي . من اليسر العثور على الحوار نفسه في أحداث معاصرة ، اذ يتكلم المثقفون باسم القيم الاخلاقية فيندد بهم الوزير الفلاني باسم الوقائع القاهرة ( « هذا الاستاذ العزيز » ) .

وفي الولايات المتحدة ، برز النزاع نفسه عندما رشح السيد « ستيفنسون » نفسه لأول مرة لرئاسة الجمهورية . فقد وجدوا في الولايات المتحدة تعبيراً مدهشاً لتسمية اولئك الذين يُدعون في فرنسا بالمثقفين : فقد اطلق عليهم اسم « رأس البيضة » وهو كناية هجائية تنطبق نظرياً على من يتدخل بالسياسة دون دراية كافية بالمتطلبات الشاقة التي تقتضيها الحياة المشتركة . ان هذه العبارة تستعمل بمعنى مزدوج : انها تعني رجال الثقافة ( الروائي ، الصحفي ، والاستاذ ) . لكن هؤلاء لا يستحقون تماماً هذا اللقب ، في نظر انفسهم كما في نظر الذين يتدحونهم او ينددون بهم ، إلا اذا لم تقتصر معرفتهم على الاختصاص في فرع خاص بل ادعوا بنفوذ اخلاقي او سياسي « خارج مهنتهم وبسبب مهنتهم » . اعتقد بان المعنى الدارج في فرنسا لهذا النمط الثالث هو التالي : ان المثقفين هم الذين يمارسون مهناً معينة ، شريطة ان يعيشوا او يفكروا كمتقنين خارج نطاق نشاطهم المهني .

أياً كان التعريف الذي تحتفظون به ، فان فئة المثقفين لا يمكن تحديدها بدقة . ففي المثال السوفياتي يمكنكم ان تتساءلوا ما هو الحد الأدنى للعواصة التي تجيز الكلام عن مثقف ، علماً بأن الموظف الصغير أي « الكاتب » ، الذي يمارس عملاً غير يدوي ، ليس عضواً في هذه الفئة . وبالمقابل ، في المثال الفرنسي ، يمكنكم ان تتساءلوا ما هي مواصفات المهن التي تستحق هذا اللقب وما هو نوع النفوذ المعنوي الذي يدعي به المثقفون بصورة مشروعة . فكما تعلمون ، ان الفئات الاجتماعية ليست لها حدود قاطعة .

وبعد ، لنعد الى المسألة : ما هو التأثير الذي تحدثه هذه الفئة على السياسة وعلى تطور المجتمعات الصناعية نفسها ؟

ان الملاحظة الاولى التي أبدتها تتوخى استبعاد النظرية المفرطة بالبساطة

والمرضة للجدل بشكل واسع التي يتنادي بها « شومبيتر » . فالقول ان المثقفين هم ، بطبيعتهم ، مناوئون للرأسمالين ، وانهم يخلقون حول الرأسمالية مناخاً معادياً ، وانهم يسارعون في انهيارها بصورة حتمية ، هذا في اعتقادي ينحهم شرفاً عظيماً ( او مهانة ، كما ترغبون ) ويسند اليهم وحدة وانسجاماً لا يمكنونه . فباستثناء حزب « بوجاد » نجد المثقفين موزعين بين جميع الاحزاب ، لأن جميع الاحزاب كان لديها أصحاب مذاهب ، وبحكم التعريف ان جميع المذاهب ، سواء كانت ميمنة أو ميسرة ، صاغها وبسطها ودلّسل عليها مثقفون . لا يوجد حزب واحد للمثقفين . هناك انصار ومناوئون « دريفوس » ، على غرار « بارتيس » وسواء ، ليس إلا .

ان هذه الملاحظة الاولى لا تسبق ملاحظة ثانية : لا يتوزع المثقفون على السواء بين الاحزاب . لناخذ على ذلك مثلاً بسيطاً يمكننا ترقيمه بفضل ميل الاميركيين للاحصاءات . فقد لوحظ في الولايات المتحدة ، ( وهذا ليس مذهلاً ) بان ، من اساتذة « كلية » او جامعة يقترح الثلثان تقريباً للحزب الديمقراطي . وخلال الحملة الثانية لانتخاب ايزنهاور للرئاسة ، كان يقال في واشنطن من قبيل الدعابة : ان معظم الصحف هي الى جانب « اللواء » ايزنهاور ، لكن جميع الصحفيين هم الى جانب ستيفانسون . ان الدعابة ، كانت تسجل ، بذا ، ودفعة واحدة ، حدود فعالية المثقفين الملتزمين جانباً سياسياً . ان آراءهم لا يمكن ابدائها دوماً بحرية . وعلى الاقل عندما يتعلق الموضوع بالصحفيين ، فان ارادة الذين يستخدمونهم من شأنها ان يكون وزنها اثقل من ميولهم الخاصة . مهما يكن ، فالاتجاه السائد لدى المثقفين في البلدان الغربية هو ، اجلاً ، ما يدعى باليسار . ان معظمهم عقلاني ، وهم ذوو مطامح ديمقراطية ، ودعاة مساواة واشتراكية ، ويمضون في الاتجاه نفسه الذي تقضي فيه المجتعات الصناعية .

من الخطأ القول ان هذا التطور « يعينه » المثقفون منهم ليسوا إلا تراجمة لاتجاه يلعبونه . لكن من الحق القول ( وفي هذه النقطة ، شومبيتر هو مصيب )

انهم يؤدون في مجتمعا وظيفة انتقادية . فبمقدار ما كان - او ما زال - النظام القائم رأسمالياً ، كانت - او ما زالت - لهم فعالية ما ضده .

اما في المجتمعات السوفياتية ، فالثقفون لا يتمتعون بحرية التعبير المطلقة . ففي حين ان لدينا ، يمكن التمرس للنظام القائم ، فلدهم لا يجوز ذلك . في مجتمعا يفضل المثقفون الابطال السليبين ، وفي مجتمعم يفضل المثقفون الابطال الايجابيين . ان التناقض بين وضع المثقفين عندنا وعندهم هو كبير . وقبل ان اختتم هذا الدرس ، اودّ ان اقول بعض كلمات حول فئة قائدة لم اتكلم عنها حتى الآن ، اعني العسكريين . في الماضي ، ان الذين يسكون بزمام القوة المسلحة كانوا في الغالب هم الحكام . واني افتقر الى الوقت الكافي لرسم حتى الخطوط الأولية المتعلقة بالضباط ( من ناحية علم الاجتماع ) في المجتمعات الصناعية . ( قديكون من المفيد مقارنة دورهم في اميركا الجنوبية ، وفي الشرق الاوسط ، واوروبا ) . سنقصر البحث على البلدان الغربية .

في الوقت الحاضر ، وفي المجتمعات الصناعية الديمقراطية ، لقد تم تجريد الطبقة العسكرية سياسياً الى حد بعيد . ففي بريطانيا العظمى منذ الثورة في القرن السابع عشر ، لم يلعب العسكريون ابدأ دوراً سياسياً محدداً . وفي المانيا ، بعد ان لعب الجيش دوراً هاماً داخل النظام الامبراطوري ، اراد ان يمارس نفوذه على جمهورية « ويمار » . وما من شك في انه لم يرضخ للمراقبة البرلمانية ، وكذلك تدخل ، بفعله او بامتناعه ، لكن « الأولوية » ، أي الجزرالات كانوا يعتبرون دوماً بان ليس بمقدورهم حكم المانيا بصفتهم العسكرية ، وساد الاعتقاد لديهم على الدوام بان المجتمعات الحديثة ، المدنية ، والشعبية ، هي بحاجة الى سلطة . وفي نظرم ، من اجل حكم « الرايخ » الصناعي ، حتى بأسلوب تحكيمي ، لا بدّ من محرضين ومن مذهب . وبذا نجد الظاهرة التي كان « ارسطو » قد لاحظها في كتابه « السياسة » : ان الطغاة الذين يطيعون بالديمقراطيات هم على الأرجح خطباء لا زعماء عسكريون . في مجتمعاتنا ، ما من شك في ان المحرضين هم مدنيون .

هل هذه هي الحال ، اليوم ؟ يودي ان اقول طوعاً ، بصيغة نصف اجتماعية أو نصف فلسفية ، بان المسكرين ، في مجتمعاتنا . بوسمهم أيضاً ان يحكوا عندما لا يضطرون الى الكلام والتبرير . واني ارجو الى ما حدث في فرنسا غداة الاندحار ، عام ١٩٤٠ . فقد كانت الظروف على نحو ان البلد عاد تقريباً بصورة عفوية إلى سلطة عسكرية ، بل استطيع القول الى سلطتين عسكريتين ، الواحدة في فرنسا والاخرى خارج فرنسا . وقد توهمت السلطة الاولى ، أي التي في فرنسا ، خلال بضعة أشهر أو بضعة أعوام ، بانها تحكم دون الاستناد الى ايدولوجيا . كان ذلك في العهد الذي كان يفسر الامور باننا أخيراً خرجنا من هذا النظام التافه حيث يُسأل الناس عما يعتقدون حول مسائل يحلوها . كان الاعتقاد آنذاك ، في « فيشي » ، بان من الممكن ادارة مجتمع حديث ، « ادارياً » ، دون أي تبرير لشرعية الادارة سوى واقع كون رجل « فيشي » في الحكم ، وهو عاقل ، وحافل بالارادة الطيبة ، وبالطبع 'منناً' كفاية . انا اعتمد بان هذا النظام لا يمكن تصويره بمعزل عن الظروف الاستثنائية . ففي فرنسا ، ومنذ الثورة ، لقد جهد الجيش على الايسام مساهمة مباشرة في النزاعات السياسية والمدنية . وما من انتفاضة حصلت منذ عام ١٧٨٩ وكانت بفعله <sup>(١)</sup> . لقد قمع الاضطرابات مرتين ، لكن بأمر من الحكام المدنيين ( في عام ١٨٤٨ وفي ١٨٧١ ) . صحيح لقد حصل انقلاب عسكري مرة ، أي انقلاب نابليون الثالث ، لكنه كان من صنع رئيس الجمهورية ، وقد عانى مدبر الانقلاب الكثير في سبيل العثور على « ألوية » توافق على مؤازرته من أجل خرق الدستور . ونظراً الى الانقسام الايدولوجي والسياسي داخل فرنسا ، فالطريقة الوحيدة لانقاذ وحدة الجيش وارتباطه بالامة كانت في عدم تدخله في الخلافات الاهلية . وهذا لم يمنع ان يكون لمعظم الضباط آراء يمينية ومن الافصاح عنها في مناسبات مختلفة .

---

(١) ان هذه الدروس يعود تاريخها الى ما قبل احداث عام ١٩٥٨ . ان الدروس المقبلة ، التي تستصدر في العام المقبل ، تشير الى هذه الاحداث .



في الوقت الحاضر ، وفي العالم الغربي ، يوسع الرؤساء العسكريين ممارسة التأثير على هذا القرار او ذاك ، الذي تتخذه السلطة المدنية ، ولهم مكانة محترمة في السلم الاجتماعي ، لكنهم لا يمثلون فئة حاكمة تتمتع بمقام كاف لممارسة السلطة . بيد انه يمكن ان ينجروا اليها في حالتين خاصتين . اولاً ، في مرحلة الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الصناعية ، عندما يتبين ان الحائزين على القوة المسلحة هم وحدهم قادرون على الحكم . ثم ، وبطريقة أكثر ندرة وعرضاً ، عندما تكون الازمة داخل مجتمع حديث على نحو ان الشكل المنظم للسلطة الديمقراطية يتفكك . في هذه الحال ، ينشأ الميل للجوء الى الحكم العسكري الذي تحاول الازمة احياءه ، وبصورة انتقالية ، مثلما يجري للجوء الى بقايا ورواسب مجتمعات منقرضة .

علينا ان نضيف بان تطور التقنية يسهم ايضاً في تقليص الفرص السياسية التي للعسكري . فالسلاح الذري هو ، لحسن الحظ ، غير قابل للاستعمال في النزاعات الاهلية ، وان استخدام الجيوش النظامية ، الذي كان في نهاية القرن المنصرم قد وضع حداً لقتال الشوارع ، هو اليوم قابل للاحتباط بطريقة حربية عريقة تلعب دوراً حاسماً في القرن العشرين ، وهي حرب الانصار .

ان الخلاصة التي أريد ان أستمدّها من دراسة الفئات القائدة هي استخلاص اسلوب . اني لم اصل الى أي جزم قاطع فيما يتعلق بقوّة المجتمعات الصناعية في المستقبل . فما من احد يعرف المستقبل ، وهذا لا يمكن التنبؤ عنه . ان علم الاجتماع يفتح فهم البنية الأساسية لنمط مجتمع معين ، وطريقة تعبيره السياسي ، لكن الدراسة تلاحظ دوماً قوى متزاحمة ، وفئات قائمة تتنازع ، وامكانيات أنظمة مختلفة . وبعبارة اخرى ، المجتمع الصناعي ، المحدّد بسماته الاقتصادية والاجتماعية ، لا يفترض تطبيقاً معيناً للسلطة . فما من تعيين وحيد الوجه لنظام دولة من جانب البنية الاقتصادية - الاجتماعية . واذا اردنا المضي الى ما وراء هذه الموضوعات العامة التي تصوّر الديالكتيك الأساسي لأنواع المجتمعات هذه ، لا يصحّ ان نبقي على صعيد العموميات .

فعلم الاجتماع هو عام بحكم التعريف ، بينما التاريخ هو ابعد من علم الاجتماع بمقدار ما يدرك الفردي والعيني . فمن اجل ادراك الشكل الذي تتخذه السلطات السياسية في المجتمع الفرنسي ، يجب الشروع في تحليل للبنى الاقتصادية ، ثم تبين التوترات الاجتماعية ، وتفسير طرائق التفكير لدى مختلف الفئات القائدة ، واخيراً وضع الحاضر في التاريخ ، لأنه لا يمكن فهم المجتمع الفرنسي الحالي دون الرجوع الى الماضي . وبعبارة اخرى ، يجب ان يكون البعثة في ختام المطاف مؤرخاً . اني اقول اذن ان الوظيفة القصوى هي وظيفة المؤرخ ، طبعاً شريطة ان يكون هذا اقتصادياً في البدء ، ثم عالم اجتماعياً ، واخيراً فيلسوفاً .

## الدرس السابع عشر

### ملاحظات حول تطور النظام السوفياتي

في الدروس الاخيرة ، كنت حاولت ابراز اتجاهات التطور الاجتماعي في الانظمة الغربية . ان الصعوبة في هذا البحث تعود الى فيض المستندات وتنوع التجارب . فبعض الوقائع نجدتها في كل مكان ، أو نكاد : ارتفاع مستوى حياة الجماهير الشعبية ، على الأقل بنسبة ارتفاع الموارد الاجالية - وانخفاض حصة المداخل العائدة الى الاقلية العليا ، في معظم الحالات - وبقاء تفاوت كبير الى حد ما ، اقتصادياً واجتماعياً . وعدا هذه السمات الشاملة تقريباً ، يبدو انه ليس من المؤكد ان التطور متماثل ، في عدة نقاط ، وفي مختلف البلدان . ففي ما يتعلق بإنسجام الطبقة العاملة ، قد لا يكون الاتجاه متشابهاً في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . وفي البلدان السكندنافية ، نلاحظ مزيجاً من اعادة توزيع الدخل القومي بصورة بالغة ، وتشريع اجتماعي مجدي ، والغاء كامل تقريباً لحالات الفقر القسوى . وفي الولايات المتحدة ، ان مرد ارتفاع مستوى الحياة هو قبل كل شيء زيادة الثروة العامة ، بقاء قطاع من الفقر هام نسبياً - وفي

فرنسا ، اخيراً ما زال هناك تنوع كبير ، على الرغم من التطور العام . واذا تطلعتنا الى الاتحاد السوفياتي ( لا الى البلدان التي تراكبه ، والتي تطرح مسائل مختلفة ) ، فان الصعوبات الأساسية التي تتمثل بها الدراسة هي نقص المستندات ، والطابع الوحيد للتجربة وواقع ان النمو لم يبلغ بعد مرحلة متقدمة كفاية .

كنت اقرأ مؤرخاً محاصرة أعداءها فيلسوف فرنسي ، اشتهر بكتاب الفه  
عن «هيبيل» واصبح موظفاً كبيراً في الدولة. ما هو، تقريباً موضوع المحاضرة:  
ان النظام الوحيد الذي يشبه تقريباً الوصف الذي اختص به الرأسمالية هو  
الاتحاد السوفياتي ، دون ريب . ذلك ان ما كان يعتبره ماركس كجوهر  
الرأسمالية هو تكديس كامل الفائض الذي يؤمنه غو الانتاجية ، وبالتالي انخفاض  
المدادخيل الاستهلاكية الى الحد الأدنى الضروري . ان ماركس كان يستشف  
الوقت الذي يتحقق فيه عدم كفاية مستوى الحياة ، ويرافق هذا تضخم في  
الانتاج ، الامر الذي يثير الاستياء الشعبي وفي النهاية الثورة . ويضيف المحاضر  
بان واقع الحال هو ان الامور تجري على النحو الذي انبأ عنه ماركس في البلدان  
التي ما زالت تواصل الحفاظ على وتيرة التكديس السريعة وتوزيع أقل ما يمكن  
من القدرة الشرائية على الجماهير . وفي الغرب ، وبالمقابل ، لم يتم بعد التطور  
الذي انبأ عنه ماركس ، وذلك لانه كان مخطئاً بل لانه كان مصيباً . فرجال  
الأعمال ، الاذكياء ، ادركو بان الماركسية ستكون لها الكلمة الأخيرة وبذا  
تشكل خطراً عليهم ، لذا عمدوا الى مقاومتها بالفعل ، بعد اعطائها الحق نظرياً  
وبصورة غير مباشرة . ان هذا الفيلسوف الديالكتيكي كان يقصد من ذلك بان  
رؤساء المشاريع اقتنعوا بان النظام الرأسمالي لا يمكن ان يبقى ويتدارك ثورة  
الجماهير الازدياد الشطر الموزع من الدخل القومي . ان الرد على ماركس كان من  
«صنع» فورده . وقد اتخذ رجال الاعمال الاميركيون فورده قدوة لهم  
وظفوا يوزعون المنح طوعاً على اساندة الاقتصاد السياسي من أجل الرد نظرياً  
على ماركس ، لكنهم في الواقع لم يكونوا يعتمدون كثيراً على هذه المناقشات  
المدرسية بل ردوا على ماركس من الناحية العملية ؛ لانهم اعترفوا بانهم اذا  
ما تركوا الاقتصاد لتطور القوى الطبيعية ، فان الاقتصاد سيعطي الحق الى  
الماركسية ، وسوف يتطابق النظام .

وكانت تتوخى هذه المحاضرة المقارنة بين وضع البروليتاريا داخل البلدان  
الرأسمالية في القرن التاسع عشر بوضع البلدان المتخلفة في القرن العشرين. فكانت

تستهدف اقناع رجال الاعمال في الغرب بان الحالتين مماثلتان . ويضيف هذا الفيلسوف ، ودوماً بأسلوبه الديالكتيكي ، بان في ما يتعلق بالطبقة العاملة ، لقد ادرك رجال الاعمال ما لم يدركه اساتذة الاقتصاد السياسي . اما في حالة البلدان المتخلفة ، فكان العكس ، لقد ادرك الاساتذة افضل من رجال الاعمال . اذن يكفي ان يدرك هؤلاء ، اي رجال الاعمال ، ضرورة توزيع شطر من دخل البلدان النامية على البلدان المتخلفة للرد على ماركسية القرن العشرين التي تعلن بان البلدان الغربية مقضي عليها ومحكوم عليها بالموت ، لا بسبب عدم كفاية مداخيل البروليتاريين في البلدان الرأسمالية فحسب ، بل بسبب عدم كفاية مداخيل البلدان المتخلفة .

انا لا اريد ان اتقش هنا هذه المحاضرة التي ، بحسب صيغة المؤلف نفسه تشكل خليطاً من البدهاء والمجب ، بنسبة متفاوتة . ان القول ان ماركس تم الرد عليه بالفعل ، لأنه كان على حق في النظرية لهو قول مضحك . من المحتمل ان يكون ماركس غلطاً بحسب النظرية الانتهازية التي يؤيدها اليوم معظم الاقتصاديين الانتهايين ، ومن المحتمل ان مداخيل المأجورين تزداد عفوياً تبعاً لارتفاع الانتاجية الانتهازية . مهما يكن ، ان هذه المقارنة تليح لنا على الأقل طريقة طرح السؤال حول التطور الاجتماعي في البلدان السوفياتية ، هل ستوزع هذه البلدان ، في المستقبل شطراً من الموارد الجماعية بشكل مداخيل استهلاكية بتقدير مماثل لما في الغرب ؟ ان الاجابة على مثل هذا السؤال هو غير بسبب خصائص التاريخ الاقتصادي الروسي . ان نحو اقتصاد حديث بدأ في ظل القيصرية حوالي ١٨٨٠ - ١٨٩٠ حتى ١٩١٤ . خلال هذه المرحلة الاولى كانت الحالة ماثلة لما في الغرب : كانت الصناعة الحثيفة ( لا سيما صناعة النسيج ) تنمو اسرع من سواها ، وكانت تمثل تقريباً ثلثي مجموع الصناعة . وتوقف هذا التطور فجأة بفعل الحرب والثورة ومرحلة الاقتصاد الحربي . وانطلاقاً من الاقتصاد السياسي الجديد بدأت مرحلة موسومة باعادة بناء الاقتصاد السابق والمنافع الواقمية الممنوحة للفلاحين . ان عام ١٩٢٨ هو عام في التاريخ الروسي

إذ كان وضع الفلاحين أفضل وضع . وبدأ نشوء طبقة جديدة من «الكولاك» (رأسمالية وسطى ريفية) في الأرياف، وأضحى المزارعون «الكولاك» يستهلكون شطراً كبيراً من المداخيل، لذا انتقلت البلاد إلى مرحلة الخطط الخمسية<sup>(١)</sup> وبدأت حملة ادخال الجماعية في الزراعة، كما رأينا في السنة الفائتة . وفي مرحلة ١٩٢٨ - ١٩٣٩، كان لابد ان تظل منخفضة اجور العمال بقدر ما كانت تخصص نسبة مئوية عالية من الموارد الجماعية للتوظيف . وخلال عشر سنوات من التراكم السريع نشبت الحرب مع ما استتبعها من خراب اعقبه التعمير من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ . هذا يفسر لنا بأنه خلال عشرين عاماً كانت الظروف غير ملائمة لارتفاع مستوى حياة السكان . ومنذ ذلك الحين، بدأت مرحلة جديدة، واصل الاقتصاد خلالها تقدمه بوتيرة سريعة (الصناعة أكثر من ١٠٠٪، انتاج خام بين ٨٠٪ سنوياً) . وفي الوقت نفسه، ارتفعت الاجور بالنسبة للحد الأدنى في عام ١٩٥٠ .

وهكذا، نصل إلى المسألة الأساسية : منذ عام ١٩٢٨ حتى اليوم، كان تنظيم الاقتصاد السوفياتي في الأساس قائماً على تحقيق القوة . فالأولوية كانت ممنوحة لنمو الصناعة الثقيلة بدافع من ايدولوجية الرغد . والآن، هل ان الامور ستتحول في اتجاه مماثل لما حدث في الاقتصاد الغربي ؟ ان هذه الطريقة في طرح السؤال لا تأتلف مع العادات الايدولوجية، لكنني اؤكد لكم انها تتفق مع الوقائع، بل وتتفق حتى مع الرأي الذي يملئه الاقتصاديون الماركسيون في حلقاتهم . ولا تعتقدوا ان ذلك هو دليل ومهي . جميع الذين يدرسون موضوعاً النظامين المختلفين يطرحون السؤال على الوجه التالي هل سيحرص الاقتصاد السوفياتي على نشر الرغد ام سبطل خاضعاً للمحرص على القوة ؟

لقد اجاب على السؤال بعض من الاقتصاديين الغربيين اجابة غريبة لأنها تستبعد التشاؤم الماركسي المتملق بالرأسمالية لتطبيقه على الاتحاد السوفياتي . ووجه خاص، لقد أكد لي أحد الاميركيين المختصين بالشؤون السوفياتية، منذ

(١) هذه هي على الاقل المظنة الاقتصادية لسياسة الستالينية في الخطط الخمسية .

قراءة عام ، بان النقاش هو على صعيد سياسي وليس على صعيد اقتصادي صرف . وبالفعل ، في نظام التخطيط الشامل ، من نافل القول انه ليس بالامكان تخفيض حصة التوظيفات وزيادة حصة الاستهلاك . بحكم التعريف ، ان قانون الافقار في النظام الرأسمالي هو قانون اقتصادي طبيعي ، اما الفقر في الاتحاد السوفياتي فهو وليد السياسة وهو ناتج عن متطلبات التوظيفات العامة . والبرهان الذي يستند إليه هذا الاقتصادي هو ان بقاء الاقلية في الحكم يتطلب ذلك . اما انا ، فلا اعتقد بان قانون الافقار هو صحيح ، لا في النظام السوفياتي ولا في النظام الرأسمالي . وان لشككي سببين : فانا لا اعتقد بان زيادة الرغد العام يخل جديداً باستقرار سلطة الاقلية الحاكمة . ومن جهة ثانية ، حتى لو كانت هذه الفكرة الدجيبة صحيحة ، فانا لا اعتقد بان رجال الدولة في أي نظام هم من الذكاء بحيث يدركون بصورة مسبقة والى أمد بعيد نتائج أفعالهم . ففي البدء ، ان رفع مستوى الحياة يميل على الارجح الى إرضاء الجماهير ، خلافاً لرأي هذا الاقتصادي . ثم انني لا اعتقد ان بالامكان ان نعزو للحكام بسهولة مثل هذا التفكير بحيث يرون تهديداً لهم .

واذا تركنا جانباً هذا القانون الخاطيء ، قانون الافقار المزعوم ، فان الفكرة القائلة ان باستطاعة النظام السوفياتي ابقاء مستوى حياة السكان منخفضاً نسبياً ، لا شك فيها بسبب حرية التصرف التي يتمتع بها الحكام . فرجال الدولة السوفياتيون ليس لديهم ان يخشوا وطأة الانتقاد ، الذي هو غير موجود . الا انه طالما لا بد من اعطاء الاولوية لقوة الدولة بالنسبة للرغد ، فلا بد من مواصلة بناء الصناعة الثقيلة وبالتالي تأخير رفع مستوى حياة الجماهير الشعبية . وفضلاً عن ذلك ، كلما اتسعت دائرة نفوذ الاتحاد السوفياتي ، اقتضى ذلك منح المساعدة لبلدان آسيا ، فاذا كان الحكام يواصلون التفكير في الأمور من الناحية السياسية ، فيؤمننا ان تصور بان انتشار الرغد لا بد ان يكون بطيئاً .

على الرغم من ذلك ، فهناك مسائل تطرح على بساط البحث : ألا يسهم النمو في رفع مستوى الحياة بشكل عام ، أياً كانت الاولويات التي تقررها

مستويات الخطأ ؟ ألا تتحول سياسة الحكام كلما ازداد النمو ؟ وبعبارة أخرى ، ألا يتجه التطور الاقتصادي في النظام السوفييتي من تلقاء نفسه ، كما في الغرب ، لزيادة الاستهلاك من جهة ، وللتأثير على سياسة الحكام من جهة ثانية ؟ ان المسألة تتناول التغييرات التدريجية السلبية التي تحدث ، والتغييرات التي قد تحدث بتتبع الاستياء.

فقد ظهر استياء في كل من المجر وبولونيا ، بأشكال مختلفة . الامر الذي اثار على سياسة الحكام . فحدثت تغييرات في الحكم وفي السياسة الاقتصادية والاجتماعية . ان ذلك لم يؤثر على طبيعة النظام .

وانا لا اقول بنظرية للثورة في النظام السوفييتي ، وعلى كل حال لا يوجد أي دليل على ذلك . انما اتساءل عما اذا لا يؤدي النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي الى الاتجاه نفسه الذي للاقتصاد الغربي ، من حيث تلبية حاجات السكان ؟ هناك أدلة متعددة توحى بحواب ايجابية :

١ - فمذ عدة سنوات ، أكد القواد السوفييتون بان تطور الصناعة الثقيلة والاسلحة سوف يرافقه زيادة في المداخل الموزعة . وفي الواقع ، ومنذ خمس سنوات ارتفعت الأجور في الاتحاد السوفييتي ، سنة بعد سنة ، ومنذ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٥ بصورة اسرع من قبل نسبياً . وتنص الخطط السوفياتية صراحة ان ارتفاع القدرة الشرائية لدى الجماهير سيكون منتظماً بعد الآن . ويبدو ان النية متجهة لتخصيص نسبة مئوية من الموارد الاجمالية للزراعة أعلى من قبل ، ان لم يكن للصناعة الخفيفة ايضاً .

وعلى ما لا نبتعد كثيراً . ففي الوقت الحاضر ، ارت السياسة الاقتصادية ما زالت في الاساس كما في الماضي ، فقاعدة تخصيص ٢٥٪ للتوظيفات ما زالت كما كانت ، لكن نمو الصناعة الثقيلة ، بوتيرة متكاد تخفف قليلاً ، يبيع رفع الاستهلاك العام في الوقت نفسه مع هذا النمو . كما ان استصلاح وإحياء ثلاثين مليون هكتاراً من الاراضي البكر في آسيا ، لا بد ان يدر غلة زراعية اضافية . واخيراً ، ان السياسة ازاء الفلاحين أضعت أكثر مرونة ، وقد رفعت أسعار



بعض المنتجات بصورة حسية . واذا بقيت ملتزماً جانب الحكمة ، فوسمي ان  
اقول ان من المحتمل انه حتى مع استمرار النمو على وتيرة السنين الماضية فهذا لن  
يمنع من ارتفاع مستوى الحياة لدى الجماهير ارتفاعاً بطيئاً .

٢ - ان السياسة الاجتماعية للحكومة ، في الوقت الحاضر ، تتجه لتلبية  
حاجات الفئات الأقل حظوة والفئات المميزة ، على السواء . ففداة موت ستالين ،  
تم التشديد على حاجات الاستهلاك الدائم ، الحاجات التي تشتهيها « البورجوازية  
الجديدة » . ومؤخراً ، صدر قرار يرفع حد الاجور الأدنى . ان لكل من هذين  
التدبيرين دلالة خاصة : فالدخل الأدنى ، الذي كان ، بموجب الاحصاءات  
السوفياتية دخل الملايين من الشغيلة ، كان اقل من ٣٠٠ روبل شهرياً ، أي ما  
يوازي ١٢ ٠٠٠ فرنك <sup>(١)</sup> ( اذا قدرنا بأربعين فرنكاً القدرة الشرائية التي  
للروبل الواحد ) . فهو ينتقل الى ٣٥٠ و ٣٠٠ و ٢٧٠ روبل بحسب العمل  
والموقع . ان هذه الزيادة التي تضاهي ٣٣٪ وسطياً ستكلف الموازنة ٨ مليارات ،  
وهذا يعني انه كان هناك ما يقارب الثمانية ملايين شغل كانت اجورهم متدنية  
بحسب المقاييس الغربية .

ان مبدأ المساواة في الاجور كان موضع تنديد حوالي الاعوام الثلاثين وبعدت  
من مبادئ البورجوازية الصغيرة . لكن البنية الحالية تتضمن مبدأين متعارضين :  
فمن جهة ، كان الميل لتنويع الاجور بصورة بالغة بحسب المردود . ومن جهة  
اخرى ، كان السكّم يُنظّم بحسب الاختصاص . ان الاتجاه الأول يُولِغ فيه  
الى حد انه غدا يتعارض مع الثاني . فبما ان المرتبات الأساسية كانت ضعيفة ،  
كانت الاضافات بسبب تجاوز المردود المقرر ، تتجاوز المرتبات الأساسية . ففي  
بعض الاحيان ، لم يكن للعمال مصلحة في زيادة اختصاصهم ، بل كانوا يستفيدون  
من قدرتهم على تجاوز المردود المقرر . في الوقت الحاضر ، وبحسب الوثائق ، ان  
الادارة السوفياتية منهمكة في عمل اجمالي يرمي الى اعادة تنظيم درجات الاختصاص

---

(١) الفرنكات بتسيرة ١٩٥٧ .

وتخفيض أهمية مكافآت المردود . وكلما ارتفع المستوى التقني للصناعة ، يفقد نظام الحث على زيادة المردود قسماً من فائدته ، ولا يبقى بالامكان اتقان قياس نصيب الجهد الفردي ، في عدد متزايد من المهات .

ان 'سلم المداخيل في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو مماثل لـ سلم المداخيل في البلدان الرأسمالية ، مع فارقين أساسيين : فمن جهة ، لا يوجد ربح ، وهذا يمنع تراكم ثروات فردية . وبالمقابل ، ان الضريبة على الدخل ليست تصاعدية ، وعلى كل حال تقف عند نسبة ١٣٪ وتطبق على أعلى الرواتب التي تبلغ ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ روبل شهرياً . ان هذا المعدل قد يوحى لأصحاب الاجور في بريطانيا العظمى بمشاعر القبطة . وان مثل هذه الضريبة قد تُعتبر في الغرب كنموذج للرجعية . لكن لنكن عادلين ، لأن هناك تبريراً حقيقياً للتناقض الموجود بين تصاعدية الضريبة في الغرب وعدم تصاعديتها في الاتحاد السوفياتي .

وسبب ذلك ، بعد كل شيء ، في نظام اقتصاد مخطط ، هو ان تدرج الاجور يعتبر نظرياً عن ارادة متعمدة لدى المخططين : فاذا قرروا اعطاء راتب عال الى مدير المشروع ، ذلك انهم يعتبرون ان هذا الراتب لا بد منه من اجل اجتذاب افضل المدراء ، او للحث على بذل اقصى الجهود ، او لاعطاء مكافأة عادلة لمساهمة قيمة في الخير العام . أياً كان الباعث الذي تتوقفون عنده ، فان المخططين ليس لديهم أي سبب لاسترداد نسبة مئوية ، متصاعدة ، من الرواتب العليا التي هم أنفسهم حدّوها بهذا المقدار . وبالعكس ، في نظام رأسمالي ، ان سلم الاجور تحدّده ، في غالب الاحيان ، المشاريع الخاصة . لذا ، بوسع الدولة ان تعتبره بالغاً ، وبالتالي وتبناً لفكرة العدالة التي يؤيدها الناحيون بوسعها ان تستعيد عن طريق الضريبة التصاعدية شطراً هاماً من أعلى الرواتب <sup>(١)</sup> .

---

(١) ان الضريبة التصاعدية على رواتب الموظفين هي ضمن الضريبة التصاعدية على الرواتب الخاصة . ان وجود الارباح يشكل سبباً اضافياً للتصاعدية .

ولنلاحظ فارقاً آخر ، كذلك جوهرياً ، بين وضع الميزين في كلا النظامين .  
ثمة منافع عينية تؤمن لمدراء المشاريع السوفياتية الكبرى : كالادارة ،  
والسيارة ، لكنها تخصص لا للشخص بل للوظيفة التي يشغلها ، فاذا ما فقد  
المدير منصبه ، فقد هذه الامتيازات . فالمنافع التي يحصل عليها اصحاب الدخل  
العالي ليست مضمونة ابداً ، وليست ملازمة لشخصهم .

ان النظام السوفياتي يتضمن فوارق مثلاً يتضمن العالم الغربي . اولاً :  
الفوارق بين القطاعات الاقتصادية . ففي الغرب ، ان الدخل الوسيط في  
الصناعة هو ارفع مما في الزراعة . ان الموضوعة التي هي صحيحة بالنسبة للولايات  
المتحدة وفرنسا ، هي صحيحة ايضاً بالنسبة للاتحاد السوفياتي . ثم نلاحظ فوارق  
احياناً كبيرة داخل كل مهنة . فبعض الكوالمخوزات هي غنية ، يوجد ،  
كما كان يقال منذ بضع سنوات في الاتحاد السوفياتي ، كوالمخوزيون اصحاب ملايين  
( وكان يجري الحديث عنهم بمحاس ، طالما كانوا افضل الشفيلة ) . وكذلك يوجد  
في الزراعات الفرنسية او الاميركية ، ميمزون ، اولئك الذين لهم الحظ بالعيش  
على ارض خصبة او الذين هم اكثر المزارعين نشاطاً وجدوى .

وكذلك يوجد تفاوت بالغ في المهن الخاضعة لحظوة الجمهور . قد يكون  
الفنانون والكتاب هم الذين يبلغون ارفع المداخل في الاتحاد السوفياتي ، لانهم  
تابعون لجمهور ، تماماً مثلاً في الغرب . حقاً ان ميل الجمهور في النظام السوفياتي  
يرافقه ايضاً ميل السلطات العامة . وفي الغرب ، لئن كان الموضوع يختلف من  
حيث الدرجة ، الا ان الوضع مماثل للاتحاد السوفياتي لأن الكتاب او الفنان  
الذي يلقي الخطوة لدى الجمهور يتمتع ايضاً بحسن رعاية السلطات العامة . يمكن  
التساؤل عن الصفات التي تضمن النجاح في كل من النظامين ، وللجواب على ذلك  
نجد اننا لا نفتقر الى أسباب متائلة تجمعنا ، هنا وهناك متشابهين ومتفائلين على  
التوالي . ان بعضاً من رجال الأدب الذين يبلغون اضخم الإصدار ، في كل من  
النظامين ليسوا محط اكبر الاعجاب . ففي الغرب ، نجد ضمن الكتب الناجحة ،  
قعد كتباً عامية وبالمقابل ، نجد في النظام السوفياتي ، ان الكتب الناجحين

هم الكتاب المناصرون للحكام . لقد سمعت ، يوماً ، احد اصدقائي يذكر التنافس الهائل بين « البرافدا » و « فرانس سوار » . انها لمباراة متشائمة وذات دلالة هزيلة فيما يتعلق بالمقارنة . فالواقع ان في كلا النظامين يوجد ضمن الناجحين اشخاص جديرون بذلك . ونحن ليس بوسعنا ان نقارن النسب المئوية ، لأن الكتّاب او الفنان الناجح ، لا يمكن الحكم عليه بالضرورة من خلال ارقام الاصدار او المداخيل . لكن بالمقابل ، يوجد في النظامين ايضاً مثقفون هم ضحية الاجحاف والظلم .

ان الانواع الوحيدة للتفاوت او اللامساواة التي لا نجدها في نظام سوفياتي هي تلك التي ترتبط مباشرة بمبدأ الريح ، والى حد ما . لان « مقدار الريح » ، وهو تقدير نقدي للزيادة الحاصلة في انتاج المشروع بالنسبة للخطة المقررة ، يوزع على مجموع الشفيلة ، لكن ثمة نسبة مئوية اعلى تعطى للمدراء . بالنسبة للوقت الحاضر ، ان النظام القائم على التخطيط هو بطبيعته انتاجي ، فانتاج اكثر ما يمكن هذا هو ما يشغل الاولوية بين سائر الاهداف . وتبعاً لهذا الهدف يوافق على تدرج دقيق ، هو في آن واحد سياسي واداري وتقني ، وهو يبرز المجموع عن طريق ايدولوجية اشتراكية اعني ايدولوجية التساوي في المدى البعيد . ان دمج هذه العوامل الثلاثة ربما تعطي نسقاً مستقراً . واخيراً ، يطرح علينا سؤال اخر : ما هو الفاصل الاجتماعي ، او المسافة الاجتماعية ؟ ما هي درجة التناسق بين الفئات الموجودة في نظام سوفياتي ؟ اننا نفتقر الى العديد من المعطيات التجريبية . من الناحية الشخصية . قد اميل الى تلخيص ما يبدو لي اساسياً بالموضوعين التاليين : ان الفاصل بين الافراد الموجودين في أسفل السلم الاجتماعي والذين هم في اعلاه ما زال كبيراً . لكن هذا الفاصل ، لا يرافقه فاصل في الوعي ، فالجنتيم السوفياتي ما زال بعيداً عن تحقيق الانسجام ، لكن انعدام الانسجام والتباين لا يتخذان الطابع الذي نلاحظه في الغرب .

ويبدو ان المسافة الاجتماعية لا مناص منها بسبب التفاوت الاقتصادي

والخفاش مستوى الحياة . عندما درست حالة الولايات المتحدة ، بينت كيف انه ، يكفي رفع مستوى حياة المحرومين لكي يتضاءل الفاصل الاجتماعي ، بصرف النظر عن اعادة توزيع المداخل . واعتباراً من الوقت الذي يبلغ دخل الفقير ٤ أو ٥ آلاف دولار ، يبلغ دخل حياة البورجوازي الصغير ويحمله أقل بعداً عن البورجوازي مما كان في الماضي . والحال ، في الاتحاد السوفياتي يتناول التفاوت الحاجيات الأساسية كالغذاء والكساء والسكنى . كما ان اللحوم ليست بمتناول الجميع . والمنسوجات الصوفية الفاخرة ما زالت باهظة الثمن نسبياً . وما زالت ظروف السكنى شاقة . بسبب سرعة التمرکز في المدن . ان جميع هذه الوقائع التي درستها خلال العام الماضي تعزز هذه الموضوعات البسيطة : اي ان الاتحاد السوفياتي ما زال يعاني من تفاوت اقتصادي يتمكس في تفاوت اجتماعي في ما يتعلق بالحاجيات الضرورية . لذا ليس من المعقول الا يكون هناك مسافة بين المميزين وبين غير المميزين والا يشعر الآخرون بذلك . ان الوقائع والاحصاءات التي تتضمنها هذه الدروس تعود الى ما قبل عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، أي تاريخ إلحاقها . وبما ان هناك تحولات كبيرة ، في الميادين الاقتصادي والاجتماعي ، حدثت بعد تاريخ القاء هذه الدروس ، فقد اضطررت لاضافة ملحق في آخر هذا الكتاب يتضمن احصاءات ومعلومات جديدة تعود الى الفترة اللاحقة لعام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وذلك نزولاً عند رغبة نقادي . فاني استرعي انتباهكم الى الملحق ، المنشور في نهاية هذا الكتاب .

وعلى الرغم من جود تفاوت في الحاجيات الاقتصادية ، فاذا اردنا تحديد الفئات ، وجدنا صعوبة كبرى في العثور على ما يوازي وجود الطبقات في الغرب . بوسعنا ان نقول ، على طريقة الاحصاءات السوفياتية بان هناك الكولخوزيين من جهة ، ومن جهة اخرى عمال الصناعة ، واخيراً المثقفين . لكن لا الكولخوزيون ولا عمال الصناعة ، ولا المثقفون يشكلون طبقة تمي ذاتها كطبقة وتتمازج مع طبقات اخرى . فاذا عرفنا الطبقة بانها تكون فئة متشعبة داخل المجتمع الاجمالي ، وانها طائفة منسجمة تمي ذاتها وتعي تعارضها مع الطوائف الاخرى ،

يبدو بكل وضوح بأن ما من واقع من هذا النوع في الاتحاد السوفياتي ، على الرغم من التفاوت الاقتصادي والموضوعي والمسافة الاجتماعية .

ان تكوين فئات مستقلة ومنجزة هو صعب التصور لان السلطة لا تجيز ذلك ولانه يتنافى مع طبيعة النظام السوفياتي . ففي مجتمع كالاتحاد السوفياتي ، حيث لا يمكن قيام فئات او نقابات منفردة أو تضارب في المصالح بين هذه الفئات ، من الممكن ان يبقى مثلاً في الغرب ، تباين في المهن ، ومسافة اجتماعية ، وفوارق اقتصادية دون ان تتبلور فئات مستقلة . ولدينا مثال على ذلك في الاحداث التي وقعت في المجر عام ١٩٥٦ : فلم نشهد معارضة طبقة لطبقة اخرى ، انما مطالب جماعية . لذا نجد 'سليماً' اجتماعياً يتناول بمجل المجتمع ، لكننا لا نجد طبقات على مستويات مختلفة ينتظم بعضها فوق بعض وقائمة من أجل ذاتها .

وليس بوسعنا ان ننفي استقرار مثل هذا النظام ، طالما لا يوجد تضارب بين فئات متضاربة . فهذا النظام يعد وفي بوعده لأنه يحقق تحسناً ، وان كان بطيئاً ، في شروط حياة الجماهير ، وحتى مع مواصلة إخضاع الصناعة الخفيفة لمتطلبات الصناعة الثقيلة . وهو يعمل على تقديم المنافع للملاكات الصناعية ويحافظ على التضامن بين الفئة الحاكمة التي تدير الاقتصاد والدولة ، ويخلق لديها الشعور بدورها البارز . أخيراً ، انه يفتقي في كل جيل وفي جميع الاوساط قسماً من الشبان الموهوبين . وهكذا يميز هذا النظام الانتقال العمودي ، خلال الاجيال .

واذا كان هذا التحليل جائباً ، فاننا نجد ان الاحكام الاساسية لأي مجتمع صناعي متوفرة هنا . فكل واحد لديه امكانية تحسين حاله ، وقد يكون هذا التحسين بطيئاً ، لكنه متوفر للجميع ، وعلى الرغم من كل شيء فان المستقبل الافضل هو مفتوح امام جميع الاولاد ، ان لم يكن امام البالغين . والقواد ينمون بوضع 'مرهق' ، وينشأ لديهم منذ الصغر شعور بالمشاركة بامم التضامن البروليتاري الذي يمتاز عن التضامن البورجوازي ، مصدر الوجدان الشرير .

أن التضامن البروليتاري هو مصدر وجدان خير . فالوجدان الخير لدى القواد هو احد الشروط الاساسية لاستقرار المجتمع .

بوسعنا اذن ان نتصور ، على صعيد المسائل التي نعالجها الآن ، بأن تطور النمطين ، الغربي والسوفيائي ، يتضمن بعض النقاط المشتركة ( نمو اقتصادي ، رفع مستوى الحياة ، توسيع الغنسة الوسطى ، سلم دائمة ، وسائل استهلاك جماهيرية ) .

والآن نصل الى ما يشكل المسألة الحقيقية الكامنة في تطور المجتمع السوفيائي . ان بما لا شك فيه ان هذا المجتمع تخطى ، من الناحية الاقتصادية ، مرحلة الحرمانات ، وبهذا المعنى ، تخطى اصعب مرحلة من مراحل النمو . لكن ، ألا يهدد هذا الازدهار التنظيم الذي هو عليه الاتحاد السوفيائي ؟ اني اذكركم بأن الموضوع الرئيسية لأحد الاقتصاديين الاميركيين تقول ان القواد السوفيائيين ليسوا حريصين على تحسين شروط الحياة . انا اعتقد بان قانون الافقار ، بل الإملاق ، هو خطأ بالنسبة للاتحاد السوفيائي . وعلى العكس ، ان الازدهار الذي لحظناه وذكرناه آنفاً يوحى بنا بمسألة واقعية : بما ان مستوى الثقافة ارتفع في الاتحاد السوفيائي ، فهل بالامكان بقاء هذه الصلابة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية في مجتمع حيث مستوى ثقافة مجموع السكان ما انفك يرتفع ؟ يا لها من موضوعة بدئية وعجيبة : اذا كان لا بد ان يتحول النظام السوفيائي ، فان هذا التحول لن يكون سببه كما قال الاقتصادي الاميركي ، الصعوبات الاقتصادية لأن الاتحاد السوفيائي تخطى هذه الصعوبات كما قلنا ، انما على العكس سوف يكون وليد التحسينات المتواصلة التي تحققت في الاقتصاد وفي شروط الحياة .

## الدرس الثامن عشر

### مستقبل الفئات القائدة في الاتحاد السوفيياتي

كنت بسطت لكم ، في الدرس السابق ، بعض الأفكار المتناثرة والافتراضية ، حول آفاق التطور الاجتماعي في روسيا السوفياتية . وفي بداية هذا الدرس أريد اليوم ان أعيد الأفكار الرئيسية المتناثرة وأحتضنها ملتزمة قدر المستطاع :

١ - ان مواصلة النمو الاقتصادي الذي بلغته روسيا السوفياتية ، وحتى النمو في الصناعة الثقيلة لم يعد عائفاً في وجه ارتفاع مستوى حياة الجماهير .  
٢ - وأكثر من ذلك ، ان هذا النمو الاقتصادي ، من المحتمل انه يُتيح تحسناً محسوساً في شروط الحياة سواء بالنسبة للفئات المميزة ام بالنسبة للقدرة الشرائية العامة .

٣ - وبصورة وقتية ، يلبث توزيع المداخيل بصورة متفاوتة ، تفاوتاً شديداً بما كان خلال الخطط الخمسية الاولى ومثلما كان في الغرب . على الأقل فيما يتعلق بالاجور والرواتب . إلا ان نسبة هذا التفاوت هي في الاتحاد السوفيياتي أكبر مما في الولايات المتحدة ، طبعاً في ما يتعلق بالاجور والرواتب كما قلنا ، وذلك لأن الفارق في مستوى الحياة يتعلق بالحاجيات التي تعتبر ضرورية .

٤ - ما زالت الفوارق المادية والنفسية ، بين الافراد كبيرة . هذا على صعيد الافراد ، اما على صعيد الفئات والجماعات ، فلا يبدو أي شيء منها ، لأن تكوين الفئات والجماعات المستقلة يتنافى مع السمات الاساسية لطبيعة النظام . لقد استرعى انتباهي علماء الاجتماع البولونيون الى انه ، حتى في روسيا ، توجد



تورات متعددة بين مختلف فئات الفلاحين او العمال ، مثلاً تورات بين الفلاحين الفرديين الذين بقوا مستقلين ، بسبب اهمية ملكيتهم ، او بين الفلاحين المالكين ملكية صغيرة خاصة وبين الكولخوزيين . لذا ، ان فكري لا تعني بأنه ليس هناك اختلافات بين مختلف الفئات ، انما تعني بأن الصراع الطبقي لا وجود له ، كما لا وجود لوعي طبقي خاص . والخصام ، على الصعيد القومي ، بين مجموعات واسعة ، فلاحين وعمال مثلاً ، هو مستحيل . فالعمال قد يشعرون شعوراً خاصاً ويكون لهم موقف خاص ضد مدير العمل . والكولخوزيون قد يعارضون ادارة الكولخوز ، وربما شعر الفلاحون بشعور مشترك وغامض ضد سكان المدن ، لكن لا يمكن ان يقوم ما يوازي الطبقات على الصعيد القومي لأن هذا يتناقى مع طبيعة النظام .

هـ - اخيراً ، ان المجتمع السوفياتي يتضمن ترتيباً ينمكس مظهره الأساسي في بيروقراطية تتمتع بسلطة واسعة يوسعها ان تقيم ، في مجتمع غطط ، نظاماً مستقراً ، نسبياً ، مع امكانية انتقال اجتماعي بسرعة كافية من جيل الى جيل . لكنني ، قلت لكم ، في ختام الدرس ، بأن ثمة ظاهرة جديدة برزت ، وهي التحسن العام في شروط الحياة ، وارتفاع المستوى الثقافي والتقني لدى الاقلية القائدة - فما هي النتائج الناجمة عن ذلك ؟

ان هذه النتائج تظهر عن طريق الفئات البارزة . فبما انه ليس ثمة طبقات ، لذا تنعكس رغبات الجماهير وتوراتها ، على الفئات البارزة ، أي انها تظهر على السطح ، وحق ظهور طريقة جديدة للتفكير تنعكس على هذه الفئات البارزة . فكيف تتألف هذه الاقلية القائدة في الاتحاد السوفياتي ؟ اعتقد ان التحليل البسيط يقودنا الى تمييز أربع فئات : ١ - التقنيين ، والمهندسين ، والمنظمين ، ومدراء المشاريع ، ومدراء الوزارات - ٢ ، رجال الحزب - ٣ : المثقفين ٤ - العسكريين .

انتبهوا الى مدلول هذه التمييزات . عندما يقول احد الصحفيين ، بصورة اجمالية ، ان التقنيين يعارضون رجال الحزب ، وان هؤلاء يعارضون المثقفين ،

فهذا يشكل تحليلاً ليس ابتدائياً. فحسب ، بل خاطئاً . لأن العديد من ملاكات الصناعة هم رجال حزب ، وكذلك حال الكثير من المثقفين . فما من فئة من هذه الفئات تعارض الاخرى ، كفئة ، وتتصرف بوعي على انها ضد ، الفئات الاخرى . ان المسألة لا تعدو كون الفئة البارزة تضم بالضرورة اناساً مختلفين من حيث التكوين وطريقة التفكير ، وهذه الحال نجدهما أيضاً في أي بلد رأسمالي . فدير المعمل ليس لديه التكوين نفسه الذي لدى الروائي ، ولا التكوين نفسه الذي لدى امين سر نقابة أو موظف . فهؤلاء الأفراد لا يؤدون المهام نفسها ولا يجري اختيارهم بالأسلوب نفسه . ومع تقادم النظام السوفياتي ، يتبع القواد التسلسل الطبيعي نفسه ، فهم لا يصبحون مدراء معاملة لانهم لعبوا دوراً جيداً في الثورة أو في الحزب ، بل لانهم تلقوا ثقافة تقنية . ان مجمل الفئة الحاكمة سوف تزداد ثقافة وعلماً ، لكن ، عدا التقنيين ، يبقى هناك رجال الحزب مع ايدئولوجيتهم ورجال الفكر مع مشاغلهم الفكرية .

ان التوترات الداخلية تدور حول مدارين رئيسيين ، سوف يحددان التطور المقبل للاتحاد السوفياتي : ١ - الى أي حد يمكن الحفاظ على اسلوب التخطيط الذي استعمل خلال الخطط الخمسية الاولى ؟ ٢ - الى أي حد يمكن الحفاظ على العقيدة التي كانت تشكل التبرير خلال هذه الحقبة نفسها ؟

ففي الاتحاد السوفياتي ، ان التوتر الرئيسي داخل الفئة القائدة لا بد ان يخلق حسباً يبدو لنا ، تعارضاً بين المنظمين أو التقنيين من جهة ، ورجال الحزب والايديولوجيين من جهة اخرى . لا شك في انكم تذكرون اني سجلت ، في واقع المجتمع الغربي ، الثنائية الاساسية التي تخلق التعارض بين « المنتخبيين » ، المتمسكين بالاصول الانتخابية والبرلمانية ، من جهة ، و « المحرضين » الذين يدعون تجسيد ارادة الطبقة او الامة من جهة اخرى . وفي الاتحاد السوفياتي ، يبدو ضمناً ان التعارض الحاسم هو بين الذين يرغبون في ادارة منظمة صناعية أضحت كثيرة التعقيد ، ادارة تتصف بأكثر ما يمكن من العقلنة ، من جهة ، وبين رجال الجهاز الحكومي . ان القواد الحاليين للاقتصاد السوفياتي تلقوا

جميعهم تقريباً تكويناً عالياً . في الوقت الحاضر ، ما زالت تهيمن عليهم ، على الصعيد السياسي ، بقايا من الجيل الاول من الثوريين الذين ليسوا تقنيين ، ان لم يكن في فن تحريك الجماهير . ومع الزمن ، ان منظمة من هذا النمط لا بد ان 'تحمل على انتهاز ادارة معقنة . واذ ذلك لا بد' ان 'تطرح المسألة التالية : هل يمكن الحفاظ على النهج والايديولوجيا الستالينيين للاقتصاد كما هما ؟ الى اين بلغ التطور ، وماذا تتناول امكانيات التطور المقبلة ؟

١- ان المذهبيين وضعوا ، مبدئياً ، ان النسبة المثوية من الانتاج القومي الواجب توظيفها سنوياً تبلغ ٢٥٪ . لقد وضعوا ، كقاعدة ، استمرار الوتيرة السريعة لتراكم الرأسمال مع التضحية بالقدرة الشرائية لصالح قوة الدولة ، او ان شئت بتعبير آخر ، التضحية بالرغد الحالي لصالح رغد الاجيال المقبلة . فالاتحاد السوفياتي يلعب دوراً متزايداً في العالم ، وتحركه مطامع كبرى ، وهو يقدم المساعدة الاقتصادية سواء لبلدان تحكمها احزاب شيوعية مثل الصين <sup>(١)</sup> ، او لبلدان متخلفة لأسباب سياسية . ان حالة اوروبا الشرقية هي أكثر تعقيداً . فالغربيون يدعون بان الاتحاد السوفياتي يستثمر المجر وبولونيا ، بالمعنى الرأسمالي للكلمة . مهما يكن ، وما لا شك فيه ان هذين البلدين هما عبء على الاتحاد السوفياتي بعد الحربتين اللتين حصلتا فيها ، فهما يكلفانه بدلاً من تقديم النفع له . ومثالاً على ذلك ، ان السيد « كومولكا » حصل ، خلال اقامته في موسكو ، على رفع سعر الفحم الذي سيباع الى الاتحاد السوفياتي ، وكذلك سعر الفحم بالنسبة لجميع الكميات التي سُلِّمت قبل عشر سنوات <sup>(٢)</sup> .

ان قاعدة الـ ٢٥٪ ليست بمحدّ ذاتها غير معقولة ( بالامكان اعتبار ان النسبة المثوية العالية المخصصة للتوظيفات تتفق مع القاعدة المثالية للنمو الاقتصادي ) . لكن هذه القاعدة تتطلب تضحيات كبيرة . هل الجيل الثاني ، وريث

(١) منذ عام ١٩٦٠ ، توقفت هذه المساعدة .

(٢) بحسب الدراسات التي أجريتها في الغرب ، أكون غخطاً ، لأن الاتحاد السوفياتي ما زال هو الذي يحدد أسعار السلع المتبادلة مع اوروبا الشرقية .

الثوريين ، يفضل تأخير استمرار ارتفاع مستوى الحياة ، ام استمرار قوة الدولة ومساعدة الدول الشريكة ؟ ليس بالامكان اعطاء جواب قاطع ، لكن الشيء المحتمل هو ان الاتحاد السوفياتي ، شأنه شأن جميع الدول ، يفضل تخفيف السعي وراء القوة وتخفيف التضحيات .

٢ - ان النهج الستاليني في ادارة الاقتصاد كان يتضمن وضع أولويات صارمة ، وتحديد اسعار حاجات الانتاج ، كما ان التقنين كان لا بد منه بسبب الطابع الاعباطي للأسعار ( أسمى هكذا تحديد السعر تبعاً لسعر الكلفة ، بصرف النظر عن ندرة المنتجات نسبياً ) ؛ وكان المكتب المركزي يتدخل في تفاصيل ادارة الفروع الصناعية والمعامل ؛ اخيراً ، ان تأثير قرارات المستهلكين على توزيع الموارد القومية كان ضئيلاً<sup>(١)</sup> . ان الطباع التي يتسم بها هذا النهج لم يكن قد نصّ عليها بصورة دقيقة لا كتاب « الرأسمال » ، ولا الماركسية على العموم ، ولا لينين .

يقرّر مكتب التخطيط ، مثلاً ، تنمية التعدين بنسبة ١٥٪ ، واذا ما افترق الى موارد كافية ، يقطعها من صناعة النسيج . لقد دأبنا على اعتبار نهج الاولويات الذي طبّق في الغرب خلال الحرب على انه جوهر التخطيط السوفياتي . لكن هذا النهج ليس سوى عارض تاريخي . وقد قرّر القواد ، في وقت ما ، ومن اجل بناء صناعة ثقيلة ضخمة ، بسرعة كبيرة ، تخفيض بعض المواد ، على الرغم من ان ماركس لم يرسم شيئاً من ذلك . وقد قرر المخططون بان بعض مبادئ الادارة هي ماركسية وصاغ المذهبيون المبرّرون الايديولوجي لذلك : لكن ما من شيء يمنع تعديل هذه التطبيقات العملية وايجاد مبررات لها في كتاب « الرأسمال » . وبعبارة اخرى ، انها طريقة معينة للادارة ، طبّقت في وقت معين في الاتحاد السوفياتي ، وهي لم تكن تعبيراً عن مذهب سابق ويمكن تعديلها دون المساس بجوهر الماركسية ولا اللينينية ولا بصرامة الستالينية ( يمكن العثور على ما يبرر

---

(١) يمكن تحديد الاساليب الستالينية للادارة الاقتصادية بهذا المزيج من الطباع الاربعة التالية: أولويات صارمة ، اسعار اعباطية ، تخطيط إلزامي ومفصل ، لا مبالاة ازاء رغبات المستهلكين .

التطبيقات العملية في « المؤلفات الكاملة » لستالين .

وعلاوة على ذلك ، ان بعض البلدان عدلت التطبيق العملي . ففي يوغوسلافيا ، مثلاً ، تتحدد الاسعار بحسب العلاقات بين المشاريع ، لا بحسب قرار مكتب الخطة . وفي بولونيا أضحي انتقاد التخطيط التفصيلي بمثابة قاعدة . وحتى في الاتحاد السوفياتي حلّت محل الوزارات ، التي كل منها هي مسؤولة عن قطاع صناعي ، مكاتب اقليمية للتخطيط ، يفسق ما بينها المكتب المركزي في موسكو . ان هذا الاصلاح لا يتصل مباشرة بالعناصر التي حللتها ، لكنه يؤدي الى تعديلها .

٣ - ان السياسة الفلاحية التي اعتدنا على اعتبارها كسمة من سمات النظام السوفياتي ، طبقت هي أيضاً في ظروف معينة . وما من سبب للاعتقاد بانها ، بهذه الصفة ، مرتبطة بجوهر المذهب . ان تأسيس الكولخوزات ، الخاضعة الى محطّات الجمرات<sup>(١)</sup> ، وتسلم المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة نسبياً للسلطات المنوط بها امر جمع المحاصيل ، ان هذه التدابير لقيت مقاومة سلبية من جانب بعض الفلاحين ، بادىء الامر ، لأنها كانت تفترض انخفاض مستوى الحياة في الريف . فالدولة كانت تشتري الفلال بأسعار منخفضة ، وكانت تستوفي ضرائب كبيرة على هذه المنتجات اذا ما بيعت مباشرة في المدن . وهكذا ساءم الفلاحون أيضاً في تكوين تراكم الرأسمال لدى الدولة . ففي هذه الظروف ، لم يكن بدّ من نظام دقيق ، ونتج عن ذلك وضع الكولخوزات تحت اشراف الدولة وتعيين مدراء لها من قبل السلطات العامة .

ان هذه السياسة الزراعية ، هي قابلة للتعديل ، كلما تطور الاقتصاد السوفياتي ، في عدة اتجاهات . فالانجاء الأول الذي برز لدى بعض القادة يميل الى تعميم السوفخوزات والمشاريع العمومية ، وهذا اتجاه ستاليني خالص . في الواقع ، لقد جرى خلق سوفخوزات جديدة في حالات ملائمة ، مثل الزراعات الصناعية ، وزراعة القطن والأراضي البكر في آسيا الوسطى .

---

(١) ألغيت منذ ذلك الحين .

وهناك اتجاه آخر يميل الى زيادة استقلال الكوّلخوزات. ومنذ وفاة ستالين، حصلت عدّة اصلاحات في هذا الاتجاه، لاسيما في ما يتعلق باختيار الزراعات. ان متطلبات التحصيل 'خففت قليلاً. ان الحلقة المفرغة التي كانت تشكل طابع الزراعة السوفياتية في الماضي كانت ناجمة عن ضرورة استيفاء قسم كبير من المحصولات بسعر منخفض لكي يتم التعادل الاقتصادي بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الاخرى. وبعد وفاة ستالين، رفع مكتب الحطة اسعار المنتجات الزراعية. في الوقت الحاضر، توجد تعرفات متنوعة حسبما يتعلق الموضوع بالتسليمات الاولى (التي يُحدد مبلغها سلفاً) أو التسليمات الاضافية. يبدو، في الوقت الحاضر، ان الاتجاه يميل الى التبسيط. فالكوّلخوزات تسلم نسبة مئوية معينة من الغلة، إما مجاناً كشبه ضريبة عينية، أو بسعر منخفض، وتبيع الباقي بجمرة، ان نظاماً من هذا النوع يّليح تخفيف ضغط الدولة على جماهير الريف.

هذه نظرية متفائلة. وهناك اتجاه آخر 'محتمل لدى القواد السوفياتيين المذهبين، الا وهو ان الكوّلخوز ليس الا منتصف الطريق في النظام النهائي وان السورفخوز وحده، اعني ملكية الدولة، يسجل المرحلة النهائية للاشتراكية.

ان المؤلف الذي نشره ستالين، قبل وفاته بمدة قصيرة، كان في هذا الاتجاه فالكوّلخوزات لم تول تعاونيات، والحاصلات الزراعية هي موضع مبيع، في حين انه، في النظام الاشتراكي، يجب ان يحل التوزيع محل المبيع وبشكل المخططون من الأهمية التي تحتفظ بها قطع الأراضي الفردية في الزراعة. ان هذه القطع التي يمتلكها الفلاحون على وجه الاستقلال تستغرق شطراً غير متناسب من العمل الشاغر (لكنها تقدم أيضاً زهاء نصف المنتجات الحليسية).

من الناحية النظرية يمكن تصور حلّين: الحل الاول، مذهبي، يقوم على إلغاء القطع المستقلة، قدر الامكان. والحل الثاني، تحرري او تقني، يأخذ بالحسبان الظاهرة الانسانية أي ميل الفلاح للملكية الفردية. فاذا تبني القواد

السوفيات الحسل الثاني ، يكونون قادرين على إرخاء الضغط وتطبيق سياسة زراعية أقل شدة دون المساس بما يؤلف جوهر النظام السوفياتي . ويكون الإصلاح أيسر اذا سبقه تعديل في أساليب التخطيط .

ذلك انه ، كلما اراد المخططون الاسراع في التنمية الصناعية ، اقتضى ذلك بقاء مستوى الحياة متدنياً . وبالنسبة للزراعة ، ان التخلي عن الضغط على الريف ، يفترض بان القواد السوفياتيين يؤمنون بالوسائل الاقتصادية اكثر مما يؤمنون بالضغط ، او بالاحرى يؤمنون باسعار المنتجات اكثر مما يؤمنون بالاكراه . فهناك أحد امرين : اما احترام رغبات الفلاحين وحثهم على زيادة الانتاج عن طريق الاسعار ، او اللجوء الى الضغط . خلال السنوات الاخيرة ، كان الميل يتجه نحو ما اسميه ، لاقتقاري الى عبارة أفضل ، بالاتجاه التحرري . ان طابع الاكراه كان ، في الواقع ، مرتبطاً بمرحلة النمو . وبعد ارتفاع المستوى التقني ، وبعد عقلنة الاقتصاد . وبعد مضاعفة الانتاج الإجمالي ، يبدو لي من المحتمل ان تزول هذه الملامح الشبه مرضية من النظام .

ان هذا الاستخلاص يتوقف على موضوعه ليست غير قابلة للجدل : مع الزمن ، سيصبح القواد السوفياتيون أقل مذهبية واكثر عقلانية بالمعنى الغربي للكلمة . اني اوضح هذه العبارة : ان مدلول العقلانية ، في موضوع الاقتصاد والاجتماع ، هو عرضة للجدل . وبذا ، انتقل الى المدار الثاني من التورات التي تجابه التقنيين بالايديولوجيين .

يحسن بنا في البدء ان نحدد ماهية الايديولوجيا السوفياتية ، ان هذه ، حسبما يبدو لي ، تتضمن عدة وجوه ، مختلفة جذرياً . اننا نجد فيها اولاً التفسير ، والتبرير ، والصياغة المذهبية للتجربة الاقتصادية . وهذا ما سبق ان درسته بمناسبة ادارة الاقتصاد .

ثم نجد فيها بعدئذ الدفاع عن التجربة السياسية والتدليل عليها ، والدفاع عن عقيدة الحزب الوحيد ، والتأكيد بان المساواة هي مفهوم بورجوازي صغير ، وان ترتيب الاجور ، بحسب سلم ، لا بد منه لاقام الاشتراكية ، ونجد على

الاخص شريعة الدولة التي لها قيمة ملزمة والتي توجب اقرارها على هذا النحو من قبل مجموع السكان .

اخيراً ، وقد يكون هذا أهم وجه من وجوهها الثلاثة ، ان الايديولوجيا تربط المجتمع كما نلاحظه ، وكما يحياه المواطنون السوفيياتون بالابدية الماركسية . ان هذا الارتباط يفترض اندماج البروليتاريا والحزب ، مع العلم بان هذا الاخير تلقى من التاريخ او القدر المحتوم ، ونهائياً ، تفويضاً بالسلطة : هنا نبلغ ما يشكل ، في رأبي ، التناقض الاساسي في المجتمع السوفياتي ، هذا التناقض الذي يحظر التكهّنات ، لأنه يتعذر الاستغناء عن هذه الايديولوجيا مثلما يتعذر الاحتفاظ بها .

لماذا يتعذر الاحتفاظ بها ؟ احب ان اكرر عليكم مرة اخرى بقولي : بكل بساطة لأنه من ناقل القطع الجزم بان العمال ، بصفتهم هذه ، انتدبوا فئة صغيرة من الناس لقيادة الدولة او الانسانية بأسرها : وانه كلما اتخذ هؤلاء الأفراد قراراً فبواسطتهم تعبّر الطبقة العاملة عن نفسها . لكن ، من جهة اخرى ، حالما يجري التخلي عن هذه الموضوعية يصبح المجتمع السوفياتي عادياً ، ربما على غرار المجتمع الغربي ، لكن على كل حال مجتمعاً بين سائر المجتمعات بحسباته وسيئاته ، بمنافعه ومضارّه . ويكفّ عن كونه مرحلة في طريق النجاة الوحيدة للانسانية . اذ ذاك ، ان التخلي عن هذه الايديولوجيا يتضمن الإقرار بان الاتحاد السوفياتي لم يعد وطناً لجميع الشغيلة ، والاحتفاظ بها يؤدي الى التناقض الذي ألمت إليه آنفاً . واعتقد ان هذا التناقض قد وعاه خلفاء ستالين .

لقد أسهب السيد « خروتشوف » ، الامين العام للحزب الشيوعي ، في تقريره الاخير في المؤتمر العشرين ، في تفسير النتائج الوخيمة لعبادة الشخصية . وقد كشف عدداً من الامور المرتبطة بشخص ستالين ، لم تكن مجهولة في الغرب ، على الاقل بالنسبة لمن يقرأون الكتب ، لكنها لم يكن معترفاً بها رسمياً لاني الاتحاد السوفياتي ولا في البلدان الممالة له . ان الخطاب نفسه يطرح على المذهبيين



مسألة تكاد لا 'تحل' . اذا كانت البروليتاريا نفسها في الحكم بواسطة الحزب ، فكيف حدثت الامور المرتبطة بعبادة الشخصية ؟ ولا يمكن عدم طرح السؤال الذي طرحه السيد 'تولياني' ، ' الامين العام للحزب الشيوعي الايطالي : ان ظاهرات عبادة الشخصية لا تمود الى رجل واحد ، لقد سببتها بنية المجتمع السوفيياتي نفسها . وحتى اذا افترضنا ان الإرهاب الستاليني له جذوره في بنية المجتمع السوفيياتي فلا ينتج عن ذلك ان هذا المجتمع هو أسوأ من سواء ، لكن ينتج عنه بكل بداهة انه محكوم من قبل أقلية : قبل بضعة أعوام كان هناك رجل ، واليوم فئة بوسعها ان تتخذ القرارات وترتكب اخطاء لا علاقة لها بسلطة البروليتاريا .

وحالما اراد القواد السوفيياتيون ارضاء العقيدة الايدولوجية ، اصطدموا بتناقض لم يخرجوا منه حتى الآن . فهم لا بدّ لهم من الابقاء على عقيدتين : اندماج البروليتاريا بالحزب ، والتأكيد بأن النظام السوفيياتي هو مرحلة لا بدّ منها في طريق نجاة الانسانية . وبعد تمسكهم بهاتين العقيدتين ، لا يرون مانعاً من ترك الحرية لعلماء البيولوجيا والروائيين والرسميين . وليس من شك في ان هذه الحرية لا يجوز ان تعرض اطلاقاً للأسس الايدولوجية للمجتمع . لكن الحرية ليس لها حدود .

ففي بلدين ، المجر وبولونيا ، ظهر التناقض بين الحرية التي 'منحت' للأفراد في حق المناقشة والعقيدة التي يريد الاتحاد السوفيياتي وأنصاره الحفاظ عليها . ان الأمر الشائق هو في استعراض المراحل التدريجية التي مرّ بها كل من هذين البلدين . ففي البدء تم إطلاق الحرية للعلماء والأدباء والموسيقيين والرسميين . ثم تم الاعتراف بالصعوبات الناجمة عن التخطيط ، وحصل الاعتراف بأن تحديد جميع الاسعار بصورة صارمة يؤدي الى ندرة هذا الانتاج او ذاك والتقنين . وقد لوحظ في بولونيا ان صناعات الدولة هي في حالة خسارة وان الكولخوزات في الأرياف كذلك هي في حالة خسارة . فالمناقشة لم توفر أي شيء .

ونجم عن ذلك اعادة النظر في العديد من الأمور : ففي بولونيا لم يعد النظام

كما هو في روسيا السوفياتية . لا شك ان هذا البلد ما زال ، جغرافياً وسياسياً وعسكرياً ، منتصباً الى الكتلة السوفياتية ومعاهدة وارسو ، لكنه تخلى عن توسيع الجماعية الزراعية ، وتباع المنتجات الزراعية في السوق بأسعار حرة نسبياً . وقد أعلن المسؤولون بانهم تخلوا عن تخطيط تفاصيل الحياة الاقتصادية من المركز . وقد حصل الاعتراف باسم الاشتراكية بان الفناء الحرفية والتجارة الصغيرة هو غير ذي جدوى . وبعبارة اخرى ، لقد تم الحفاظ على الاستئثار بالتجارة الخارجية ، وعلى الفكرة العامة للتخطيط ، وعلى الملكية العامة للصناعات ( وفي اية حال ، ما من احد قادر على شراء المعامل ) ، لكن ثمة عناصر عديدة من التطبيق الاقتصادي السوفياتي طرأ عليها تعديلات .

وهكذا ، فقدت الكتلة السوفياتية الانسجام منذ الآن . فلم يعد هناك نظام واحد . صحيح ان الاتحاد السوفياتي احتفظ بسنائه الرئيسية ، لكن ثمة اشكالات اخرى بدأت تظهر للعيان . فهناك الشكل اليوغوسلافي ، اولاً . لقد كان «تيتو» في البداية منشقاً لا مارقاً . فبحسب الأسلوب العادي ، كان في البداية متمسكاً باستقلاله بالنسبة لمتالين ولم يكن يتوخى تعديل التخطيط . لكنه ، تدريجياً ، عدل العقيدة الستالينية والنهج الاقتصادي . ففي الوقت الحاضر ، ان الشطر الاعظم من الزراعة اليوغسلافية يتألف من منتجين فرديين . وقد عمد القواد اليوغسلاف الى اعادة شيء من الاستقلال للمشاريع الصناعية ( ويتحدثون عن مراقبة محالية ، انا لست واثقاً من جدواها ) . وفي اية حال ، لقد تم التخلي عن مبدأ التخطيط المركزي وتعدد الاسعار بصورة اعتباطية ، وتجري المحاولة لخلق سوق تتحدد فيها أسعار السلع المتبادلة بين المشاريع .

وعلى العكس ، ان بولونيا هي مارقة أكثر مما هي منشقة . ان مسألة الموافقة رسمياً على تعدد الاحزاب ليست موضع بحث ، انما حصل شيء اهم من التخلي عن التخطيط المفصل : إلا وهو حرية الكلام وحرية الكتابة الى حد ما (١) .

(١) في عام ١٩٦٣ ، تقلصت حرية الكتابة كثيراً بالنسبة الى عام ١٩٥٧ .

ان نقاط اللوم الرئيسية التي توجهها موسكو الى وارسو لا تتصل لا بتطبيق تطبيق  
الجماعية الزراعية ولا برفع سعر الفحم ، انما تنصب بصورة أساسية على محتوى  
الصحافة البولونية ، في الوقت الحاضر ، ان البلد الذي ينتمي رسمياً الى النظام  
السوفيياتي يعرب في العديد من المواضيع لا على طريقة موسكو بل على طريقة  
باريس . ان الوجود السيامي الفرنسي ، بما فيه مناقشات السيد « بيير هيرفي »  
أو اي شيوعي آخر ، يهتم به المثقفون في وارسو بلهفة .

وعلى العكس ، في الاتحاد السوفيياتي ، ما زال الاساس كما عهدناه زمن  
ستالين . وما دامت هذه الفكرة صحيحة ، فان جميع التغييرات التي لحظناها  
هي عرضة للزوال يوماً ما . فالاتحاد السوفيياتي يحيا اليوم نوعاً من الستالينية  
المخففة . وما من شيء يرغم على دفع العقيدة حتى النهاية . فقد تم إلقاء ما كان  
يُعرى لشخصية الأمين العام القديم . وأخذ النظام يقترب من نمط «تقنوقراطي» ،  
لكن التبرير الايديولوجي ، في عناصره الرئيسية ، لم يُمس . ففي كل خطبة من  
خطبه ، يواصل خروتشوف ربط الواقع السوفيياتي بالأيديدة الماركسية ، والقول  
ان حزبه يعبر عن البروليتاريا ، وان الاشتراكية على النمط السوفيياتي سوف  
تنتشر في العالم بأسره .

هذا هو الوضع الراهن . والآن سنغامر ببضع كلمات حول الآفاق في المدى  
البعيد ، مسح جميع التحفظات الممكنة تصورها .

مرة أخرى ، اريد ان ادلل على تفاؤل لا يُقهر . ذلك انني اميل للاعتقاد  
بان التراخي التدريجي سيفلب على القسر . فهناك بعض القوى التي تتمثل في  
اتجاه تطوير النظام السوفيياتي وتخفيف اشكال الزجر . فمسير التاريخ ،  
يتبين لنا ان المواقف الثورية لا تقاوم ابدأ والى ما لا نهاية فعل الزمن . ففي  
مثال الاتحاد السوفيياتي ، لقد دامت كثيراً ، انما هناك ظروف استثنائية تبررها .  
ان قواد الجيل الثاني ينتمون عن ملامح الورثة لا الرواد الاوائل . ان مستوى  
ثقافة الشعب والتكوين التقني للملاكات سوف يرتفع أعلى فأعلى . واني اميل  
للالحاق على جدوى انتشار التعليم وفعاليته . اخيراً يبدو لي ان الاتجاه الذي

سوف تكتب له الفلبه هو الاتجاه «التقنوقراطي» الذي سيؤمن الازدهار اكثر فأكثر ، وبالتالي سيجرّص المنظّمون على رفاهية الجماعة اكثر من قبل .  
لكن علينا ألا ننسى ان هذه هي تطلمات في المدى البعيد ، ولست قادراً على التكهن بالنسبة للقريب العاجل . فالامكانيات التطورية ممتدة الاتجاهات ، ولا يمكن الجزم .

واني لا اريد ان امضي الى ابعد من ذلك ، لأنني اريد ان اذكركم ، مرة اخرى ، ان التحليل الاقتصادي - الاجتماعي يتضمن ، بصفته هذه ، حدوداً .  
ان الدراسة التي عمدتُ إليها هذه السنة او في السنة الفائتة ، كانت تنصب على ثلاثة عناصر من المجتمع الاجمالي ، أي المناهج الاقتصادية ، والفئات الاجتماعية والأقليات الفائدة . ولم تكن هذه الدراسة كاملة ، وهي لم تزعم ذلك ، وهي أغفلت وجهاً قد يكون أهم جميع الوجوه ، أي نظام السلطة . لا يوجد مبرر لاعتبار ان الاشكال الثلاثة التي استعرضناها هي كافية لكي نحدد بدقة نمط الدولة والدستور . لكن تلك هي ، على الاخص ، المسألة التي سوف اعالجها في دروس العام المقبل التي ستتناول النمطين الخالصين للحكم اللذين بوسعنا ان نلحظهما في عصرنا ، أي النمط السوفياتي والنمط الديمقراطي . لكن قبل ان اصل الى نظرية الانظمة السياسية ، سأحاول في الدرس المقبل والاخير ان اخص لكم خلاصات هاتين السنتين .

## الفرس التاسع عشر

### خلاصات

ان علم الاجتماع ، على النحو الذي عيّنتُ به في هذه الدروس ، يعمل على اعطاء المسائل التي تطرحها الفلسفة السياسية صياغة دقيقة وأجوبة ممكنة . وإذا كُفِّت عن استلهاهم مسائل ذات مدى فلسفي والاهتداء يهديها ، تعرّضت للتيه في دراسات تفصيلية لا تتيح دقّتها نفسها تأمين الفائدة المرجوة . ومن جهة اخرى ، ان هذا الفرع من المعرفة يكفّ عن كونه معرفة تجريبية وموضوعية اذا هو ادعى اعطاء المسائل الفلسفية جواباً عقائدياً . فهو عن طريق دراسة الوقائع الاجتماعية والسياقات الاقتصادية يعمّن النتائج المحتملة لتدبير من التدابير ، او نوع المنافع او المضار التي يتضمنها نظام من الانظمة ، وفادراً ما يمكن او قد يستحيل ابدأ تعيين القرار الذي يحسن اتخاذه او النظام الواجب اختياره ، باسم العقل العلمي ، لأن ما من تدبير لا يتضمن مساوياً ، وما من نظام هو دون شائبة .

ان دروس السنة الفائتة وهذه السنة مضت على هدى مسألتين من الفكر السيامي التقليدي : المسألة الاولى ، كانت تتعلق بالمساواة والامساواة ، والثانية بانقسام المجتمع الاجمالي الى فئات منفصلة وأحياناً متعادية . وقد أوضحتُ هذين السؤالين بالرجوع الى عالمين اجتماعيين وفيلسوفين في آن واحد : « توكفيل وماركس » . ان الاول انطلق من الاعتقاد بان الفوارق في نظام الاحوال الشخصية بين الافراد سُمعي في المجتمعات الحالية وستتجه الى الزوال . ان

المجتمعات الحديثة هي ديمقراطية وليس بوسعها إلا ان تكون كذلك أكثر فأكثر. لا شك انه كان يعتقد بان الفوارق الاقتصادية لن تزول لهذا السبب ، لكنها سوف تكون ثانوية إزاء الظاهرة الأساسية أي التساوي في الشروط. والختيار كان يقوم ، في نظره ، ما بين المجتمعات الشعبية الحرة والمجتمعات الشعبية الطاغية . اما ماركس ، فهو ، اذ لاحظ زوال الفوارق في نظام الاحوال الشخصية ، لكن في الوقت نفسه بقاء طبقات متعارضة ، ذهب الى ان ما هو أساسي هو التناقض في مجتمع يعلن المساواة بين الافراد ، وبواسطة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يثير عداوات اجتماعية عنيفة مثل ما او أكثر مما في الماضي. لذا كان يلحظ في الافق التناقض التدريجي للنزاعات حتى الانفجار .

وبعبارة اخرى ، كانت المسألتان على الوجه التالي : ١ - واقع التباين الاجتماعي ومعناه . ٢ - واقع الطبقات الذي يهدم وحدة الامم . فإلى أي حد ، تنقسم المجتمعات الصناعية الحديثة ، فعلاً ، الى فئات متعادلة ؟

في ظني ، يتوجب علينا في النهاية اعادة النظر في فكرة ليس لها كل مداها ، لا في مؤلفات توكفيل ولا في مؤلفات ماركس : انها مسألة النمو الاقتصادي أو تطور الانتاجية التي تجدد ، بصورة جذرية ، معنى مسألة اللامساواة التقليدية . كان توكفيل يتجه ، على غرار مونتسكيو ، للخلط بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات التجارية . وكان يعتقد بان المجتمعات الحديثة ليست سوى أشكال لنوع واحد ، النوع الذي ، بعد إلغاء الارستوقراطية ، يضع الرغد في المراقبة الأولى بين القيم الاجتماعية . الا ان مجتمعاتنا ليست تجارية في أساسها ، بل هي صناعية في الأساس ، وهذا يعني ان مصدر الثروة ليس كامناً في التبادل ولا التلاعب بمعدل المبادلات<sup>(١)</sup> بفعل السلطة أو الاقتحام ، بل في نوع الآلات والتنظيم الذي ، بدأ ، يعين مردود العمل . من المحتمل اننا نحيا أول مرحلة في التاريخ ، اذ اصبحنا اغنياء ليس بفعل القوة بل بفعل انتاجية العمل . ان هذه

(١) النسبة بين اسعار السلع المشتراة والمبيعة .

الواقعة الرئيسية يجب على الجميع ان يعترفوا بها ، لكنها ما زالت موضع تجاهل  
حصرأ لأن المجتمعات البشرية لم تفرق أبداً خلال قرون أو الآف السنين ،  
السلطة عن الثروة .

ان ماركس لم يحل هذه الواقعة الأساسية . ان كل ما في مؤلفاته يوحى  
بنظرية النمو . وقد رأى بصورة أوضح من الاقتصاديين المعاصرين له بان خلاصة  
الاقتصاديات الحديثة كامنة في طابعها التقدمي . وقد وجدَ في تراكم الرأسمال  
وفي تطور القوى المنتجة ( وهو اسم آخر أطلقه على التوظيف ، أي العامل في  
رفع الانتاجية ) الصفة الرئيسية للمجتمعات الصناعية . ان ما منعه من تطوير  
نظرية شاملة للنمو هو ما اذهله من رؤية عدد من الظواهر التي كانت ترافق ،  
في عصره ، المرحلة الاولى للتصنيع ، والبؤس الذي كان يرقى الشغلة المتمركزين  
حول المصانع الأولى ، والتناقض القصي بين الثروة في طرف من السلم الاجتماعي  
والفقر في الطرف الآخر ، والتمازج بين القوة التي يمتلكها الحائزون على وسائل  
الانتاج والعجز الظاهر لدى العمال المستغلين للاستثمار .

وانطلاقاً من هذه الظواهر التي كانت كلها واقعية الى ابعد الحدود ، بسط  
نظرية بموجبها يكون حق الملكية مصدراً لجميع النزاعات الاجتماعية ويتضمن  
النضال بين الطبقات . وقد بسط أيضاً نظرية للصيرورة الرأسمالية ، وبموجبها  
لا بد ان يتفاقم الإملاق مع تطور القوى المنتجة . فلو كان على حق ، اعني لو  
كانت الجماهير الشعبية ، مع تطور تراكم الرأسمال ، اصبحت أكثر فأكثر فقراً ،  
فما من شك ان الانفجار لم يكن بد من حدوثه . ولكان ذلك ليس لا مفر منه  
فحسب بل مرغوباً فيه . في الواقع ، ان الإملاق ، بحسب كتاب « الرأسمال » ،  
يسببه ، قبل كل شيء ، جيش الاحتياط الصناعي ، أي العاطلون عن العمل .  
يكفي ان نتصور ، ذهنياً ، تضيقاً في سوق اليد العاملة ، يكفي ان نتخيل  
تجمع العمال في نقابات قادرة على المفاوضة على قدم المساواة مع أصحاب المشاريع ،  
لكيما تخففي حتمية الإفقار ، حتى ضمن اطار الصورة الماركسية . فاذا تركنا  
جانبا هذه الصورة المثالية ، وجدنا ان الماركسية تقدم لنا نظرية في النمو ،

صحيحة ، بخطوطها الرئيسية ، بالنسبة لجميع الانظمة الاقتصادية ، وتظهر في ضوئها خصائص كل شكل من أشكال المجتمع الصناعي ، ومنافع ومضار كل نمط من الانماط الاجتماعية . ( ان الفكرة الماركسية القائلة باتخاذ القيمة الزائدة وتوزيعها كمركز هي خيبة ) .

وبعد ، اننا نخطيء اذا قفزنا من طرف قصي الى طرف آخر ، واذا تصورنا ، بعد ان اعترفنا بمحسّنات النمو الاقتصادي ، علاجاً عجائبيّاً يشفي جميع العلل . اننا نعلم اليوم ، في المثال الخاص بفرنسا ، ان الاقتصاد قد يكون ، في آن واحد ، في حالة تطور سريع ومهدداً بأزمة بسبب نفاد موارده من النقد النادر . اننا نعلم ان تقدّم الانتاج يقوم على تنظيم مجدٍ للعمل يتيح مضاعفة انتاجية المجهود . لكن ، لكي يكون الجهد منتجاً ، يجب ان ينفذ على مواد . حتى في الاقتصاد الحديث ، لا يتم خلق شيء من لا شيء ، بل ثمة حاجة الى طاقة ومواد أولية . هناك اذن عقبات طبيعية وجغرافية في وجه التصنيع . في العالم الحالي ، ان النمو ممكن بالنسبة لمجموع البشرية اذا اخذنا بنظر الاعتبار الموارد الطبيعية وحدها . بيد انه يوجد شرط ثانٍ لارتفاع مستوى الحياة في المجتمعات الصناعية : هو ان تكون مضاعفة الانتاج اسرع من زيادة عدد الناس . فمعدّل ولادات مرتفع ، حتى في القرن العشرين ، قد يؤدي الى فشل الجهد المبذول من اجل تخفيف الفقر عن طريق النمو . اننا نعرف عدداً من المجتمعات حيث فعالية العلم هي أكبر من حيث انها تمنح الناس من الموت أكثر مما تعطيهم وسائل الحياة . ان النمو سبب ليس للمساواة ، بل لتخفيف اللامساواة . وان هذه الموضوعات لا تنطبق حقاً إلا على المجتمعات التي يتضافر فيها تناقص في معدّل الولادات وتزايد مريع في نوعية السكان التقنية والفكرية .

وحتى في هذه الحالات المؤاتية ، من الخطأ الاعتقاد بان الحضارة الصناعية هي عادلة . لقد قلت لكم مراراً وأريد تكراره ختاماً ان في الحالة الراهنة للموارد الجماعية ، ما من مجتمع يجري فيه توزيع متساوٍ اطلاقاً يتيح للمبشرين مستوى حياة يمكن ان يعتبروه مقبولا . ان تنظيم العمل ، في مجتمع صناعي هو



سلمي جذرياً ، والمهن هي مختلفة نوعياً ، ومن الصعب التصور ، حتى بصورة مجردة ، بأن مرتبة الوظائف لا تتضمن مرتبة المداخل . ففي نظام السوق والرأسمال الخاص ، من المستحيل تحاشي تراكم الارباح لدى أصحاب الرأسمال . ففي نظام التخطيط ، يمكن تحقيق ، أو بالأحرى يمكن تخيل توزيع عادل ، بشرطين ، كل منهما غير معقول : ١ - ان يكون لدى المخططين ارادة تقشفية يخضعون هم أنفسهم لها ، ٢ - ان يعتبروا تساوي المداخل ممكناً ومنسجماً مع التباين النوعي للمهنات ، وهذا تركيب يصطدم بعقبة ان لم تكن اقتصادية فعلى الأقل اجتماعية .

بيد ان اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية لم يعد لها اليوم نفس المدلول الذي كان لها في الماضي . والسبب الاول هو ان 'سلم' المرتبات يبدو كأنه تعبير مباشر عن تباين المهام . في الحقيقة ، ان هذا التباين في المهام هو من 'صلب' المجتمع الصناعي . فانتم اذا تخيلتم اذن مجتمعاً متحرراً كفاية ، حيث التفاوت في الفرص ليس بالغا عند نقطة الانطلاق ، فان واقع ان الشغلة هم موزعون بحسب سلم للمهنات ، وبالتالي ، بحسب سلم للمرتبات ، يؤدي الى اعتبار هذا الواقع عادلاً ، لأن التفاوت في المهام والتفاوت في المرتبات مرتبطان ببعضهما ، وهذا 'يرضي' العدالة ، أو على الأقل العدالة النسبية . فضلاً عن ذلك ، حاولت أن ابين لكم بان النسبة المئوية للموارد الجماعية والتي تذهب الى الأقلية المميزة في الامة تميل للتناقص مع التقدم الاقتصادي . لكن ، اذا افترضت باني مخطيء ، فان نتائج هذا الخطأ خطيرة بقدر ، لأن الذي يخفف اكثر ما يمكن نتائج الفوارق في المداخل هو الارتفاع العام لمستوى الحياة .

مع ذلك ، لا أود ان انهي بحثي بلهجة مفرطة في التفاؤل . فاللامساواة ما برحت ، سيكولوجياً واجتماعياً ، مسألة جدية لأسباب عدة . ذلك انه لم يرق أي مجتمع لم يعترف بشيء من المساواة بين الافراد . والحقيقة كلها كانت مجتمعاتنا منهمكة بالرغد والثروة ، مالت الى إلقاء ظل التوق الى المساواة على هذا القطاع من الوجود . وهكذا ينشأ العجب أو التناقض التالي : من المحتمل ان المجتمعات

الحديثة قيل الى تقليص الفوارق الاقتصادية اكثر من كل مساعداتها ، لكن المطالبة في هذا الميدان لم تكن قط بمثل هذه الحرارة ، وحصراً لأن الشرط الاجتماعي - الاقتصادي له أهمية بالنسبة لرجال اليوم اكثر مما كان له في الماضي . ان الحضارة الصناعية تهدم أسس النظام التقليدي ، وهي تقضي على الانصياع العريق للمراتب ، التي كانت تعتبر كأنما هي مفروضة من جانب القدر أو الارادة الربانية . وهكذا ، ان تكاثر الثروات الاجتماعية يخلق أحياناً رغبة في المساواة ليس بوسعه ارواؤها .

واذ ذاك ، تبدو الموضوعات القائلة ان التقدم الاقتصادي يتجه لتخفيف اللامساواة ، صحيحة وذات دلالة تافهة ، في آن واحد . بالنسبة للعالم الاجتماعي ، ان المسألة الحقيقية هي معرفة ما اذا كان النمو يثير من المطالب أكثر أو أقل مما يوسعه تلبيتها . في بعض البلدان من العالم ، ما زالت اللامساواة معضلة مركزية ، بمقدار ما يؤدي توزيع المداخل الى شل النمو . عندما تقبض الاقلية المميزة شطراً كبيراً من الدخل القومي ، الخمس او الربع مثلاً ، وعندما لا يكون لديها ميل للاذخار والتوظيف وتظل عتقة بعادة التبذير ، والإنفاق على البذخ ، في هذه الحال لا تكون اللامساواة غير عادلة بالنسبة للفكرة التي لدينا عن العدل فحسب بل تكون ، من الناحية الاقتصادية ، عقبة في وجه النمو . وانه لفي مثل هذا النمط من المجتمعات ، يمكن الجزم ، بحق ، بضرورة الثورة ( بالمعنى الماركسي ) .

وأنتقل الآن الى المبحث الثاني فالخص بعض الاستنتاجات الناجمة عن الدراسات المتعلقة به ، وأعني : مسألة انشطار المجتمع الاجامي الى فئات منسجمة نسبياً .

لا شك انكم تذكرون باننا واجهنا صعوبة كبرى في تعريف الطبقات الاجتماعية ، لأسباب متعددة . أولاً ، بسبب تعدد معايير التمييز الممكن التمسك بها . ذلك ان المجتمعات الصناعية هي متباينة تبعاً للشرط الاجتماعي - الاقتصادي ، ولمرتبة المقام ، واخيراً تبعاً لدرجة المساهمة في السلطة . ان هذه

التصنيفات المختلفة لا تتلاقى وتتطابق بالضرورة ، ولا تجعل من السهولة تحديد الفئات الرئيسية . ان كيفية تصور بُنية المجتمعات الصناعية تتأرجع بين حدين قصيين . فبعضهم يرى مدرجاً وحيداً لمجموع المجتمع . فيتوزع الافراد على سلام للدخيل والمقام والسلطة ، ولا تتلاقى هذه السلام وتتطابق تماماً ، لكن كلا منها يتضمن عدة درجات ، وتدرجاً منتظماً من القاعدة الى القمة . ويرى آخرون انقساماً الى طبقات ، كل واحدة منها تنسجم نسبياً مع درجة خاصة . وجميعهم متمازة كفاية ، مادياً وسيكولوجياً ، عن بعضها بعضاً بحيث تشكل ما يشبه مجتمعات جزئية داخل المجتمع الأجمالي . وآخرون يعطون أيضاً صورة مختلفة عن هذه النظرية الثانية . معتبرين ان الطبقتين الرئيسيتين هما ، أولاً تلك التي تمسك بمقاييد السلطة ، وثانياً تلك التي هي خاضعة للاولى . ان الصعوبة في التخيير ما بين هاتين النظرتين هي ان لا هذه ولا تلك هي خاطئة كلياً أو صائبة كلياً . ان الالتباس ليس مرده فقط الى ميول علماء الاجتماع أو تردد العلم ، انما الى الواقع نفسه . فالمجتمعات الصناعية لا هي قطع مجزأة الى عناصر جرد صغيرة ، ولا هي منظمة في مجموعات كبرى .

ما هي الفرضيات التي تحظر الكلام عن طبقات اجتماعية ؟ اني ارنو الى ثلاث حالات : الحالة الاولى هي تلك التي لا يكون فيها المبدأ الرئيسي للتمييز الاجتماعي اقتصادياً ، بل دينياً او عنصرياً . مثلاً ، يكون من الامور التافهة عدم اعتبار ان التعارض بين العنصريات ، في افريقيا الجنوبية ، هو الذي يسود التنظيم الاجمالي للمجتمع . كذلك ، في العديد من البلدان ، ان مقاييس التمييز هي دينية أكثر من كونها اجتماعية . والحالة الثانية ، التي تحظر علينا التحكم عن طبقات هي عندما لا يتوقف مصير كل فرد على الفئة التي ينتمي إليها ضمن المجتمع الاجمالي ، بل فقط عن شخصه وحده ، واذا كان جميع الافراد ينطلقون في سباق وحيد على الخط نفسه . إلا ان تكافؤ الفرص ، عند نقطة الانطلاق ، لم يتحقق في أي من المجتمعات الصناعية الحديثة . اخيراً ، هناك حالة ثالثة ممكنة ، وهي عندما يكون الشرط الاجتماعي - الاقتصادي لجميع الافراد واحداً في

أساسه . وفي الواقع ، كما نعلم ، ان هذا الوضع غير ملحوظ ابداً .  
وما خلا هذه الفرضيات الثلاث ، يمكن التكلم ، بحق ، عن طبقات اجتماعية ،  
ومجموعات اجتماعية - اقتصادية تحددها مقاييس متعددة وتؤلف فئات واقعية  
الى حد ما داخل المجتمع الاجمالي . ان كل الالتباس كامن في العبارة التي استخدمتها  
متعمداً بقولي : « واقعية الى حد ما » . فلو كان الافراد اعضاء فقط من طبقة ،  
ويعون جميعاً الى أية طبقة ينتمون ، ويعتبرون بصورة اجماعية ان في هذه الطبقة  
تكن وحدتهم على احسن وجه ، لكانت الامور بسيطة . وقد نجد عدداً من الافراد  
في مجتمع صناعي يعرف ، بصورة اجمالية ، الى أية طبقة ينتمي . واذا استعمل  
علماء الاجتماع براعتهم ، تمكنوا من حلهم على الاجابة تقريباً عن الدرجة التي  
يشغلونها في ترتيب المقامات . واذا دفع هؤلاء العلماء الامور الى ابعد من ذلك  
وأوحوا إليهم بالجواب انتهى بهم الأمر للحصول على الجواب بانهم ينتمون الى طبقة .  
لكن نوعي هذا الانتباه هو متفاوت .

ومن بين الطبقات الاربع الرئيسية التي يتمسك بها الاخصائيون ، فهناك  
ثلاث على الاقل هي غامضة وغير متمايزة بصورة مقبولة . فالبورجوازية ( ما لم  
يقل عنها انها طبقة عليا ) لا تتوفر فيها الوحدة ، لا وحدة الانسجام ، ولا  
وحدة الوعي لذاتها . وللتدليل على ذلك ، يكفي التفكير في العديد من اعضائها  
الذين ، يلتزمون جانب « العدو » اثناء « نضال الطبقات » . اما الطبقات الوسطى  
( لست أدري ما اذا كان يجب الكلام عنها بصيغة المفرد والجمع ) فهي تشكل  
ما يشبه حقبة يحشى فيها كل شيء ، فيوضع فيها افراد لا ينتمون لا الى الطبقة  
الفلاحية ولا الى البروليتاريا ولا الى النخبة . أما بالنسبة للفلاحين ، فتارةً يعتبرون  
أنهم يشكلون طبقة وحيدة ، وطوراً أنهم يتوزعون بين عدة طبقات ، بحسب  
مساحة الملكية او الوضع القانوني ( مالكون ، مزارعون ، عمال زراعيون ) .  
فالمجموعة الوحيدة التي لا تختلف كثيراً عن النموذج المثالي هي الطبقة العاملة .  
انها الطبقة الوحيدة التي لها ، في العديد من البلدان ، واقع قوي ، سواء موضوعياً  
او ذاتياً . ومع ذلك ، ان هذه الفئة ، حتى في المجتمعات الصناعية ، هي أبعد

من ان تكون موحدة مثلما تريد النظرية . ويبدو لي ان الاتجاه ماضٍ في سبيل التفارقة أكثر من تقوية الوحدة . ففي بريطانيا العظمى ، يُقدَّر بان زهاء ثلث العمال لا يقرعون للحزب المقترَض انه يمثلهم . ان الاقتراح ، الذي هو أبرز فعل سياسي ، لا يكفي لتحريك الوعي الطبقي ، الذي لا غنى عنه للتنبُّث من واقع هذه الطبقة .

وفي الواقع ، ان الطبقات الاجتماعية تصبح عوامل حاسمة في التاريخ ، بمقدار ما تعي ذاتها ، بالمعنى الخاص جداً الذي تتضمنه الايديولوجيا الماركسية ، اعني بمقدار ما تعي واقعها وصراعها ، في آن واحد . ان الخلاصة التي استنتجها هي ، كعادتي ، بديهية وغريبة بعض الشيء ، ان الطبقات تهيمن على وجود المجتمعات الصناعية عندما تعي ذاتها ، بهذه الصفة ، وهي لا تبلغ هذا الوعي الا عندما يقتنع الأفراد بمذهب من المذاهب . وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من الظواهر ، ان خلاصتي هذه هي ماركسية صرفاً ، لان ماركس نفسه كان يعلن بان الطبقة العاملة لا توجد فعلاً الا عندما تكون ثورية ، اعني الا عندما تكتشف نفسها انها فئة مضطهدة ، وتحركها ارادة الثورة .

وعندما لا يعي العمال هذه الرسالة التاريخية ، فهم يستمرون في حمل سمات مشتركة ، وموضوعية ، ومادية ، وسيكولوجية ، لكنهم يفتقرون الى ما هو اساسي لكي يصبحوا سبباً فعالاً في تغيير المجتمعات ، اعني تحلي وحدتهم ونزوعهم الى تغيير البنية الاجتماعية من الاساس . ان الدين الطبقي عرف مصيراً عجيباً . فقد لعب دوراً عظيماً في التاريخ ، وبالتالي أثبت نفسه بالأحداث . واذا كانت ايديولوجية الرسالة الثورية للبروليتاريا صحيحة بمقدار ما يتبناها العمال ، فقد ثبتت صحتها على نحو ما ، ولكن في الوقت نفسه لم تثبت صحتها من جهة اخرى لان الذين تبناها ما كان يجب ان يفعلوا ذلك بحسب النظرية . فحتى الآن ، كان قبول هذه الايديولوجيا بنسبة معكوسة للنمو الاقتصادي . فالعمال ، على العموم ، اضعوا أقل فأقل ثورية ، بالمعنى الماركسي للعبارة ، مع تطور القوى المنتجة . والحال ، كان يجب ان يكونوا أكثر فأكثر ثورية . وكالمادة ، ان

النظرية العظيمة هي ، في آن واحد ، صحيحة وخطئة ، او اذا شئتم ، تتحقق صحتها في ظروف تختلف عن الظروف التي كان يتكهن بعضهم بتحققها فيها . بالنسبة لأكثر البلدان تقدماً في المضمار الصناعي ، ان جانباً من الصورة الحالية للاركية الثورية لم يتحقق توقيته الزمني الى حد ما . ان صورة النضال بين الطبقات حتى الموت تستهوي العامل الاميركي بصورة ملحوظة أقل مما تستهوي البروليتاري البائس حقاً في البلدان المتخلفة . فنيا يتعلق بالبلدان الغربية ، حيث يواصل التقدم التقني سيره ، أضحت ايدولوجية النضال الحاسم بين الطبقات قديمة . ولا شك في انها 'تقنع' اولئك المثقفين ، تبعاً لتلك الفلسفة ، وهي تجتذب تلك الفئة من الطبقات العاملة ، بسبب أضرار حقيقية تلحق بها . لكن نمط النظام الذي درسناه في أوروبا الشرقية لا شك في انه متخلف بالنسبة لبلدان الحضارة الصناعية في الغرب . ومن الناحية الاقتصادية ، ان نظام التخطيط المركزي السوفياتي ما زال متخلفاً بالنسبة للغرب ، فيما يتعلق بمستوى الحياة سواء بالمقارنة مع فرنسا او بريطانيا العظمى . ففي هذين البلدين ، ان مستويات الحياة هي ، وقتياً ، أعلى من مستويات الحياة في الشرق ، وان معظم الذريبيين ، بما فهم العمال قد لا يقبلون بتسوية شرطهم المعاشي مع شرط المواطنين السوفياتيين . لكن ، هذا لا يعني ان النظام السوفياتي فشل ، فقد نجح في المهمة الاولى التي رسمها لنفسه : أي بناء صناعة ثقيلة قوية هي ، منذ الآن ، دعامة لقوة السياسية والعسكرية ، وقد تصبغ ، في مستقبل لا يمكن تحديده بدقة ، مصدر الرغد لمجموع المجتمع .

وما بين هذه المجتمعات الغربية والشرقية ، يوجد ما يشبه نوعاً ثالثاً من الامم ، المدعوة بـ « القليلة النمو » والتي لا تتبع أيّاً من هذين النوعين اللذين درسناهما ، وهي قد تمارس ، مع ذلك ، تأثيراً بالغا ، ان لم يكن حاسماً ، على مصير هذا المجتمع او ذلك . والنقاش بين الكتلتين ليس تنافساً بسيطاً من اجل الحد الأقصى من السيادة او من اجل رفع مستوى الحياة بأسرع ما يمكن . انه ايضاً ، عدا العداء العسكري والسياسي ، صراع من أجل إقناع بقية

البشرية . والحقيقة ، ان طريقة التصنيع السوفياتية ، سواء انتقدت بشدة أم أعجب بها ، تستهوي بلدان « العالم الثالث » . فهي تعني تشجيع تسارع التنمية . وهي تتيح تقليد الغرب ، مع صبّ اللعنة عليه : تجري استعارة النهج الصناعي عن الغرب من قبل نظام سياسي يعارض الغرب ويحاربه .

وأخيراً ، يبدو ان الثورة ضرورية في جميع المجتمعات حيث الطبقة الهائدة فيها هي عاجزة عن تأمين النمو الاقتصادي والحزب الشيوعي يستهدف تحقيق هذه الثورة ، مثلما يشكل الاتحاد السوفياتي مثلاً عليها . وفي آخر الامر ، ان الشرط الاول للتصنيع هو ان يتم حكم المجتمع من قبل رجال لديهم ارادة التصنيع . بوسع المرء ان يحبّ او لا يحب الحزب الشيوعي ، لكنه يحقق هذا التصنيع ، وهو حالما يصل الى السلطة ، يفرض الادّخار الجماعي بغية مضاعفة التوظيفات ، وهو قادر على وضع أولويات لصالح القطاعات التي اختارها . واذا كانت الطبقات الهائدة التقليدية عاجزة عن اتمام ما يوازي ذلك بأساليب اخرى ، أي تحقيق التصنيع ، فان الانفجار الثوري على الطريقة الماركسية يحدث فعلاً في بعض الظروف ، انما في المرحلة الاولى من نمو المجتمع الصناعي لا في نهاية المرحلة الصناعية .

ان الصورة التاريخية التي تبرز من خلال هذه الدروس ليست اذن مطابقة كلياً لا لصورة « توكفيل » ولا لصورة ماركس . فنحن لا نجسد ، على غرار توكفيل ، حتمية تطور نحو مجتمع أكثر فأكثر تناسقاً ، ما دامت هناك امكانيات تكوين طبقات منسجمة مع نفسها ، ومنفصلة عن غيرها ، ومادية للطبقات الاخرى . كذلك ليست الصورة على غرار مسيرة ضرورية نحو المجتمع الاشتراكي عن طريق العنف والانقلاب الجذري .

في الواقع ، ان المثال الذي يحسن بنا ان نتوقف عنده ، حسباً يبدو لي ، هو استخدام التمييز بين مراحل النمو ، والتمييز في طرائق التصنيع ، في آن واحد . وهكذا يمكن تبين المسائل التي تطرح ، في كل مرحلة من مراحل التطور ، والتناقضات التي تبرز والطريقة الاقتصادية او النمط الحكومي اللذين يتلاءمان

مع هذه المسائل وهذه التناقضات . مثلاً ، في مرحلة التراكم الأولى ، يجب فرض ادّخار جماعي قوي وتوظيفات سريعة ، وإياً كان النظام السياسي والاجتماعي ، لا بدّ من سلطة قوية ، ان هذه السلطة تأمنت في ماضي أوروبا الغربية ، عن طريق الانظمة المطلقة ، وفي مثال الاتحاد السوفياتي عن طريق الصلاية السئالينية . من المستحيل قول أي شكل صحيح يجب ان يتخذ نظام السلطة القوية في مرحلة التراكم الاولى ، لكن بالامكان القول بأنه من غير المحتمل الاستجابة لضرورات مرحلة التصنيع هذه دون سلطة قوية .

ان مقتضيات السلطة القوية تتضاءل في مجتمع ذي اقتصاد صناعي متطور ، لكن يبت خطر النزاع بين الفئات الاجتماعية ، إما في حالة حدوث تقلص نقدي وتقلص القدرة الشرائية ، او في حالة الازمة . والثانية التي طرحها «توكفيل» منذ قرن . والمتعلقة بالتطور الطبيعي او التطور القسري ، ما زالت قائمة . وما من طريقة نمو تضمن احتفاظ الحكومة بالطابع الديموقراطي في أية ظروف كانت . واذا قامت في وجه مجتمعات شعبية ديموقراطية معضلة داخلية او خارجية يستعصي حلّها ، او اذا كان فيها الملايين من العاطلين عن العمل ، واذا كانت المراتب التقليدية غير مقبولة ، تصبح هذه المجتمعات مسرحاً لنضال عنيف لا يكون له من مخرج سوى سلطة قوية . ان كل ما يمكن قوله بالاستناد الى التجربة هو ان النظام القسري يميل الى التضاؤل مع النمو الاقتصادي لا الى التزايد .

ان هذه الخلاصة تتضمن الكثير من الحذر ، لأنها تبغي هذا الحذر . فأی وصف لمجتمع صناعي ، انطلاقاً من الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية يترك الباب مفتوحاً امام عدة امكانيات سياسية . وبتحليل النظام السياسي نفسه ، يمكن تحديد طبيعة وصيرورة مختلف انواع الانظمة .

وفي الدقائق القليلة المتبقية ، لنحاول التأمل في المدلول النهائي لمعضلة اللامساواة الموجودة في حضارتنا . عبر التاريخ ، يبدو ان ثمة ثلاثة تصورات للساواة



التي كان يصبو الناس إليها. فهناك أولاً المساواة التي كان يُعترف بها لجميع الناس لأنهم شركاء في العقل ، الذي يحد تعبيره الرمزي في مقطع من حوار لافلاطون ، حيث يعلم سقراط الحساب عبداً من العبيد . ان هذا الأخير هو أيضاً قادر على فهم الحقائق العقلية . ثم هناك المساواة الروحية التي كانت تنادي بها المسيحية ، فقبل ان تنقذ العبيد من ظروف العبودية كانت تبشّرهم بأن نفسهم أيضاً هي موعودة بمصير أبدي . وأخيراً هناك المساواة بين المواطنين الذين هم جميعاً شركاء في الدولة . أما في عصرنا الحالي ، فنحن نتوق الى نوع من المساواة يتجلى على الأقل في مساهمة كل واحد في الموارد الجماعية .

ان هذه المساواة الاجتماعية – الاقتصادية تتضمن حالياً حدّين: الحد الاول، وقد يكون انتقالياً ، هو الفارق القوي بين الشعوب والعروق . فعندما نذكر الغزارة يخطر ببالنا أقلية صغيرة من الجنس البشري ، أما غالبية الجنس البشري فيبقى الفقراء قانوناً . والحد الثاني ، الذي ما برح عسير التخطي في مجتمعاتنا ، يرسمه تنوّع المهن والمواهب واخيراً القدرة الفكرية . ان الحضارة الصناعية لم تُفْلح – ومن المحتمل ألا تُفْلح ابداً – في إلغاء التنوّع في المهارات والتفاوت القوي في المواهب الفردية . هنا تبرز آخر مسألة ، ذات صفة سياسية .

بموجب أي مبدأ يجب حكم الناس غير المتساوين ؟ من هم الذين يجب ان يحكموا ؟ هل عليهم ان يستخلصوا جميع نتائج التفاوت في الكفاءات أم يستلهموا قبل كل شيء مساواة الجميع في الكرامة ؟ لقد طرح المفكرون اليونان على انفسهم السؤال نفسه . فمن يجب وضعه على رأس الحضارة ؟ هل هم التقنيون ؟ واذا كان الامر كذلك ، فهل الحكماء شبيهون بلاحي السفن ؟ لا شك انهم يجب ان يتحلوا بالمعرفة . لكن المعرفة الضرورية لخير الجماعة ، ان الفلاسفة هم الذين يمتلكونها ، وهم الذين لديهم حدس الأفكار . ان المجتمع الفاضل يكون ذاك الذي تحكم فيه السلطة بين ايدي الحكماء والافذاك الذي يصغي فيه القواد الى آراء الحكماء ، او أيضاً ذاك النظام الارستوقراطي مع مزيج متوازن من المبادئ

الثلاثة : الطغموي والملكي والديموقراطي . وكان الفلاسفة يعتبرون انفسهم مغايرين لأولئك المدعويين بالمفسطين ، على اعتبار ان هؤلاء كانوا ينصاعون للتنوع الاسامي الذي في الانظمة ، ويلاحظون ان الغلبة هي دوماً للاقوياء ، وان ما هو عادل من جانب هو غير عادل من جانب آخر . لكنهم لم يكونوا يميزون عن الفلاسفة لان هؤلاء الذين كانوا يحطون من قيمة قوانين « كل حاضرة من الحاضرات » بالنسبة للأفكار كان يبدو انهم يتصرفون مثل اولئك الذين كانوا يقررون ويضعفون ، في آن واحد ، قوانين « جميع الحاضرات » التي هي جميعاً صالحة أو غير صالحة . واليوم ، نحن بحاجة الى تقنيين اكثر من أي وقت مضى . ويتوجب على الوزراء ان يعرفوا ماذا يعني معدل الفائدة ، وكيف يجري ضمان نحو سريع ، وكيف يُحارب التقلص النقدي وتقلص القدرة الشرائية ، او كيف يجري تدارك التضخم النقدي وتقلص القدرة الشرائية . لكن التقنيين ليس بوسعهم ان يحددوا لاخير ولا اهداف المجتمعات الصناعية في القرن العشرين بدء يسوع - المسيح ، كما لم يكن بوسعهم في القرن الخامس قبل عهدنا تحمل مثل هذه المسؤولية في الحاضرات اليونانية .

وما عدا بعض الفلاسفة ، نحن لم نعد نعتقد مطلقاً بان الذين يرون « الافكار » هم قادرون على تعليم رجال الدولة فن الحكم . وفي نهاية الامر ، اننا نتردد بين مبدئين ومبدأين فقط ، يتجسدان في النمطين الاجتماعيين اللذين درسناهما من جهتنا ، نحن ننصاع لإخضاع التقنيين للمنتخبين ، اعني للرجال الذين اخترناهم . لكن ، بما انه ليست لنا فيهم الا نصف ثقة لذا نريد ان يكونوا كثراً وان لا يتصرفوا ابداً بكل السلطة ، وان يحافظوا باستمرار على الحوار بينهم وبين ناخبهم . ان الذين نقترح لهم ليسوا بالنسبة الينا حكام اثينا ونحن لسنا على ثقة بانهم على تماس مع العالم غير المنظور . وبما ان سلطتهم هي دوماً زمنية ، وبما ان تفاعلهم يؤدي الى تسوية ، فلاحتمال هو ان الاضرار تكون محدودة . لذا ، يبدو لنا هذا النظام أفضل نسبياً من النظام الذي يملن فيه الزعماء السياسيون

انفسهم انهم مزودون برسالة سامية .

والمفهوم الثاني هو مفهوم الديالكتيكيين . وهو منقول عن الفلاسفة اليونان . فهم لا يدعون انهم على صلة مع العالم غير المنظور ، ويعتقدون بانهم يعرفون مجمل التاريخ وبانهم ، بالتالي ، فوق التقنيين والايديولوجيين . فنحن لا نفتقر الى اخصائيين يعرفون تسيير الآلات أو ادارة دوائر المالية . وعديدون هم المتشككون الذين يقولون ان جميع الانظمة في النهاية هي ذات قيمة متساوية وان ما هو حقيقي من هذا الجانب هو خطأ في ذلك . ان المسفطين في عصرنا يقولون النسبة التاريخية على انها آخر الأمر ، الذي لا يمكن بلوغ ما وراءه . اما الديالكتيكيون فهم يتخطون هذا الموقف ، ليس على غرار افلاطون بالرجوع الى « الأفكار » الابدية ، بل على طريقة « هيجل » ، بالرجوع الى الكلية التاريخية . فهم ، تبعاً لحقيقتهم الكلية ، يطمحون الى سلطة مطلقة على الاقل بصورة انتقالية . وعندما يتوصلون الى اقناع جميع الناس بحقيقة التاريخ الذي هو قيد التحقق ، سيتمكنون من تنظيم الحوار بينهم وبين الشعب . في الوقت الحاضر ، انهم حائزون على المعرفة التاريخية الكلية ، ويوجهون التقنيين الذين يمتلكون معرفة ، نطاقها هو أضيق ، أي يعرفون اية وسائل يستخدمون من أجل بلوغ هذا الهدف المعين . لكنهم لا يعرفون الى اية غاية يرمون .

وفي عصرنا ، لا مندوحة لنا من التخيّر بين المنتخبين والديالكتيكيين . سوف يتسنى لي في العام المقبل تحليل كيفية سير الانظمة التي يحكمها هؤلاء واولئك . وفي الختام ، سأقول لكم لماذا انا الى جانب المنتخبين . ان جميع المجتمعات الصناعية هي متباينة ، وهذا التباين لا يمكن ان يزول - وحتى اذا افترضنا زواله يوماً - إلا في مرحلة مقبلة اذ تكون الموارد الجماعية على نحو يمكن من بلوغ نوع من المساواة الاقتصادية ، وبالتالي ، بلوغ انسجام اجتماعي . وحتى بلوغ تلك المرحلة ، تلبث الحقيقة الانسانية لهذا المجتمع في الاتصال ، في الاتفاق ، في التعادي او في النزاع . والواقع ، انه لكي تقرّ المجتمعات المتباينة

التكوين الاجتماعي الحوار بين الفئات، وبين الناضجين والمستخبين، وبين الحكومات، يجب ألا تدعي فئة من الفئات انها تملك بالحقيقة القصوى فحسب ، بل ألا يكون لأي فئة السلطة الكافية لكي تفرض بالقوة احترام الحقيقة التي تعتبرها الحقيقة القصوى . فالحوار يقف اذا كان من احد يطمح الى الحقيقة . وهو يقف ايضاً يوم يكون لدى رجل او فئة القوة لجعل نظرتهم الخاصة للحقيقة إلزامية بالنسبة للجميع .

## ملحق

لقد عزي إلي بعض النقّاد انني لم اواصل حتى اليوم الاحصاءات التي تتضمنها « الدروس الثمانية عشر » ( المائدة الى عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ) . انا لست شديد الحساسية ازاء هذه المعزّيات ، بسبب الطابع الخاص الذي تتصف به هذه الدروس . لأن هذه الدروس ليست ، على أي صعيد ، « وصفاً » للمجتمعات الروسية او الاميركية ، السوفياتية او الغربية . فهي تتوخى ابراز بعض المفاهيم الاساسية ، واختبار اسلوب للتحليل وتبديد الاوهام والافكار المُسبقة ، ان درجة صحة تنفيذ الخطة الخمسية الحالية والفارق الموجود بين الانتاج القومي في الاتحاد السوفياتي والانتاج القومي في الولايات المتحدة ، مهما كانت هذه الوقائع او هذه المقارنات مهمة ، لا تستجيب للمقتضيات الرئيسية التي تطلبها بحثنا هذا . مع ذلك ، وقلبية لرغبة القراء في الإطلاع ، وحيث ان النمو الاقتصادي في السنوات الاخيرة يطرح بعض المسائل ، التي بالكاد أُشيرَ إليها في هذه الدروس ، لذا وجدتُ من الفائدة ان اقدم في هذا الملحق ، معلومات متممة وفي الوقت نفسه احصاءات اكثر حداثة .

ان معدل النمو في اوروبا الغربية ، خلال الأعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ، فاق بكثير ليس فقط معدل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، خلال هذه السنوات نفسها ، بل ايضاً معدل النمو الذي كان للبلدان الغربية ، محسوباً على المدى الطويل .

ان معدل نمو الانتاجية بالنسبة للفرد سنوياً كان في فرنسا ، ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ، بنسبة ٤٧٪ في الزراعة و ٤٥٪ في الصناعة ، و ٣٣٪ في الخدمات . ان معدلات المانيا وايطاليا ، ما بين ١٩٤٩ و ١٩٥٩ كانت أعلى : فقد كانت معدلات كل منهما ٥٦٪ في الزراعة والصناعة بالنسبة لالمانيا ، ٥٤٪ و ٧١٪ بالنسبة لاييطاليا . ان المعدلات المقابلة لهذه كانت بنسبة ٣٨٪ و ٣٧٪ في الولايات المتحدة ، و ٣٩٪ و ٢١٪ في المملكة المتحدة .

ان الانتاج القومي الخام بالنسبة للفرد من السكان في فرنسا ، في عام ١٩٦٠ ، يمثل ٦٣٪ من الانتاج القومي الخام الاميركي اذا كانت التقييم بحسب الاسعار الاميريكية و ٤٧٪ اذا كان التقييم بحسب الاسعار الاوروبية . واذا وافقنا على معدل نمو الانتاج الداخلي الخام بنسبة ٤٧٪ ، كان الانتاج القومي الخام الفرنسي بالنسبة للفرد من السكان يمثل في عام ١٩٥٨ ، ١٥٢ بالنسبة للانتاج القومي الخام الاميركي الحالي بالفرد من السكان ، بالتقييم بحسب الاسعار الاميريكية ، و ١١٥ بالتقييم بحسب الاسعار الاوروبية . فاذا استمر معدل النمو الفرنسي خلال السنوات الخمسين ، واذا لم يرتفع معدل النمو الاميركي للانتاج القومي الخام بالفرد من السكان ، والملاحظ في المدى البعيد بنسبة اقل ٢٪ ، نمكنا من الاستنتاج بان الانتاج القومي الخام بالفرد من السكان سيقرب من الآن حتى عشرين او ثلاثين سنة من الانتاج الاميركي . ان جميع هذه الحسابات مبنية على اسلوب كلاسيكي . اننا نضع اولاً حجم اليد العاملة ، ونقرّر معدل نمو الانتاجية وطريقة توزيع اليد العاملة بين مختلف القطاعات تبعاً لحجم الانتاج القومي الخام ، وكذلك توزيع الطلب النهائي على مختلف مستويات المداخل . وتتخذ البلدان الأكثر تقدماً كمرجع فيما يتعلق بتوزيع اليد العاملة والطلب النهائي . ان هذه الصور الكمية ، التي تنطوي على نسبة هامة من الشك ، تعني ضرب الاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد ما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ بـ ٢٠٥ . ان حجم الاستهلاك بالنسبة للفرد في عام ١٩٨٥ ، محسوباً بسعر عام ١٩٥٩ يكون بمقدار ٩١٠٠ فرنك سنوياً ، أي ٢٣٠٠ فرنك بالنسبة لعائلة وسطية مؤلفة من ثلاثة اشخاص ، وشهرياً . ويكون الانتاج الصناعي يؤلف دوماً القسم الاعظم من الانتاج الاجمالي : أي قرابة ثلثي هذا الانتاج . ويكون ٤٥٪ من السكان مشغولين في قطاع الخدمات . وحتى اذا كان الانتاج القومي الخام ، في اوروبا الغربية ، يقترب من انتاج الولايات المتحدة ، فان هذه تواصل التقدم بشكل أسرع من القارة الاوروبية بالنسبة للانتاج القومي الخام الاجمالي لأن معدل النمو البشري الاميركي الذي هو بنسبة ١٠٨٪ هو أعلى بكثير من المعدل الفرنسي او الالماني ( وفي كل منها أقل )

من الوحدة ) . وفصلاً عن ذلك ، ان الولايات المتحدة تتصرف باحتياطي واسع في المساحة - وهذه ليست حال بريطانيا العظمى ولا ألمانيا .

ان هذه الارقام تطرح مسألة ذات أهمية تاريخية : هل ان معدلات المحسن سنة المقبلة هي استثنائية وتعود الى أسباب ليست قابلة للبقاء او للتجدد ، ام انها تنبئ عن تحول نوعي حقيقي في الاقتصاديات الغربية ؟ مها تكن الفروق بين المعدلات المحسوبة من قبل مختلف المؤلفين بسبب الشك في الاحصاءات والاساليب ( وعلى الاخص الأسعار الواجب التسك بها ، أي أسعار السنة الأساسية أم السنة النهائية او السنة المتوسطة ؟ ) ، فان جميع المؤلفين متفقون على النسب . فمعدل نمو الانتاج القومي الخام بالنسبة للفرد ( وبالقائمة الفعلية ) في الولايات المتحدة ، محسوب انطلاقاً من عام ١٨٣٩ كأساس ، هو  $\frac{1}{8} \%$  سنوياً ، ومعدل نمو الانتاج القومي الخام بالقائمة الفعلية هو  $\frac{3}{5} \%$  سنوياً <sup>(١)</sup> . وليس هناك اتجاه واضح سواء فيما يتعلق بالزيادة او بالنقصان في معدل النمو بالنسبة للفرد ، على اعتبار ان معدل نمو الانتاج القومي الخام الاجمالي يتجه بصورة لا مناص منها الى الزيادة او النقصان تبعاً للنمو البشري .

ثمّة دراسة اخرى حققها كل من «بيس» و «بلاكابي» و «فروند» ( كذلك منشورة في «سيديس» عدد ١٨٠٤ ، كانون الأول ١٩٦١ ) ، تحسب معدل نمو الانتاج القومي ، بالقائمة الفعلية بالنسبة للفرد سنوياً ( وبعبارة اخرى معدل انتاجية شغل خلال سنة ) . ان معدلات النمو ، محسوبة على المدى الطويل ، بالنسبة لليابان اعتباراً من عام ١٨٨٠ ولايطاليا اعتباراً من ١٨٦٣ ، ولاألمانيا اعتباراً من ١٨٥٣ ، وفرنسا اعتباراً من ١٨٥٥ ، وللولايات المتحدة اعتباراً من ١٨٧١ ، وللمملكة المتحدة اعتباراً من ١٨٥٧ ، تقع ما بين  $\frac{2}{9} \%$  و كحد أقصى لليابان ، و  $\frac{1}{2} \%$  كحد أدنى لبريطانيا العظمى ، وللولايات المتحدة  $\frac{2}{3} \%$  وهي في طليعة بلدان الغرب ، وفرنسا وألمانيا معدل  $\frac{1}{5} \%$  . وإذا فكرنا فيما

---

(١) ان هذا الرقم مستعار من دراسة حققها «ريون غولدسميث» النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بحسب الانتاج القومي . نشره «سيديس» عدد ٨٤٤ ، ١٠ شباط ١٩٦٣ .

تشكلن مفوضية الخطأ عن معدل للنمو بنسبة ٤,٧٪ سنوياً من الانتاج بالنسبة للفرد - سنوياً لمرحلة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ ، استطعنا ان نقدّر الثورة الحقيقية التي يتوقعها الاقتصاديون الفرنسيون وحق معظم الاقتصاديين الغربيين .

لماذا يمكن اليوم تصور معدلات تتجاوز بكثير المعدلات الملحوظة في الماضي ؟ ان أسس هذا التفاؤل تبدو لي انها التالية : ان الوعي الظاهرة ساهم في تغيير موقف اصحاب المشاريع وحتى موقف الجماهير الشعبية ازاء العمل والانتاجية . ان ما كان بالأمس نتيجة غير متوخاة مباشرة ، واحياناً بالكاد ملحوظاً في كمية من الافعال الفردية ، هو اليوم موضع ارادة ، سواء على صعيد المشروع او على الصعيد الحكومي .

ان بلدان اوربوا الغربية تعمم طرائق حديثة للانتاج عبر الاقتصاد بعد ان كان بعض من قطاعاته ، كالزراعة مثلاً ، يقاوم الثورة العلمية . فأمامها مثال البلدان الاكثر تقدماً وهي قادرة على التكهن ، على الأقل تقريباً ، عما ستكون الاختلاطات الرئيسية بعد حلول بضع سنوات . والتقدم التقني ، الذي تغذيه مبالغ ضخمة تنفق في سبيل البحوث ، يتسارع على الأرجح ولا يتباطأ . اخيراً ، ومنذ قرابة خمسة عشر عاماً ، أفلحت بلدان اوربوا القارية في تخفيف حدة التقلبات الدورية الى حد كبير . فهذه التقلبات لم تظهر إلا بتناوبات متعاقبة من نمو متسارع ونمو متباطئ ، وليس بتناوبات متعاقبة من توسع أو انقباض . ان هذه البراهين لا تدعي مطلقاً تبيان ان اقتصاديات اوربوا الغربية ، ولا سيما اقتصاديات فرنسا ، يمكنها الاعتماد على معدل نمو الانتاج بالنسبة للفرد - سنوياً بنسبة ٤,٥٪ الى ٥٪ . ان هذه المعدلات هي استثنائية ، على الرغم من انها لوحظت سابقاً في الماضي ( في فرنسا بين ١٩٢٢ و ١٩٢٩ ، وفي الولايات المتحدة بين ١٨٨٢ و ١٨٨٥ . أو حتى من ١٨٧١ الى ١٨٧٩ ) . وتكون استثنائية ، في جميع الأحوال ، اذا استمرت على مدى عدة عشرات من السنين . الا انها لا يمكن ان تستقر عند نسبة ٤ أو ٥٪ طيلة قرن . لأن معدل ٥٪ يؤدي الى الضرب في اكثر من ١١ خلال خمسين عاماً ، وفي اكثر من ١٣٠



خلال مئة عام . ومعدل ٤ ٪ يؤدي الى الضرب في اكثر من ٧ خلال خمسين عاماً وفي اكثر من ٥٠ خلال مئة عام .

بيد ان مواصلة النمو الحالي للانتاجية بصورة غير متناهية ليست مستحيلة فحسب، بل كذلك النمو الحالي للكميات المستهلكة من الطاقة والمواد الاولية . وقد 'حسب ان الحاجات العالمية من الطاقة ، التي هي حالياً بمقدار ٥ مليارات بمقياس الفحم ، ستكون ٩ مليارات في عام ١٩٧٥ . فمع وثيرة زيادة ٥ ٪ سنوياً ، سيبليغ استهلاك النفط ٧،٥ مليار طن في عام ٢٠٠٠ .

ان المسألة التي تهمنا الآن ليست عن الاحتمالات البعيدة للنقص في الطاقة والمواد الاولية ، او على العكس تماماً ، للفرارة بفضل التقدم العلمي . لان كل ما نريد ان نشير اليه هو ان نمو الانتاج ، كما يقبسه المحاسبون على الصعيد القومي ، هو من الآن فصاعداً نقطة ثابتة في الاقتصاديات الغربية ، وان معدلات النمو الاوروبية هي اليوم أعلى من المعدل المحسوب على المدى البعيد والذي به صارت الولايات المتحدة أغنى بلد في العالم . وبعد كل شيء ، ان معدل ٠.٢ ٪ يصبح ، في نهاية قرن ، مضروباً في اكثر من ٧ امثال .

ولننظر الآن في الارقام السوفياتية ، وخلال السنوات العشر المنصرمة منذ وفاة ستالين . ان نمو الاقتصاد ولا سيما الصناعة واصل تقدمه بشكل متسارع ما بين ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، وبشكل متباطئ بصورة جلية منذ ١٩٥٨ .

فخلال الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، ضاعف خلفاء ستالين الإصلاحات ، وابرزها كان إلغاء 'مخطات الآلات' ، وكانت جميع هذه الإصلاحات ترمي الى توفير اسباب اضافية للكوخوزيين لكي ينتجوا ويسلموا انتاجهم . ومن ١٩٥٠ - ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ - ١٩٥٩ ، كان معدل نمو الانتاج الزراعي بنسبة ٦ ٪ . ومنذ ذلك التاريخ ، حصل ركود تقريباً كاملاً ( الامر الذي اضطر الحكومة لتقرير زيادة أسعار المنتجات الغذائية ، في ١ كانون الثاني ١٩٦٢ ) . ويبدو ان فشل الزراعة خلال السنوات الاخيرة يعود قبل كل شيء الى أخطاء القواد ( وإحياء الاراضي البكر ، وقرارات اخرى ، غير سديدة من الناحية التقنية ) .

إلا أن الفشل في السنوات الأخيرة لا ينفي التقدمات التي تحققت خلال الأعوام التي تلت مباشرة وفاة ستالين . فبالنسبة للمستوى المنخفض جداً في عام ١٩٥٨ ، كانت الزيادة كبيرة ، زيادة ٤٥٪ في الأبقار بين مطلع عام ١٩٥٣ ومطلع عام ١٩٦٢ ، و ٣١٪ في الحرفان والماعز . إن إنتاج اللحم ، الذي يعادل ٤١٥٥ كيلوغراماً بالنسبة للفرد من السكان ، يمثل تقريباً ٤٠٪ من إنتاج الولايات المتحدة . وبالمقابل ، إن إنتاج الزبدة هو متاثل في البلدان ، وإنتاج الحليب ، الذي يبلغ ٢٩١ كيلوغراماً بالنسبة للفرد من السكان في عام ١٩٦٢ ، هو أدنى بقليل من إنتاج الولايات المتحدة ( ١٥٪ تقريباً ) . وبالمقابل ، إذا أردنا مقارنة الموارد الحالية للزراعة السوفياتية بموارد عام ١٩٢٨ ، بالنسبة للفرد من السكان ، يولد لدينا الشعور بأن النتائج الفاجعة للزراعة الجماعية أوشكت أن تزول . ويجب ألا ننسى بأن الموارد الزراعية هي حصيلة عمل نصف النسبة المثوية من اليد العاملة الاجمالية .

وفيما يتعلق بمستوى الحياة ، فإنه تقدم بسرعة خلال الأعوام الخمسة التي تلت وفاة ستالين . فما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ ، ارتفع بنسبة ٥٠٪ ( لكن انطلاقاً من مستوى منخفض في الأصل ) . وقد هبط في عام ١٩٦٢ ، في أعقاب رفع الأسعار الزراعية وبسبب ركود الانتاج الزراعي . وبحسب الحسابات الغربية ، ما برح مستوى الحياة السوفياتي أدنى بكثير مما هو في أوروبا الغربية ، وبالأولى مما هو في الولايات المتحدة .

إن النمو الصناعي ، تباعاً بصورة محسوسة خلال الأعوام الأخيرة بالنسبة لما قبل ، لكنه ظل سريعاً . وقد جرى التخلي عن خطة ١٩٥٦ في أيلول ١٩٥٧ . وبدلاً عنها ، انطلقت الخطة السبعية ( ١٩٥٩ - ١٩٦٥ ) . لكن هذه الخطة الأخيرة بدورها جرى التخلي عنها جزئياً ، أو على الأقل يمكن القول إنها لن تتحقق كاملة . لا من جهة الانتاج الزراعي ، ولا من جهة مستوى الحياة . وحق الصناعات الثقيلة هي متخلفة إلى حدٍ ما عن التقديرات . وعلى الرغم من كل شيء ، بقي معدل نمو الانتاج القومي مرتفعاً جداً . ولئن

اختلفت التقديرات ، الا ان معدل نمو الانتاج القومي الخام ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، كان بنسبة ٦ الى ٧ ٪ . وقد حصلت هذه النتيجة ، كما في المرحلة الستالينية ( بزيادة ضخمة في الاستخدام غير الزراعي ( ٤ الى ٥ ٪ سنوياً ) وارتفاع النسبة المئوية للتوظيف الخام ارتفاعاً عالياً جداً ( بنسبة ٣٠ ٪ بحسب الاستاذ برغسون ) . ما من شك في ان خلفاء ستالين ادخلوا اصلاحات عديدة تتجه لـ « عقلنة » النظام . لكن ، خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، برز اتجاه نحو العودة الى مركزة متزايدة ، لتحل محل اللامركزية القديمة . وعلى الرغم من ان الاقتصاديين والقواد السوفييتيين يعترفون بالمسائل الجديدة التي يطرحها تعقيد الاقتصاد الصناعي ، فلا في القطاع الزراعي ولا في القطاع الصناعي الغيت أو 'خففت ملامح الاقتصاد الخاضع التخطيط قسري ومفصل . ان المقارنة مع الاقتصاديات الغربية تظهر تقدماً بارزاً فيما يتعلق بحجم الانتاج وربما بالتنوعية التقنية ( على الاقل في بعض الميادين ) . الا ان الانظمة - بشأن توزيع الموارد ، ودور الاسعار ، وعوامل النمو - ما زالت تقريباً بعيدة عن بعضها اليوم مثلما كانت عليه قبل عشرة اعدام .

فالاتحاد السوفياتي ، الذي هو بحاجة دوماً الى « منظمي » المشاريع الذين لديه ، والى التقنيين الذين لديه ، ما زال يحكمه رجال الحزب . وما برحت الايديولوجيا الرسمية هي التي تبرر الحزب والدولة . ما من شك في ان الفيلسوف الفارط الستاليني اختفى ، وان الاشكال القصوى للزجر زالت . وبهذا المعنى ، لا يوجد أي شك في وجود التحرر . لكن الماركسية اللينينية ما زالت تدعي الاستئثار بالحقيقة الشاملة وتأبى على المذاهب الاخرى حق الوجود ان السيد خروشوف يقرّ التواجد السلمي بين الدول ، لا التواجد السلمي في الميدان الايديولوجي .

ولا ريب ان الوضع لم يعد جامداً كما في الماضي ، فالقواد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ينددون بعبادة الشخصية وهم ماضون في ترديد ان الفنانين والكتاب والموسيقين الحق في حرية الابداع ، لكن شريطة ان يلتزموا

بامانة بارشاد الحزب وان يكونوا في خدمة البناء الاشتراكي . بذاتيميل ابرة  
الميزان تارة الى جانب التحرر - وقد نُشرت روايات عن معسكرات التوقيف -  
وطوراً الى الجانب الآخر، فيذكر خروشوف بأن الرسم التجريدي والموسيقى  
الخليطة المجهينة ، هما سمة الغرب المتعفين ، وبأن لا تواجد سلمي في ميدان  
الايدولوجيا .

وبمبارات اخرى ، ان التناقض الداخلي في النظام السوفياتي لم 'يحلّ ولا  
يمكن ان 'يحلّ . فلو كان للمتقنين ملء الحرية في المناقشة ، لكان توجب عليهم  
مناقشة العقائد الأساسية كانهصار الحزب في البروليتاريا ، وعصمة الدولة ،  
وتفوق رجال الحكم . لكن رفض الحرية الفكرية لم يعد ممتداً الى الحدود  
الستالينية التافهة . قال أي حدّ تنسجم هذه الحرية مع استقرار ايدولوجية  
الحكم ؟ ان القواد السوفياتيين ينشدون ، متلمسين ، جواباً على هذا السؤال الذي  
زاد في اعطائه طابع المجلة الانفراج الحاصل بين الغرب والشرق والنزاع  
القائم مع بيكين (١) .

---

(١) ماذا يمثل ، اليوم ، الانتاج القومي الحام للاتحاد السوفياتي بالنسبة للولايات المتحدة ؟  
مرة اخرى ، نجد ان التقديرات تختلف . فبحسب « ابرام بيرغسون » يمثل الانتاج القومي الحام  
للالاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٠ ، ٤٨٪ من انتاج الولايات المتحدة . مع معدل زيادة ٥٪ سيبلغ  
عام ١٩٨٠ العلامة ١٢٧،٨٪ ! اساس علامة الانتاج القومي الحام للولايات المتحدة في عام  
١٩٦٠ ( = ١٠٠ ) ، ومع معدل ٦٪ سيبلغ العلامة ١٥٣،٩٪ . وخلال هذا الوقت ، ومع  
معدل ٣٪ سيبلغ علامة الانتاج القومي الاميريكي الحام وفي التاريخ نفسه ١٨٠،٦٪ ، ومع معدل  
٤٪ سيبلغ ٢١٩،١٪ . بيد ان تفوق الانتاج القومي الحام الاميريكي لا ينفي ان الانتاج الصناعي  
في الاتحاد السوفياتي ، وفي بعض الفروع في جميع الحالات ، يعادل او يتجاوز الانتاج الاميريكي ،  
وحتى في هذه الفرضيات ، سيبقى مستوى الحياة السوفياتي أدنى بكثير من مستوى الحياة في  
البلدان الغربية ، على اعتبار ان معدل النمو يحصل بطريقة التوظيفات الإلزامية ، ما لم تحصل  
اصلاحات أساسية في الزراعة وفي التنظيم لا يمكن تحقيق الاستقرار في مستوى الحياة إلا اعتباراً  
من اليوم الذي يوزع فيه المخططون بشكل واسع على السكان الارياح الناجمة عن النمو . خلال  
العامين الأخيرين ١٩٦٢ و ١٩٦٣ تفاقمت الازمة الزراعية ، وحتى غو الصناعة يبدو مكبوحاً .

## فهرست

| ص   | مقدمة   |
|-----|---|
| ٥   |   |
| ١٣  | الدرس الأول : تذكير واستشفاف                                  |
| ٢٦  | الدرس الثاني : المفهوم الماركسي للطبقات                       |
| ٤١  | الدرس الثالث : تعريفات للطبقات                                |
| ٥٤  | الدرس الرابع : تعاريف ، تحقيقات ، مسائل                       |
| ٦٨  | الدرس الخامس : الطبقات في المجتمعات الرأسمالية                |
| ٨٣  | الدرس السادس : المصلحة الطبقية ونضال الطبقات                  |
| ٩٦  | الدرس السابع : العلاقات الطبقية في المجتمع السوفياتي          |
| ١١٠ | الدرس الثامن : من الطبقات الاجتماعية الى السلطة السياسية      |
| ١٢٢ | الدرس التاسع : نخبة منقسمة ونخبة موحدة                        |
| ١٣٥ | الدرس العاشر : مقارنة الطبقات الحاكمة                         |
| ١٤٩ | الدرس الحادي عشر : اتجاهات التطور الاجتماعي                   |
| ١٥٦ | الدرس الثاني عشر : من النضال الطبقي الى التشاجر الرضي         |
| ١٧٧ | الدرس الثالث عشر : فوارق موضوعية ، وفاضل اجتماعي ، ونغي طبقي  |
| ١٩٢ | الدرس الرابع عشر : الطبقات والانتقال الاجتماعي                |
| ٢١٢ | الدرس الخامس عشر : من الانتقال الاجتماعي الى تنقل النخب       |
| ٢٢٧ | الدرس السادس عشر : مستقبل الفئات الحاكمة في الغرب             |
| ٢٤١ | الدرس السابع عشر : ملاحظات حول تطور النظام السوفياتي          |
| ٢٥٤ | الدرس الثامن عشر : مستقبل الفئات القائدة في الاتحاد السوفياتي |
| ٢٦٧ | الدرس التاسع عشر : خلاصات                                     |
| ٢٨٣ | ملحق  |

# زوني عسلما

|                              |   |
|------------------------------|---|
| ١ - حوار الحضارات            | ٢٢ - التخلف المدرسي                       |
| ٢ - الميتولوجيا اليونانية    | ٢٣ - علم الاديان وبنية الفكر الاسلامي     |
| ٣ - مبادئ في العلاقات العامة | ٢٤ - مدخل الى علم السياسة                 |
| ٤ - الوسائل السمعية البصرية  | ٢٥ - نقد المجتمع المعاصر                  |
| ٥ - سوسيولوجيا الأدب         | ٢٦ - روسو                                 |
| ٦ - ادباء من الشرق والغرب    | ٢٧ - الأدب الرمزي                         |
| ٧ - الجمالية الفوضوية        | ٢٨ - طريقة الروائز في التربية             |
| ٩ - الفكر الفرنسي المعاصر    | ٢٩ - مصير لبنان في مشاريع                 |
| ١٠ - الادب المقارن           | ٣٠ - الفلسفة الفرنسية من ديكرات الى سارتر |
| ١١ - الاسلام                 | ٣١ - الفن الانطباعي                       |
| ١٢ - برغسون                  | ٣٢ - تاريخ قرطاج                          |
| ١٣ - سيكولوجيا الفن          | ٣٣ - باسكال                               |
| ١٤ - تأملات ميتافيزيقية      | ٣٤ - النظم الضريبية                       |
| ١٥ - في الدكتاتورية          | ٣٥ - المسألة الفلسفية                     |
| ١٦ - الصحة العقلية           | ٣٦ - تاريخ السوسيولوجيا                   |
| ١٧ - دستوبفسكي               | ٣٧ - الفدرالية                            |
| ١٨ - الاخفاق                 | ٣٨ - امراض الذاكرة                        |
| ١٩ - الانسان ذلك المعلوم     | ٣٩ - المذاهب الاخلاقية الكبرى             |
| ٢٠ - سوسيولوجيا الفن         |   |
| ٢١ - ايليا ابو ماضي          |   |

|  |                                |
|--|--------------------------------|
| ٤٠ - نقد الايديولوجيات المعاصرة        | ٦٠ - المذاهب الأدبية الكبرى    |
| ٤١ - الفلسفات الكبرى                   | ٦١ - النقد الجمالي             |
| ٤٢ - العملة ودورها في الاقتصاد العالمي | ٦٢ - الحضارات الافريقية        |
| ٤٣ - الاجماع في التشريع الاسلامي       | ٦٣ - ديكرات والعقلانية         |
| ٤٤ - منظمة الامم المتحدة               | ٦٤ - العلاقات الثقافية الدولية |
| ٤٥ - الدستور واليمين الدستورية         | ٦٥ - البيليوغرافيا             |
| ٤٦ - هذه هي الحرب                      | ٦٦ - علم السياسة               |
| ٤٧ - الممارسة الايديولوجية             | ٦٧ - الاعلامية                 |
| ٤٨ - المواطن والدولة                   | ٦٨ - سوسيولوجيا السياسة        |
| ٤٩ - فلسفة العمل                       | ٦٩ - الأدب الطبيعي             |
| ٥٠ - مونتاني                           | ٧٠ - الجمالية عبر العصور       |
| ٥١ - علم الجمال                        | ٧١ - فن تخطيط المدن            |
| ٥٢ - تدريب الموظف                      | ٧٢ - علم النفس التجريبي        |
| ٥٣ - فلسفة التربية                     | ٧٣ - اصول التوثيق              |
| ٥٤ - السوق النقدية                     | ٧٤ - دينامية الجماعات          |
| ٥٥ - الانسان المتمرد                   | ٧٥ - تاريخ العرقية             |
| ٥٦ - تيار دوشاردان                     | ٧٦ - قيمة التاريخ              |
| ٥٧ - التربية الحديثة                   | ٧٧ - سوسيولوجيا الصناعة        |
| ٥٨ - خطف الطائرات في الممارسة والقانون | ٧٨ - الماركسية بعد ماركس       |
| ٥٩ - تقنية المسرح                      | ٧٩ - معرفة الذات               |
|  | ٨٠ - الفيلسوف الغزالي          |
|  | ٨١ - التعليم المبرمج           |

- ٨٢ - السلطة السياسية
- ٨٣ - سوسولوجيا الحقوق
- ٨٤ - المخطوط الأولى لفلسفة ملموسة
- ٨٥ - مدخل الى التربية
- ٨٦ - معرفة الغير
- ٨٧ - نصير الدين الطوسي
- ٨٨ - عظمة الفلسفة
- ٨٩ - ميزان المدفوعات
- ٩٠ - المعنى والعدم
- ٩١ - الجمالية الماركسية
- ٩٢ - تاريخ بابل
- ٩٣ - الفلسفة والتقنيات
- ٩٤ - جغرافية العالم الصناعية
- ٩٥ - فلاسفة انسانيون
- ٩٦ - الحرب الأهلية
- ٩٧ - اصل الموحدين الدروز
- ٩٨ - من الرأي الى الايمان
- ٩٩ - التسويق
- ١٠٠ - دفاعا عن الادب
- ١٠١ - امتداح الفلسفة
- ١٠٢ - الجماعات الضاغطة
- ١٠٣ - الاسطورة
- ١٠٤ - التوفير والشمير
- ١٠٥ - الاحصاء
- ١٠٦ - الوظيفة العامة
- ١٠٧ - الكلام
- ١٠٨ - الجيولوجيا
- ١٠٩ - الثقافة الفردية وثقافة الجمهور
- ١١٠ - توظيف الأموال
- ١١١ - الأدب الالماني
- ١١٢ - المحاسبة التحليلية
- ١١٣ - النظام السياسي في فرنسا
- ١١٤ - الامومة والبيولوجيا
- ١١٥ - تاريخ الاساطير
- ١١٦ - قانون القضاء
- ١١٧ - تلوث المياه
- ١١٨ - النقد الادبي
- ١١٩ - النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي
- ١٢٠ - تاريخ باريس
- ١٢١ - النسبية
- ١٢٢ - السوربالية
- ١٢٣ - حلول فلسفية



- ١٢٤ - التلفزيون الملون  
١٢٥ - مدخل الى الاقتصاد  
١٢٦ - الاخلاق والحياة الاقتصادية  
١٢٧ - مناهج علم الاجتماع  
١٢٨ - استطلاع الرأي العام  
١٢٩ - وحدة الوجود العقلية  
١٣٠ - الأدب الايطالي  
١٣١ - المذاهب الاقتصادية  
١٣٢ - الفن التكميمي  
١٣٣ - امل القرن العشرين الكبير  
١٣٤ - فلسفة القانون  
١٣٥ - الطفولة الجانحة  
١٣٦ - الرواية البوليسية  
١٣٧ - السياسة النقدية  
١٣٨ - تاريخ علم النفس  
١٣٩ - الكوميديا  
١٤٠ - تاريخ علم الآثار  
١٤١ - السيكلوجيا الصناعية  
١٤٢ - الدولة  
١٤٣ - البحث العلمي  
١٤٤ - المجتمع الصناعي  
١٤٥ - التوجيه المهني والمدرسي
- ١٤٦ - الجوع  
١٤٧ - التخفيض النقدي  
١٤٨ - القانون الدولي  
١٤٩ - الدراما والدرامية  
١٥٠ - صراع الطبقات  
١٥١ - التصوف  
١٥٢ - الأدب الامريكي  
١٥٣ - الوقف والسلطة القضائية في الاسلام  
١٥٤ - البنيوية  
١٥٥ - المسرح الكلاسيكي  
١٥٦ - جغرافية الاستهلاك  
١٥٧ - معايير الفكر العلمي  
١٥٨ - الفيلسوف الشيرازي  
١٥٩ - الادب السوفياتي  
١٦٠ - الانسان والحق والحرية  
١٦١ - تقنية السينما  
١٦٢ - العقل والنفس والروح  
١٦٣ - علم النفس الاجتماعي  
١٦٤ - الانظمة الانتخابية  
١٦٥ - مناهج التربية  
١٦٦ - آداب الهند

- ١٦٧ - الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي
- ١٦٨ - التخصّص
- ١٦٩ - الرأي العام
- ١٧٠ - البلدان المتخلفة
- ١٧١ - السودان
- ١٧٢ - تقنية الصحافة
- ١٧٣ - الانسان
- ١٧٤ - الادب الصيني
- ١٧٥ - فلاسفة يونانيون
- ١٧٦ - السكان
- ١٧٧ - جغرافية العالم الاجتماعية
- ١٧٨ - طبيعة الميتافيزيقا
- ١٧٩ - تاريخ الحساب
- ١٨٠ - التربية المستقبلية
- ١٨١ - تاريخ الحضارة الأوروبية
- ١٨٢ - الضمان الاجتماعي
- ١٨٣ - المحاسبة
- ١٨٤ - جغرافية السكان
- ١٨٥ - الاقتصاد في بلدان المغرب العربي
- ١٨٦ - فولتير
- ١٨٧ - التاريخ الدبلوماسي
- ١٨٨ - الطبقات الاجتماعية
- ١٨٩ - من الكندي الى ابن رشد
- ١٩٠ - تاريخ الادب الروسي
- ١٩١ - مدخل الى السوسيولوجيا
- ١٩٢ - الحركة النقابية في العالم
- ١٩٣ - النظرية والتطبيق في المحاسبة
- ١٩٤ - الادب اليوناني
- ١٩٥ - جغرافية العالم الزراعية
- ١٩٦ - الفوضوية
- ١٩٧ - مدخل الى الجمالية
- ١٩٨ - الادب الاسباني
- ١٩٩ - التسويق السياسي
- ٢٠٠ - الأسلوب التجريبي
- ٢٠١ - الاسترخاء
- ٢٠٢ - بحوث في الرواية الجديدة
- الخ ... الخ ...



## زدنبي علما

- تاريخ السوسيولوجيا / غاستون بوتول (٣٦) .....
- تاريخ العرقية / جان بواريه (٧٥) .....
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢) .....
- التقمص / أمين طليع (١٦٨) .....
- التوجيه التربوي والمهني / جان درافيون (١٤٥) .....
- الجريمة / جان ماركيزي (٢٠٦) .....
- الجماعات الضاغطة / جان مينو (١٠٢) .....
- الجوع / ميشال سياد وهنري غونال (١٤٦) .....
- الحرب الأهلية / شارل زورغيب (٩٦) .....
- الحركة النقابية في العالم / جورج لوفران (١٩٢) .....
- دينامية الجماعات / جان ميزونوف (٧٤) .....
- سوسيولوجيا الأدب / روبر اسكاريت (٥) .....
- سوسيولوجيا الحقوق / هنري ليفي برول (١٣) .....
- سوسيولوجيا السياسة / غاستون بوتول (٦٨) .....
- سوسيولوجيا الصناعة / برنار موتيز (٧٧) .....
- سوسيولوجيا الفن / جان دوفينو (٢٠) .....
- صراع الطبقات / ريمون آرون (١٥٠) .....
- الطبقات الاجتماعية / بيار لاروك (١٨٨) .....

Bibliotheca Alexandrina



0341193